مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الحرب الدولية على الإرهاب في مالي..

سيناريو أفغاني جديد

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

الحرب الدولية على الإرهاب في مالي..

سيناريو أفغاني جديد

يبدو أن السيناريو الأفغاني في كثير من مشاهده سيتكرر، ولكن هذه المرة في مالي، فنفس الأخطاء والحماقات الغربية ترتكب؛ فرغم فشل الحلول الأمنية في مكافحة الإرهاب كما حدث في أفغانستان وعدم دراسة أسباب الظاهرة والتي يقف وراء معظمها الغرب بأطماعه في الموارد الطبيعية بالعالم الثالث وفي القلب منه الدول العربية والإسلامية خلال الفترة الاستعمارية وتقسيمها سياسيًّا لإضعافها وضمان السيطرة عليها بعد نيل هذه الدول لاستقلالها، بل وزرع كيان غريب ــ وهو الكيان الصهيوني ــ وسطها ليكون بمثابة وكيله في جبي خيرات هذه البلاد سواء بشكل مباشر من خلال الاستيلاء على الأراضي والثروات الطبيعية أو غير مباشر من خلال إشعال المنطقة دائمًا بالصراعات والحروب فيتم استنزاف هذه الدول عبر تركيز إنفاقها على التسلح بدلاً من التنمية.

ورغم أن الدول الغربية ذاقت مرارة أفعالها هذه؛ حيث شهدت أراضيها العديد من الأعمال الإرهابية فضلاً عن استهداف جنودها في أفغانستان والعراق، فإنها رغم ذلك يبدو أنها مصرة على استنساخ تجربة أفغانستان المريرة مرة أخرى في مالي، رافعة الشعار الشهير "الحرب الدولية على الإرهاب"، وهو أمر خطير؛ حيث إن المعركة اقتربت كثيرًا من الحدود العربية بشكل مباشر ومن حدود دول الخليج بشكل غير مباشر باعتبار أن كل واحد منهما يمثل العمق الاستراتيجي للآخر.

لقد انصهرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية إضافة إلى عامل الوقت في بوتقة واحدة، شكلت حافزًا استراتيجيًّا لصعود الجماعات الإسلامية المسلحة وعملياتها الإرهابية في شمالي مالي أو ما يسمى بمثلث الرعب (تمبكتو وغاو وكيدال)؛ **فداخليًّا** هناك بيئة أمنية مضطربة بسبب الصراع العرقي المزمن بين الطوارق والماليين في شمال مالي، ورغبة الطوارق في الاستقلال بإقليم "أزواد" الشاسع والمليء بالثروات الطبيعية والمعادن النفيسة، إضافة إلى الفراغ السياسي بعد العملية الانقلابية الناجحة التي قادها الضباط العسكريون ضد الرئيس "أمادو توماني توريه " في 22 مارس الماضي ، وإعلان "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، وجماعة "أنصار الدين" استقلال شمال مالي وتدشين "دولة أزواد" في 6 أبريل

الماضي.

وخارجيًّا، في الوقت الذي كانت فيه طائرات (الناتو) تدك كتائب وحصون "القذافي"، وتساهم بفاعلية في إنهاء النظام الذي ساهمت في بنائه وتضخيمه، من أجل السيطرة على الثروات النفطية في ليبيا لا الدفاع عن الثوار الليبيين، عملت بشكل غير مباشر على إيجاد موطئ قدم لتنظيم "القاعدة" في مناطق عديدة من القطاع الصحراوي الشاسع في شمال مالي لبناء أول دويلة له بالمعنى المعروف؛ حيث بدأ في التحرك من شرق الجزائر؛ حيث معقل "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" نحو شمال مالي، وقد ساعده على التقدم وجود آلاف الجنود الماليين في القتال إلى جانب "القذافي" في ليبيا، وعودة الكثيرين من الطوارق للعمل الميداني في شمال مالي بعد سقوط "القذافي"، واكتملت الأسباب بانفتاح مخازن السلاح على مصراعيها في ليبيا، وتحولها لأكبر مصدر للسلاح غير القانوني في العالم، ولتكون "القاعدة" أول وأكبر المستفيدين من هذا السلاح كما كانت أكبر المستفيدين من إمداد الولايات المتحدة لها بالأسلحة أثناء حربها ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، مما ساهم في سرعة استيلاء تنظيم "القاعدة" والطوارق على ثلثي مالي مع سقوط "القذافي".

وهكذا، وفي تكرار للمشهد الأفغاني ظهرت ثلاث جماعات مسلحة في مالي وهي: "**جماعة أنصار الدين**" تحت زعامة "إياد غالي" وتسيطر على مدينة تمبكتو، ويمكن اعتبارها بمثابة حركة "طالبان" في أفغانستان كونها حركة محلية معظم قياداتها ومقاتليها من أبناء مالي، و"**حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**"، التي اتخذت من مدينة جاوة مقرًا لها، وتتكون من العناصر العربية، واختطفت خلال شهر أبريل الماضي دبلوماسيين جزائريين، وأعدمت أحدهم بعد أن فشلت في المفاوضات بينها وبين السلطات الجزائرية، و"**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"، وهو التنظيم الأقدم في منطقة الساحل والصحراء ويتزعمه "عبد المالك دروكال" المكنى بـــ"أبو مصعب عبدالودود"، وأصبح لهذا التنظيم وجود وانتشار كبير في شمالي مالي خلال السنوات الأخيرة، فضلاً عن عدد من الكتائب والسرايا مثل كتيبتي "أنصار الشريعة" و"الملثمين" أو" الموقعون بالدماء" وأميرها "مختار بلمختار" الجزائري الجنسية، الذي سبق له القتال في أفغانستان.

ويعد تنظيم "القاعدة" هو المحرك الحقيقي من بين كل الفصائل المسلحة فى شمال مالي، وحلقة الربط الأساسية بين التنظيمات المختلفة وصاحب اليد الطولي بالمنطقة، وغالبًا ما تصفه المصادر المحلية بأنه الأكثر تجذرًا ومعرفة وخبرة بمناطق الشمال ، كون العناصر التي تعمل بين صفوف "أنصار الدين" أو "التوحيد والجهاد" ليسوا فى النهاية سوى مقاتلين سابقين لدى "تنظيم القاعدة" فى بلاد المغرب ، أغلبهم جزائريون، فيما يتوزع الباقون على جنسيات دول أبرزها موريتانيا وليبيا والمغرب وتونس ومالي ونيجيريا، وهدفها تدشين "إمارة الصحراء الإسلامية الكبرى" التي تحكم بالشريعة الإسلامية كل على أراضي دول مالي والنيجر ونيجيريا وليبيا وموريتانيا وتشاد، وتعرف لدى أتباع التنظيم بـــ"أرض العزة"، وتورا بورا" المغرب الإسلامي، ويتولى إمارتها "يحيى أبو الهمام".. وهكذا لم يعد الأمر مجرد ظاهرة معزولة وإنما حالة تزداد ترسخًا وانتشارًا ، وتعد عملية احتجاز رهائن فى الجزائر مؤشرًا خطيرًا على اتساع نطاق الأزمة المتفجرة ومدى نفوذ الجماعات المسلحة هناك.

ولقد أثار صعود تلك الجماعات المسلحة، وانتشارها في غرب إفريقيا، مخاوف القوى الغربية خاصة فرنسا (المستعمر القديم)، التي استطاعت إقناع الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) بالحل العسكري، واستمرت في دفع المجتمع الدولي نحو إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بالموافقة على إرسال قوات دولية، وترددت الولايات المتحدة في البداية لكن في النهاية وافقت طبقًا لاستراتيجية "توزيع الأدوار" الغربية في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، وعلى نفس المنوال سارت ألمانيا، وبلجيكا، ودول إفريقية بإعلان ثمانية منها إرسال قوات إلى مالي، وبدأت طلائع هذه القوات تصل من نيجيريا وتشاد، إلى أن صدر قرار من المجلس رقم (2085) في 20 ديسمبر 2012، بنشر بعثة الدعم الدولية بقيادة إفريقية في مالي (ميسما) لاستعادة المدن الشمالية المسيطر عليها من قبل تلك الجماعات المسلحة، ولكن نظرًا لتقدم الجماعات المسلحة في شمالي مالي واستيلائها على مدن جديدة حتى كادت تصل العاصمة باماكو قررت فرنسا في 11 يناير الجاري التدخل عسكريًّا لاستعادة تلك المدن وفقًا لعملية "سيرفال" أو "النسر المتوحش"، تلك العملية التي تعد من وجهة نظر القانون الدولي أمرًا مشروعًا تحت مظلة الأمم المتحدة كونها تستهدف الإرهاب، كما أنها جاءت بطلب مجموعة دول غرب إفريقيا "إيكواس".

وفق هذه التفاصيل بدا المشهد على أنه حالة من الاستنفار والتعبئة الدولية للمشاركة في حرب عالمية جديدة على الإرهاب، ولكن هذه المرة ليست في أفغانستان أو العراق بل حرب داخل القارة الإفريقية، ولكن السؤال المطروح الآن: هل حقًّا مصير مالي ووحدة ترابه ا ومستقبل أبنائها هو المحرك الحقيقي لذلك؟ أم أن تنظيم "القاعدة" وتحركاته هو السبب الرئيسي حيث أصبح على قرب خطوات من القارة الأوروبية؟ أم أن ثمة مقبورات ومخفيات من المعلومات الخطيرة التي تهدد مصالح الغرب العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية؟.. كلها تساؤلات مشروعة عن الأسباب الحقيقية في زمن كل شيء صار فيه بثمن، ولم تعد الدواعي الإنسانية والأسباب التضامنية تنطلي على أحد في العالم.

كافة المؤشرات على أرض الواقع تؤكد أن المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب كعادتها، وخاصة فرنسا هي الدافع الرئيسي لهذه الحرب؛ **فعلى الصعيد الاقتصادي** يمتلك إقليم غرب إفريقيا موارد وثروات طبيعية هائلة كالذهب والنحاس والنفط التي تحتل عدد من دول الإقليم مراكز متقدمة في إنتاجها عالميًّا مثل نيجيريا والجابون وأنجولا والجزائر، تلك الموارد التي خاضت بسببها الولايات المتحدة حروبًا في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن تحول هذه المنطقة التي تعتبر معبرًا لنقل الغاز والبترول إلى بؤرة توتر سيؤثر حتمًا، على حركة تصدير النفط الإفريقي باتجاه البلدان الغربية ، فالولايات المتحدة التي تستورد حاليًّا حوالي 15% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، وتطمح، بحسب مسؤوليها، إلى رفع هذا الرقم ليصل إلى 25% في 2015، تواجه مشكلات وتحديات كبرى في تأمين هذه المتطلبات.

كما تعتبر منطقة شمال النيجر من المناطق التي يتواجد بها معدن اليورانيوم الحساس المهم في صناعة الأسلحة النووية، ولقد تكفلت شركة آريفا الفرنسية بتسيير المنجمين الأهم بالنيجر ، وهما منجم سومير المكشوف ومنجم كومیناك تحت الأرض، وه ى تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة فى فرنسا من المنجمين، و يخاف الغرب أن يسقط اليورانيوم بأيدي هذه الجماعات المسلحة.. وبالتالي يتمثل الهدف الأساسي هنا في ضمان الغرب عدم سيطرة تنظيم "القاعدة" في إقليم غرب إفريقيا على القوس الذي يخترق المصالح الاستراتيجية الفرنسية، في منطقة تتجاوز مساحة القارة الأوروبية ذاتها من مالي فموريتانيا والنيجر.

وعلى الصعيد السياسي، تهدف الدول الغربية عامة وفرنسا خاصة إلى وقف مد الثورات العربية ذات الصبغة الإسلامية جنوبًا في تلك الدول وتأثيراتها على الجماعات الإسلامية المسلحة في هذا الإقليم الحيوي للمصالح الغربية على نحو قد يضر بالنفوذ الغربي ــ الفرنسي في القارة السمراء من ناحية والخوف على القارة الأوروبية من قرب تواجد خطر إرهابي يهدد أمنهم واستقرارهم، وقد شكل التحرك في نفس الوقت لحركة الشباب المجاهدين بالصومال، وجماعة بوكو حرام بنيجيريا، وجماعة التوحيد والجهاد بمنطقة الساحل، قلقًا كبيرًا من استراتيجية جديدة من تنظيم "القاعدة" للانتشار في إفريقيا تهدد النفوذ والمصالح الغربية في إفريقيا، حتى وإن اقتضى الأمر إحياء المشروع الاستعماري من جديد بالسيطرة على معظم أنحاء القارة خوفًا من خطر مد الحركات الإسلامية المسلحة والسيطرة على تلك القارة الواعدة، فهي ترى أن سيطرة التنظيمات الإسلامية المسلحة على شمال مالي يهدد بامتداد قوة تلك التنظيمات إلى الحدود الجنوبية للجزائر والشرقية لموريتانيا، وخاصة في ظل المطالبة بإنشاء كيانٍ أزوادي مستقل لطالما طمحت إليه تيارات الطوارق، كما يهدد بتقوية شوكة التنظيمات الإسلامية المسلحة في شمال وغرب إفريقيا بشكل عام، الأمر الذي يعني مباشرة تهديدًا للنفوذ الفرنسي في تلك البلدان، وبالتالي تعد تلك العملية للفرنسيين بمثابة قطع "رأس الحية".

إذن نحن أمام محاولة فرنسا استعادة دورها الحيوي في إفريقيا جنوب الصحراء والنظام الدولي بشكل عام، بعد أن واجه نفوذها تقلصًا ملحوظًا في الغرب والشمال الإفريقي إثر التدخلات الأمريكية، ولعل ذلك تجلى في المساهمة في التدخل العسكري الدولي في ليبيا لإسقاط "القذافي"، ثم الاضطلاع بدور الوكيل الدولي في شمال مالي، كونها تمتلك قواعد وتشكيلات عسكرية في المنطقة جاهزة لتدخل سريع، بما يؤشر لإعادة تمركز جديد للقوة الفرنسية في السياسة الدولية.

والذي قد لا يعرفه الكثيرون أن ثمة تقاطعًا كبيرًا في المصالح الاقتصادية والسياسية بين أمريكا وفرنسا في هذه المنطقة، ففرنسا لها مصالح اقتصادية ضخمة في شمال مالي تريد أن تحميها، كما أنها صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في المنطقة، وتريد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي، وأمريكا تريد أن تبني قاعدة عسكرية ضخمة في إحدى دول المنطقة لتتمكن من مراقبة

المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا، والتي لن يتم تغطيتها أمنيًّا عبر طائرات استطلاع أو قوات خاصة أو مراكز متنقلة، فلابد لها من قاعدة عسكرية ضخمة شبيهة بتلك التي في ألمانيا.

وأخيرًا، ومهما يكن من مستقبل العمليات العسكرية في مالي في الأيام المقبلة، فإن التجربة قد أثبتت لنا عدة مرات أن أمثال هذه الضربات لا تعود بالنفع على أحد كما حدث في أفغانستان ، فلا هي ستقضي أبدًا على التطرف عند الكثيرين، ولن تحقق الاستقرار السياسي والأمني في مالي وفي المنطقة بل ستزيد من عدم الاستقرار وانتشار تجارة السلاح وتهريبه.. غير أن هذه المرة على الغرب أن يدرك أن المعركة مع الإرهاب الذي هو من صنعة يديه أصبح على بعد خطوات من أن تصبح دياره ساحة له بحكم الجوار الجغرافي لقارة أوروبا مع مالي، وهو ما يستدعي منه مساعدة إفريقيا في التنمية ومحاربة الفقر بدلاً من حربها على الإرهاب ولتعالج الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب التي تتجسد في سياساته الاستعمارية التي تهدف إلى نهب خيرات الآخرين سواء عبر الاحتلال المباشر أو غير المباشر.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/2/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

بين التنويع والرفاه

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

بين التنويع والرفاه

تحت رعاية برنامج الكويت للتنمية والحكم والعولمة بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية قدم البروفيسور "مارتن هفدت" الباحث بمركز دراسات الشرق الأوسط المعاصرة التابع لجامعة جنوب الدنمارك في يناير عام 2013 ورقة بحثية حول "التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي .. سجل الماضي وتوجهات المستقبل" أقر فيها أن ما يسمى بـــ"الربيع العربي" أثر على السياسات التوزيعية للاقتصادات الخليجية أو سياسات الرفاه وهو ما أثر بدوره على جهود التنويع الاقتصادي بسبب الإنفاق الاستثنائي من خلال توزيع المنح الاقتصادية على مواطني دول المجلس، وذلك بدوره جاء على حساب الخطط الخاصة بالتنويع.

هذه الفرضية التي أطلقها "هفدت" يبدو أنه جانبها الصواب إلى حد كبير؛ حيث يمكننا القول إن السياسات التوزيعية قد سارت جنبًا إلى جنب السياسات التنموية، ويوضح الجهود التنموية لتنويع مصادر الدخل تقرير الآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2012؛ حيث معدلات النمو الحقيقية للقطاع غير النفطي منذ بداية عقد الألفية تتجاوز معدلات النمو الحقيقية للقطاع النفطي، وذلك على النحو التالي:

معدلات النمو الحقيقية الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي

من 2000 ـ 2013

البيان	متوسط 2000 – 2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع غير النفطي	6.9	8.9	7	2.7	5.2	7	5.9	5.5
القطاع النفطي	3.9	2-	4.8	6-	5.2	7.9	4.8	0

بينما يوضح أثر السياسات التنموية والتوزيعية معًا تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي كل عام، والذي احتلت فيه دول مجلس التعاون الخليجي مراكز متقدمة عالميًا، وهذه التنافسية تقوم على المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور بيئة الأعمال، والابتكار؛ ففي تقرير التنافسية 2012 الصادر في سبتمبر الماضي وغطى 144 دولة جاءت مملكة البحرين في المرتبة 35، والسعودية 18، والإمارات 27، وقطر 11، والكويت 37، وعمان 32.

وهذا الوضع في 2012 هو نتاج جهود طويلة لتنويع مصادر الدخل الذي مثل هدفًا استراتيجيًا سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي لبلوغه منذ أكثر من ثلاثة عقود ببناء أسس مستدامة أكثر استقرارًا لنموها الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد قابل للنضوب تتقلب أسعاره في السوق الدولي، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات اقتصادية عديدة تطال الموازنات العامة وموازين المدفوعات والاستقرار المالي ومدى انتظام قدرة الاقتصادات الخليجية على تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة.

ويبين استقراء الخبرة التاريخية لبلدان مجلس التعاون الخليجي إزاء تحقيق هذا الهدف أنها سلكت مناهج متعددة على النحو التالي:

– تنمية البنية التحتية والاجتماعية باعتبارها ضرورية لنمو القطاعات غير النفطية.

– تنمية صناعة وصادرات المشتقات النفطية على حساب صادرات النفط الخام بما يزيد من القيمة المضافة التي تحصل عليها من استنضاب هذا النفط.

– تنمية صناعات تعتمد أساسًا على الطاقة المتولدة من النفط الخام أو الغاز الطبيعي كمدخل أساسي وكثيفة الاستخدام لرأس المال كصناعة البتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم.

– تنمية خدمات مرتبطة بقوة القطاع النفطي والفوائض التي يوفرها كالخدمات المالية والتأمين وخدمات النقل والطيران والسياحة والتجارة والعقارات والصيانة.

– تنمية صناعات إحلال الواردات كالصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء كالأسمنت والحديد والصلب ومصنوعات الألمونيوم، والأثاث والملابس والمنسوجات والأدوات الكهربائية.

– تنمية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وقدرته على خلق الوظائف وتخفيض دور القطاع العام كوسيط في النمو الاقتصادي.

– اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة ذات القدرة على جلب التكنولوجيا الحديثة وخلق الوظائف للعمالة الوطنية.

– تنمية الاستثمارات الخليجية في الخارج بما يوفر عائدًا من هذه الاستثمارات يمكن أن يفوق ما توفره صادرات النفط الخام، وهو اتجاه سبقت إليه الكويت في خمسينات القرن الماضي، وحتى 2012 فقد غدا لدول مجلس التعاون الخليجي صناديق سيادية تبلغ قيمتها 1659 مليار دولار طبقًا لما ورد بدراسة "هفدت" نفسها.

– السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي ثم الاندماج في منظومة مجلس التعاون الخليجي للخروج من المعوقات الهيكلية للتنويع الاقتصادي الناتجة عن وضعية الدولة الصغيرة.

وإذا كان النجاح في سياسات تنويع مصادر الدخل يقاس بهيكل الناتج المحلي الإجمالي؛ ومدى مساهمة كل من القطاعات النفطية وغير النفطية في هذا الهيكل، فإن مملكة البحرين تعد الأعلى خليجيًا في نسبة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت هذه النسبة 76%، بينما السعودية أكبر اقتصاد خليجي 50%، وتتراوح نسبة القطاعات النفطية في هيكل الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي:

%45	الكويت	%24 البحرين
%46	قطر	%41 عمان
الإمارات %32		%50 السعودية

أما ارتفاع نسبة إيرادات القطاع النفطي في الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي فمرجعه اتباع سياسات مالية تتسم باتساع الإعفاءات الضريبية وضآلة الرسوم الجمركية، وذلك لتحفيز الأنشطة الاقتصادية غير النفطية التي يقوم بها القطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أنه طبقًا لورقة "هفدت" فإن هذه النسبة تتراوح بين 77% في الإمارات وعمان، و93% في الكويت، أما في البحرين فقد بلغت 86% وقطر 80% والسعودية 85%، ويعكس ارتفاع نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات أن معظم الصناعات كانت لإحلال الواردات قبل أن تبرز الصناعات المتوجهة للتصدير في كل الاقتصادات الخليجية، فبينما تبلغ نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات 65% في عُمان و69% في كل من البحرين الإمارات، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 91% في قطر و90% في الكويت و85% في السعودية.

وبرغم أن العديد من القطاعات غير النفطية التي نمت في غضون العقود الثلاثة الماضية قد ظلت معتمدة إلى حد كبير على قوة القطاع النفطي، فإننا ينبغي ألا ننسى أنه من وجهة نظر الصناعة التي كانت قاعدتها صفر في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، فقد غدت دول مجلس التعاون الخليجي معًا منتجًا رئيسيًا بمستوى عالمي للبتروكيميات والأسمدة والألومنيوم والأسمنت وكوابل الألياف البصرية وأجهزة التكييف ومواد البناء المعدنية وغير المعدنية وخدمات الصيرفة والشحن البحري والخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل الجوي والعقارات، وأدى نمو قطاع الخدمات والنمو المتصاعد للطلب على الطاقة إلى تراجع انكشاف الاقتصادات الخليجية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وقد كان يمكن لجهود التنويع الاقتصادي أن تثمر أكثر فيما لو كانت متحررة من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والاعتماد الزائد على العمالة الوافدة، وفيما لو كان قطاعها الصناعي الوليد محميًا أكثر من المنافسة الخارجية، وفيما لو كانت هناك حوافز أكثر لقطاعات الإنتاج ووعي أكبر من قبل المستهلكين، وفيما لو كان هناك تنسيق أكبر بين دول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها التصنيعية، حيث لم تبنى هذه السياسات بمنظور اقتصاد خليجي مندمج حتى بعد الاتفاقية الاقتصادية الثانية في 2001 التي هدفت إلى تحقيق هذا الاندماج في 2010 باتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد نقدي وعملة موحدة.

وقد استمر تنويع مصادر الدخل كهدف استراتيجي يهيمن على كل خطط التنمية الجاري تنفيذها حاليًا في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنذ أكتوبر 2008 بدأت مملكة البحرين تنفيذ رؤيتها الاقتصادية 2030، وبعدها بعام الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لتنفيذ هذه الرؤية والتي تقوم على التحول من اقتصاد يعتمد أساسًا على الثروة النفطية إلى اقتصاد منفتح متنافس عالميًا تخططه الحكومة ويقوده القطاع الخاص، بهدف مضاعفة الدخل الحقيقي للمواطن البحريني.

وقد سعت هذه الرؤية إلى خلق وظائف جديدة كافية كميًا ونوعيًا لتوفير التشغيل لقوة العمل البحرينية المتزايدة؛ حيث إن العامل البحريني وقت إعدادها لم يكن خيارًا مفضلاً في القطاع الخاص، وتم خلق الوظائف للمهارات المنخفضة ومن ثم الأجور المنخفضة للعمالة البحرينية. ولهذا أصبح الهدف هو خلق وظائف ذات مستوى معرفي أعلى وأجور أعلى وأن يكون البحريني خيارًا مفضلاً فيها بدلاً من توظيفه في القطاع العام الذي أصبح مثقلاً بالعمالة، ويقتضي تحقيق هذا الهدف تنمية دور القطاع الخاص وتحفيزه على تشغيل البحرينيين، وتوفير البيئة المناسبة لنمو وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار والصعود على سلم القيمة المضافة، وفي هذه الرؤية يظل قطاع الخدمات المالية هو القطاع القائد إلى جانب تنمية قطاعات السياحة وخدمات الأعمال والتصنيع والخدمات اللوجستية، وتكون الاستثمارات الحكومية في الارتقاء برأس المال البشري خاصة في التعليم والتدريب في مجال العلوم التطبيقية، وقد ركزت الخطة البحرينية على الاستثمار في الموارد البشرية خاصة في التعليم لخلق مجتمع المعلومات، ويعد اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم وسائل تحقيق أهداف هذه الرؤية، ومن الجدير بالذكر أن قطاع الخدمات المالية هو ما يقود الاقتصاد البحريني منذ 1975 وأنه منذ الثمانينيات والبحرين تحولت لتكون أكثر دول مجلس التعاون الخليجي تصنيعًا، كما أنها أول دولة خليجية تبرم اتفاقية تجارة مع الولايات المتحدة.

وفي فبراير 2010 صدرت الخطة الخمسية الكويتية التي تغطي الفترة من 2010 – 2014 مصحوبة بموازنة إنفاق لهذه الفترة بحوالي 125 مليار دولار لتنمية الكويت وإخراجها من تبعات الأزمة المالية العالمية 2008، وتعد هذه الخطة جزءًا من رؤية الكويت 2035 التي تستهدف

تحويل الكويت إلى مركز إقليمي للتجارة والمال لشمال الخليج، ولتحقيق هذا الهدف تقوم باستثمارات ضخمة تشمل مشروع مدينة الحرير بتكلفة 77 مليار وميناء حاويات على شط العرب ونظام سكة حديد ومترو وتوسعات عمرانية وفي قطاعات البنية الأساسية والخدمات، خاصة التعليم والصحة وزيادة قدرات القطاع النفطي، وقدرت الخطة أن نحو 50% من حجم الإنفاق المذكور يقدمها القطاع الخاص، كما قدرت الحاجة إلى تعديلات تشريعية ومؤسسية تكفل تنفيذها، ومن المعلوم أن الكويت التي يبلغ عدد سكانها 3.6 مليون نسمة – 2.4 مليون منهم وافدون – كانت أكثر دول مجلس التعاون الخليجي تطورًا في خمسينيات القرن الماضي غير أن تنميتها عانت كثيرًا من افتقاد التوافق السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، والصدمات الخارجية بدءًا من الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988 والغزو العراقي للكويت والحرب التي أعقبته 1990 – 1991، وهو ما طال أمنها وبنيتها الأساسية وحملها بديون ضخمة وخلق بيئة غير محفزة لاستثمارات القطاع الخاص، ويعد ترك نصف إنفاق الخطة للقطاع الخاص بمثابة اختبار للسياسة التي تستهدف تشجيع هذا القطاع.

أما سلطنة عمان فهي تتبنى رؤية 2020 التي تغطي الفترة 1996 – 2020، ويتم توزيع تنفيذها على خطط خمسية متتابعة، والخطة الحالية 2011 – 2015، واحتل هدف التنويع الاقتصادي مقدمة أهداف الخطط الاقتصادية العمانية منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب محدودية احتياطياتها من النفط الخام والغاز الطبيعي، ويسير التنويع في اتجاه تسييل الغاز الطبيعي، التعدين، الزراعة والصيد البحري، السياحة، وزيادة دور القطاع الخاص وتطوير الموارد البشرية، وتستهدف رؤية 2020 انخفاض إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9% في 2020، وأكثر من 50% من إنفاق الخطة الحالية مخصص لإقامة مطارات وطرق و 26% لمواني ومياه وإسكان، ويعد تحرير الملكية الأجنبية للأصول مفتاحًا أساسيًا في التنفيذ، كما تتبنى الخطة الحالية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياحة والصناعة والزراعة والصيد من أجل زيادة دور القطاع الخاص في الإنتاج وخلق فرص العمل، والتي تعد قضية رئيسية للاقتصاد العماني، ومن أجل مواجهتها حصرت الحكومة العمانية التوظيف في عدة قطاعات على العمانيين، وتتوقع الخطة الحالية خلق ما بين 40 ألف – 55 ألف وظيفة، وقد مكن قطاع الزراعة والصيد البحري فضلاً

عن الجهود الحكومية في التنويع الاقتصادي أن تصبح عمان في 2010 ثاني الاقتصادات الخليجية تنوعًا.

وفي يوليو 2008 نشرت قطر خطة طويلة المدى "رؤية قطر الوطنية 2030" وتبعتها استراتيجية التنمية الوطنية 2011 – 2016 في مارس 2011، وهدفت رؤية 2030 إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على النمو المستدام وتوفير مستوى معيشي مرتفع لشعبها، وهي تتبنى ثلاثة أعمدة، وهي: الإدارة الاقتصادية السليمة، والاستغلال المسؤول للنفط والغاز، والتنويع الاقتصادي المناسب.. ومن المعلوم أن قطر لديها احتياطيات ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي، ويقتضى التنويع الاقتصادي طبقًا للخطة تشجيع القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، وتنمية الاندماج الإقليمي، وإصلاح سوق العمل، وتحدد الخطة أهم معوقات التنويع الاقتصادي في صغر حجم الاقتصاد ونقص المنظمين وموقعها الجغرافي وضعف القطاع الخاص، ونقص حوافز القطريين للعمل في القطاع الخاص ذي الأجور المنخفضة مقارنة بالقطاع العام، وقد تبنت الخطة إصلاحات اقتصادية ومؤسسية في اتجاه الانفتاح وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة، وبينما يظل النفط والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للدخل في المدى المنظور، فإن قطر تركز على خلق اقتصاد معرفة، وأن تصبح مركزًا إقليميًا للمعرفة والخدمات والتأمين، ومن ثم فقد أنفقت مبالغ ضخمة في الاستثمارات التعليمية، ومن المعلوم أن سكان قطر البالغين 1.7 مليون نسمة منهم 1.2 مليون وافدين، ما يعكس محدودية قوة العمل القطرية، فضلاً عن تفضيلها العمل في الحكومة والقطاع العام، وباستضافة قطر لكأس العام لكرة القدم 2022 فإنها تستثمر نحو 70 مليار دولار على البنية الأساسية، ويشمل ذلك جسر قطر البحرين البالغ طوله نحو 40 ك.م بما يقدمه من عوامل مسهلة في اتجاه تنويع الاقتصاد القطري.

أما السعودية فهي تضع خططًا اقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي، والخطة الحالية 2010 – 2014، وفي 2004 نشرت خطة طويلة الأجل 2005 – 2024، إضافة إلى هذه الخطة هناك خطط قطاعية، وتستهدف الخطة طويلة الآجل الارتقاء بالاقتصاد السعودي إلى مستوى الدول المتقدمة بما يشمله ذلك من مضاعفة دخل الفرد وخلق وظائف للشباب وزيادة دور القطاع غير

النفطي وخفض نسبة صادرات النفط الخام والغاز إلى 37% من إجمالي الصادرات، ومن ثم يعد التنويع الاقتصادي ركيزة هذه الخطة، وتتعامل الخطة الحالية مع إشكاليات المستوى المعيشي والخدمات المقدمة للسكان، ونقص فرص العمل، وعدم عدالة توزيع التنمية بين المناطق ونقص تنافسية الاقتصاد السعودي، كما تسعى لمجابهة هذه التحديات بزيادة دور القطاعات غير النفطية ودور القطاع الخاص، ومن المعلوم أن السعودية أكبر دول العالم في احتياطي النفط الخام قد أقامت قوة صناعية كبيرة في إنتاج البتروكيماويات والمشتقات النفطية، كما أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت نحو 60%، وتقوم السعودية منذ بداية الألفية بمجموعة إصلاحات اقتصادية استهدفت تحسين مناخ الأعمال للاستثمارات المحلية والأجنبية، وشملت انضمام السعودية لمنظمة التجارة العالمية في 2005، وكنتيجة لهذه الإصلاحات احتلت السعودية المرتبة 12 دوليًا في مقياس سهولة أداء الأعمال الذي أصدره البنك الدولي في 2012.

وفي فبراير 2010 دشنت الإمارات رؤيتها 2021 والتي سبقها برنامج العمل الوطني 2005 واستراتيجية حكومة الإمارات 2008 – 2010، وفي أعقاب نشر الرؤية نشرت استراتيجية حكومة الإمارات 2011 – 2013، وتستهدف هذه الرؤية أن تصبح الإمارات واحدة من أفضل الأماكن في العالم في مجال الأعمال، وتتخذ من التنويع الاقتصادي طريقها للتنمية المستدامة، وما يعنيه من توسع قطاعات استراتيجية جديدة عالية النمو كالخدمات المالية والطيران، إضافة إلى القطاعات التقليدية وفي مقدمتها قطاع التجارة وقطاعات الإنتاج ذات المرونة العالية في الاستجابة لتغيرات السوق العالمي، وأن تقود المعرفة والابتكار النمو.

ومن المعلوم أن أبوظبي لديها 7% من احتياطيات النفط العالمي وهي أغنى الإمارات والتي تكفل التنمية في الإمارات الأخرى، وقد سعت إلى التنوع من خلال البتروكيماويات والأسمدة واللدائن والمعادن والاهتمام بالصناعات الثقيلة عالية التكنولوجيا والطاقة المتجددة والعقارات الفاخرة والسياحة الثقافية، يقابل ذلك أن دبي ذات الإمكانات النفطية المحدودة قد تبنت سياسات انفتاحية من وقت مبكر لخلق بيئة صديقة للأعمال وخلق أنشطة عديدة مدرة للدخل اعتمادًا على سرعة اتخاذ القرار وسوق العمل المرنة وتقديم خدمات عالية الجودة بمستوى دولي ودور متميز للحكومة

وخلق اقتصاد خدمات وتنمية التعاون الدولي، وتبلغ نسبة القطاعات غير النفطية في اقتصادها نحو 95%، وتعطي رؤية 2021 والاستراتيجية الحكومية 2011 – 2013 دورًا محدودًا للقطاع الخاص، وتعكس الخطة نموذجًا خاصًا يقوده اقتصاد السوق، ويقوم على الملكية العامة أي نموذج التنويع بدون خصخصة، وفي هذا الشأن فإن القطاع العام من خلال آلياته الاستثمارية كشركة مبادلة مثلاً يقوم بإنشاء أو شراء المشروعات ثم تشغيلها وفق قواعد السوق.

ويبين استعراض هذه الخطط أن دول مجلس التعاون الخليجي بينما استمرت تسعى إلى تحقيق هدف التنويع الاقتصادي وتبنت من ثم نموذج الدولة التنموية التي تقوم بتخصيص الموارد، فإنها في الوقت نفسه قد استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها، وأن التنويع قد اشتمل على سياسات توزيعية خادمة للنمو بزيادة دخول الأفراد وما يؤدي إليه من توسيع السوق المحلي أمام القطاع الخاص عوضًا عن نقص السكان، ودعم هذا القطاع يزيد من قدرته على توفير فرص عمل لقوة العمل المحلية وقدرته على منافسة السلع المستوردة المماثلة، كما أن الارتقاء بتنمية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات التدريب والرفاهة الاجتماعية يرفع مستوى التنمية البشرية، وقد سبق انتهاج دول مجلس التعاون الخليجي السياسات التوزيعية أثناء أحداث الربيع العربي التي وقعت في مستهل 2011 وتضمنتها خطط التنمية الخليجية التي سبقت هذه الأحداث كما ذكرنا في كل دولة على حدة، ومن ثم لم يكن التوسع في هذه السياسات رد فعل لأحداث الربيع العربي كما ذكرت دراسة "هفدت"، ولكنها كانت في إطار النموذج التنموي الذي سعت لإنجازه هذه الخطط.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/2/2

ليبيا بعد عامين على قيام الثورة..

بين مطرقة الفوضى الأمنية وسندان التدخل الأجنبي

في السابع عشر من الشهر الجاري يكون قد مر على انطلاق الثورة الليبية، التي اندلعت في مدينة بنغازي يوم 17 فبراير 2011 وانتهت بمقتل "القذافي" بطريقة وحشية، عامين؛ ليسدل الستار على أطول فترة حكم في المنطقة (1969ــ 2011)، على أمل أن يكون ذلك عنواناً لمرحلة جديدة يسودها الأمن والاستقرار، إلا أن النتائج التي كان يأمل الشعب تحقيقها جاءت عكسية، فقد دبت الفوضى الأمنية العارمة، وأصبحت تجتاح المشهد الليبي وتتحكم بكل مفرداته (ارتفاع معدلات القتل، تفاقم جرائم الاختطاف، استمرار التفجيرات المفخخة التي طالت عددًا من المرافق الأمنية والمنشآت الحكومية والشخصيات السياسية والعسكرية، تشعب عمليات السطو والنهب المسلح، واستهداف المقار الدبلوماسية والقنصلية، ومنها على سبيل المثال إضرام النار في السفارة الأمريكية ببنغازي في ذكرى هجمات 11 سبتمبر والتي أودت بحياة أربعة أمريكيين بينهم السفير، والهجوم الأخير على القنصل الإيطالي بداية يناير 2013).

هذا الوضع أعاد إلى الأذهان سيناريو استنساخ عراق آخر في ليبيا على غرار عراق عام 2003 عقب الغزو العسكري الأمريكي له، فنفس المشهد يتكرر؛ فوضى وصراعات سياسية على السلطة واستهداف الدبلوماسيين، على نحو أجبر العديد من الحكومات الغربية، ومن بينها البريطانية والفرنسية والأمريكية والعربية والمصرية والتونسية في العام 2012 إلى سحب دبلوماسييها منها أو تخفيض عددهم بعد الهجمات عليهم، ويقف وراء هذا الوضع المأساوي، والذي سيكون له ارتدادات إقليمية ودولية كما سيتضح لاحقًا، عاملان رئيسيان، **هما:**

الأول داخلي: يكمن في انتشار السلاح بمختلف أنواعه وأحجامه بين أبناء الشعب بكل شرائحه وأطيافه، نتيجة سيطرتهم على مستودعات ومخازن أسلحة الحكومة أثناء الثورة، وتسليحهم بكم هائل من العتاد العسكري الغربي ــ الأوروبي للانقضاض على النظام ورموزه، وعدم وجود حكومة مركزية قوية قادرة على جمع السلاح، و انسحاب قوات الزنتان ومصراتة من العاصمة

طرابلس نظرًا لوجود رفض شعبي لها من قبل الشارع عقب سقوط النظام، كونهم كانوا يمثلون الجناح الأمني لمنظومة الحكم، وهو ما أدى إلى إحداث فراغ أمني ، **وبروز ظاهرتين خطيرتين فاقمت من حالة التدهور تلك:**

(أ) "**الميليشيات المسلحة**"، والتي تجاوزت الـــ 500 ميليشيا طبقًا لما أوردته صحيفة "جارديان " في أكتوبر 2012، وتتبع خطورة هذه الظاهرة من سيرها حسب نظامها ورؤاها، واستحواذها على كميات كبيرة من السلاح الثقيل، وتمتعها بنفوذ فعلي في المناطق التي تسيطر عليها، ورفضها تسليم السلاح وتفكيكها والانضمام للجيش المشكل حديثًا، والإذعان للحكومة المركزية ، علاوة على أنها ذات طموحات انفصالية، مما ينبئ باتساع دائرة المعارك المسلحة مستقبلاً بينها وبين الجيش، والأخطر من ذلك احتمالية وقوع تلك الأسلحة في أيدي جماعات لم تنضوِ تحت لواء الدولة، الأمر الذي يفتح باب التوقعات واسعًا لمزيد من العنف.

(ب) الصراع القبلي ــ العشائري على السلطة : والذي يحتدم في أكثر من مكان منذ رحيل "القذافي" بدءًا من مدينة "ابن الوليد" إلى العاصمة طرابلس ، ثم الجبل الغربي، وصولاً إلى الجفرة وكفرة وسبها وغيرها من المناطق ، كالصراعات بين "القذاذفة" و"الورافلة"، وبين قبائل "التَرهونة" و"الورافلة"، والتي تسببت في مقتل وإصابة المئات، وترجع جميعها إلى الرغبة في الاستحواذ على "نصيب الأسد" من "الكعكة" وممارسة دور سياسي مستقبلي، وتولد المخاوف لدى بعضها من محاولات تهميشها في المرحلة المقبلة، ولعل مطالبة قبائل شرق ليبيا ومصراته والأمازيغ بإشراكها في العملية السياسية، باعتبارها لعبت الدور الأكبر في إطاحة النظام السابق، ما هي إلا دليل على هذه الرغبة.

الثاني: خارجي: والمتمثل في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأهم في تأجيج الفوضى والعبث بالساحة الليبية، وذلك عبر مد القبائل المتصارعة بأسلحة لمحاربة بعضها البعض، وتغذية الصراعات السياسية، وإعاقة أي جهود حقيقية ترمي إلى الوحدة ونبذ العنف، للحفاظ على مصالحه الاقتصادية والنفطية الفريدة؛ ففي الوقت الذي سارع الغرب لضخ سيولة مالية لمساعدة واشنطن في غزو العراق 2003، مقابل وضع اليد على ثرواته، كانت ليبيا تثير

شهية الاستعمار الجديد ببطء، لكن خطواته ما لبثت أن تسارعت منذ سنوات قليلة صوب طرابلس وبنغازي، ليستقر في نهاية المطاف على أبواب "الربيع النفطي الليبي".

لقد بات كثيرون ــ شرقًا وغربًا، دولاً ومؤسسات وأفرادًا ــ ينظرون إلى الاقتصاد الليبي باعتباره الكعكة الجاهزة للاستثمار والواجب تقاسمها إلى حد "قسمة الغرماء"، وهذا ما سوف يفاقم درجة التنافس الغربي حول ماهية وطبيعة وحجوم الحصص المتراكمة من التركة الليبية الضخمة، كالخلافات التي تدور حول توزيع عقود واستثمارات البناء والتعمير في المدن التي دمرها (الناتو)، أو تلك تدور حول عقود النفط وصفقات توريد السلاح، ولعل ما كشفه العقيد "فوزي البرعصي" مندوب الدفاع الجوي لدى مركز معلومات الطيران المدني الليبي في يناير 2013 عن تعرض الأجواء الليبية لاختراقات عديدة من طائرات أجنبية يوضح إلى حد كبير حجم واستمرار التدخل الأجنبي، ومدى انكشاف الساحة الليبية بالكامل أمام دول الغرب الاستعماري وأمر يكا وإسرائيل.

أما فيما يتعلق بانعكاسات الفوضى الأمنية على الداخل، فإن انعدام الأمن المستمر يهدد بالقضاء على الجهود التي تبذلها السلطات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية عامة والخليجية خاصة لإنعاش الحالة الاقتصادية، فضلاً عن هروب المستثمرين والشركات الاستثمارية من البلاد، وليس أدل على ذلك من تجميد شركة النفط الإيطالية العملاقة (اينا) للتنقيب عن النفط في ليبيا؛ لتصبح ثاني شركة أجنبية تقوم بذلك بعد شركة "سوناطراك" الجزائرية، ورفض العديد من رجال الأعمال العودة إلى طرابلس لحين تحسن الوضع الأمني وعودة الاستقرار لضمان سلامة أعمالهم وتحصيل عوائدهم. وبناء على ذلك ونتيجة حالة الفوضى الأمنية والتردي الاقتصادي أصبحت ليبيا ملاذًا آمنًا لـــ"تنظيم القاعدة" الذي حصل أعداد كبيرة من الأسلحة الليبية من مستودعات "القذافي" والمدد الغربي، ما قد يهدد أمن واستقرار البلاد مستقبلاً.

ولم تقتصر الانعكاسات على الداخل الليبي فحسب، بل تخطت ذلك إلى الخارج لجهة دول الجوار الأفريقي، وجاء على رأس تلك الدول جمهورية مصر العربية التي تضررت عبر ورقة العمالة هناك بعودة جزء كبير منها، قدر عددهم قبيل التدخل العسكري الغربي في ليبيا بـــ 3 ملايين

عامل، ما قد يفاقم أزمة البطالة المتفاقمة أصلاً، علاوة على ذلك أصبحت سيناء جراء فوضى السلاح الليبي مستودعًا وممرًا لتهريبه إلى جهات عربية مثل غزة والسودان، وأصبح لعناصر التطرف على حدود البلدين وفي سيناء ذات الجغرافيا الواسعة والمعقدة، وبدوها الذين يعرفون دروبها جيدًا، قوة تهدد أمن تلك المنطقة، الأمر الذي وفر لإسرائيل الأعذار بأن تراقب وتحاول أن ترى في دخول الجيش المصري أراضيه ما يهدد أمنها ويخالف اتفاقات "كامب ديفيد"، مع أن مطاردة تلك الفلول تخدم أمن البلدين.

وتلتها في المرتبة الثانية مالي التي تضررت نتيجة عودة الطوارق والعناصر الإرهابية التي كانت تقاتل مع "القذافي" ضد الثوار والمحتجين أثناء الثورة، بعد أن استولت على عدد لا بأس به من أسلحته الحربية من مخازنه ومستودعاته، والتي مكنتهم من إحكام السيطرة على شمال البلاد، وكانت دافعًا استراتيجيًا للتدخل العسكري الفرنسي، وهو ما جعل خبراء الدفاع يطلقون على التدخل الفرنسي في مالي "حرب ليبيا الثانية"، لأن الفرنسيين يحصدون نتائج الأخطاء المرتكبة هناك.

بينما جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة، حيث شهدت المناطق الحدودية الليبية ــ الجزائرية حركات تهريب أسلحة واسعة؛ مما أجبر سلطاتها على تأسيس القيادة العملياتية المشتركة مع مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا بهدف تنسيق الجهود الأمنية بينها وتفعيل عملية تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية النشطة في مجال تهريب السلاح وتمويل الإرهابيين، كما أن ما يدور في تونس الآن بعد اغتيال المعارض "شكري بلعيد" لا يمكن فصله عن تصعيد لهجة الخطاب التحريضي في ليبيا.

مما تقدم، وبعد مرور عامين على اندلاع الثورة، يتأكد أن واقع ليبيا اليوم أصبح كواقع العراق مع فوارق التعدد الطائفي، لكن المشكلة واحدة هي بناء الدولة بكل مؤسساتها وتقاسم السلطة بين كل مكونات المجتمع.

إنها ليبيا الجديدة كما أرادها الغرب تمامًا، دولة صراعات لا تنتهي، استقطابات سياسية مستمرة بين الفرقاء، تفسح المجال للولايات المتحدة ودول حلف (الناتو) بالتدخل في تفاصيل أوضاعها الداخلية، بحجة دعمها لاجتثات فلول نظام الحكم السابق ، وفي ظل هذه التداعيات الخطرة التي تعصف بالمصير الليبي وتجعله مفتوحًا على المجهول الأعمى، وما تنذر به من احتلال أمريكي أو غيره لم نكد نودعه من باب العراق حتى يطل من النافذة الليبية .. أدرك الليبيون سريعًا هذه الحقيقة وحاولوا ــ وما زالوا ــ تصحيح المسار، والنهوض من جديد ، **ولذلك فإن مستقبل الفوضى الأمنية الليبية سيشهد سيناريوهين، هما:**

(الأول) تفاقم الاقتتال المسلح وتزايد دعوات التقسيم، وهو الأمر الذي يتناغم مع أجندات الدول التي قامت بتدمير ليبيا وبناها التحتية ومن ضمنها الولايات المتحدة التي لا يهمها بأي حال ما ستؤل إليه حالة شعبها بقدر ما يعنيها الحصول على مدخراته ومقدراته ونفطه وخيراته، ولذا فإن دعوات التقسيم سوف تتزايد خلال المرحلة القادمة وستشهد ليبيا المزيد من التأزم.

(الثاني) اندلاع الصراعات بين بعض القبائل ومرتزقة الناتو، حيث ستجد القبائل الليبية طريقها الخاص للتوحد ومقاومة الشكل الجديد من الاحتلال الذي جاء به دعاة الديمقراطية، وبالتالي ستكون ليبيا والغرب على موعد مع الصراع الجديد الذي يشبه في كثير من جوانبه ما جرى في العراق.

عمومًا، على الحكومة الليبية الجديدة العمل على تهدئة الفوضى والابتعاد عن الحلول الأمنية وبناء المؤسسات وفرض حلول سياسية واقتصادية، وإعلاء لغة الحوار مع الميليشيات المسلحة وفق منطق الشراكة والمواطنة لا الإقصاء والتهميش، فاللجوء إلى الحلول الأمنية خطأ كبير وقعت فيه العديد من الدول العربية في معالجة أزماتها، والحكومات الغربية في حملتها الدولية للقضاء على الإرهاب، لذا فمن الضروري اللجوء إلى الحوار بين الفصائل والقوى المتناحرة.

2013/2/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

بعد رسالة المرشد الإيراني إلى الرئيس المصري..

هل يصلح النظام الإيراني أن يكون قدوة لمصر ما بعد الثورة؟

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

بعد رسالة المرشد الإيراني إلى الرئيس المصري..

هل يصلح النظام الإيراني أن يكون قدوة لمصر ما بعد الثورة؟

يبدو أن إيران فهمت خطأً مدلولات التحركات الأخيرة بينها وبين مصر – والمتمثلة في تبادل الزيارات البروتوكولية بين الرئيسين "مرسي" و"نجاد" – والتي توحي بعودة العلاقات بين البلدين إلى مجاريها (وتجاوزها مرحلة القطيعة التي استمرت لأكثر من 30 عامًا)، فأباحت لنفسها توجيه النصح لمصر وقيادتها باتخاذ إيران نموذجًا وقدوة في مختلف المجالات (ولاسيما سياسة الحكم) وهي نصائح ما كانت لتوجه من دولة مثل إيران لدولة مثل مصر لها ما لها من تاريخ ودور ومكانة لا تضاهيها دولة أخرى في المنطقة بما فيها إيران نفسها.

فلقد فاجأ الإيرانيون الكثيرين وفي مقدمتهم المصريين حين وجه المرشد الأعلى "علي خامنئي" و17 من مستشاريه ومن العلماء والمفكرين رسالة إلى الرئيس "محمد مرسي" ينصحه فيها بتبني نظام ولاية الفقيه بدعوى أنه جعل من إيران واحدة من أكثر دول العالم تقدمًا.. مشيرين إلى الإنجازات التي حققتها طهران في ظل الحكومة الشعبية الدينية.. داعين الرئيس المصري إلى عدم الاكتراث بالضغوط الدولية وما يسمى بالحركات التنويرية المتأثرة بفكرة فصل الدين عن الدولة، ومبدين استعدادهم لوضع خبراتهم وتجاربهم تحت تصرف الحكومة والشعب المصري.

هذه الرسالة الغريبة في واقع الأمر تثير العديد من التساؤلات بشأن دلالات توقيتها وما إذا كانت إيران بالفعل مؤهلة لأن تكون نموذجًا يحتذى به (في ظل ما يدور بشأن نظامها من جدل وما جلبه عليها من مشاكل وأزمات) والأهم من ذلك الكيفية التي ينظر بها الجانب المصري رسميًّا ونخبويًّا وإعلاميًّا إلى هذه الرسالة، خاصة وأن الموقف منها يمكن أن يحدد ويكشف طبيعة التوجه المصري الحالي تجاه العلاقات مع إيران في المرحلة القادمة.

بداية يمكن القول إن مضمون الرسالة ليس جديدًا في مسار المحاولات الإيرانية المستمرة للتواصل مع مصر بعد الثورة، بدليل اعتراف الرئيس "أحمدي نجاد" بأن محتواها نوقش في بعض لقاءاته بالقاهرة خلال حضوره مؤتمر القمة الإسلامية الأخيرة بما في ذلك اللقاء الذي حضره في

الأزهر.. بيد أن توقيت الرسالة والطريقة التي وجهت بها يعكسان في الحقيقة حدة المأزق السياسي والاقتصادي الذي تعانيه طهران في الوقت الراهن؛ فمن ناحية فإن أزمة برنامجها النووي مع الغرب دخلت منعطفًا جديدًا باتت معه فرص الحرب أكثر حضورًا، و ربما يكون الربيع المقبل هو نقطة الصفر، خاصة مع قرب انتهاء المهلة التي حددتها القوى الغربية لقبولها بشروط الحل السلمي (مارس 2013)، والمتمثلة في: وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%، والموافقة على شحن اليورانيوم المتجاوز نسبة الـ20% إلى الخارج، وإغلاق منشأة "فوردو" النووية المثيرة للجدل، وتفكيك المنشأة النووية في "قم"، ووقف كل أجهزة الطرد المركزي، مقابل رفع العقوبات عنها، وهي الشروط التي يُستبعد أن تقبلها طهران.

ومن ناحية أخرى، عزز من هذا المأزق العقوبات التي فرضت عليها وأضعفت اقتصادها وألحقت أضرارًا بالغة به قدرت بنحو 40 مليار دولار وفقًا لما ذكره "معهد العلوم والأمن الدولي الأمريكي" في 2013/1/15، وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية إلى النصف، مع توقع تضاعف تأثير العقوبات بعد القانون الذي وقعه الرئيس "باراك أوباما" في 2013/1/2 ويفرض قيودًا شديدة على قطاعات المال والطاقة والشحن الإيرانية، الأمر الذي قد يعزل اقتصادها عن التدفقات المالية العالمية.

أما على المستوى السياسي فتواجه طهران احتمال خسارة النظام السوري أهم حليف لها في المنطقة، إلى جانب عدم الثقة في الحليف الروسي الذي كشفت وثائق "ويكيليكس" في مارس 2012 عن وجود تعاون استخباراتي بينه وبين إسرائيل ضد إيران .. وعلى ذلك تبدو المهمة الأكثر صعوبة بالنسبة لطهران هي العمل على استقطاب مصر كبديل لحليفها السوري المهدد بالزوال، بعدما فشلت خططها في تكوين مثلث إسلامي يضم بجانبها مصر وتركيا.

وبموازاة ذلك.. عكست الرسالة رغبة إيران في استثمار الظرف السياسي والاقتصادي الصعب الذي تمر به القاهرة، وتجسده حالة التجاذب السياسي غير المسبوقة، والتراجع الكبير في معدلات الأداء الاقتصادي في الترويج لنموذجها بالمنطقة، من خلال بناء قاعدة إعلامية في الداخل المصري تعمل على تلميع صورتها بين الشعوب العربية، وتصوير الثورة المصرية وغيرها من ثورات "الربيع العربي" وكأنها كانت، في الواقع، بمثابة الصحوة الإسلامية المستوحاة من تعاليم

"الخميني" وقيادة "خامنئي"، لاسيما في ضوء ما أحدثته من واقع جيو ــ ا ستراتيجي جديد في المنطقة، كان من نتائجه انهيار معسكر الاعتدال المناوئ لطهران والذي كان النظام المصري السابق يعتبر العمود الفقري له، وبروز مصدر قوة جديد يملك القدرة على أن يفرض نفسه كمتغير أساسي، وهو قوى الثورة التي باتت تملأ الساحات على امتداد الوطن العربي وتطالب بالتغيير، وأن تكون شريكًا فاعلاً في صنع القرار السياسي.

وإذا كانت تلك هي الدلالات الخاصة بتوقيت الرسالة فإن الحديث عن إيران كنموذج يحتذى به يتطلب وقفة لإمكان الحكم على واقع هذا النموذج وأدائه على مختلف المستويات.. فإذا كان هناك من يرى أن هذا النظام له إيجابياته لجهة أنه نجح في تكوين قاعدة علمية مكنت إيران من تطوير صناعتها العسكرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلاح وجعلها على مشارف امتلاك القنبلة النووية، بل وجعلها تستعد لغزو الفضاء إلا أن ثمة مثالب تؤخذ على هذا النظام تجعل من الصعب على أية دولة الاقتداء به، **ومن بينها ما يلي:**

أولاً – نظام ولاية الفقيه كفكرة شيعية غير قابل للتطبيق في أي دولة أخرى ومن بينها مصر (بحكم أنها دولة سُنية)، كما أنه كنظام للحكم في إيران صبغ الحكم فيها بالتناقض؛ حيث تجور صلاحيات المرشد الذي يمثل هذه الولاية على صلاحيات رئيس الدولة، فهو نظام يجعل هناك ولاية مطلقة لشخص غير منتخب، ويسمح بهيمنة المؤسسة الدينية على كل الدولة.. وفي المقابل هناك نظام جمهوري ودستور ينص على الكثير من الحقوق للشعب الإيراني.

ثانيًا – النظام في إيران طائفي يقوم على سيطرة وسيادة طائفة معينة على غيرها من طوائف وفئات المجتمع الأخرى، ووضع كهذا بما يحمله من صراعات وتناقضات لا يتناسب مع وضع أية دولة ديمقراطية تجعل من المواطنة شعارًا للمساواة بين كافة أطياف المجتمع بعيدًا عن التصنيفات التي يمكن أن تكون مدعاة للتشرذم والانقسام.

ثالثًا – النظام الإيراني أدت سياسته في المنطقة والتي تقوم على التدخل في شؤون جيرانه إلى خلق حالة عدم ثقة وتوتر في علاقاته معهم، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تتحفظ في علاقاتها مع طهران، بل وتفكر ألف مرة قبل أن تقدم على تطوير علاقاتها معها.

رابعًا – أدت سياسة النظام الإيراني وطموحاته النووية ورفضه التجاوب مع مطالب المجتمع الدولي بتجميد برنامج النووي إلى جلب العزلة والعقوبات على بلده، بل وجعلها تواجه مخاطر التعرض لعمل عسكري والدخول في حرب جديدة يمكن أن تزيد من المصاعب التي يواجهها الشعب الإيراني بسبب الحصار وتأثير العقوبات.

خامسًا – رغم أن إيران تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، فإنها لم تستغل عوائد هذه الثروة في إقامة مشروعات تنموية تعود بالنفع على الشعب الإيراني الذي يعاني من انتشار الفقر (35 مليون شخص تحت خط الفقر) والبطالة (50% في صفوف الشباب).

تلك المثالب التي تجعل من الصعوبة بمكان أن يكون النظام الإيراني القائم على ولاية الفقيه نموذجًا يمكن الاقتداء به كانت حاضرة وبوضوح في رد الفعل المصري حيال رسالة "خامنئي" إلى الدرجة التي يمكن معها القول إن الرسالة لم تجد أي صدى إيجابي، وأنه ما كان يجب على الجانب الإيراني الإقدام على توجيه مثل هذه الرسالة التي تنم عن عدم إدراك وفهم لحقيقة الإختلاف البيّن بين مصر وإيران.

فرسميًّا أعلن المتحدث باسم الرئاسة رفضها رفضًا قاطعًا، قائلاً: " إن مصر سيكون لها نموذجها الخاص النابع من إرادتها الشعبية، وأنها ليست لها علاقة بأي نموذج آخر، ولن يملي عليها أحد نموذجًا معينًا"، كما أكد المستشار القانوني للرئيس "مرسي" أن التجربة المصرية "تختلف شكلاً وموضوعًا عن نظيرتها الإيرانية، ولا يمكن تكرار تجربة "الخميني" والثورة الإيرانية في مصر، لوجود اختلافات جذرية بين الشعبين وقيادتي الدولتين في العقيدة الدينية والرؤى السياسية والاقتصادية، مما يؤكد استحالة تطبيق ولاية الفقيه في مصر".

وامتد هذا الموقف الرافض إلى القوى والنخب السياسية، فالمتحدث باسم الإخوان المسلمون وقيادات بحزب الحرية والعدالة أوضحوا أنه لا توجد ولاية للفقيه في النظام العقائدي الإسلامي ووصفوها بأنها فكرة غريبة على الفكر الإسلامي ومستحدثة في الشيعة.. ومصر من ناحية نظامها العقائدي بلد سنية وجماعة الإخوان المسلمون بطبيعتها جماعة سنية، وأكدوا أنهم يرفضون أي تدخل خارجي في شؤون البلاد، وأن الجماعة وحزبها يسعيان لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة على أن تكون مرجعيتها القانون والدستور وليس مناهج دينية.

وبدورها اعتبرت الجماعة الإسلامية وحزبها البناء والتنمية رسالة "خامنئي" تدخلاً إيرانيًّا في شؤون مصر الداخلية.. وأكدت أن باب الاجتهاد والتطور والتغيير السياسي مرحب به أما تطبيق النموذج الإيراني فهو أمر مرفوض نهائيًّا.. داعية طهران إلى تغيير سياستها ومنهجها نحو الحرية؛ لأن المسلمين السنة داخلها يتعرضون للاضطهاد في الأحواز.

أما المتحدث باسم الدعوة السلفية، فوصف الرسالة بأنها مثل الجريدة الصفراء التي تقول كلامًا غير حقيقي وأن الدولة الإيرانية تحاول بعد زيارة رئيسها للقاهرة أن تزرع الفكر الشيعي وولاية الفقيه في مصر، مؤكدًا أن كل المحاولات الإيرانية ستفشل؛ لأن الشعب المصري على مدار تاريخه منذ الفتح الإسلامي يعيش متمسكًا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولم يختلف الموقف على مستوى الإعلام وعلى مستوى المحللين السياسيين.. فمن ناحية هناك من وصف الرسالة بـــ"النصيحة المسمومة" التي ستبعد الرئيس عن نصف شعبه على الأقل ، متهمًا طهران بمحاولة التدخل في الشأن المصري، ومشيرًا إلى أن الثورة التي قامت بها عام 1979 وعاصرتها أكثر من 200 دولة لم يقتنع بنتائجها حتى هذه اللحظة نظام رسمي واحد ، فضلاً عن أنها قادتها إلى كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية والتورط في حروب إقليمية ، والعزلة عن العالم، وانخفاض مستوى الدخل وتفاقم الأزمات الداخلية، والتضييق على الحريات والثقافة ونظم الاتصالات، وتدهور مكانة المرأة، وعدم الشفافية في المعلومات وارتفاع مستويات الفساد.

ومن ناحية أخرى هناك من اعتبر مطالبة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للرئيس "مرسي" بأن يستوحي نظام حكم ولاية الفقيه الإيراني استنادًا إلى تعاليم الخميني في مصر – تأتي في الوقت الذي تشهد فيه ولاية الفقيه في إيران انحسارًا وتآكلاً ليس نتيجة التناقض في نظام الحكم بين جبهة الإرشاد التي تصل لحد التقديس ومؤسسة الرئاسة التي تمثل النظام الجمهوري، ولكن نتيجة للصراع بين أبناء التيار المحافظ أنفسهم.

ومن ناحية ثالثة، هناك من اعتبر الرسالة محاولة للتأثير على مصر باعتبارها دولة تعاني من أزمات مستمرة منذ الثورة.. ووصف الرسالة بأنها تعبر عن جرأة غير متوقعة عن طريق استخدام العلماء لإنجازاتهم في التسويق لنظام ولاية الفقيه رغم أنهم لم ينتجوا علمًا بل نقلوه عن الدول الأخرى، ولفت إلى أن الخطاب يوضح النزعة الهجومية لنشر الفكر الإيراني من خلال

تصدير ثورتها بالطريق لسلمي والجانب الإقناعي، وذلك بإظهار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحلول للمظلومين في المجتمع وإقناعهم بالمضي قدمًا عن طريق نظامها.

ومن ناحية **رابعة** هناك من رأى أن تطبيق مبدأ التجارب في تطبيق النموذج الإيراني في مصر أمر مرفوض لعدة أسباب منها أن عملية تبني النموذج الإيراني تضع مصر على طريق المواجهة الدولية مع العالم، كما أن الإخوان المسلمون في حال أرادوا تطبيق ولاية الفقيه سيواجهون بمعارضة الكثير من القوى ليست المدنية فحسب، بل إن التيار السلفي أيضًا الذي يتحفظ على تطوير العلاقات مع إيران سيقاومهم.

ورغم أن هذا الرفض العام – لما طرحته الرسالة الإيرانية – لم يمتد لمسألة استئناف العلاقات مع طهران، المقطوعة أصلاً منذ نحو 33 عامًا، وهي القضية التي كانت ومازالت محور نقاش واسع، خاصة بعد تأكيد قيادات بارزة في جماعة "الإخوان المسلمون" أن قطع العلاقات بين مصر وإيران كان "خطأً كبيرًا"، وأن من مصلحة مصر الاستعانة بالخبرات والعلماء الإيرانيين وتجاربهم وأبحاثهم العلمية.. وبالفعل ظهرت العديد من المؤشرات على عودة العلاقات بينهما؛ كلقاء الرئيس المصري وقيادات جماعة "الإخوان المسلمون" الرئيس "نجاد" بالقاهرة والذي تم خلاله بحث ومناقشة العديد من القضايا الثنائية وأهمها إعادة العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لمصر.

رغم ذلك فإن فرص استئناف تلك العلاقات ــ وهي قضية أخرى طرحتها الرسالة ــ تبدو محدودة للغاية في هذه المرحلة بسبب المخاوف من تأثير أي تعاون ثنائي على علاقات مؤسسة الرئاسة المصرية مع حلفائها في الداخل، خاصة التيار السلفي الذي يدعم الرئيس "مرسي"، ومؤسسة الأزهر التي تحظى باحترام واسع بين المصريين ، بجانب التزامات مصر الخارجية سواء تجاه دول الخليج وأمنها الذي اعتبرته القيادة المصرية في أكثر من مناسبة بعد ثورة 25 يناير "خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه"، وأنه "جزء من الأمن القومي المصري" (لاسيما مع تصاعد السياسات الإيرانية العدوانية تجاه دول مجلس التعاون، في الآونة الأخيرة).. أو من جانب تعارض تلك العلاقات مع التزامات مصر بـلتفاقية السلام مع إسرائيل كدولة لا تعترف بها إيران، وكذلك تعارضها مع التزام القاهرة بعلاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن والدول الأوروبية؛ هذا غير

موقفها (أي مصر) المتحفظ والقلق من طموح إيران النووي، فمع أنها تُقر بحقها كغيرها من الدول في حيازة قدرات نووية سلمية، إلا أن رفضها التجاوب مع المطالب الدولية بشأن تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ربما يؤشر إلى وجود أغراض أخرى غير سلمية لهذا البرنامج.

وفي الأخير، فإن كل ما سبق من مواقف يؤكد أن مصر تبدو غير مستعدة لتوريط نفسها في علاقات مع إيران، فنظامها الجديد ليس بحاجة للدخول في مواجهات خارجية بل هو في حاجة إلى التغلب على مشاكله وأزماته الداخلية والاعتماد على دول شقيقة في مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي القادرة على مساعدته من أجل الخروج من عثراته ولاسيما الاقتصادية وحتى السياسية، والاحتفاظ بعلاقات قوية مع الغرب، ودول تضمن له دعم الانتقال نحو الديمقراطية، وبناء على ذلك فرسالة المرشد الإيراني أخطأت طريقها ولم تصل.. ولن تصل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/2/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

بعد رسالة المرشد الإيراني إلى الرئيس المصري..

هل يصلح النظام الإيراني أن يكون قدوة لمصر ما بعد الثورة؟

يبدو أن إيران فهمت خطأً مدلولات التحركات الأخيرة بينها وبين مصر – والمتمثلة في تبادل الزيارات البروتوكولية بين الرئيسين "مرسي" و"نجاد" – والتي توحي بعودة العلاقات بين البلدين إلى مجاريها (وتجاوزها مرحلة القطيعة التي استمرت لأكثر من 30 عامًا)، فأباحت لنفسها توجيه النصح لمصر وقيادتها باتخاذ إيران نموذجًا وقدوة في مختلف المجالات (ولاسيما سياسة الحكم) وهي نصائح ما كانت لتوجه من دولة مثل إيران لدولة مثل مصر لها ما لها من تاريخ ودور ومكانة لا تضاهيها دولة أخرى في المنطقة بما فيها إيران نفسها.

فلقد فاجأ الإيرانيون الكثيرين وفي مقدمتهم المصريين حين وجه المرشد الأعلى "علي خامنئي" و17 من مستشاريه ومن العلماء والمفكرين رسالة إلى الرئيس "محمد مرسي" ينصحه فيها بتبني نظام ولاية الفقيه بدعوى أنه جعل من إيران واحدة من أكثر دول العالم تقدمًا.. مشيرين إلى الإنجازات التي حققتها طهران في ظل الحكومة الشعبية الدينية.. داعين الرئيس المصري إلى عدم الاكتراث بالضغوط الدولية وما يسمى بالحركات التنويرية المتأثرة بفكرة فصل الدين عن الدولة، ومبدين استعدادهم لوضع خبراتهم وتجاربهم تحت تصرف الحكومة والشعب المصري.

هذه الرسالة الغريبة في واقع الأمر تثير العديد من التساؤلات بشأن دلالات توقيتها وما إذا كانت إيران بالفعل مؤهلة لأن تكون نموذجًا يحتذى به (في ظل ما يدور بشأن نظامها من جدل وما جلبه عليها من مشاكل وأزمات) والأهم من ذلك الكيفية التي ينظر بها الجانب المصري رسميًّا ونخبويًّا وإعلاميًّا إلى هذه الرسالة، خاصة وأن الموقف منها يمكن أن يحدد ويكشف طبيعة التوجه المصري الحالي تجاه العلاقات مع إيران في المرحلة القادمة.

بداية يمكن القول إن مضمون الرسالة ليس جديدًا في مسار المحاولات الإيرانية المستمرة للتواصل مع مصر بعد الثورة، بدليل اعتراف الرئيس "أحمدي نجاد" بأن محتواها نوقش في بعض لقاءاته بالقاهرة خلال حضوره مؤتمر القمة الإسلامية الأخيرة بما في ذلك اللقاء الذي حضره في

الأزهر.. بيد أن توقيت الرسالة والطريقة التي وجهت بها يعكسان في الحقيقة حدة المأزق السياسي والاقتصادي الذي تعانيه طهران في الوقت الراهن؛ فمن ناحية فإن أزمة برنامجها النووي مع الغرب دخلت منعطفًا جديدًا باتت معه فرص الحرب أكثر حضورًا، و ربما يكون الربيع المقبل هو نقطة الصفر، خاصة مع قرب انتهاء المهلة التي حددتها القوى الغربية لقبولها بشروط الحل السلمي (مارس 2013)، والمتمثلة في: وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20%، والموافقة على شحن اليورانيوم المتجاوز نسبة الـ20% إلى الخارج، وإغلاق منشأة "فوردو" النووية المثيرة للجدل، وتفكيك المنشأة النووية في "قم"، ووقف كل أجهزة الطرد المركزي، مقابل رفع العقوبات عنها، وهي الشروط التي يُستبعد أن تقبلها طهران.

ومن ناحية أخرى، عزز من هذا المأزق العقوبات التي فرضت عليها وأضعفت اقتصادها وألحقت أضرارًا بالغة به قدرت بنحو 40 مليار دولار وفقًا لما ذكره "معهد العلوم والأمن الدولي الأمريكي" في 2013/1/15، وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية إلى النصف، مع توقع تضاعف تأثير العقوبات بعد القانون الذي وقعه الرئيس "باراك أوباما" في 2013/1/2 ويفرض قيودًا شديدة على قطاعات المال والطاقة والشحن الإيرانية، الأمر الذي قد يعزل اقتصادها عن التدفقات المالية العالمية.

أما على المستوى السياسي فتواجه طهران احتمال خسارة النظام السوري أهم حليف لها في المنطقة، إلى جانب عدم الثقة في الحليف الروسي الذي كشفت وثائق "ويكيليكس" في مارس 2012 عن وجود تعاون استخباراتي بينه وبين إسرائيل ضد إيران .. وعلى ذلك تبدو المهمة الأكثر صعوبة بالنسبة لطهران هي العمل على استقطاب مصر كبديل لحليفها السوري المهدد بالزوال، بعدما فشلت خططها في تكوين مثلث إسلامي يضم بجانبها مصر وتركيا.

وبموازاة ذلك.. عكست الرسالة رغبة إيران في استثمار الظرف السياسي والاقتصادي الصعب الذي تمر به القاهرة، وتجسده حالة التجاذب السياسي غير المسبوقة، والتراجع الكبير في معدلات الأداء الاقتصادي في الترويج لنموذجها بالمنطقة، من خلال بناء قاعدة إعلامية في الداخل المصري تعمل على تلميع صورتها بين الشعوب العربية، وتصوير الثورة المصرية وغيرها من ثورات "الربيع العربي" وكأنها كانت، في الواقع، بمثابة الصحوة الإسلامية المستوحاة من تعاليم

"الخميني" وقيادة "خامنئي"، لاسيما في ضوء ما أحدثته من واقع جيو ــ ا ستراتيجي جديد في المنطقة، كان من نتائجه انهيار معسكر الاعتدال المناوئ لطهران والذي كان النظام المصري السابق يعتبر العمود الفقري له، وبروز مصدر قوة جديد يملك القدرة على أن يفرض نفسه كمتغير أساسي، وهو قوى الثورة التي باتت تملأ الساحات على امتداد الوطن العربي وتطالب بالتغيير، وأن تكون شريكًا فاعلاً في صنع القرار السياسي.

وإذا كانت تلك هي الدلالات الخاصة بتوقيت الرسالة فإن الحديث عن إيران كنموذج يحتذى به يتطلب وقفة لإمكان الحكم على واقع هذا النموذج وأدائه على مختلف المستويات.. فإذا كان هناك من يرى أن هذا النظام له إيجابياته لجهة أنه نجح في تكوين قاعدة علمية مكنت إيران من تطوير صناعتها العسكرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلاح وجعلها على مشارف امتلاك القنبلة النووية، بل وجعلها تستعد لغزو الفضاء إلا أن ثمة مثالب تؤخذ على هذا النظام تجعل من الصعب على أية دولة الاقتداء به، **ومن بينها ما يلي:**

أولاً – نظام ولاية الفقيه كفكرة شيعية غير قابل للتطبيق في أي دولة أخرى ومن بينها مصر (بحكم أنها دولة سُنية)، كما أنه كنظام للحكم في إيران صبغ الحكم فيها بالتناقض؛ حيث تجور صلاحيات المرشد الذي يمثل هذه الولاية على صلاحيات رئيس الدولة، فهو نظام يجعل هناك ولاية مطلقة لشخص غير منتخب، ويسمح بهيمنة المؤسسة الدينية على كل الدولة.. وفي المقابل هناك نظام جمهوري ودستور ينص على الكثير من الحقوق للشعب الإيراني.

ثانيًا – النظام في إيران طائفي يقوم على سيطرة وسيادة طائفة معينة على غيرها من طوائف وفئات المجتمع الأخرى، ووضع كهذا بما يحمله من صراعات وتناقضات لا يتناسب مع وضع أية دولة ديمقراطية تجعل من المواطنة شعارًا للمساواة بين كافة أطياف المجتمع بعيدًا عن التصنيفات التي يمكن أن تكون مدعاة للتشرذم والانقسام.

ثالثًا – النظام الإيراني أدت سياسته في المنطقة والتي تقوم على التدخل في شؤون جيرانه إلى خلق حالة عدم ثقة وتوتر في علاقاته معهم، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تتحفظ في علاقاتها مع طهران، بل وتفكر ألف مرة قبل أن تقدم على تطوير علاقاتها معها.

رابعًا – أدت سياسة النظام الإيراني وطموحاته النووية ورفضه التجاوب مع مطالب المجتمع الدولي بتجميد برنامج النووي إلى جلب العزلة والعقوبات على بلده، بل وجعلها تواجه مخاطر التعرض لعمل عسكري والدخول في حرب جديدة يمكن أن تزيد من المصاعب التي يواجهها الشعب الإيراني بسبب الحصار وتأثير العقوبات.

خامسًا – رغم أن إيران تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، فإنها لم تستغل عوائد هذه الثروة في إقامة مشروعات تنموية تعود بالنفع على الشعب الإيراني الذي يعاني من انتشار الفقر (35 مليون شخص تحت خط الفقر) والبطالة (50% في صفوف الشباب).

تلك المثالب التي تجعل من الصعوبة بمكان أن يكون النظام الإيراني القائم على ولاية الفقيه نموذجًا يمكن الاقتداء به كانت حاضرة وبوضوح في رد الفعل المصري حيال رسالة "خامنئي" إلى الدرجة التي يمكن معها القول إن الرسالة لم تجد أي صدى إيجابي، وأنه ما كان يجب على الجانب الإيراني الإقدام على توجيه مثل هذه الرسالة التي تنم عن عدم إدراك وفهم لحقيقة الإختلاف البيّن بين مصر وإيران.

فرسميًّا أعلن المتحدث باسم الرئاسة رفضها رفضًا قاطعًا، قائلاً: " إن مصر سيكون لها نموذجها الخاص النابع من إرادتها الشعبية، وأنها ليست لها علاقة بأي نموذج آخر، ولن يملي عليها أحد نموذجًا معينًا"، كما أكد المستشار القانوني للرئيس "مرسي" أن التجربة المصرية "تختلف شكلاً وموضوعًا عن نظيرتها الإيرانية، ولا يمكن تكرار تجربة "الخميني" والثورة الإيرانية في مصر، لوجود اختلافات جذرية بين الشعبين وقيادتي الدولتين في العقيدة الدينية والرؤى السياسية والاقتصادية، مما يؤكد استحالة تطبيق ولاية الفقيه في مصر".

وامتد هذا الموقف الرافض إلى القوى والنخب السياسية، فالمتحدث باسم الإخوان المسلمون وقيادات بحزب الحرية والعدالة أوضحوا أنه لا توجد ولاية للفقيه في النظام العقائدي الإسلامي ووصفوها بأنها فكرة غريبة على الفكر الإسلامي ومستحدثة في الشيعة.. ومصر من ناحية نظامها العقائدي بلد سنية وجماعة الإخوان المسلمون بطبيعتها جماعة سنية، وأكدوا أنهم يرفضون أي تدخل خارجي في شؤون البلاد، وأن الجماعة وحزبها يسعيان لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة على أن تكون مرجعيتها القانون والدستور وليس مناهج دينية.

وبدورها اعتبرت الجماعة الإسلامية وحزبها البناء والتنمية رسالة "خامنئي" تدخلاً إيرانيًّا في شؤون مصر الداخلية.. وأكدت أن باب الاجتهاد والتطور والتغيير السياسي مرحب به أما تطبيق النموذج الإيراني فهو أمر مرفوض نهائيًّا.. داعية طهران إلى تغيير سياستها ومنهجها نحو الحرية؛ لأن المسلمين السنة داخلها يتعرضون للاضطهاد في الأحواز.

أما المتحدث باسم الدعوة السلفية، فوصف الرسالة بأنها مثل الجريدة الصفراء التي تقول كلامًا غير حقيقي وأن الدولة الإيرانية تحاول بعد زيارة رئيسها للقاهرة أن تزرع الفكر الشيعي وولاية الفقيه في مصر، مؤكدًا أن كل المحاولات الإيرانية ستفشل؛ لأن الشعب المصري على مدار تاريخه منذ الفتح الإسلامي يعيش متمسكًا بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ولم يختلف الموقف على مستوى الإعلام وعلى مستوى المحللين السياسيين.. فمن ناحية هناك من وصف الرسالة بـــ"النصيحة المسمومة" التي ستبعد الرئيس عن نصف شعبه على الأقل ، متهمًا طهران بمحاولة التدخل في الشأن المصري، ومشيرًا إلى أن الثورة التي قامت بها عام 1979 وعاصرتها أكثر من 200 دولة لم يقتنع بنتائجها حتى هذه اللحظة نظام رسمي واحد ، فضلاً عن أنها قادتها إلى كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية والتورط في حروب إقليمية ، والعزلة عن العالم، وانخفاض مستوى الدخل وتفاقم الأزمات الداخلية، والتضييق على الحريات والثقافة ونظم الاتصالات، وتدهور مكانة المرأة، وعدم الشفافية في المعلومات وارتفاع مستويات الفساد.

ومن ناحية أخرى هناك من اعتبر مطالبة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للرئيس "مرسي" بأن يستوحي نظام حكم ولاية الفقيه الإيراني استنادًا إلى تعاليم الخميني في مصر – تأتي في الوقت الذي تشهد فيه ولاية الفقيه في إيران انحسارًا وتآكلاً ليس نتيجة التناقض في نظام الحكم بين جبهة الإرشاد التي تصل لحد التقديس ومؤسسة الرئاسة التي تمثل النظام الجمهوري، ولكن نتيجة للصراع بين أبناء التيار المحافظ أنفسهم.

ومن ناحية ثالثة، هناك من اعتبر الرسالة محاولة للتأثير على مصر باعتبارها دولة تعاني من أزمات مستمرة منذ الثورة.. ووصف الرسالة بأنها تعبر عن جرأة غير متوقعة عن طريق استخدام العلماء لإنجازاتهم في التسويق لنظام ولاية الفقيه رغم أنهم لم ينتجوا علمًا بل نقلوه عن الدول الأخرى، ولفت إلى أن الخطاب يوضح النزعة الهجومية لنشر الفكر الإيراني من خلال

تصدير ثورتها بالطريق لسلمي والجانب الإقناعي، وذلك بإظهار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحلول للمظلومين في المجتمع وإقناعهم بالمضي قدمًا عن طريق نظامها.

ومن ناحية **رابعة** هناك من رأى أن تطبيق مبدأ التجارب في تطبيق النموذج الإيراني في مصر أمر مرفوض لعدة أسباب منها أن عملية تبني النموذج الإيراني تضع مصر على طريق المواجهة الدولية مع العالم، كما أن الإخوان المسلمون في حال أرادوا تطبيق ولاية الفقيه سيواجهون بمعارضة الكثير من القوى ليست المدنية فحسب، بل إن التيار السلفي أيضًا الذي يتحفظ على تطوير العلاقات مع إيران سيقاومهم.

ورغم أن هذا الرفض العام – لما طرحته الرسالة الإيرانية – لم يمتد لمسألة استئناف العلاقات مع طهران، المقطوعة أصلاً منذ نحو 33 عامًا، وهي القضية التي كانت ومازالت محور نقاش واسع، خاصة بعد تأكيد قيادات بارزة في جماعة "الإخوان المسلمون" أن قطع العلاقات بين مصر وإيران كان "خطأً كبيرًا"، وأن من مصلحة مصر الاستعانة بالخبرات والعلماء الإيرانيين وتجاربهم وأبحاثهم العلمية.. وبالفعل ظهرت العديد من المؤشرات على عودة العلاقات بينهما؛ كلقاء الرئيس المصري وقيادات جماعة "الإخوان المسلمون" الرئيس "نجاد" بالقاهرة والذي تم خلاله بحث ومناقشة العديد من القضايا الثنائية وأهمها إعادة العلاقات الدبلوماسية وتقديم مساعدات اقتصادية ومالية لمصر.

رغم ذلك فإن فرص استئناف تلك العلاقات ــ وهي قضية أخرى طرحتها الرسالة ــ تبدو محدودة للغاية في هذه المرحلة بسبب المخاوف من تأثير أي تعاون ثنائي على علاقات مؤسسة الرئاسة المصرية مع حلفائها في الداخل، خاصة التيار السلفي الذي يدعم الرئيس "مرسي"، ومؤسسة الأزهر التي تحظى باحترام واسع بين المصريين ، بجانب التزامات مصر الخارجية سواء تجاه دول الخليج وأمنها الذي اعتبرته القيادة المصرية في أكثر من مناسبة بعد ثورة 25 يناير "خطًّا أحمر لا يمكن تجاوزه"، وأنه "جزء من الأمن القومي المصري" (لاسيما مع تصاعد السياسات الإيرانية العدوانية تجاه دول مجلس التعاون، في الآونة الأخيرة).. أو من جانب تعارض تلك العلاقات مع التزامات مصر بـلتفاقية السلام مع إسرائيل كدولة لا تعترف بها إيران، وكذلك تعارضها مع التزام القاهرة بعلاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن والدول الأوروبية؛ هذا غير

موقفها (أي مصر) المتحفظ والقلق من طموح إيران النووي، فمع أنها تُقر بحقها كغيرها من الدول في حيازة قدرات نووية سلمية، إلا أن رفضها التجاوب مع المطالب الدولية بشأن تجميد برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ربما يؤشر إلى وجود أغراض أخرى غير سلمية لهذا البرنامج.

وفي الأخير، فإن كل ما سبق من مواقف يؤكد أن مصر تبدو غير مستعدة لتوريط نفسها في علاقات مع إيران، فنظامها الجديد ليس بحاجة للدخول في مواجهات خارجية بل هو في حاجة إلى التغلب على مشاكله وأزماته الداخلية والاعتماد على دول شقيقة في مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي القادرة على مساعدته من أجل الخروج من عثراته ولاسيما الاقتصادية وحتى السياسية، والاحتفاظ بعلاقات قوية مع الغرب، ودول تضمن له دعم الانتقال نحو الديمقراطية، وبناء على ذلك فرسالة المرشد الإيراني أخطأت طريقها ولم تصل.. ولن تصل.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/2/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العلاقات القطرية ـ الإيرانية

ما بين التعاون والصراع وتغليب المصلحة

جاءت دعوة رئيس مجلس الوزراء القطري "حمد بن جاسم" في المؤتمر الدولي الأول لمجلس العلاقات العربية والدولية بالكويت يوم 2013/2/11 بإنشاء مظلة أمنية لدول الخليج تضم إيران، والتي تعد امتدادًا لما تم التسويق له خلال القمة الإسلامية التي استضافتها القاهرة يوم 2013/2/6 من خلال تكوين تحالف إسلامي يضم "مصر، إيران، تركيا، وقطر"ــ جاءت لتثير علامات استفهام حول طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية، لا سيما في ظل تصاعد التهديد الإيراني لأمن منطقة الخليج واتخاذ معظم دول مجلس التعاون موقفًا مغايرًا للموقف القطري إزاء التعاطي مع إيران.

وفقًا لنظريات العلوم السياسية والعسكرية تنتمي قطر إلى ما يسمى بالدول الصغيرة من حيث المساحة (11.521 كم^2) والسكان (قرابة مليون و 903 آلاف نسمة منهم 1.2 مليون عمالة وافدة)، وهو ما يعني أنها لا تملك خيارات كثيرة لحماية أمنها نظرًا لعدم امتلاكها أي عمق استراتيجي يساعدها على صد أي هجوم عليها، وكذلك عدم امتلاكها القدرات البشرية من حيث العدد (عدد أفراد القوات العسكرية القطرية حوالي 7500) لمواجهة أي عدوان على أراضيها.

وما يفاقم من هذا الوضع الاستراتيجي الضعيف امتلاك قطر ثروة نفطية ضخمة قياسًا بعدد سكانها؛ حيث تعد الثالث عالميًّا من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والثالث عشر من حيث الاحتياطي النفطي، وهو ما يجعلها مطمعًا للكثير من الدول الساعية إلى فرض هيمنتها على المنطقة، ولها في نموذج الغزو العراقي للكويت شاهد حي على هذا، فضلاً عن وجودها في بيئة إقليمية مضطربة شهدت أكثر من 6 حروب في أقل من 60 عامًا.

انطلاقًا من هذه الفرضية فإن قطر بحاجة إلى استخدام قوة من نوع مختلف لحماية نفسها والحفاظ على مكتسباتها، وهو ما أدركه الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" منذ توليه الحكم عام

1995؛ حيث قام بإعادة صياغة السياسة الخارجية القطرية لتكون سياسة هجومية بحتة، تهدف إلى خلق شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والإعلامية (عبر شبكة الجزيرة) مع القوى الإقليمية والدولية المختلفة بحيث تشكل هذه القوى المظلة الحقيقية الحامية لقطر، فضلاً عن ضمان القيام بدور إقليمي قيادي يزيد من قوة حجمها الاستراتيجي في المنطقة والتي تشهد تغيرات وتطورات متسارعة ستلقي بظلالها بلا شك على موازين القوى فيها.

وباعتبار إيران إحدى القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة ولتوصيل رسالة بأن قطر على الحياد في حال نشوب أي صراع عسكري بين طهران والغرب وبالتالي تأمين أراضيها ومنشآتها من أي عمل عدواني من قبل إيران، سعت قطر إلى إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع طهران، بالرغم من أن إيران على علاقة صراعية مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي تنتمي إليه قطر على خلفية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث والغموض الذي يحيط ببرنامجها النووي ويهدد أمن المنطقة فضلاً عن تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وخاصة البحرين.

ومن جانبها رحبت إيران بهذا السعي باعتباره يضمن لها موطئ قدم في الخليج كما أنه يكسر من قيد العزلة الدولية المفروضة عليها، بل ودعمته من خلال العديد من المواقف وأهمها العمل على إنجاح مبادرة قطر للتوصل إلى اتفاق الدوحة لحل الأزمة بين الفرقاء اللبنانيين عام 2008، وذلك من خلال الضغط على "حزب الله" للموافقة على هذه المبادرة، بعدما فشلت القاهرة والرياض في إنهاء الأزمة.

هذه الرغبة من الطرفين في توطيد العلاقات بينهما نظرًا للمكاسب التي ستعود على كل منهما جراء تعزيز هذه العلاقات دفعت الكثيرين ليصفوا العلاقات بينهما بأنها تعاونية من الطراز الأول، بل وأثارت قلق بعض دول مجلس التعاون من أن يكون هذا التقارب على حساب منظومة مجلس التعاون الخليجي.

ولكن بنظرة سريعة على أهم ملفات السياسة الخارجية للبلدين سنتوصل إلى نتائج مغايرة، وذلك على النحو التالي:

الأول: ملف الأمن في الخليج، رغم توقيع كل من قطر وإيران اتفاقية للتعاون الدفاعي والتي طبقًا لها تم التأكيد على النضال المشترك ضد الإرهاب فضلاً عن محاربة عوامل زعزعة الأمن في المنطقة، والتي كان من المفترض أن تهيئ هذه الاتفاقية ومن قبلها مع تركيا والعراق لإعداد منظومة دفاعية أمنية إقليمية، فإنه نتيجة لاختلاف رؤية كل من قطر وإيران لأمن الخليج، لم تتح الفرصة لهذه المنظومة أن تظهر إلى الوجود؛ فقطر ترتبط بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها ولأمن المنطقة؛ حيث وقعت معها عددًا من اتفاقيات التعاون العسكري، وأنشأت قاعدتين عسكريتين أمريكيتين على أراضيها تعدان الأكبر في المنطقة وهما: قاعدة "السيلية" ومطار "العيديد"، وفي المقابل ترفض إيران هذه المظلة الأمريكية، وتنظر لها بعين الريبة، وهذا الرفض الإيراني كان ظاهرًا بوضوح في تصريحات المسؤولين الإيرانيين، والتي تؤكد أن بلادهم لا تقبل هذه الوجود الغربي، ويكفي هنا الإشارة إلى أخر هذه التصريحات، وهو تصريح نائب قائد القوة البحرية لحرس الثورة الإسلامية "علي رضا تنكسيرى" يوم 2013/1/21 من أن "أمن الخليج بيد قوات الحرس الثورى".

ثانيًا: ملف الجزر الإماراتية؛ حيث تعد قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من أكثر القضايا الشائكة والمعلقة بين قطر وإيران، فالأولى دائمًا ما تؤكد حق دولة الإمارات في هذه الجزر وتطالب إيران بحل هذه المشكلة عبر التحكيم الدولي، في حين تصر إيران على تبعية الجزر لها، وترفض أي شكل من أشكال الحلول لهذه القضية، وهو ما يتم التأكيد عليه من قبلها مرارًا، وآخرها تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين مهمانبراست" يوم 2012/9/4 بأن الجزر الإماراتية الثلاث "كانت وما زالت جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية وستظل كذلك إلى الأبد".

ثالثًا- البرنامج النووي الإيراني: رغم أنها كانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تصوت بالموافقة على قرار مجلس الأمن رقم 1696 والخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضد إيران

على خلفية بالبرنامج النووي الإيراني، فإنها مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون متشككة وقلقة من البرنامج النووي الإيراني، وتطالب كما جاء على لسان وزير خارجيتها في المؤتمر الدولي لمجلس العلاقات العربية والدولية المشار إليه في المقدمة، بحل الأزمة النووية الإيرانية في إطار القانون الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما ترفضه إيران تمامًا وتعتبره تدخلاً في شؤونها الداخلية.

رابعًا ــ ملف الأزمة السورية: يعد هذا الملف من أشد الملفات الصراعية بين البلدين، ففي حين تدعم إيران نظام "بشار الأسد" بكل قوة، تطالب قطر بإمداد المعارضة السورية بالسلاح، بل وتطالب بالتدخل الدولي من أجل إسقاط "بشار"، وهو ما قوبل بشن حملة إعلامية شرسة من قبل طهران ضد الدوحة، بل وترى الأولى أن قطر والسعودية تشنان حربًا ضدها في سوريا.

خامسًا ــ حجم العلاقات بين البلدين قياسًا بالعلاقات الإيرانية مع دول خليجية أخرى: تعد قطر أول دولة خليجية توجه دعوة لرئيس إيراني لحضور قمة لمجلس التعاون الخليجي والتي أقيمت على أراضيها عام 2007، وبالتوازي مع ذلك تكررت زيارات المسؤولين في البلدين من بين ذلك يمكن الإشارة إلى زيارة وزير خارجية قطر" حمد بن جاسم آل ثاني" إلى طهران في عام 2008، ثم زيارة أمير قطر "حمد بن خليفة" لطهران عامي 2008 و 2010 والتي التقى خلالها آية الله "علي خامنئي" والرئيس "أحمدي نجاد"، وأخيرًا زيارة وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر صالحي" للدوحة في 2011، ثم الزيارة السرية للأمير القطري لطهران والتي تكتم عنها الإعلام في العام نفسه.

ورغم هذا الزخم في الزيارات المتبادلة بين البلدين والمستوى الدبلوماسي للقائمين بهذه الزيارات؛ فإنه من اللافت أن جميع هذه الزيارات لم تحقق الهدف الأساسي منها وهو إعطاء دفعة أكبر لتطوير العلاقات فيما بين الطرفين على المستويين السياسي والاقتصادي؛ وهو ما تجسد على أرض الواقع في الخلاف الذي نشب بينهما على أحقية كل منهما في حقل غاز على الحدود بين الجانبين يعد من أكبر حقول الغاز "الحقل الشمالي"؛ حيث تم اقتسام إنتاجه في نهاية المطاف، ورغم ذلك فهناك تنافس واضح فيما بين الطرفين على هذا الحقل، بفضل التقنية

المتطورة التي اشترتها قطر لاستخراج الغاز الطبيعي وإسالته، فقد اتهمت طهران مؤخرًا قطر بسحب غاز إضافي وبشكل غير قانوني من حقل الغاز المشترك وباستمالة أكفأ الموظفين الإيرانيين في تطوير الجزء القطري من الحقل من أجل استغلال تقدمها الكبير مقارنة بالجمهورية الإسلامية، بسبب الأثر المنهك للعقوبات الدولية، ولاسيما أنها تستخرج من الأساس كميات أكثر بكثير مما تستخرجه إيران من الحقل.

وإضافة إلى ما سبق فإن صادرات إيران لقطر تحتل المرتبة الرابعة بين ست دول أعضاء في مجلس التعاون الخليج؛ إذ تبلغ 91 مليون دولار من مجموع 3047 مليون دولار، أما واردات إيران من قطر فتحتل المرتبة السادسة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي؛ إذ تبلغ 29 مليون دولار من مجموع 1390 مليون دولار، وإن كانت هذه الإحصاءات تشير لشيء فإنها تشير إلى أن المعاملات الاقتصادية فيما بين البلدين لا تقارن مع المستوى العالي للعلاقات التجارية التي تربط بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات.

وهكذا عند موازنة الملفات المشتركة بين السياسة الخارجية القطرية والإيرانية يتضح أن الملفات الخلافية بين البلدين أكثر من الملفات التعاونية.. والسؤال هنا هو: إذا كانت هذه هي حال العلاقات القطرية الإيرانية، فلماذا يصر البلدان على الاحتفاظ بعلاقاتهما مع بعضهما البعض والتي تشهد دعمًا سياسيًّا بين الحين والآخر من زعمائهما؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتلخص في أن هذه العلاقات قائمة على مبدأ "المصلحة" وبالتالي يمكن تسميتها بالعلاقات "الضرورة" بالنسبة للبلدين، فهدف إيران من هذه العلاقة كما سبق الإشارة هو أن هذه العلاقة تسمح بالتأثير على الموقف الخليجي حيالها واستخدامها كجسر للنفاذ إلى بقية دول مجلس التعاون، وكسر حدة المواجهة الإعلامية الإيرانية ــ الخليجية التي اشتدت حدتها في السنوات الأخيرة، إضافة إلى كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، أما هدف قطر فهو حماية نفسها وتحييدها في حالة الرد الإيراني على أي عمل عسكري غربي ضدها على خلفية برنامجها النووي والذي ستكون منطقة الخليج مسرحًا لأي مواجهة بين الطرفين، وهو أمر صعب من الناحية العسكرية، وكذلك مساعدة قطر على لعب دور إقليمي محوري

يفوق مكانتها الجيوسياسية، باعتبار أن إيران تملك بعضًا من مفاتيح اللعبة السياسية والأمنية في المنطقة، بما يفتح الطريق أمامها لمد خيوط سياستها الخارجية مع مختلف الدول والحركات السياسية في المنطقة، وبالتالي تحقيق دورها الإقليمي.

وأخيرًا، من المهم الإشارة إلى أنه إذا كان سعي قطر لتحقيق مصلحتها وأهداف سياستها الخارجية أمرًا مشروعًا ومن أسس سيادتها وحقوقها، فإنه مطلوب منها أن تضع في اعتبارها مصلحة باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عند رسمها لسياستها الخارجية؛ بحيث يكون هناك تنسيق مشترك لا يضر بهذه المنظومة، باعتبارها المنظومة الحامية لأمن قطر وباقي دول المجلس.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/2/26

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

مؤتمر المنامة

مؤتمر المنامة

حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان

بين الدلالة والأهمية ومتطلبات الإنجاز

جاء مؤتمر المنامة الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان الذي انعقد يومي 25 و2013/2/26 ليشكل خطوة مهمة على طريق إخراج مبادرة إنشاء المحكمة إلى النور؛ حيث تم تكليف لجنة رفيعة المستوى مفتوحة العضوية من الخبراء القانونيين من ممثلي الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لوضع مشروع "نظام أساسي/ بروتوكول" للمحكمة وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة الوزاري تمهيدًا لرفعها إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة القادمة بالدوحة في مارس 2013 لاتخاذ القرار اللازم لإنشاء المحكمة.

هذا المؤتمر وتلك القرارات التي خرج بها تستدعي الرجوع بالذاكرة للوراء إلى لحظة إطلاق مبادرة إنشاء المحكمة والخطوات التي تلت تلك المبادرة لجعلها واقعًا على الأرض، وذلك بهدف استكشاف إمكانية إنجاز هذه الفكرة؛ فكما تعودنا فإن قرارات جامعة الدول العربية واجتماعاتها نادرًا ما تجد لها طريقًا للتطبيق على أرض الواقع وتظل مجرد قرارات حبيسة الأدراج.

بداية، الواضح أن تلك المبادرة تتميز عن غيرها من مبادرات العمل العربي المشترك الأخرى نتيجة اعتبارين، **وهما:**

الاعتبار الأول: أنها صادرة عن رغبة حقيقية ونية صادقة في الارتقاء بحقوق الإنسان وصونها، فأثناء تسلمه تقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق حول أحداث فبراير 2011 التي شهدتها مملكة البحرين ــ في حدث غير مسبوق أن تقوم القيادة السياسية في دولة ما بدعوة لجنة دولية للتحقيق في أحداث شهدتها هذه الدولةــ أطلق الملك "حمد بن عيسى" عاهل البحرين مبادرة بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان كآلية لحماية والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك ردًّا على اتهامات منظمات وجهات حقوقية دولية ــ أغلبها مُسيس ويخدم أجندات خاصة مضادة للعرب بارتكاب انتهاكات حقوقية خلال الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال العام 2011.. وكأن هذه المبادرة البحرينية جاءت لتوجه رسالة إلى العالم بأن دول العالم العربي مهتمة بحقوق الإنسان وحريصة على التعامل مع هذا الملف بشفافية ولن تتردد في التعامل مع ومواجهة أي انتهاكات في هذا الشأن، وذلك من خلال إيجاد الآليات التنفيذية الكفيلة بصيانة تلك الحقوق والحريات في إطار أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

الاعتبار الثاني: هو أن الدولة صاحبة المبادرة تمتلك سجلاً رشيدًا في مجال حقوق الإنسان، مما يكسب المبادرة ثقلاً ويغلفها بالمصداقية، فهي التي اتخذت دون ضغوط خارجية إنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق بشأن أحداث فبراير ومارس 2011، وكذا إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من هذه الأحداث، وإنشاء هيئة وطنية لحقوق الإنسان ثم وزارة لحقوق الإنسان هذا غير تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاقيات الدولية الحقوقية بالمصادقة عليها وتعاونها مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف مراقبة أوضاع السجون وتدريب القائمين عليها على حقوق الإنسان، وإصدار مدونة سلوك للشرطة وتركيب كاميرات

مراقبة في غرف التحقيق منعًا للتعذيب، فضلاً عن تدريسها لحقوق الإنسان في المدارس والجامعات وسماحها بإنشاء 8 منظمات حقوقية ما بين حكومية وأهلية وأيضًا الخبرة التراكمية للبحرين بمختلف مجالات حقوق الإنسان والتشريع لحماية هذه الحقوق وما يتمتع به الإنسان البحريني من هذه الحقوق.

هذان الاعتباران ترك أثرهما على الطريقة التي تم التعامل من خلالها مع المبادرة سواء بحرينيًّا أو عربيًّا، فبحرينيًّا بادرت وزارة الخارجية بإنشاء لجنة لمتابعة تنفيذ مقترح الملك؛ حيث تمخض اجتماعها **الأول** الذي انعقد في 2012/6/10 عن تشكيل فريق من القانونيين والفنيين لدراسة ووضع التصورات الخاصة بإنشاء المحكمة.

أما الاجتماع الثاني للجنة والذي عُقد في 2012/7/15 فتم خلاله استعراض ما أسفرت عنه اجتماعات فريق العمل الوزاري وبحث المتابعة والتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة العربية فيما يخص جهود تنفيذ المبادرة، وجددت الخارجية خلاله التأكيد على الأهمية التي توليها البحرين للمبادرة باعتبارها دعمًا لحقوق الإنسان.

أما عربيًّا، ولأن المبادرة تعكس الحاجة للإنصات باهتمام ومسؤولية لأصوات الشعوب العربية لبناء الدولة الرشيدة التي تحقق طموحات العدالة الوطنية وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية (التي اتفق عليها المجتمع الدولي وترجم هذا الاتفاق بالعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الإنسان والتي انضمت لها العديد من الدول العربية وأصبحت جزءًا من قوانينها الداخلية) ولأنها أيضًا تعكس المبادرة الحاجة لتطوير منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياته لتعزيز قدرة

الجامعة العربية على الوقاية من الأزمات وتسويتها والتعامل مع الأوضاع الخطيرة الناجمة أحيانًا عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

نظرًا لكل ما سبق، فقد لقيت مبادرة الملك ترحيبًا من الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب الـ 137 المنعقد في 2012/3/10؛ حيث أصدر الاجتماع القرار 7489 الذي يقضي بتشكيل لجنة من الخبراء القانونيين العرب، وذلك لإعداد دراسة لإنشاء المحكمة وعقد مؤتمر بمملكة البحرين يضم ممثلين عن الدول العربية لمناقشة قانون وأنظمة المحكمة.

ولقد تشكلت لجنة الخبراء العرب برئاسة الدكتورة "بدرية العوضي" أستاذ القانون الدولي بجامعة الكويت، وعقدت بالفعل ثلاثة اجتماعات كان آخرها في 2012/12/18 والذي قدمت فيه توصياتها وتصوراتها بشأن المحكمة.

وفي إطار الجهود المشتركة بين البحرين والجامعة العربية لإخراج فكرة المحكمة إلى النور اقترحت اللجنة البحرينية المعنية بمتابعة المبادرة في اجتماعها مع "نبيل العربي" الأمين العام للجامعة أن تقوم البحرين برعاية عدد من المنتديات لمناقشة مسألة إنشاء المحكمة والتعريف بها وبدورها والمهام الموكلة بها.

كما استغلت البحرين وجودها في الاجتماع الثامن لمكتب البرلمان العربي الذي انعقد في 2012/11/6 واقترحت على هامشه ضرورة إنشاء المحكمة، وتم التأكيد على المبادرة في الاجتماعين اللذين عقدهما وزير حقوق الإنسان البحريني "صلاح علي" مع الأمين العام للجامعة في أكتوبر ونوفمبر 2012، ليجيء بعد ذلك مؤتمر المنامة المشار إليه في المقدمة ليشكل خطوة مهمة على طريق إخراج هذه المبادرة إلى النور.

هذا التميز الذي حظيت به المبادرة لجهة وجاهة أسباب طرحها والتعاطي معها، يرفع من سقف التوقعات الخاصة بإمكانية ظهور هذه المحكمة إلى النور، والتي تكتسب أهمية خاصة عند كل عربي تنبع من أنها:

ـ تساهم في تطوير النظام الإقليمي العربي لحقوق الإنسان، وذلك بخلق آلية لدعم عمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس الجامعة العربية بدورته الـ 16 عام 2004 ومواكبة للتطورات العالمية بمجال تشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان.

– تساعد على تعويض ما قد يوجد من قصور حاليًّا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من حيث مضمونه وآليات تنفيذه.

– تمنع الدول الغربية من استغلال الصراعات الداخلية التي تشهدها بعض الدول العربية للتدخل في شؤونها تحت مظلة حقوق الإنسان، بينما هي تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مصالح سياسية واقتصادية باتت معلومة للجميع.

– ترسخ مبادئ حقوق الإنسان في العالم العربي، وتؤكد للغرب أن العرب يراعون حقوق الإنسان بعكس ما تروج له وسائل الإعلام الغربية.

– تعطي بعدًا آخر للعمل الحقوقي بالمنطقة، كما أنها فرصة كي يكون هناك تنمية للفقه القانوني المتعلق بحقوق الإنسان على المستوى العربي والإقليمي عامة.

– يحتم وجودها الوضع الحالي الذي يعيشه العالم العربي في ظل ما يواجهه من تحديات خارجية وصراعات سياسية تقتضي وجود المحكمة لمتابعة الانتهاكات الإنسانية فيه بدلاً من قيام جهات أجنبية مشبوهة بهذا الدور.

وإضافة إلى ما سبق.. فإنه في ضوء ما خرج عن ذلك المؤتمر من أفكار وتصورات بخصوص المحكمة؛ يمكن القول إن أبرز سماتها أنها ستكون محكمة مستقلة، ولن تتبع أي دولة من الدول الأعضاء كمثيلاتها من الآليات الإقليمية (كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان)، بل ستكون تحت مظلة الجامعة العربية، الأمر الذي قد يكسبها قوة وثقلاً عربيًّا ويضيف دورًا جديدًا للجامعة باعتبارها المظلة القانونية العربية الجامعة لجهود البلاد العربية.

أيضًا تتقارب الاختصاصات المقترحة للمحكمة إلى حد ما مع الآليات الإقليمية المشابهة مع إجراء تعديلات تناسب المنظومة العربية وهويتها الثقافية .. فضلاً عن أن هيكل العضوية من المتوقع أن يأخذ بعين الاعتبار التجارب المماثلة.

وبالنسبة لحق التقاضي ومدى إلزامية أحكامها، فإن المحكمة ستتيح حق التقاضي للدول والأفراد والمنظمات الأهلية، وذلك بعد استنفاد إجراءات التقاضي في المحاكم المحلية، كما أن أحكامها ستكون ملزمة ونهائية وغير قابلة للطعن عليها، وسيكون الميثاق العربي لحقوق الإنسان (الذي صدقت عليه فقط 11 دولة عربية) هو القانون الواجب التطبيق أمامها.. وهي جميعًا سمات تخلق جوًّا من التفاؤل وترفع من أسهم إنجاز المبادرة، بل وتعد نموذجًا يحتذى في تطبيق كافة مبادرات تعزيز العمل العربي المشترك.

وإذا كانت الخطوة التالية بعد مؤتمر المنامة هي أن تعرض توصياته ومرئياته على اجتماع وزراء الخارجية العرب تمهيدًا لعرضها على قمة الدوحة العربية في نهاية مارس لاتخاذ قرار بإنشاء المحكمة، فإن نجاح فكرة المحكمة في حد ذاتها وخروجها إلى النور يحتاج إلى عدة متطلبات يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

– معرفة المبادئ التي ستقوم عليها المحكمة وتحديد صلاحياتها ومدى تقبل الدول الأعضاء للفكرة.

– ضرورة الاستفادة من تجارب المحاكم الإقليمية الأخرى المشابهة والتنسيق مع نظيرتها من المحاكم الدولية؛ حيث ستنظر في تطبيق حقوق الإنسان عربيًا ويمكنها تقديم آراء استشارية أو ملزمة فيما يخص موضوعات حقوقية معنية قد ترفعها الدول الأعضاء أو منظمات أو أفراد.

– الحاجة لوضع المفوضية السامية لحقوق الإنسان (التابعة للأمم المتحدة وكذلك المجلس الدولي لحقوق الإنسان) في الصورة من خلال مشاركتها في الفعاليات ذات الشأن مع الاستفادة من خبراتها وتجاربها.

– ضرورة حصول مشروع المحكمة على الدعم العربي اللازم لخدمة المنطقة وتعزيز موقعها الحقوقي، وبما يحقق تطلعات شعوبها عبر توفير التشريعات والأجهزة التنفيذية المتقدمة.

– ضرورة أن تتواءم الالتزامات الحقوقية العربية مع الالتزامات الحقوقية الدولية وألا تقل عنها، فما التزم به العالم العربي دوليًا لا يجوز أن يقل عنه أمام شعوبه على المستوى الإقليمي.

– ضرورة استكمال وتحديث الاتفاقيات العربية المعنية بحقوق الإنسان وعلى رأسها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.. مع استكمال بقية الدول العربية التصديق عليه (خاصة وأن 11 دولة فقط من 22 دولة هي التي صدقت عليه حتى الآن).

– ضرورة إدراك حقيقة أنه رغم الالتزام بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان فإنه توجد خصوصية لكل إقليم تتعلق ببعض تطبيقات حقوق الإنسان.

– ضرورة مراعاة ألا يكون قضاة المحكمة قضاة عاديين، وإنما لديهم علم واسع بالميثاق العربي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة.

وفي جميع الأحوال، فإن وجود المحكمة العربية لحقوق الإنسان سيلبي مطالب الشعوب العربية في كونها ستراعي التقاليد العربية وتعاليم الدين الإسلامي، كما أن أحكامها سيكون معترفًا بها عربيًّا.

إن المحكمة خطوة إيجابية تجاه تحسين حقوق الإنسان العربي، والأمل أن يكون قيامها بادرة تعاون وتوافق بين الدول العربية، حتى تكون المحكمة إضافة إيجابية للعمل العربي المشترك.

مركز الخليج للدراسات **2013/2/28**

التصريحات الأمريكية والبريطانية حول تسليح المعارضة السورية

الدلالات والمسارات المتوقعة

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

التصريحات الأمريكية والبريطانية حول تسليح المعارضة السورية

الدلالات والمسارات المتوقعة

.

" " 28

" " 2013

"

" " " 3 2013

.

"

"

– –

.

139

" "

" "

2013 3 " "

" "

.

" "

" "

200

" "

– –

.

" " 2013

" "

.

18

3 2013

..

.

" "

"

"

" "

.

" "

3 " " " "

2013

. " "

" "

...

:

:

" " " "

90

" "

.2013 4

.

.

:

" "

" " " "

.2014

" "

.

" "

" "

" "

. 2010

( )

" " :

. " "

" "

" " " "

" "

." " " " 50

..

.

2013/3/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

دول مجلس التعاون في تقرير

الخارجية الأمريكية لمكافحة المخدرات وغسل الأموال

لعام 2013

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

دول مجلس التعاون في تقرير

الخارجية الأمريكية لمكافحة المخدرات وغسل الأموال لعام 2013

تعتبر قضية مكافحة المخدرات إنتاجًا وتهريبًا وتعاطيًا وما يرتبط بها من نشاط لغسل الأموال من القضايا المهمة والخطيرة التي تحظى باهتمام كبير واستنفار دائم من جانب المجتمع الدولي في الوقت الراهن نظرًا للتداعيات والمشاكل العديدة التي يمكن أن تنجم عنها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وصحيًّا.. إلى الحد الذي يمكن معه القول وبحق إنها أصبحت من أخطر أشكال الجريمة وباتت تعادل إن لم تفق في خطورتها وحجم تأثيرها على المجتمعات ظاهرة الإرهاب، الذي كان ولا يزال يشكل تهديدًا خطيرًا للمجتمع الدولي منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ولعله من منطلق كون ظاهرة المخدرات آفة اجتماعية تهدد كيان الدولة (أيًّا كانت) ولأن مخاطرها يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى، لذا كان الالتزام بجهود المكافحة محليًّا للاتجار والتعاطي أحد الالتزامات المهمة للسلطات المعنية داخل الدولة.. أيضًا استلزم التعامل مع خطر أنشطة تهريب المخدرات وغسل الأموال الناتجة عنه تعاونًا أكبر بين الدولة والمجتمع الدولي على المستويين الثنائي والجماعي.

وبما أن الولايات المتحدة إحدى الدول المستهدفة بأنشطة الاتجار والتهريب من جانب منظمات وعصابات المخدرات (حيث تعتبر من أكبر أسواق الاستهلاك في العالم) فإنها تحرص على قيادة ومتابعة الجهود الدولية لأنشطة المكافحة من خلال تقرير الاستراتيجية الدولية للسيطرة على المخدرات (الذي يصدر عن وزارة الخارجية) ذلك التقرير الذي يستعرض من ناحية واقع ظاهرة المخدرات في كل دولة لجهة أنشطة الإنتاج والتهريب والتعاطي ونوعية المخدرات المتداولة واستراتيجيات المكافحة، ويتناول من ناحية ثانية واقع ظاهرة غسل الأموال (وارتباطها بنشاط المخدرات) وجهود التعامل مع هذه الظاهرة والمطلوب لتفعيل هذه الجهود.

وتحاول الولايات المتحدة من خلال تقييمها لمدى التزام الدول بجهود مكافحة المخدرات وغسل الأموال – الاستفادة مما يخلص إليه من نتائج في تحقيق هدفين .. **الأول:** تحديد احتياجات كل دولة لأجل تفعيل جهودها بمجال المكافحة (كبرامج التدريب الأمني، ووجود مكاتب لتنسيق التعاون في جهود المكافحة).. **والثاني،** معاقبة الدول التي تبدي تقاعسًا في المكافحة؛ حيث تعتبر تجاوبها مع الجهود الأمريكية معيارًا للحصول على المساعدات أيًّا كان نوعها.

وبدورها تعد دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي يشملها التقرير بالمتابعة والتقييم، ولو أننا ألقينا الضوء على وضع هذه الدول في تقرير 2013 الصادر في مارس الجاري والذي يرصد واقع ظاهرتي المخدرات وغسل الأموال في عام 2012 فيما يخص هذه الدول يمكن أن نرصد عدة ملاحظات مبدئية:

(1) أن تقرير هذا العام مختلف في تناوله لدول الخليج عن تقارير الأعوام السابقة، ففي السابق كان يُكتفى فقط بالتركيز على السعودية والإمارات بينما هذا العام نجده يتعرض بالتناول لدول الخليج كلها وإن كان هناك تركيز فقط على الإمارات.

(2) رغم أن التقرير في الأعوام السابقة لم يحدد أسبابًا معينة لعدم تناوله لبعض الدول الخليجية (وهو ما قد يفسر بأن هذه الدول لم تشهد نشاطًا ملحوظًا سواء في مجال الاتجار والتعاطي وتهريب المخدرات أو مجال غسل الأموال) فإن تناوله للسعودية والإمارات فيما سبق وتركيزه على الإمارات في تقرير هذا العام يرجع إلى أن السعودية تعتبر من أكثر الدول في المنطقة التي تعرضت لأنشطة الاتجار والتهريب وأكثرها حرصًا على المكافحة والاشتراك في الجهود الدولية بهذا الشأن، أما الإمارات فإنها هي الأخرى إحدى الدول المستهدفة من تهريب المخدرات؛ حيث تستخدمها عصابات التهريب كنقطة انطلاق لتخزين وإعادة بيع المخدرات في الأسواق الدولية، كما أنها بحكم موقعها كمركز تجاري ومالي تعتبر هدفًا رئيسيًّا لعمليات غسل الأموال من جانب كبريات عصابات تهريب المخدرات.

(3) أنه في تناوله للإمارات في تقرير عام 2013، كان واضحًا تركيزه على الجانب الخاص بغسل الأموال، لأن الإمارات من وجهة نظر التقرير كانت من الدول التي كانت محورًا لنشاط غسل الأموال خلال العام 2012 (الذي يغطيه التقرير).

(4) أنه في تركيزه واستعراضه لظاهرتي المخدرات وغسل الأموال في الإمارات بدا كما لو كان نسخة مكررة لما جاء في تقارير سابقة؛ حيث كرر معلومات وردت في تقارير صدرت في سنوات ماضية، وذلك كنوع من التذكير (خاصة عند التعرض لجهود المكافحة والإجراءات التي اتخذتها الدولة بهذا الصدد) وإن كان هناك تحديث في الأرقام التي ترصد واقع الظاهرتين خلال عام 2012 وكذلك بعض الإجراءات والتدابير المستحدثة التي لجأت إليها الدولة للتعامل معهما.

(5) أنه يركز وبصورة أساسية على جهود المكافحة، وهو تركيز ينسجم مع هدفه الرئيسي الذي سبقت الإشارة إليه (وهو تقييم هذه الجهود)، وكان من اللافت وجود تركيز على جهود المكافحة الداخلية لجهة التدابير الأمنية والقانونية والتوعوية للمكافحة، كما أن الاشتراك في جهود

المكافحة الدولية ركز من ناحية على اهتمام الدولة بالانضمام للأطر القانونية الدولية (سواء معاهدات أو اتفاقيات أو بروتوكولات معينة) ومن ناحية ثانية ركز على التعاون الثنائي سواء مع الولايات المتحدة أو الدول الأخرى.

(6) أنه يركز فيما يخص دول الخليج – ما عدا الإمارات – على جهودها الخارجية في مجال مكافحة غسل الأموال (ولاسيما تعاونها مع الولايات المتحدة)، وذلك بعكس الإمارات التي عرض فيها لجهود مكافحة المخدرات وغسل الأموال معًا.

(7) أنه يعتمد على المتابعة والرصد، ولم يكن انتقاديًّا في أسلوبه، وإن أشار لبعض السلبيات في إجراءات مكافحة الظاهرتين، بل وكان يقدم في التقارير السابقة توصيات في بعض الأحيان للتغلب على معوقات المكافحة.

ولو تركنا تلك الملاحظات الأولية جانبًا ونظرنا إلى مضمون التقرير سنجد أنه جاء مشتملاً على **المحورين الرئيسيين** اللذين سبقت الإشارة إليهما، وهما: ظاهرة المخدرات (تجارة وتهريبًا وتعاطيًا ومكافحة)، وظاهرة غسل الأموال.

أولاً – ظاهرة المخدرات، يلاحظ فيما يخص هذه الظاهرة أنه ركز على الإمارات فقط وجاء تناوله من عدة زوايا وإن ركز على جهود المكافحة التي تبذلها الدولة، ففيما يخص نشاط **الإنتاج والترويج** ينفي التقرير عن الإمارات أن يكون بها نشاط ملموس في هذا المجال؛ فهو يؤكد على عدم وجود أي أدلة على زراعتها وإنتاجها.

أما فيما يتعلق بنشاط **التهريب**، فإنه يشير إلى أن دور الإمارات كميناء للنقل البحري والجوي وقربها من أفغانستان وباكستان وإيران (كمراكز للإنتاج) جعلها هدفًا لنقل المخدرات من هذه الدول إلى الأسواق الرئيسية (في أوروبا وآسيا وإفريقيا).

ويذكر التقرير أن من أكثر المواد المخدرة شيوعًا في الإمارات هي الحشيش والأدوية المخدرة والهيروين، كما أن الأمفيتامينات من المخدرات المتداولة في الإمارات ودول الخليج عمومًا.

ولو نظرنا إلى جهود مكافحة المخدرات في الإمارات خلال عام 2012 سنجد – كما ذُكر آنفًا – توسعًا من التقرير في تناول الإجراءات التي اتبعتها الدولة للتعامل مع خطر المخدرات.. وهي الإجراءات التي انقسمت بدورها إلى نوعين.. **الأول الإجراءات الداخلية** والتي تتنوع ما بين **إجراءات أمنية** تتمثل في حالات الضبط والتوقيف؛ حيث قامت السلطات في الفترة من يناير

وحتى أكتوبر 2012 بضبط 720 محاولة تهريب، كما تمت إدانة 1022 مهربًا (بزيادة 13% عن العام السابق).

كما كانت هناك **إجراءات توعية**؛ حيث قامت الإمارات بخفض الطلب على المخدرات من خلال الحملات والبرامج التثقيفية والتوعوية الموجهة للشباب.. أيضًا كانت هناك **إجراءات قانونية** ، فتجارة المخدرات في الإمارات جريمة جنائية، وقد حظرت السلطات تسويق أدوية التركيب المخصصة لمدمني المخدرات.

أما النوع **الثاني** من إجراءات المكافحة التي لجأت لها الإمارات، فهي الإجراءات **الخارجية** من خلال المشاركة في الجهود الدولية للمكافحة، وهذه بدورها تنقسم لنوعين من الإجراءات، **الأول** مرتبط بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الجماعية الخاصة بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (فالإمارات شأنها شأن دول الخليج طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات لعام 1988، وعضو في اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام 1961 وبروتوكولاتها المعدلة عام 1972، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، وأيضًا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد).. أما **النوع الثاني** من إجراءات المشاركة في الجهود الدولية للمكافحة فيتمثل في التعاون مع الدول الأخرى على المستوى الثنائي؛ حيث يوجد تعاون ثنائي بين إدارة مكافحة المخدرات بدبي وشركاء معنيين بتطبيق القانون الدولي، وإن كان هناك تركيز من التقرير على التعاون بين الإمارات والولايات المتحدة؛ حيث يوجد تعاون مع إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية في مكافحة الجماعات التي تقوم بتجارة المخدرات في الإمارات والمنطقة، وذلك عن طريق مكتبها شبه الإقليمي بأبوظبي (الذي افتتح عام 2010)، وهو التعاون الذي أسفر عن تبادل معلومات حول 40 من المهربين واعتقال غالبية المشتبه فيهم.. كما أن المكتب يتعاون مع شرطة دبي في التوعية بمخاطر المخدرات في المدارس.

ثانيًا – ظاهرة غسل الأموال ، وهذه الظاهرة يتناولها التقرير من زاوية ارتباط نشاط غسل الأموال في جانب كبير منه بنشاط الاتجار في المخدرات واستخدام هذه الأموال في تمويل الإرهاب.. وهنا يركز في تناوله على مكافحة الظاهرة وتحديدًا ما يخص جهود المكافحة الدولية، ولاسيما تعاون دول الخليج عمومًا مع الولايات المتحدة؛ حيث كان من جوانب التعاون في هذا المجال خلال عام 2012 **ما يلي:**

– كانت السعودية من الدول التي تلقت تدريبات تفصيلية من وحدة التحقيقات بوزارة الأمن الداخلي الأمريكية بشأن مختلف جوانب غسل الأموال وأفضل الأساليب حول بدء التحقيقات

القضائية لحالات الحجر المتنوعة، كذلك شارك مسؤولون سعوديون في ندوات عقدها مكتب العمليات المالية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بهدف وضع استراتيجية تحدد التقنيات الفعالة الواجب استخدامها في التحقيقات المالية.

– كان المستشار القانوني التابع لمجموعة العمل المنوط بها التصدي لتمويل الإرهاب بوزارة العدل الأمريكية والمتواجد بالإمارات هو المسؤول عن تنفيذ برامج التدريب بمجال التحقيقات المالية العابرة للحدود في كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية؛ حيث ينفذ المستشارون هذه البرامج بتوفير التدريب، والمساعدة في الصياغة التشريعية للقوانين، وتقديم الدعم لجهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

– قدم فريق الجرائم الاقتصادية بوزارة الخزانة الأمريكية المساعدة التقنية للسعودية، وذلك لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث أشرف على برامج خاصة بمستشارين دائمين.

– شبكة إنفاد الجرائم المالية بوزارة الخزانة الأمريكية لديها مذكرة تفاهم وتتبادل رسائل مع وحدة الاستخبارات المالية في السعودية.. كما أن الشبكة تشارك حاليًّا في تقديم الدعم للوحدات الاستخبارية المالية في كل من الكويت وعمان.. أيضًا قامت الشبكة بإيفاد محللين للوحدات الاستخبارية في كل من قطر والسعودية.

– تعتبر السعودية وقطر وعمان والكويت والبحرين والإمارات أعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

– كما تعتبر قطر والبحرين والسعودية والإمارات ضمن 120 دولة أخرى أعضاء في مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية والتي تهدف لتوفير منتدى لهذه الوحدات لتحسين الدعم لحكوماتهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى.

– كانت الإمارات من الدول التي استضافت ندوات حول مكافحة غسل الأموال ومصادرة الأصول، وذلك بمشاركة خبراء أمريكيين متخصصين.

– شاركت الكويت في مبادرة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والذي بمقتضاه قدم المساعدة التقنية للمشرفين المصرفيين الكويتيين في التكتيكات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

– شاركت السعودية في الندوات الدولية التي عقدها مكتب العمليات المالية التابع لإدارة مكافحة المخدرات بهدف وضع استراتيجية تحدد التقنيات الفعالة التي ينبغي استخدامها في التحقيقات المالية.

– شاركت قطر في دورة مدتها أسبوع عقدها مكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة الإيرادات الداخلية وقسم التحقيقات الجنائية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.. أيضًا كانت قطر من الدول التي تلقى مسؤولو إنفاذ القانون بها مساعدة من شعبة التحقيقات الجنائية بمكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن التمويل الإرهابي وغسل الأموال.

– كانت البحرين والكويت وعمان وقطر من الدول التي شاركت في ثلاث دورات تدريبية عقدتها وزارة الخارجية الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية، والتي تناولت عملية فحص مكافحة غسل الأموال ومراقبة الأنشطة المشبوهة والمخاطر والضوابط الخاصة ببنوك المراسلة الأجنبية.

ولاشك في أن كافة المشاركات السابقة من جانب دول مجلس التعاون الخليجي في الجهود الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار في المخدرات وعمليات غسل الأموال جاء من الأخطار والتهديدات التي يمكن أن تنجم عن تفشي واستفحال الظاهرتين على الاقتصادات والمجتمعات الخليجية.. ومثل هذا الإدراك الذي عكسه حرص هذه الدول على الانضمام إلى أغلب إن لم يكن جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الظاهرتين أكده أكثر تعاون دول الخليج بصورة جماعية – في إطار منظومتها الأمنية المشتركة – في تبني جهود مشتركة في مجال مكافحة المخدرات، وذلك بالموافقة ابتداءً على التشريع النموذجي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية عام □□□، والذي يتضمن مواد تشدد العقوبة على مهربي ومروجي المخدرات، وأيضًا اعتماد النظام الأساسي لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات بمجلس التعاون في القمة الخليجية الـ□□ بمسقط وتمت المصادقة علية من جميع الأعضاء ودخل حيز التنفيذ في □□/□/□□□□.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

□□/□/□□□□

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

بعد تعهده من جديد بإغلاقه

الصحافة الغربية: هل سيصدق أحد "أوباما" مرة أخرى؟

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

بعد تعهده من جديد بإغلاقه

الصحافة الغربية: هل سيصدق أحد "أوباما" مرة أخرى؟

كيف يمكن لدولة ترفع لواء الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وتتخذ من هذه الحقوق ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة أو تلك، وربما يصل هذا التدخل إلى حد العدوان العسكري عليها بل واحتلالها والتنكيل بشعبها كما حدث في العراق وما زال يحدث في أفغانستان والباكستان.. كيف لها أن ترضى بإدارة سجن تمارس فيه كافة أشكال التعذيب المحرمة وفقًا للقانون الدولي الإنساني ضد أشخاص من دون تهمة ودون محاكمة لمدة تزيد عن أحد عشر عامًا في أعمال لا تمارسها إلا دول تسلطية استبدادية؟!!

ورغم أن الإجابة عن هذا السؤال تبدو بديهية؛ حيث إن كل ما سبق ينطبق على حالة الولايات المتحدة الأمريكية وسجنها سيئ السمعة في جوانتانامو، فإن الأمر المحير حقًّا هو خروج الرئيس "أوباما" في مؤتمر صحفي يوم 2013/4/30 ــ بعد فشله في الوفاء بوعده بإغلاق المعتقل والذي أخذه على نفسه أثناء حملته الانتخابية لولايته الرئاسية الأولى ــ بتصريح فحواه إنه: "يبذل جهدًا جديدًا لإغلاق السجن"، وأن إدارته ستتواصل مع مجلس الشيوخ الأمريكي من جديد في محاولة لإ زالة العقبات التي تعترض إغلاق الم عتقل.. وكأنه يتوهم أن هناك أحدًا سيصدقه، وهو الموقف الذي عبرت عنه أيضًا العديد من وسائل الإعلام الغربية.

فعلى ما يبدو أنه أمام تزايد أعداد السجناء المضربين عن الطعام في المعتقل ليصل إلى 133 من أصل 166 معتقلاً هم جملة عدد المعتقلين في جوانتانامو؛ حيث بدأ

بعضهم الإضراب في فبراير الماضي احتجاجًا على "تدنيس المصحف الشريف"؛ وتنديدًا بفترة اعتقالهم والمستمرة منذ 11 عامًا دون توجيه أي تهمة، ومن دون محاكمة.. ونحن نسأل أين هي منظمات حقوق الإنسان من كل هذه الجرائم التي ترتكب بحق معظم هؤلاء إن لم يكن كلهم والتي تملأ الأرض صراخًا وعويلاً في أماكن أخرى زورًا وتضليلاً؟!!

وأمام أيضًا ما تم الكشف عنه من أن عددًا متزايدًا منهم يتم تغذيته بالإجبار، وهو ما أثار جدلاً قانونيًّا وحقوقيًّا واسعًا، بين من اعتبره "عملاً فظيعًا" ينبغي وقفه، وآخر يرى أنه ليس هناك إلا القبول به لإنقاذ حياة السجناء انتظارًا لفرصة إطلاق سراح قد تتحقق في يوم من الأيام.

يبدو أن الرجل أراد أن يعطي بعض المسكنات للرأي العام العالمي الذي سلط الضوء على قضية الإضراب عن الطعام في المعتقل، وذلك للحد من الانتقادات الموجهة لإدارته.

فمن جانبها ذكرت صحيفة التايمز يوم 2013/5/2 رأي "الاتحاد العالمي للطب" أن التغذية القسرية تعد "أسلوبًا غير أخلاقي"، وأنه ما من أحد يمكن أن يبرر تغذية شخص عاقل بالغ قسرًا، كما أكدت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، وعدد كبير من النشطاء الحقوقيين في قضايا مشابهة أن التغذية القسرية مخالفة للمعايير الأخلاقية المهنية والطبية، وبدورها قالت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن إرغام السجناء على تناول الطعام في معتقل "جوانتانامو" الأمريكي يعتبر عملاً وحشيًا وغير إنساني، ومعاملة مهينة تتعارض مع مبادئ القانون الدولي.

وفي حين دافع الرئيس "أوباما" عن هذه الممارسة (التغذية القسرية) بقوله خلال المؤتمر الصحفي: "إنني لا أريد أن يموت هؤلاء الأفراد"، فإنه كما يتضح من مواقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر يعد هذا الأمر غير قانوني وغير أخلاقي.

ويؤيد فرضيتنا تلك ما ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" في افتتاحيتها يوم 2013/5/1 تحت عنوان "الرئيس والمضربون عن الطعام" من أنه رغم أن الرئيس "أوباما" فسر الإضراب عن الطعام على أنه مؤشر واضح على الحاجة إلى غلق معسكر "جوانتانامو"، انطلاقًا من أنه يرى أنه "ليس ضروريًّا للحفاظ على أمن أمريكا، فهو مكلف، وغير فعال، كما أنه يضر بمكانة الولايات المتحدة الدولية".. ونضيف لقد أصبحت في الحضيض بسبب تلك الأفعال والممارسات البعيدة كل البعد عن الإنسانية وعن القوانين الدولية.

فإنها أوضحت أنه ظاهريًّا، يمكن أخذ هذا التقييم الصريح من جانب "أوباما" لـــ "جوانتانامو" كمبرر للتفاؤل، غير أنه بعد عجزه عن تنفيذ الخطط التي أعلن عنها في بداية ولايته الأولى بغلق المعسكر، كان من الطبيعي ألا يقتنع المتشككون أن الأمور ستختلف كثيرًا هذه المرة.

فلدى انتخابه ــ والكلام منقولاً عن الصحيفة ــ رئيسًا للولايات المتحدة في فترته الأولى أعلن "أوباما" عن نواياه لغلق معسكر "جوانتانامو"، زاعمًا أنه سيقوم بغلقه في غضون عام، وبعد مرور أربع سنوات على هذا الإعلان لم يف "أوباما" بوعده، وربما فقط انخفض عدد المحتجزين في هذا المعسكر بمرور السنوات منذ أن تم فتحه في 2002.

وفي هذا الصدد رسمت صحيفة "تايمز" صورة أكثر واقعية وبشاعة للتطورات الخاصة بقضية جوانتانامو، ففي مقالها الافتتاحي في عددها الصادر في 2013/5/2 تحت عنوان "نشاط غير أمريكي"، كتبت الصحيفة أن "ما يقرب من 800 محتجز دخلوا هذا المعسكر منذ أن تم فتحه، لكن ثلاثة منهم فقط تمت إدانتهم، وتم الإفراج عن مئات، ولكن من بين الـــ 166 الذين ما زالوا محتجزين هناك ستة فقط يواجهون اتهامات رسمية من بينهم خالد شيخ محمد ــ العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر"، ومن بين الـــ 166 محتجزًا، هناك 86 ما زالوا في الحجز رغم تبرئة ساحتهم رسميًّا منذ ثلاث سنوات" مسلطة الضوء على أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالاحتجاز لأجل غير مسمى للمحتجزين دون تهمة أو محاكمة، مع حرمان 40 من الـــ 166 حتى من إمكانية المحاكمة أمام محكمة عسكرية.

والأسوأ من ذلك، مسألة التعذيب داخل السجن، ففي مقالها الافتتاحي بتاريخ 2013/5/1 وصفت "لوس أنجلوس تايمز" ما يحدث في جوانتانامو بأنه "تشويه لسمعة هذه الدولة"، وناشدت "أوباما" القبول بنصيبه من استحقاقية اللوم على عدم غلق السجن، فيما أشارت صحيفة "الجارديان" في افتتاحيتها يوم 2013/4/30 بعنوان "جوانتانامو: وصمة يتعذر محوها" إلى أن "هذا المعسكر ما زال يمثل وصمة على كل دولة تواطأت مع استمرار وجوده، بما في ذلك المملكة المتحدة وأجهزتها الأمنية".. ومعلوم أن هذه النقطة الأخيرة ترتبط بحالة "شاكر عامر" المواطن البريطاني المحتجز في جوانتانامو، الذي وصف في مقابلة حديثة له مع الصحيفة الوضع المروع الذي عانى منه أثناء تواجده هناك، وصور التعذيب التي أُجبر هو وزملاؤه على تحملها، وتذكرت "الجارديان" كيف أن "شاكر" اتهم أجهزة المخابرات البريطانية بالاشتراك في عمليات التعذيب التي تعرض لها، زاعمًا أن أحد عملائها كان حاضرًا في الوقت الذي

كان يتعرض فيه للضرب"، وعلى ذلك، فإنه من الضروري إذا تم غلق المعسكر أن يُجرى تحقيق مفتوح في طبيعة وحجم الانتهاكات التي تم ارتكابها بداخله.. ومن حق من يسمع ويرى مثل هذا أن يقول أنه لا يحق لبريطانيا ولأمريكا ممن مارسوا التعذيب والقتل ودمروا حياة عشرات الآلاف من البشر أن يعطوا دروسًا للغير حول حقوق الإنسان وغيره.

ولأنه من الواضح أن هناك عدة أطراف لابد أن تتحمل درجة من المسؤولية على الجرائم التي تم ارتكابها في هذا السجن، فإن "بوش" وإدارته تأتي في مقدمة المسؤولين عن هذه الأزمة بعد وضعها أطر هذه الإخفاقات الكارثية.

ومع ذلك، فإن المسؤولية الحقيقية تقع الآن على الإدارة الحالية سواء البيت الأبيض أو الكونجرس، فرغم تلميحات الرئيس "أوباما" الكثيرة إلى عزمه إغلاق سجن جوانتانامو، يرفض الكونجرس أي محاولة لإغلاق المعتقل، بل ويقوم بوضع العراقيل التي تحول دون إغلاقه كمنع "أوبامإ" من نقل أخطر المعتقلين إلى سجون محاطة بتدابير أمنية مشددة جدًّا في القارة الأمريكية، كذلك خفضه للتمويلات التي تحتاج إليها السلطة التنفيذية لإعادة السجناء الممكن الإفراج عنهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما أشارت إليه افتتاحية "نيويورك تايمز" تحت عنوان "الرئيس والمضربين عن الطعام" حين أكدت أن "الكونجرس مرر قوانين ماكرة تقيد استخدام الأموال الفيدرالية لنقل محتجزي جوانتانامو إلى دول أخرى وتحظر توجيههم للمحاكمة أمام محاكم فيدرالية، والتي على عكس المحاكم العسكرية مختصة بعمل ذلك".

كما أن خصوم "أوباما" الجمهوريين الذين يشكلون الغالبية في مجلس النواب، يرون أن جوانتانامو يجب أن يبقى مفتوحًا لأن المعتقلين أخطر من أن ينقلوا إلى الولايات المتحدة، ولأنه يتوجب أن يمثل المشبوهون فقط أمام محاكم عسكرية.

ومن زاوية أخرى، لا يوجد أي مؤشر على أن السجن العسكري في خليج "جوانتانامو" سيغلق على المدى القريب؛ حيث وافق الكونجرس على صرف حوالي 49 مليون دولار لبناء سجن جديد، وذلك على رأس التجديدات الأخرى التي ستصل إلى حوالي 195.7 مليون دولار في هذا السجن العسكري.

أمام هذه العراقيل من الكونجرس لغلق المعتقل نجد أن "أوباما" بدلاً من أن يتخطى الكونجرس ويستخدم سلطة الفيتو التي يمتلكها؛ حيث قد منح الكونجرس في 2012 الرئيس الأمريكي صلاحية لنقض القيود التي وضعها النواب لأسباب تتعلق بالأمن القومي لمنع نقل المعتقلين الذين يعتبرون قابلين للإفراج عنهم، إذا به يوقع على التشريعات التي عرقلت تمويل نقل الإرهابيين (المشتبه فيهم) من جوانتانامو. علاوة على ذلك، فشل "أوباما" في استغلال الفرص الجديدة التي وفرها له الكونجرس هذا العام بإصدار أحكام لكل حالة على حدة، وحتى الآن لم يتصرف على أساس السلطة التي منحها الكونجرس لوزارة الدفاع بطلب عقد جلسات استماع للإفراج المشروط عن السجناء الذين لم يتم تبرئة ساحتهم بعد.

وهكذا من الواضح أنه لم يكن لدى "أوباما" رغبة قوية في غلق المعتقل، لكن من الواضح أن الدعوات تتزايد كي يفي "أوباما" في النهاية بواحد من العهود الرئيسة التي قطعها على نفسه، وجدير بالذكر أن عددًا من الصحف الغربية الرائدة دعمت بشكل كبير غلق "جوانتانامو"، وناشدت الرئيس الأمريكي بمواجهة القضية على الفور

وبصورة أكثر حسمًا عن ذي قبل، ويعد ما ذكرته صحيفة "واشنطن بوست" في افتتاحيتها يوم 2013/5/1 تحت عنوان "الرئيس أوباما يجب أن يعطي أولوية لغلق جوانتانامو" أوضح مثال على النقد الذي تعرض له "أوباما" بسبب رضوخه للضغوط السياسية، مشيرة أن "الأمر الآن يستلزم تعهدًا سياسيًّا حقيقيًّا من أوباما، وأن عليه أن يضع هذه القضية في مقدمة أولوياته".

في الحقيقة "أوباما" عليه الآن أن يفي بتعهداته، وإلا فسوف ينظر إليه إلى الأبد على أنه رجل أقوال وليس أفعال كما يقول المثل "نسمع جعجعة ولا نرى طحنًا"، ومن ناحية أخرى فإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يرغبون في محو الوصمة التي خلفها لهم الدور المربك الذي لعبه معسكر "جوانتانامو" في "الحرب ضد الإرهاب" والذي جاء بنتائج عكسية تمامًا، لابد وأن يكون غلق المعسكر فقط البداية لما يجب أن يأتي بعد ذلك، وهو إجراء تحقيق مستقل في استخدام التنكيل والتعذيب في المعتقل، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي اُرتكبت هناك، وكما قال "بيتر فوستر" المحرر الأمريكي في صحيفة تلجراف، في تقرير نشر في الأول من مايو 2013 تحت عنوان: "ضعف الرئيس أوباما يبقي على جوانتانامو مفتوحًا" فإنه "من المهم أن يتم تسليط الضوء على استخدام التعذيب، بداية من نشر تقرير لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ حول برنامج التحقيق والاحتجاز الخاص بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) بعد أحداث 11 سبتمبر".

وهكذا يتضح أن تجديد الرئيس "أوباما" لتعهده بغلق معتقل جوانتانامو يدور في إطار المسكنات الطبية للمريض لتحمل الألم من دون تشخيص مرض المريض وعلاجه، وفي الحقيقة فإن هذا ليس بالجديد على السياسة الأمريكية وسجلها غير المشرف في

العديد من بلادنا وانحيازها السافر لإسرائيل التي ارتكبت وما زالت جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني بحماية أمريكية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/5/11

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العلاقات البحرينية اليابانية من الشراكة التجارية إلى الشراكة الاستراتيجية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

العلاقات البحرينية اليابانية من الشراكة التجارية

إلى الشراكة الاستراتيجية

يعد النفط العربي خاصة نفط الخليج من أهم مقومات الصعود الاقتصادي الياباني، هذا الصعود الذي جعل اليابان حتى وقت قريب جدًّا قوة تجارية وصناعية كبرى تحتل المركز الثاني كأقوى اقتصاد في العالم قبل أن تنتزع الصين منها هذا المركز مؤخرًا، ولهذا فقد حرصت اليابان دائمًا على تعزيز العلاقة بينها وبين البلدان العربية عمومًا ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصًا، وشاركت بإيجابية في قضاياها، حتى إنه يقدر أن كل ياباني قد ساهم في حرب تحرير الكويت بـــ 100 دولار، وبينما بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان ودول مجلس التعاون 150 مليار دولار في 2012 كان نصيب السعودية منها 55 مليارًا والإمارات 48.5 مليار، فقد بلغ حجم التبادل التجاري البحريني الياباني نحو 4 مليارات منها صادرات بحرينية بقيمة 3.1 مليار، ولهذه الأرقام دلالاتها من حيث الاعتماد الكبير لليابان على النفط الخليجي، حيث توفر منطقة الخليج نحو 86% من احتياجاتها النفطية، وهذه الأهمية الاستراتيجية جعلت السعودية والإمارات على رأس مقاصد زيارات رئيس الوزراء الياباني الأخيرة.

وقد أدرك مجلس التنمية الاقتصادية البحريني هذه الأهمية منذ وقت مبكر فكان له مكتب تمثيلي في طوكيو من عام 2000 يعمل على الترويج لفرص الاستثمار في المملكة، والتي قدمها كنقطة انطلاق لخدمة منطقة الخليج وخارجها، لما لا وعلاقات البلدين ترجع إلى عام 1934 الذي شهد إرسال شحنة النفط البحرينية الأولى لليابان، وفي العقد الأخير تعددت الزيارات المتبادلة بين الجانبين، بما يعكس اهتمام القيادة البحرينية بالاستفادة من الخبرة اليابانية في النهوض الصناعي، وكان من أهم هذه الزيارات زيارة الملك "حمد" في 2012، والتي مهد لها لقاؤه رجال الأعمال والإعلام اليابانيين المقيمين في المملكة، وجاءت

إثر تنظيم منتديين اقتصاديين في اليابان في 2011 بهدف التعريف بمزايا بيئة الأعمال والاستثمار في البحرين وجذب المزيد من الاستثمارات اليابانية، والتشجيع على إقامة المزيد من الشراكات والتحالفات بين قطاعات الأعمال والتجارة والاستثمار في البلدين، ومن أهم ثمار زيارة الملك "حمد" توقيع اتفاقية تعزيز التعاون الاقتصادي والفني على كافة المستويات والأصعدة السياسية والأمنية والصناعية وفي مجالات الطاقة، تلتها زيارة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية الأمير "سلمان بن حمد آل خليفة" في مارس 2013.

وفي السنوات العشر الأخيرة تضاعف حجم التبادل التجاري البحريني الياباني ثلاث مرات، وتخطى حاجز المليار دولار في 2006، ومنذ 2007 أصبحت اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للبحرين خارج مجلس التعاون الخليجي، وتستحوذ التجارة معها حاليًا نحو 8% من إجمالي تجارة البحرين الخارجية، وقد انتعش هذا التبادل التجاري خصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية، وأصبح للشركات اليابانية الكبرى مقرات في البحرين، كما كان لليابان إسهاماتها الملحوظة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة خاصة في مجالات الطاقة والمياه، مثل محطة الحد لتوليد الطاقة والمياه، ومحطة تحلية المياه في منطقة رأس أبو جرجور، ويعد بنك طوكيو ميتسوبيتشي أحد أكبر البنوك الأجنبية العاملة في البحرين، وساهمت إحدى الشركات اليابانية في إنجاز مشروع الديزل منخفض الكبريت الذي بدأ إنتاجه في 2007، وقامت شركة أخرى بتصميم مبنى جامعة الخليج العربي في الصخير، وثالثة بمشروع فندق في جزر أمواج، وتقيم شركة المتحدة للصلب (صلب) ومقرها مملكة البحرين مشروعًا مشتركًا بين شركة الخليج المتحدة القابضة للصلب (فولاذ) بنسبة 51% وشركة ياماتو كوجيو اليابانية 49% لإقامة مجمع صناعي للحديد، يشمل مصنع الاختزال المباشر لإنتاج الحديد الأسفنجي بطاقة إنتاج اسمية 1.5 مليون طن سنويًا وبطاقة تصميمية 1.8 مليون طن سنويًا، وفرن صهر حديد بطاقة أسمية 0.8 مليون

طن سنويًّا وتصميمية 1.2 مليون طن سنويًّا ومصنع درفلة حديد متوسط وثقيل بطاقة أسمية 0.6 مليون طن سنويًّا وتصميمية مليون طن سنويًّا، ويغطي الإنتاج المتوقع من هذا المجمع 20% من المنتج النهائي المستورد من الخارج لمنطقة الشرق الأوسط، ومن الجدير بالذكر أن شركة ميتسوبيتشي للصناعات الثقيلة قامت قبل ذلك بتشييد مصنع اليوريا التابع لشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات والذي بدأ إنتاجه في 1998.

ولقد تنامى الاهتمام بالعلاقات البحرينية – اليابانية من أعلى مستويات صنع القرار في البحرين نتيجة التطور الذي شهده القطاع الصناعي البحريني، والذي تعول عليه القيادة البحرينية أن يكون القاطرة التي تقود النمو في الفترة القادمة، ومن المؤشرات الدالة على مصداقية هذا التوجه ما يلي:

- نمو حركة القروض الموجهة للقطاع الصناعي بنسبة 33% في 2011.
- نمو حجم التراخيص الصادرة للصناعات التحويلية بنحو 440 ترخيصًا في 9 شهور فقط في 2011.
- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي البحريني بنحو 28% في 2011.
- نمو ربحية الشركات الصناعية في البورصة بنحو 53% في 2011
- زيادة استثمارات المنشآت الصغيرة بنحو 252 مليون دولار وزيادة عددها إلى 639 منشأة في 2011.
- استهداف ارتفاع نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 17% إلى 25%.
- مشروع المدينة الصناعية الكبرى المتوقع أن يصل عائدها السنوي إلى 5 مليارات دينار.

وقد اتجهت اليابان كما هو معلوم في صعودها الاقتصادي إلى تبني نموذج التصنيع الموجه للتصدير، وغدت حاليًّا على رأس الدول المصدرة للتكنولوجيا الصناعية،

وعلى نهج النموذج الياباني سار النمو في شرق وجنوب شرقي آسيا، وكانت آجيال النمو الآسيوية المتتابعة هي محاكاه للنموذج الياباني.

وبدورها تأمل القيادة البحرينية ليس فقط في استقدام الاستثمارات اليابانية إلى البحرين، ولكن الاستفادة من هذا النموذج في الارتقاء بالقطاع الصناعي البحريني، فاليابان تمتلك تجربة غنية في مختلف المجالات يمكن للبحرين الاستفادة منها، ليس فقط في المجالات الصناعية التقليدية، ولكن في مجالات جديدة تحفل بالعديد من الفرص، كالطاقة المتجددة وإدارة النفايات والتدريب والتعليم العالي، وقبل زيارة الملك حمد لليابان في 2012 كانت الشركات اليابانية قد أعربت عن رغبتها المشاركة في مشروعات الطاقة مثل تطوير مصفاة البحرين ومشروع محطة استقبال الغاز وتوسعة شركة الخليج لصناعات البتروكيماويات ومشروعات الطاقة المتجددة، هذا فضلاً عن تقنية المعلومات والصيدلة، كما أعربت عن اهتمامها البالغ بالنظر إلى مملكة البحرين كقاعدة محتملة لعملياتها في المنطقة؛ حيث تحفل بعدد من المدن الصناعية مع وجود الجسر الذي يربطها بالسعودية ومشروع سكة حديد الخليج المرتقب إنجازه، فالمملكة تقع في بؤرة سوق ضخمة؛ ويمكن الوصول إليها بسهولة برًّا وجوًّا وبحرًّا، كما أن لديها بنية تحتية واجتماعية ومالية عالية التطور وبيئة أعمال صديقة، وقد بدا هذا الاستعداد من الشركات اليابانية واضحًا من خلال المنتدى الاقتصادي بين البلدين الذي عقد في اليابان بمناسبة زيارة الملك "حمد"، ومن الجدير بالذكر أن عدد الشركات اليابانية التي تتخذ من البحرين مقرًا لأعمالها يبلغ 25 شركة من أبرزها شركة نومورا سيكيورتز، ومركز تويوتا التدريبي، ويوكوجاوا، ودايو سيكيورتز، وبنك طوكيو ميتسوبيتشي، وشركة ياماتو كوجيو، وإس بي آي للمستحضرات الصيدلانية.

وتطويرًا لنتائج الزيارة التي قام بها جلالة الملك حمد في 2012 كانت زيارة ولي العهد في مارس 2013، وعلى هامش هذه الزيارة بلغ عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين 13 اتفاقية شملت مجالات اقتصادية وطبية، كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم في مجالات التعليم والتدريب والنفط والغاز والخدمات المالية والرعاية الصحية، ووقعت شركة ممتلكات البحرين القابضة مذكرة تفاهم مع شركة إس بي آي للأدوية وذلك للتعاون في قطاع الصناعات الدوائية والبحث والتطوير وإنتاج المواد الصيدلية، وبينما سعت هذه الزيارات إلى جذب المزيد من الاستثمارات اليابانية للبحرين؛ حيث مازالت هذه الاستثمارات غير متناسبة مع حجم الفرص الواعدة في البحرين، فإنها تأتي أيضًا في ضوء المسعى الخليجي الكبير، والذي كان واضحًا في زيارة رئيس الوزراء الياباني للسعودية والإمارات في أبريل الماضي، وهو تطوير العلاقات على نحو استراتيجي يتم فيه مبادلة النفط الخليجي بالتكنولوجيا اليابانية، في إطار قيام الجانب الياباني بتدريب أعداد متزايدة من الشباب الخليجي وإكسابهم المهارات الفنية والإدارية والتنظيمية.

فالصيغة القديمة القائمة على مبادلة النفط بسلع صناعية أو مصانع جاهزة قد أصبحت لا تتلاءم مع طموحات الخطط الاقتصادية الخليجية ومن بينها رؤية البحرين 2030، ومحورها الإنسان البحريني نفسه، فالتدريب هو الذي يوفر ممكنات الابتكار والتصميم ويحقق كفاءة الإدارة وجودة التنظيم وتعزيز علاقة الانتماء بين الفرد والوحدة الإنتاجية التي يعمل فيها وإعلاء قيم العمل والإنتاج، كما أنه عن طريق هذه العلاقة الاستراتيجية يتم توفير التكنولوجيا الملائمة للواقع البحريني، كتلك الموفرة للطاقة، أو المستخدمة للطاقة المتجددة، أو التي تعمل بأقل قدر من القوى العاملة، وفضلاً عن التدريب الخارجي الذي يوفر هذه المهارات، فإن التزام الشركات اليابانية في المشروعات الجديدة كمشروعات الحديد والبتروكيماويات والطاقة الجديدة

والمشتقات النفطية، بإفساح المجال لنسب عالية من العمالة البحرينية ونقل خبرات الأداء إليها ثم توليها المسؤولية المباشرة بنفسها للعمل في الأماكن والمواقع التي اكتسبت الخبرة فيها، من شأنه أن يرفع الجاهزية التكنولوجية للبحرينيين، بما يعد من أهم شروط الارتقاء الصناعي والتمكن من تحقيق هدف الارتقاء بنسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي البحريني.

مركز الخليج للدراسات **2013/5/21**

الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

عرض إخباري

بعد جريمة قتل الجندي البريطاني..

بريطانيا والإرهاب

عرض إخباري

بعد جريمة قتل الجندي البريطاني..

بريطانيا والإرهاب

على الرغم من تعرض بريطانيا للعديد من العمليات الإرهابية المتفرقة منذ عملية لندن في 2005/7/7 (التي أسقطت 58 قتيلاً وقرابة 200 جريح) فإن هذه العمليات لم يسقط خلالها ضحايا، حتى جاءت واقعة قتل الجندي "لي ريجبي" الذي خدم في أفغانستان على يد اثنين من المهاجرين المسلمين، لتثير الفزع من جديد من عودة الإرهاب إلى المجتمع البريطاني، وتعيد في الوقت ذاته إرهاصات الخوف لدى المسلمين المقيمين في بريطانيا والذين يكونون في العادة أول ضحايا مثل هذه الأعمال.

فجريمة قتل الجندي يتفق الجميع على إدانتها.. بيد أن ما لا يتفق عليه، بل وينكره البعض ولاسيما البريطانيون هي المبررات التي ساقها المتهم الرئيسي بالقتل "مايكل اديبولاجو" لتبرير فعلته والتي تدور في مجملها حول السياسة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط، والتي ترتب عليها مقتل الآلاف من المسلمين نتيجة تورط بريطانيا في شن حربين ضد أفغانستان والعراق.

فالبريطانيون في المجمل وعلى مختلف المستويات التنفيذية والشعبية والإعلامية لا يرون في الحادث سوى أنه "عمل إرهابي بشع"، وأن هذا الحادث يهدد المجتمع البريطاني؛ أي إنهم تناولوه من الناحية الأمنية البحتة، والتي تقتضي وجود إجراءات لمنع هذه الأعمال الإرهابية، ودون نظر للبعدين الاجتماعي والسياسي اللذين

يؤكدان أن من ضمن أسباب النزوع إلى التطرف هو معاناة الكثير من المسلمين البريطانيين من التهميش والتمييز الاجتماعي، وتأثر المجتمعات المسلمة في بريطانيا بما يحدث في منطقة الشرق الأوسط.

ومن يتابع ردود الفعل المختلفة على الحادث يلاحظ أنها تؤكد على الحقائق السابقة؛ حيث عادت "الإسلاموفوبيا" لتطل برأسها من جديد، وعادت مخاوف المسلمين من تداعيات ذلك عليهم، فيما انشغلت الحكومة بإجراءات المواجهة ونفى البعد السياسي للحادث، بينما اهتمت الصحافة بمناقشة ما يكشف عنه من مشاكل خاصة بعمل الأجهزة الأمنية والتداعيات التي يمكن أن تترتب على تلك الجريمة.

فالجماعات اليمينية المتطرفة أبرزت الغضب البريطاني في أكثر صوره تطرفًا، وذلك حين دعت رابطة الدفاع الإنجليزية إلى حمل السلاح وحشدت أنصارها للتظاهر في شوارع "وولويتش" تعبيرًا عن سخطهم من الدين الإسلامي وسياسة الهجرة البريطانية بوجه عام، أيضًا كان لروح العداوة الممزوجة بكراهية الأجانب عبر شبكات التواصل الاجتماعي – تأثيرها الذي قُصد به إثارة رد فعل قوي تجاه مقتل "ريجبي" ليس فقط في شوارع "وولويتش" ولكن أيضًا في مناطق أخرى؛ حيث جرت محاولتان منفصلتان لحرق مسجد في "جيلنجهام" بمقاطعة كنت ومسجد آخر في "برينتري" بمقاطعة إسكس.. وكأن رابطة الدفاع الإنجليزية ومعها الحزب القومي البريطاني سعيا لاستغلال الحادث لتبرير رؤيتهما المتطرفة والعنصرية تجاه المسلمين المقيمين في بريطانيا وتجاه الإسلام بصفة عامة.

ولأن الجالية الإسلامية التي يصل عددها إلى 2.5 مليون مسلم تدين بلا شك مثل هذه الأعمال وتشجبها بشدة وتدرك أن سهام النقد والهجوم ستوجه إلى كل

المسلمين، وربما يتعرضون للإيذاء من جانب اليمينيين المتطرفين، لذا بادر المجلس الإسلامي في بريطانيا إلى استنكار جريمة قتل "ريجبي" ووصفها بأنها لا تعبر عن حقيقة الإسلام، ودعا إلى تطبيق العدالة.

وعلى العكس من الجماعات والمنظمات اليمينية المتطرفة لم تسرع فقط المنظمات الإسلامية البريطانية لإدانة الهجمات، بل إنها أكدت أيضًا على أهمية الحفاظ على الوحدة في مواجهة كل أعمال التطرف ليس فقط حادث الجندي "ريجبي" الذي ارتكبه مسلمان متطرفان، أحدهما اعتنق الإسلام مؤخرًا ولكن أيضًا الأعمال المتطرفة التي ترتكبها الجماعات اليمينية المتطرفة مثل رابطة الدفاع الإنجليزية.

ومن جانبها تعاملت الحكومة البريطانية مع جريمة قتل "ريجبي" مركزة على الجانب الأمني؛ حيث جرى تشكيل لجنة خاصة تابعة لمجلس الوزراء تتحمل مسؤولية التعامل مع الطوارئ الأمنية، وذلك كجزء من مجهودات ملموسة لتقييم ما إذا كانت بريطانيا عُرضة لتهديد هجمات إرهابية أخرى.. أيضًا تم تكليف المركز المشترك لتحليل العمليات الإرهابية الذي ينتمي أعضاؤه إلى وكالتي المخابرات الداخلية والخارجية والشرطة ووزارة الدفاع بتقييم كيف حدث هجوم "وولويتش" والتهديدات الحالية للأمن القومي البريطاني.. وأكثر من ذلك أكد رئيس الوزراء "ديفيد كاميرون" خلال مؤتمر صحفي عقده في 2013/5/23 على أنه سيتم إجراء نقاش حول ما إذا كانت أجهزة المخابرات البريطانية تتحمل المسؤولية فيما يتصل بالفشل في منع هجوم "وولويتش"، خاصة وأنه تم الكشف عن أن الشخصين منفذي الهجوم كانا معروفين بالنسبة للأجهزة الأمنية؛ إذ ينتمي المتهم الأول "مايكل اديبولاجو" إلى جماعة "مهاجرون" الراديكالية المحظورة التي يقودها "أنجم شودري" ويعود تأسيسها إلى

"عمر بكري محمد" وهو الشخص الذي تزعم مصادر أنه كان وراء اعتناق "اديبولاجو" للإسلام.

ولقد جاءت تصريحات "كاميرون" في المؤتمر الصحفي المشار إليه لتؤكد على استبعاد وجود أي دوافع سياسية للجريمة حين رفض رئيس الوزراء وصفها بأنها نتيجة لسياسة بريطانيا الخارجية المعيبة في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما فيما يتعلق بمشاركة بريطانيا في حرب أفغانستان واحتلال العراق، وأكد في تحد أن بريطانيا ستكون حازمة في موقفها في محاربة التطرف الإرهاب المتسم بالعنف وأنها لن تستسلم أبدًا للإرهاب في أي صورة من صوره.

وفي الوقت الذي أبدى فيه اليمين المتطرف روحًا انتقامية وتوجس المسلمون خيفة من تداعيات الحادث وأسرع رئيس الوزراء "كاميرون" لاتخاذ تدابير أمنية وأنكر دور السياسة الخارجية لبلاده في الحادث، فإن الصحافة البريطانية تناولت الجريمة من عدة زوايا وبدت الزاوية الأمنية أيضًا هي الغالبة، فصحيفة "ذي صن" يوم 2013/5/24 طالبت بسجن الإمام "أنجم شودري" زعيم جماعة "مهاجرون" والذي يشتبه بتورطه في تطرف "مايكل اديبولاجو" وشنت هجومًا ضده واعتبرته مثالاً للشر، وطالبت بمحاكمته؛ إذ لا يزال حرًّا ويبث سمومه، مما يشكل تحديًا لقوانين مكافحة الإرهاب. أما صحيفتا ديلي تلجراف وديلي ميل في نفس اليوم فقد انتقدتا أجهزة المخابرات التي يفترض أنها متابعة لتحركات المتهم الأول "أديبولاجو" منذ ثماني سنوات وتساءلتا: لماذا كان حرًّا حتى ارتكب الجريمة؟".

وبينما قللت الجارديان يوم 2013/5/24 من الدوافع السياسية للجريمة.. حذر "جامي لويس" في الإندبندنت يوم 2013/5/22 من تداعيات الجريمة؛ حيث حذر من

أن رابطة الدفاع الإنجليزية اليمينية قد تكون لديها خطة "شريرة" بعد مقتل الجندي، ما يستلزم مراقبة محاولات الرابطة المستترة استغلال المستوى الزائد من مشاعر الشك والكراهية التي يكنها بريطانيون تجاه المسلمين المقيمين في بلادهم، إذ يجيء هذا الحادث ليزيد من مستوى "الإسلاموفوبيا" بين قطاعات معينة من الشعب البريطاني، لاسيما وأن منفذي الهجمات الإرهابية متطرفون ينسبون أنفسهم للإسلام.

وما بين لوم الأجهزة الأمنية والتحذير من تداعيات الجريمة لجهة تنامي المشاعر المعادية للمسلمين، ظهرت بعض الأصوات التي تدعو إلى الهدوء وتوخي الحذر وعدم المغالاة في رد الفعل حيال الجريمة؛ لأن ذلك من شأنه أن يؤدي للسقوط في الفخ الذي نصبه المتطرفون الذين يختبرون عزم الشعب البريطاني على الوقوف بقوة ووحدة – رغم الزيادة في مستوى الخوف والقلق الذي غالبًا ما يحدث بعد أي هجوم إرهابي – ففي مقال لـــ"فرانك فوردي" المتخصص في علم الاجتماع وصاحب كتاب "دعوة إلى الإرهاب" – بصحيفة الإندبندنت يوم 2013/5/23 رأى أن تأثير أي عمل إرهابي يتم تحديده في النهاية من خلال أسلوب استجابة المجتمع لهذا العمل، وهذا هو السبب وراء الدعوة لعدم المبالغة في رد الفعل؛ حيث إن تضخيم التهديد من الممكن أن يقوّي المتطرفين المفترضين الذين قد يتوصلون إلى أن الأعمال الإرهابية المتواضعة نسبيًّا من الممكن أن تحقق تأثيرًا كبيرًا لا يتناسب مع حجمها، ومن ثم فيجب وضع مثل هذه العمليات الصغيرة في حجمها الحقيقي.

وإذا كان "فرانك فوردي" يطالب بعدم المبالغة في رد الفعل حيال الأعمال الإرهابية الصغيرة، فإن مثل هذه العمليات المتواضعة في حقيقة الأمر فتحت الباب أمام المحللين للحديث عن تكتيك جديد في عمليات تنظيم "القاعدة"، وهو ما يُعرف

بـــ"الإرهاب المفتوح المصدر" أو "عمليات الذئب المنفرد" التي ينفذها شخص أو شخصان دون أوامر أو مساعدة خارجية.. وهذا النوع من الهجمات لا تستطيع الشرطة عمل شيء حياله. ويرى هؤلاء المحللون أن جريمة قتل "لي ريجبي" تحمل خطاب "القاعدة" والمهاجمون يمثلون جزءًا من استراتيجيتها الجديدة لمرحلة "الجهاد المفتوح المصدر"، وذلك بعد شن الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، والتي أدت إلى تشتت خلايا التنظيم.

فمنذ عقد وبعد احتلال أفغانستان تناقشت "القاعدة" حول مستقبلها بعد خسارة قدرتها على تدريب المجندين هناك؛ حيث احتاجت لبديل بعد تعقب الولايات المتحدة لها في أفغانستان وباكستان واليمن، فتقدم أبو مصعب السوري "مهندس القاعدة الجديد" بمخطط نقل الحرب للغرب، فعملت "القاعدة" على تطبيق الفكرة عام 2010 من خلال إرشادات "أنور العولقي" قيادي التنظيم في اليمن بمجلة "انسباير" الإلكترونية المتضمنة تعليمات للأتباع للقيام بهجمات محدودة في الغرب، ومن ثم لم تعد المشكلة في خلايا الإرهاب التي تكتشف مخابراتيًّا، بل في الأشخاص الذين يقومون بأنفسهم بتنفيذ العمليات الإرهابية.

ولعل من الأمثلة على تطبيق استراتيجية "الذئب المنفرد": محاولة الطالبة البريطانية "روشونارا شودري" في عام 2010 قتل النائب "ستيفن تيميز" لتصويته لصالح حرب العراق، واعتقال "خوسيه بيمنتال" في نيويورك عام 2011 واتهامه بالتخطيط لتنفيذ هجمات بمتفجرات صنعها بنفسه، وكذلك تفجيرات بوسطن؛ حيث استخدمت متفجرات تم وضعها في أوعية للطبخ، وأخيرًا حادث طعن جندي فرنسي في غرب باريس يوم 2013/5/25.

ولمواجهة الإرهاب عمومًا في بريطانيا وهذا النوع الجديد من الإرهاب المفتوح المصدر تعالت أصوات بعد الجريمة لإعادة النظر في مقترح قانون (حبيس الأدراج) يمنح الشرطة صلاحيات واسعة لمراقبة استخدام الإنترنت من قبل المشتبه بهم، وذلك على الرغم من أن مثل هذا القانون يثير معضلة الحد الفاصل بين حرية التعبير والتعدي على الخصوصية، فضلاً عن أن مراقبة الإنترنت لن تحل معضلة "الذئب المنفرد" لأن تنفيذ هجوم غير معقد على شخص معروف هو أمر مطروح للعلن ولا يمكن التحسب له.

والواضح من ردود الفعل وطريقة تعاطي الحكومة البريطانية مع الحادث الذي يميل إلى تغليب الأسلوب الأمني أنه مازال هناك إصرار – وكما سبقت الإشارة – على إغفال دور العاملين الاجتماعي والسياسي في نشر التطرف بين قطاع من المسلمين المقيمين في بريطانيا، فمن ناحية يعاني كثير من المسلمين من التهميش والتمييز الاجتماعي؛ حيث يعيشون في أحياء منعزلة ويعانون من مشاكل في توفير الوظائف والتعليم والرعاية الصحية.. هذا علاوة على ما يعانونه من هجمات عنصرية من جانب اليمين المتطرف، وخضوعهم الدائم لإجراءات الاشتباه من جانب الشرطة البريطانية، وهو ما يجعلهم تربة خصبة لنشر الأفكار المتطرفة سواء من جانب تنظيم "القاعدة" أو غيره من التنظيمات المتطرفة الأخرى.

أيضًا لا يمكن إغفال دور السياسة الخارجية البريطانية في نشر التطرف بين المسلمين البريطانيين، وذلك على خلفية مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة في الحرب على بلدين إسلاميين هما: أفغانستان والعراق (وهي الحرب التي أسقطت مئات الآلاف من الضحايا من المدنيين الأبرياء وتسببت في تشريد الملايين) وهو الأمر

الذي يتنصل منه البريطانيون وعلى رأسهم رئيس الوزراء "ديفيد كاميرون" وعلى الرغم من حقيقة أنه لم تكن هناك عمليات ارتكبها مسلمون قبل تورط بريطانيا في حربي أفغانستان والعراق.

وعلاوة على ما سبق لا يجب أن نغفل أن الحكومة البريطانية ساهمت ولا تزال بطريقة غير مباشرة في دعم قوى التطرف والإرهاب في المنطقة، وذلك من خلال منحهم حق اللجوء السياسي وفتح منابر إعلامية لهم يدعون من خلالها إلى ممارسة العنف والإرهاب في بلدانهم وتشويه سمعتها والإضرار بأمنها واستقرارها واقتصادها.

ووفقًا لما سبق، وحتى يمكن محاصرة انتشار التطرف في بريطانيا تصبح هناك ضرورة للعمل على دمج المسلمين في المجتمع البريطاني بالعمل على حل مشاكلهم وحمايتهم في مواجهة المتطرفين اليمينيين وتعسف الأمن، فضلاً عن التعامل مع قضية الهجرة كقضية اجتماعية إنسانية، وهي قضية لا تعاني منها بريطانيا وحدها، بل تعاني منها أغلب المجتمعات الأوروبية (وما شهدته السويد مؤخرًا من أحداث شغب في أحياء المهاجرين باستوكهولم خير دليل)، كما أن بريطانيا صاحبة وعد بلفور التي أعطت أرضًا لا تملكها لشعب لا يستحقها (أي فلسطين) عليها أن تعترف بتحمل جانب من المسؤولية عن تفشي التطرف بين بعض المسلمين البريطانيين بسبب سياستها غير العادلة في الشرق الأوسط، وأن تعمل على تغيير نهجها ومواقفها حيال العديد من قضاياها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فمحاولة بريطانيا التملص من دورها التاريخي في أزمات المنطقة لن يجعلها آمنة.. ومن ثم فقد يكون الاعتراف بالخطأ هو بداية الطريق نحو علاج مشكلة التطرف والإرهاب.

أيضًا يجب أن تعترف بخطئها حين تساهلت في منح حق اللجوء لقوى التطرف، وعليها أن تعيد النظر في هذه السياسة المغلوطة والتي تنعكس سلبًا ليس فقط على الدول التي جاءت منها هذه القوى، ولكن أيضًا على أمن واستقرار بريطانيا نفسها.

2013/5/28 مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

دول مجلس التعاون الخليجي

في تقرير منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان2013

دول مجلس التعاون الخليجي

في تقرير منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان2013

كعادة منظمة العفو الدولية، فقد أصدرت في الثالث والعشرين من مايو 2013 تقريرها السنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم والذي يغطي التطورات الخاصة بها في عام 2012، وكان من الملاحظ أن تقرير هذا العام تناول دول مجلس التعاون الخليجي بالكامل وإن كان هناك اهتمام من جانبه بمملكة البحرين والمملكة العربية السعودية على خلفية ما شهدته من تطورات خلال العامين الأخيرين.

ولقد كانت السمة العامة للتقرير هي سمة رصدية ركز خلاله على ما اعتبره سلبيات شهدتها هذه الدول على المستوى الحقوقي خلال العام 2012، وإن لوحظ عودته للاستدلال بمعلومات تتعلق بأحداث متعلقة بسنوات سابقة وذكرت في التقارير التي تغطي هذه السنوات فبدا وكأنه يكرر نفسه رغم أن هناك من يرى أن هذا التكرار ربما يشير إلى ارتباط تلك الأحداث السابقة بالتطورات التي شهدها عام 2012.

وفي جميع الأحوال.. فإن المتابع لما جاء في تقرير منظمة العفو عن دول مجلس التعاون الخليجي سيجد أن هذا التقرير تناول قضايا وموضوعات محددة منها ما هو مشترك مثل حرية التعبير ومعاملة العمال المهاجرين و وضع المرأة وتطبيق عقوبة الإعدام، ومنها قضايا قاصرة على دول معينة كالبدون مثلاً في دولة الكويت أو الحرمان من الجنسية بالنسبة لدولة قطر.

ولو استعرضنا ما تضمنه التقرير عن تلك القضايا في كل دولة خليجية خلال العام 2012 على حدة سنلاحظ:

أولاً: بالنسبة لمملكة البحرين، كما سبقت الإشارة ركز التقرير على أحداث شهري فبراير ومارس 2011، فكان هناك حديث عن استمرار الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة الاحتجاجات، وعدم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق برئاسة "شريف بسيوني" فيما يخص المساءلة ، ما يفيد باستمرار مناخ الإفلات من العقاب ، وأيضًا لم يتم الإفراج عن أشخاص معارضين منهم سجناء

رأي، كذلك زعم وجود مضايقات وعمليات اعتقال لناشطين حقوقيين، فضلاً عن وجود حالات تجريد من الجنسية وفرض قيود على منح تأشيرات لمنظمات أجنبية غير حكومية.. وأخيرًا لفت إلى فرض حظر على المسيرات والتجمعات العامة.

ثانيًا: المملكة العربية السعودية، أشار التقرير إلى وجود قيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحق التجمع، كما أن هناك قمعً ا للمعارضة ولمن يطالبون بالإصلاح السياسي والمدافعين عن حقوق الإنسان، ويجري اعتقال منتقدي الحكومة دون محاكمة.. أيضًا يوجد تمييز ضد النساء ولا توجد حماية للمرأة ضد العنف الأسري، وزعم بالنسبة للعمال المهاجرين بأن قوانين العمل لا تحميهم، ما يجعلهم عرضة للاستغلال وإساءة المعاملة، كذلك أشار للاحتجاجات التي شهدتها المنطقة الشرقية للمملكة، واتخاذ إجراءات عقابية ضد المحتجين وكذا ادعى وجود حالات تعذيب لسجناء ومعتقلين، وصدور أحكام جلد كعقوبة رئيسية أو إضافية لارتكاب جرائم، كما صدر مئات الأحكام بالإعدام وتم إعدام 79 شخصًا عام 2012.

ثالثًا: تحدث التقرير خلال تناوله للأوضاع داخل الكويت عن وجود استخدام مفرط للقوة ضد المتظاهرين كجزء من حملة ضد حرية التعبير، كما استمر حرمان 100 ألف شخص من البدون من الجنسية. وفيما يخص العمال المهاجرون أفاد بوجود استغلال لعاملات المنازل وافتقارهن الحماية من قوانين العمل، وبأن نظام الكفالة لا يوفر الحماية للعمال (و إن لفت إلى أن لجنة القضاء على التمييز التابعة للأمم المتحدة أوصت باعتماد تشريع يكفل حماية العمال الأجانب وضمان حقوقهم) أيضًا زعم مقتل شخص نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة، وكذا استمر التمييز ضد المرأة قانونًا وعملاً، كما تم الحكم بإعدام (9) أشخاص وإن لم يُبلّغ عن تنفيذ أي حكم.

رابعًا: وعند تناوله للإمارات نوه التقرير إلى وجود قيود على حرية التعبير والاجتماع؛ حيث تم احتجاز أكثر من (90) من منتقدي الحكومة من جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي بنهاية 2012، وكذلك أشار إلى وجود سجين رأي وحرمان (7) من الجنسية، وأن لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة أكدت أنه تم القبض على (3) أشخاص تعسفيًّا، وفضلاً عن ذلك كان هناك

تمييز ضد المرأة في القانون والممارسة.. وهذا غير صور أحكام إعدام ضد (21) شخصًا في تهم قتل وتهريب والاتجار في المخدرات.

خامسًا: ولم يختلف تناول التقرير لقطر كثيرًا عن نظيراتها الخليجيات فيما يخص وجود قيود مشددة على حرية التعبير، وصدور حكم بالسجن مدى الحياة على الشاعر "محمد العجمي" بتهمة إهانة الأمير والتحريض على الإطاحة بالحكم، كما يجري استغلال وإيذاء العمال من جانب أصحاب العمل دون حماية قانونية (حيث لا تطبق بنود الحماية بقانون العمل لعام 2004)، وأيضًا توجد حالات تعذيب ومعاملة سيئة (حالتي عبد الله الخوار وسالم الكواري) .. وفيما يخص التمييز نوه التقرير إلى تجريد (100) من قبيلة آل مرة من الجنسية القطرية، هذا غير وجود تمييز ضد النساء قانونًا وممارسة؛ إذ لا توجد حماية من العنف الأسري، كما أشار كذلك إلى صدور حكم واحد بالإعدام ضد سيريلانكي ووجود (6) أشخاص محكوم عليهم بالإعدام منذ 2001.

سادسًا: أما سلطنة عمان، فهي أيضًا وفقًا للتقرير تفرض قيودًا على حرية التعبير ؛ حيث نوه إلى سجن 30 من منتقدي الحكومة والناشطين القوميين بتهمة استخدام شبكات التواصل والمساس بالسلطان وارتكاب جرائم أمنية، كما تم القبض على أعضاء الفريق العماني لحقوق الإنسان وعلى 22 شخصاً باحتجاج سلمي، وتمت محاكمة 32 شخصًا في الفترة من يوليه – سبتمبر 2012، وفيما يخص حقوق المرأة كان هناك تمييز في القانون والممارسة بمجالات الأحوال الشخصية والتوظيف وولي الأمر، وفيما يخص عقوبة الإعدام لم يكن هناك ما يفيد صدور أحكام بالإعدام، لافتًا إلى رفض عمان توصية أممية بوقف تنفيذ أحكام الإعدام.

وإذا كان الاستعراض السابق لوضع دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتعاطيها مع القضايا التي يركز عليها تقرير منظمة العفو الدولية ينطوي في مجمله على سلبيات وجوانب قصور من وجهة نظر التقرير، فإن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن التقرير نفسه لم يغفل ذكر بعض الإيجابيات التي حدثت في بعض الدول والتي كان لزامًا عليه التنويه إليها ؛ فمثلاً بالنسبة للبحرين لفت إلى تنفيذ إصلاحات بناء على توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق ؛ حيث تمت إعادة الموظفين المفصولين ووضع مدونة سلوك لإصلاح الشرطة، فضلاً عن تعديل بعض مواد قانون العقوبات

وتضمينها تعريفًا للتعذيب .. وأيضًا قبلت السلطات توصيات مجلس حقوق الإنسان (بعد المراجعة الدورية لتقريرها الحقوقي).

أما السعودية فشهدت عام 2012 انفتاحًا لجهة مشاركة المرأة في الفعاليات الرياضية الدولية ؛ حيث تم السماح لامرأتين بالمشاركة في أوليمبياد لندن.. والشيء نفسه بالنسبة للكويت فيما يخص المرأة؛ حيث صدر من مجلس القضاء الأعلى في سبتمبر 2012 ما يفيد بإمكانية تقدم المرأة للعمل في النيابة والقضاء، وكذلك فيما يتعلق بالتعذيب والمعاملة ثم تنفيذ تشريع يخفض ال حد الأقصى للحجز دون أمر صادر عن المحكمة من (4) أيام إلى يومين.

ومن التطورات الإيجابية بالنسبة للإمارات قيامها في شهر يوليو 2012 بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب.. أما قطر فارتباطًا بقضية حقوق العمال المهاجرين شكلت الحكومة في أكتوبر 2012 لجنة لدراسة موضوع الكفالة.

وبعد الاستعراض السابق للسلبيات وبعض الإيجابيات التي تضمنها تقرير منظمة العفو الدولية حول الوضع الحقوقي بدول مجلس التعاون الخليجي.. قد يكون من المناسب التعرض بالتفنيد لبعض الانتقادات التي تضمنها بخصوص مملكة البحرين، لاسيما وأنها تنطوي على مغالطة وسوء فهم واضح لحقيقة التطورات التي شهدتها المملكة في العامين الأخيرين:

1 – فيما يخص ادعاء استمرار الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة الاحتجاجات، من المؤكد أن أي حكومة وطنية رشيدة تحرص كل الحرص على أمن مواطنيها وتجعل من الحفاظ على حيواتهم وممتلكاتهم المهمة الأولى التي يجب أن تتصدى لها، وفي هذا الإطار حرصت الحكومة البحرينية خلال أحداث فبراير ومارس 2011 على الالتزام بأقصى درجات الحذر وضبط النفس في التعامل مع الأحداث، وذلك من منطلق حرصها على أمن وسلامة مواطنيها، وعلى ذلك فإن الأجهزة الأمنية لم تستخدم في التعامل مع المتظاهرين سوى الأساليب التقليدية المتعارف عليها دوليًّا والتي تتبعها الأجهزة الأمنية في أية دولة متقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه هذه القوات عناصر إرهابية تستخدم المولوتوف والأسياخ

الحديدية والمتفجرات، وبالتالي تجد نفسها مضطرة للدفاع عن نفسها، خاصة بعد سقوط ضحايا منها ما بين قتلى وجرحى.

2 – فيما يتعلق بالادعاء بأن توصيات لجنة "بسيوني" فيما يخص المحاسبة والمساءلة لم تنفذ، فهذا الادعاء غير صحيح ويتجاهل حقيقة فحواها أن هناك تحقيقات جارية بالفعل أو بالأحرى تم البدء فيها عندما قدمت أدلة دامغة. وبالنظر لحساسية التُهم والحاجة لتوخي الحذر لجمع كافة الأدلة، فإنه ينبغي أن يكون مسموحًا بإجراء تحقيقات صارمة في إطار زمني خال من أي ضغوط سياسية خارجية. وحتى الآن، تم إجراء ما يزيد على مائة تحقيق في التهم المتعلقة بسوء السلوك، والتي أدت في النهاية لاتهام عدد من مختلف ضباط الشرطة بجرائم تصل إلى درجة القتل، ويبدو أن أي ادعاءات تتعلق بسوء السلوك والاستخدام المفرط للقوة من قبل الجهات الأمنية يتم التعامل معها بطريقة صادقة ومناسبة تمامًا.. ويجر ي العمل على محاسبة أفراد الأمن المتورطين في أعمال العنف ضد المتظاهرين، وإجراء تحقيقات مع المشتبه فيهم ومحاكمتهم إذا لزم الأمر.

3– فيما يتعلق بعدم الإفراج عن أشخاص معارضين منهم سجناء رأي، فذلك ينطوي على مغالطة، فالبحرين ومنذ انطلاق المشروع الإصلاحي ليس بها سجناء رأي، والتهم التي وجهت للمعارضين كانت تستند إلى شهادات الشهود، وأدلة مادية وتقنية متاحة حول القضية.. فضلاً عن أنه تم إسقاط كافة التهم المتعلقة بحرية الرأي والتعبير. ورغم أنه يمكن للمرء أن يجادل في طول مدة العقوبة التي صدرت بحق البعض، فإنه لا يمكن أن يجادل في حقيقة أنه تم منحهم الحق في إجراء محاكمات عادلة لهم، كما هو واضح من خلال: حضور المحامين لجلسات المحاكمة، والحق في الاستئناف ضد الأحكام الصادرة، والإعلان عن قرار المحكمة، ومن ثم تأييد مبادئ الشفافية والمساءلة.

4– فيما يخص الزعم بوجود مضايقات وعمليات اعتقال لناشطين حقوقيين ، وأنه لم يتم التحقيق في وقائع تعذيب معتقلين، فهنا نشير إلى نقطتين، الأولى: خاصة باعتقال الناشطين، فعملية اعتقال ومحاكمة الناشط "نبيل رجب" على سبيل المثال كانت نتيجة اتهامه بإلقاء خطبة دعا فيها إلى الخروج في مسيرة لمواجهة قوات حفظ النظام واستخدام العنف ضدهم، كما قام بالتحريض على

التجمهر والقيام بمسيرات غير مرخصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا التحريض وتلك المسيرات كان ينتج عنهما دائمًا العديد من أعمال الشغب وقطع الطرق وإشعال الحرائق وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة.

أما النقطة الثانية: فخاصة باتهامات التعذيب؛ حيث أثبت تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق أن التعذيب لم يكن ممنهجًا، وإنما كان بتجاوزات فردية، يحاكم أصحابها الآن أمام القضاء؛ إذ رأت اللجنة أن الحكومة ترفض التعذيب، وأنه تم نتيجة عوامل كان من الصعب السيطرة عليها وقت وقوع الأحداث، وهو ما دفعها لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تمنع حدوث مثل هذه الممارسات مستقبلاً، ومنها: إصدار مدونة سلوك للشرطة تراعي حقوق الإنسان، وتركيب كاميرات مراقبة في غرف التحقيقات لضمان عدم حدوث تعذيب أثناء التحقيقات وانتزاع اعترافات بالقوة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسمح بموجبها وزارة الداخلية بمراقبة السجون وتقييمها لتتناسب مع متطلبات المعايير الدولية وبزيارة مراكز التوقيف والإصلاح وتدريب موظفيها على احترام حقوق الإنسان والالتزام بالقانون الإنساني الدولي والإلمام به.

5- وجود حالات تجريد من الجنسية، وهذه المسألة تعد شأنًا داخليًّا بحرينيًّا، كما أنه من حق أي دولة أن تجرد أي شخص من جنسيتها إذا رأت أنه يضر بالمصلحة العامة وبأمنها القومي، والمادة 17 من الدستور البحريني تنظم هذه العملية.

6- مسألة فرض قيود على منح تأشيرات لمنظمات أجنبية غير حكومية، وفي هذا الصدد يمكن بداية القول إنه من حق أية دولة منع أي شخص من دخول أراضيها إذا ارتأت أن هناك ما يمنع ذلك، ومثل هذا الإجراء إن حدث لا تنفرد به البحرين بل كثير من الدول تتبعه وخاصة الدول الأوروبية، ثم إن المملكة لم تمنع ممثلي أية منظمة حقوقية سواء حكومية أو غير حكومية من زيارتها بدليل أن التقرير نفسه ذكر أن وفدًا من منظمة العفو الدولية زارها في عام 2012، ورغم أن التقرير يغطي عام 2012؛ إلا أنه يمكن الإشارة إلى الزيارة التي قام بها وفد منظمة "هيومن رايتس ووتش" للبحرين في أواخر شهر فبراير من عام 2013، وهو ما يؤكد أن أبواب البحرين مفتوحة وأنه ليس لديها ما تخفيه.

7- مسألة فرض حظر على المسيرات والتجمعات العامة، وهنا يمكن القول إنه رغم حظر الاحتجاجات والاعتصامات لفترة زمنية (لأسباب تتعلق بالأمن القومي)، فقد سمحت المملكة في السابق بتنظيم الاعتصامات والإضرابات والمسيرات الاحتجاجية كوسيلة لحماية حق الفرد في حرية التعبير، ولكن في كثير من الأحيان لجأت تلك المظاهرات إلى أعمال العنف والخروج عن القانون. وفي مرحلة تالية خلقت المعارضة وعناصر الإرهاب حالة من الفوضى تعطلت فيها الحياة المدنية والاقتصادية، مما اضطر الحكومة للتحرك بحزم لاستعادة الحياة الطبيعية لمواطنيها.. ومما لا شك فيه أن أي دولة متحضرة ومسؤولة كانت ستتصرف بالأسلوب ذاته في إطار محاولتها استعادة القانون والنظام كما اتضح من الأسلوب الذي اتبعته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عند تعاملهما مع أعمال الشغب التي واجهتهما في عام 2011.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/5/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

"نيلسون مانديلا"

نموذج في التسامح والتصالح

"نيلسون مانديلا"

نموذج في التسامح والتصالح

قليلون هم الزعماء أو الأشخاص الذين أثروا في حركة التاريخ، وخلفوا وراءهم ميراثًا عظيمًا من العمل والكفاح والنضال في سبيل تحرير وبناء أوطانهم، وأيضًا في سبيل السمو بالقيم الإنسانية حتى باتت الأجيال تذكرهم جيلاً بعد جيل وتردد سيرتهم ومآثرهم باعتبارهم قدوة يجب الاقتداء بها والسير على نهجها والتحلي بخصالها.

ولا شك في أن الزعيم الجنوب إفريقي "نيلسون مانديلا" واحد من هؤلاء الزعماء، فتجربته كزعيم مناضل قاوم واحدًا من أعتى الأنظمة العنصرية حتى حرر شعبه من نير العبودية تؤهله لذلك، بيد أن ما قدمه من نموذج إنساني وأخلاقي يجعله حالة فريدة نادرًا ما تتكرر.

فـ"مانديلا" هو الذي قال: "إن الضحية لا تنسى الظلم الذي وقع عليها.. لكنها يمكن أن تغفر وتسامح"، فبهذه الكلمات استطاع أن يرسي أسس التسامح والمصالحة التي كانت الأساس في نهضة دولة جنوب إفريقيا وتقدمها بقيادته، وكانت أيضًا الأساس في نشر ثقافة اللا عنف.. وثقافة السلام.. وقيم الحرية والعدالة، في وقت بات العالم في أمس الحاجة إليهم.

هذا العالم أصبح يراقب الآن حالة الزعيم المناضل الذي يتجاوز إرثه حدود الزمان والمكان؛ ففي الأيام الأخيرة تعرض مانديلا لوعكة صحية استلزمت دخوله مستشفى بريتوريا للعلاج من عدوى الرئة؛ وأنه على مقربة من الموت، الأمر الذي يستحق التوقف عنده للحديث عن ذلك الرجل العظيم والذي يصفه أبناء جنوب إفريقيا بأنه "أبو الأمة"، واختارت له الأمم المتحدة يومًا (هو الثامن عشر من يوليو) باعتباره رمزًا يتفق الجميع على تاريخه المشرف ونضاله المستمر.

لقد روى "مانديلا" في مذكراته "مسيرة طويلة نحو الحرية" التي كتبها عندما كان معتقلاً لمدة 27 عامًا في "روبن آيلاند"، كيف أصبح رمزًا دوليًّا لمقاومة الفصل العنصري، ثم رمزًا للمبادئ السامية لحقوق الإنسان والحرية، رغم ما عاناه من حياة صعبة وفقيرة يحياها كثير من الملونين

مثله عمل خلالها في أحد المناجم، ثم انغمس في هموم هؤلاء من خلال مكتبه للمحاماة؛ حيث حصل على إجازة الحقوق، ثم من خلال العمل السياسي، حين انضم عام 1942 للمؤتمر الوطني الإفريقي؛ حيث بدأ في المعارضة السياسية لنظام الحكم في جنوب إفريقيا الذي كان بيد الأقلية البيضاء، ذلك الحكم الذي كان ينكر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأغلبية السوداء في بلاده.

وكان العام 1948 فارقًا، ففي هذا العام صدر قانون التفرقة العنصرية بين البيض والسود، نتيجة وصول الحزب اليمينى "الحزب الوطني" إلى الحكم، لتتحول هذه التفرقة العنصرية إلى سياسة قومية بتشريعات تطول كافة مناحي الحياة، فلم يسمح لغير البيض بالسكن في أحياء واحدة معهم، أو ركوب الحافلات معهم أو دخول المطاعم التى يرتادونها، وكذلك حرية التنقل من مكان إلى آخر كانت مقيدة، فأصبح "مانديلا" في هذه الفترة قائدًا للمعارضة والمقاومة، وقام العديد من العمال السود بإضرابات قوبلت بعنف استمر طيلة خمسين عامًا بعدها، وهو ما جعل "مانديلا" يعمل على إقناع المؤتمر الوطني الإفريقي بأن هذه الوحشية من قبل السلطات لن تحل بسياسة اللا عنف، بل لابد من التخلي عن هذه السياسة.

وبالفعل في عام 1961 خطط «مانديلا» لأول عمل من أعمال المقاومة، عندما انتقل متخفيًا إلى جوهانسبرج وأقام في منزل يملكه حليف من الحزب الشيوعى تحت اسم "ديفيد موتسماي"، وهو التنكر الذي أتاح له رؤية عائلته، إذ كان ممنوعًا بحكم المحكمة من الظهور في أ ي تجمع، أو دخول مدن بعينها، وأصبح حينها رئيسًا للجناح العسكري للمؤتمر الإفريقي، علاوة على إنشائه جماعته المسلحة التي تسمى بـــ"اومكونتو وي سيزوي" (رمح الأمة)، والتي جاءت في أعقاب "مذبحة شاربفيل" التي قتل فيها 69 متظاهرًا أسود مناهضين لنظام الفصل العنصري على أيدي الشرطة، إضافة إلى إعلان الحكومة لحالة الطوارئ، ومن ثم، رأى "مانديلا" أن تشكيل جماعة مقاومة مسلحة بات وسيلة ضرورية لمحاربة الطبيعة الممنهجة والمتزايدة للعنف والقمع الذي تمارسه الحكومة.

وظل "مانديلا" يعمل قائدًا أعلى لجماعة "اومكونتو وي سيزوي" إلى أن تم اعتقاله في عام 1962، وتمت محاكمته هو وآخرين على خلفية تُهم تتعلق بمحاولة الإطاحة بالحكومة من خلال العنف، والسفر غير القانوني؛ حيث استطاع "مانديلا" الهروب من جنوب إفريقيا، وتواصل مع زعماء دول تحاول التحرر والنهوض، فحلّ في إثيوبيا والسودان، واطلع على تجارب المقاومة في الجزائر، والتقى ثوارًا في المغرب، وكانت له وقفة خاصة مع مصر تحديدًا، ومع حضارتها القديمة، ومشروع التحديث الذي حاول إرساءه الزعيم الراحل "جمال عبدالناصر" والذي كان وهو ما يعد تحولاً في مسيرة نضاله للوصول إلى الحرية؛ حيث "مانديلا" يفخر دومًا بأنه تلميذه، تحول من الشاب الذي يرى طوق النجاة في اتباع النهج الغربي، إلى مناضل عنيد يعد إفريقيته حلاً لأزمات العنصرية في بلاده، بل وفي القارة السمراء كلها.

وبعد مرور عام، أي في عام 1963، حُكم عليه بالسجن مدى الحياة، وظل في السجن لمدة تصل إلى سبعة وعشرين عامًا عرض عليه خلالها وتحديدًا عام 1985 إطلاق سراحه مقابل إعلان وقف المقاومة المسلحة، إلا أنه رفض العرض، وطوال فترة بقائه في السجن ظل يحث على المقاومة ضد سياسة الفصل العنصري، ورغم ما كان يفرض عليه من قيود استطاع أن يرسل رسالة للمؤتمر الوطني الإفريقي قال فيها: "اتحدوا.. وجهزوا.. وحاربوا.. إذ ما بين سندان التحرك الشعبي، ومطرقة المقاومة المسلحة، سنسحق الفصل العنصري".

المهم أن "مانديلا" بقي في السجن حتى 11 فبراير 1990، عندما أسفرت مثابرة المجلس الوطني الإفريقي، والضغوط الدولية عن إطلاق سراحه بأمر من رئيس الجمهورية "فريدريك دي كليرك" الذي أعلن إلغاء الحظر الذي كان مفروضًا على المؤتمر الوطني الإفريقي.

وبتزامن رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الإفريقي مع خروج "مانديلا" من السجن، عزم "مانديلا" على إنهاء نظام الفصل العنصري دون إبطاء، وذلك بالتنسيق مع " دي كليرك "، وتقديرًا لهذه الجهود حاز الاثنان معًا على جائزة نوبل عام 1993.

وكانت البداية عام 1990 حين خرج "مانديلا" ليضع مع "دي كليرك" اتفاقية لوقف القتال المسلح، وبعدها بشهور وضعا دستورًا جديدًا لجنوب إفريقيا، لم يطلب فيه السيطرة على البلاد، ولكن إقامة نظام ديمقراطي حقيقي تمثل فيه جميع الأطراف، وهكذا، وبعد أن أصبح زعيمًا للمؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1991، انتخب "مانديلا" كأول رئيس أسود لدولة جنوب إفريقيا في عام 1994، عقب إجراء أول انتخابات متعددة الأعراق في البلاد، وحيث انتهت فترة رئاسته في عام 1999 رافضًا أن يجددها لفترة أخرى (بعد أن استقال بالفعل من منصبه كزعيم للمؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1997). وخلال فترة حكمه شهدت جنوب إفريقيا انتقالا تاريخيًّا من حكم الأقلية إلى حكم الأغلبية وكانت مؤيدة للقضايا العربية وخاصة الفلسطينية في المحافل الدولية.

وبعد تقاعده عام 1999 ظل "مانديلا" يتابع تحركه مع الجمعيات والحركات المنادية بحقوق الإنسان حول العالم، وكان له كذلك العديد من الآراء والمواقف المثيرة للجدل في الغرب والمثيرة للإعجاب عربيًّا، ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا العربية مثل آرائهفي القضية الفلسطينية ، عندما وصف الفلسطينيين بأنهم "لا يناضلون من أجل الدولة بل من أجل الحرية والتحرير والمساواة تمامًا كما نناضل لحريتنا في إفريقيا الجنوبية"، كما اتهم إسرائيل بأنها "حرمت ملايين الفلسطينيين من حريتهم وممتلكاتهم وفرضت نظام تفرقة عنصرية قائمًا على التمييز وعدم المساواة".

أيضًا يُذكر له موقفه حين رفض طلب الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" قطع العلاقات مع إيران وليبيا وكوبا بدعوى أن هذه الدول راعية للإرهاب وعلل "مانديلا" موقفه بأن هذه الدول وقفت مع نضال شعبه ضد التفرقة العنصرية.. بل إنه خرق الحظر الجوي الذي كان مفروضًا على ليبيا حين استقل طائرته وتوجه بها إلى طرابلس.. كما لا يُنسى له معارضته للحرب على العراق ورفضه استقبال الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" لهذا السبب.

ولأن سنوات الكفاح والعمل من أجل بلاده والإنسانية تركت آثارها على "مانديلا" قرر في يونيو 2004 وبعد أن بلغ العام الـ85 من عمره التقاعد وترك الحياة العامة، وذلك لأن صحته أصبحت لا تسمح له بالتحرك والانتقال، كما أنه فضّل أن يقضي ما تبقى من عمره بين عائلته، لينهي حياة

عملية حافلة نال خلالها عددًا كبيرًا من الميداليات والتكريمات من رؤساء وزعماء دول العالم ، حتى اختارته الأمم المتحدة في عام 2005 سفيرًا للنوايا الحسنة.

ويذكر مانديلا فى مذكراته، أن أكبر تحدٍّ واجهه عقب خروجه من السجن وتوليه السلطة "هو أن قطاعًا واسعًا من السود كانوا يريدون أن يحاكموا كل من كانت له صلة بالنظام السابق"، لكنه حال دون ذلك، وكان هذا هو الخيار الأمثل ولولاه لانجرفت جنوب إفريقيا إما إلى الحرب الأهلية أو إلى الديكتاتورية من جديد، لذلك شكل "مانديلا" «لجنة الحقيقة والمصالحة» التى جلس فيها المعتدي والمعتدى عليه وتصارحا وسامح كل منهما الآخر، فقد كان من الممكن أن يخرج "مانديلا" من السجن حاقدًا وحانقًا ليس على البيض حكام البلاد فقط، وإنما على المجتمع ككل بعد أن قضى أكثر من ربع قرن بين جدران السجن، إلا أنه سما بنضاله وكفاحه وإيمانه بحرية وطنه ومقاومته للتمييز العنصرى فوق آلامه ومعاناته الشخصية، و هذه العقلية هي التي جعلته على استعداد للعمل مع أعدائه، لإعادة بناء جنوب إفريقيا الحديثة التي من شأنها أن تنظر إلى الأمام وليس إلى الوراء، وبالتالي إعطاؤها فرصة كبيرة للنجاح.

ورغم أنه لم يستطع القيام بذلك الأمر بمفرده، فإن الفضل يعود لـــ"مانديلا" في الإشراف على الانتقال السلمي إلى حد كبير من ظلال نظام الفصل العنصري إلى البدايات المبكرة لنظام ديمقراطي جديد ومتحد.

فعلى سبيل المثال، ذكر "ديفيد بلير" في مقال له بصحيفة ال تلجراف البريطانية يوم 2012/12/10، تحت عنوان "جنوب إفريقيا بعد مانديلا ستكون دولة مختلفة تمامًا" أن "مانديلا" يُعد العنصر الرئيسي الذي شكل نسيج التسوية السياسية في بلاده، وأنه يُعد الضامن الحقيقي لبقاء الديمقراطية والحرية التي تتمتع بها جنوب إفريقيا، ومن هذا المنطلق، يبقى "مانديلا" قائدًا غير رسمي لهذه الدولة.

ومن خلال تركيزه على هذه الفكرة، يبرز "بلير" كيف أن مواطني جنوب إفريقيا ينظرون إلى مانديلا باعتباره " تذكيرًا حيًّا للانتصار الذي حدث عام 1994، عندما حققت بلادهم المستحيل من

خلال تنفيذ الانتقال السلمي إلى حكم الأغلبية. ووفقًا لذلك يعتبر "مانديلا" رمزًا "لأمة قوس قزح"، وهو اسم الشهرة لجنوب إفريقيا في المحافل العالمية بعد مرحلة نظام الفصل العنصري، وهو الأمر الذي تعكسه المثالية التي تميز الدستور الديمقراطي الذي شارك "مانديلا" في صياغته".

ويشير "مايكل دن تاندت" في مقاله على موقع "أوتاوا سيتيزن" يوم 2013/6/16، تحت عنوان "نيلسون مانديلا: "يا له من إرث عظيم، يا لها من حياة رائعة"؛ إلى أن الصحفيين عندما يكتبون عن "مانديلا"، فإنهم عادة ما يتحدثون عن قدرته الفائقة على التسامح، ويبدي "تاندت" إعجابه بمانديلا وكيف أن "شخصيته الثورية الشهيرة ساعدته على أن يكون صديقًا لسجانيه؛ حيث كان يسألهم عن أطفالهم في لفتة إنسانية منه"، وأوضح أن هذا يؤكد على رفض "مانديلا" "ترسيخ المرارة والكراهية، لأنه يدرك أن ذلك من الممكن أن يدمره بشكل أكبر من أي معاناة جسدية أخرى".

كما ذكرت صحيفة التلجراف في مقال نُشر بتاريخ 13 يونيو 2013 أن "جاكوب زوما" الرئيس الحالي لجنوب إفريقيا دعا بلاده خلال خطابه إلى الجمعية الوطنية إلى تذكر "نيلسون مانديلا" ليس فقط لمجرد أنه أول رئيس أسود للبلاد، ولكن أيضًا لعمره الذي أفناه كثوري وسجين على حد سواء؛ حيث سار "زوما" في حياته الخاصة على النهج ذاته مثل "نيلسون مانديلا"، إلى أن أصبح رئيسًا لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام 2007، ثم رئيسًا لجنوب إفريقيا عام 2009، وفي الحقيقة، يبدو أن "زوما" كان يريد أن يضمن أن تركة "مانديلا" بالكامل لن تذهب سُدى، وذلك في محاولة لتذكير الناس بنضال "مانديلا" والعقبات التي واجهها والمصاعب التي تحملها، والصلابة التي أبداها والتي تغلب بها على محاولات نظام الفصل العنصري لإضعاف عزيمته وإصراره.

وبالتالي، أصر "زوما" أن يعطي "مانديلا" مزيدًا من الفضل للبدايات الأولى في حياته العملية؛ حيث أكد زوما أنهم يجب أن يحبوا "مانديلا"، المتطوع كرئيس للمؤتمر الوطني في حملة التحدي عام 1952، وأيضًا كقائد عام، وثوري قضى فترة طويلة من حياته في السجن.

وهكذا، فإننا عندما نتطلع إلى إنجازات "نيلسون مانديلا"، فإننا بذلك نلقي نظرة إلى الوراء على حياته العملية بالكامل كرحلة حياة لرجل بارز ذي شخصية مرموقة ومؤثرة في التاريخ المعاصر، وعلى تطورات حلمه الذي حققه في نهاية المطاف بإقامة دولة ديمقراطية موحدة بجنوب إفريقيا، على الرغم مما اعترض تحقيق هذا الحلم من صعوبات كبيرة حتى أصبح حقيقة واقعة، كما أننا بذلك نلقي نظرة على تجربة في التعايش السلمي وتحقيق مصالحة شاملة في بلد عانى شعبه من اضطهاد الأقلية البيضاء، وهي تجربة لا مثيل لها في الدول الأخرى أكدت بعمق رؤية "مانديلا " للحرية والسلام والأمن والعدالة، عدالة المنتصر حين يفكر في أن ما مورس ضده من اضطهاد لا يمكن أن يكون سلاحًا بيده لأنه ناضل من أجل التخلص منه ولا يجوز استخدامه ولو حتى ضد جلادي شعبه.. وتلك هي أخلاق الأحرار والتي يعطي "مانديلا" العالم دروسًا عملية في كيفية التحلي بها والدفاع عنها.

ولا شك أننا هنا في المنطقة العربية حيث الصراعات والانقسامات والمشاحنات والعنف، ولاسيما في دول ما يسمى الربيع العربي نعتبر أننا في أشد الحاجة إلى نبذ كل ذلك وتفعيل المصالحة المجتمعية القائمة على أسس صحيحة وسليمة بعيدًا عن هذه الخلافات التي عادة ما تكون عقبة كبيرة أمام فهم الآخر، وتؤدي بالتالي إلى ممارسة شتى أنواع العنف بين الفرقاء والذي يكون رد فعله أيضًا مزيدًا من العنف، إذن الجميع في المنطقة العربية مطالب بالتعلم من تجربة " مانديلا " والتسلح بصبره وحكمته لكي يحققوا ما فشلوا في تحقيقه عقودًا طويلة.

وهذا هو حقيقة ما نصح به "مانديلا" تونس ومصر وليبيا بأن النجاح يكمن في تحقيق المصالحة الشاملة في المجتمع دون انتقام أو حقد أو عزل أو تشريد أو طرد، مخاطبًا الحكام الجدد بأن يرسلوا «رسائل اطمئنان إلى فئات المجتمع التي ارتبطت بالديكتاتوريات السابقة بأن ه لا خوف على مستقبلهم فى ظل الديمقراطية والثورة"، مما قد يجعل الكثيرين من المنتفعين من النظم البائدة يميلون إلى التغيير؛ أي إن العالم يجب عليه أن يتعلم من دروس "مانديلا " وخبرته وتجاربه وممارسته للحكم على أرض الواقع واستلهام حكمته السياسية في التسامح والتصارح والتصالح مع

خصومه ومع النظام الأبيض العنصرى، وهي دروس وتجارب وخبرات كفيلة بأن تجعله رمزًا للزعماء والمناضلين الذي أثروا بحق في حركة التاريخ المعاصر.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/6/25

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

هل سيغير انتخاب "حسن روحاني" سياسة إيران الخارجية؟

وجهة نظر غربية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

هل سيغير انتخاب "حسن روحاني" سياسة إيران الخارجية؟

وجهة نظر غربية

كعادتها تأتي الانتخابات الإيرانية بمفاجئات غير متوقعة؛ فرغم ما كانت تذهب إليه جميع التوقعات في نجاح أحد الوجهين المقربين من المرشد "سعيد جليلي" المفاوض الأبرز مع الغرب في الملف النووي منذ 2007 وأمين عام مجلس الأمن القومي، و"محمد باقر قاليباف" عمدة طهران والقائد العسكري المرموق، جاء فوز المحسوب على التيار الإصلاحي الدكتور "حسن روحاني" في الانتخابات التي أجريت في 2013/6/14، ليكتسب مزيدًا من الاهتمام الإقليمي والدولي، لا سيما وعد بتبني سياسة مرنة مع الخارج، ربما تساعد في تنفيس حدة في ظل انتهائها بفوز رجل الاحتقان والتوتر الذي فرضته السياسة المتشددة التي تبناها الرئيس السابق "أحمدي نجاد".. فهل سينجح "حسن روحاني" الرئيس الإيراني الجديد في تبنيه لهذه السياسة الجديدة؟!.. وهل سيحقق ما عقدته عليه العديد من القوى الإقليمية والدولية من آمال لتغيير سلوك إيران الخارجي؟!

لا شك أن العالم وقف صامتًا أمام إعلان وزير الداخلية "مصطفى محمد النجار" على شاشة التليفزيون الإيراني الرسمي في 15 يونيو 2013، حصول "روحاني" على أكثر من 50% من الأصوات، في حين جاء "قالبياف" في المركز الثاني بنسبة 15.76%، يليه في المركز الثالث "جليلي" بنسبة 11.16% من أصوات الناخبين، الأمر الذي لا يستدعي معه إجراء جولة إعادة مع أي من المنافسين الخمسة الآخرين أصحاب العقلية المحافظة بشكل أكبر.

ويمكن القول إن الذي ضخ هذا الزخم المفاجئ الذي رفع "روحاني" إلى هذا الانتصار غير المتوقع هو ما شهده الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية من إقرار أوراق اعتماد "روحاني" من جانب القادة الإصلاحيين "محمد خاتمي" (الرئيس الإيراني السابق)، و"هاشمي رفسنجاني" (الرئيس السابق أيضًا الذي منعه مجلس الوصاية من الترشح للانتخابات الرئاسية لهذا العام)، و"رضا عارف" (الذي انسحب من سباق الانتخابات قبل أربعة أيام من الموعد المحدد لإجراء الانتخابات)، وهو ما أشار إليه بعض المحللين البريطانيين والأمريكيين بأن الطريقة التي احتشد بها القادة الإصلاحيون خلف "روحاني" ربما شجعت جمهور الناخبين على التعبير عن رغبتهم في الاعتدال.

فكما أوضح "جاسون رزيان" و"جوبي واريك"، في تقرير نشر في صحيفة واشنطن بوست في 2013/6/15 تحت عنوان "رجل الدين المعتدل حسن روحاني يفوز في انتخابات الرئاسة في إيران"، فإن "الكثير من المحللين الإيرانيين صرحوا أنه من الواضح أن روحاني ركب موجة

الحماسة التي ظهرت مؤخرًا في السباق، عندما بدأ أنصاره الشعور بأن المعتدل من الممكن أن يتغلب على المرشحين المحافظين المنقسمين الذين اعتمدت حملاتهم على العلاقات الوثيقة بالقائد الأعلى والولاء لسياساته".

وعلى ذلك فقد تم تفسير نتائج الانتخابات على أنها انعكاس لمشاعر السخط المتنامية بين الشعب الإيراني تجاه الأوضاع الراهنة وتجاه ممارسات حكومة الرئيس السابق "أحمدي نجاد"؛ فالأخطاء والممارسات التي انتهجتها هذه الحكومة والتي تسببت في تردي الاقتصاد وعزلة إيران الدولية اختزنتها ذاكرة المواطنين.

وفي مقال كتبه "مايكل سكوت" لصحيفة صنداي تايمز تحت عنوان "الناخبون يطلقون ثورة إيرانية جديدة"، والذي نشر في 6/16، وصف كيف أن "جمهور الناخبين أذلوا القادة المتشددين في طهران من خلال الإطاحة برجلهم واختيار شخصية إصلاحية تتولى الرئاسة في الفترة القادمة"، وفي اليوم ذاته جاءت افتتاحية اندبندنت أون صنداي تحت عنوان "انتصار روحاني فرصة للغرب أن يستعيد العلاقات مع إيران" لتقول إنه رغم حقيقة أن إيران ما زالت بعيدة عن أن يتم وصفها بأنها ديمقراطية حرة، فإن الناخبين "استغلوا الخيارات المحدودة المتاحة أمامهم بالشكل الأمثل"، وأنه بانتخابهم المرشح الأكثر اعتدالاً بين المرشحين الآخرين، "قد وجهوا ضربة صادمة لما يسمى بالقائد الأعلى علي خامنئي".

من ناحية أخرى، فعلى مدار الحملة الانتخابية، سعى "روحاني" إلى النأي بنفسه عن سابقيه المحافظين من خلال تحديد الطرق الأكثر اعتدالاً التي سيسير بالجمهورية الإسلامية بها من خلالها داخليًّا وخارجيًّا، فتحدث عن التزامه بإطلاق سراح المحتجين السياسيين إلى جانب تعزيز الحقوق المدنية للرجال والنساء كجزء من وعده باستعادة "كرامة الأمة".

أما على المستوى الدولي، فقد أكد "روحاني" أنه ينتوي وضع إيران على "مسار مختلف" من خلال "تفاعل بناء بشكل أكبر مع العالم، في إشارة إلى الوضع الذي وجدت إيران نفسها فيه نتيجة برنامجها النووي المثير للشكوك.. وهذا التعليق يمكن تفسيره على أنه شجب مستتر لحكم "أحمدي نجاد"، الذي تميزت فترة رئاسته بموقفه العدواني تجاه محيطيه الإقليمي والدولي.

بهذا البرنامج نجح "روحاني" في حشد أصوات الطبقة المتوسطة والشبان، و بتوجهاته المعتدلة، وخطاباته الإصلاحية التي بدأ بها حملته الانتخابية، وأكد عليها عقب فوزه بمنصب الرئيس ، استطاع أن يحظى بالدعم الغربي، فأصبح هناك شعور حذر بالتفاؤل عم أوساط الصحافة البريطانية والأمريكية التي ترجمت فوز "روحاني" على أنه نقطة تحول محتملة فيما يتصل

بالسياسة الخارجية الإيرانية وتحديدًا البرنامج النووي الإيراني، كما تم النظر إليه على أنه بارقة أمل محتملة، حيث تم تصويره على أنه الشخصية "المعتدلة" التي يمكن للغرب أن يتعاون معها لتحقيق هدفين مرتبطين ببعضهما البعض، وهما منع إيران من تطوير أسلحة نووية، وفي الوقت ذاته عدم الدخول في صراع مسلح مع إيران، لا سيما وأنه تعهد بوضوح بتسوية العلاقات مع القوى الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، كما وعد بإصلاح علاقات إيران بجوارها العربي، التي زادت سوءًا منذ اشتراك إيران العلني في الصراع الداخلي بسوريا من خلال قوات الحرس الثوري و«حزب الله» اللبناني الموالي لها.

هذا إلى جانب سجله السابق كمفاوض بشأن البرنامج النووي الإيراني في الفترة من 2003– إلى 2005، والذي أدى لموافقة إيران على وقف تخصيب اليورانيوم، ونجح في تجنيب إيران أية عقوبات خلال تلك الفترة.

غير أنه على الرغم من هذه الإشارات الإيجابية، يظل هناك عدد من الوقائع التي تحد حتى من هذا التفاؤل الحذر، وهذا ما أشارت إليه افتتاحية صحيفة الجارديان في 2013/6/23 من أنه يتعين على الدول الغربية التعامل بحرص وإقامة علاقات أكثر دقة مع النظام الإيرانى الجديد الذى يترأسه الدكتور "حسن روحاني"، منوهة أن انتخابه طرح كثيرًا من الأسئلة بين شعوب العالم وقليلاً من الأجوبة؛ حيث تنبع هذه الأسئلة من رد الفعل على انتخابات عام 2009 التى فاز بها "أحمدي نجاد" عندما أحاطت نتائجها بظلال من الشك. فرغم دبلوماسية "روحاني" وسجله السابق الإشارة إليه، فإن ذلك لا يلغي الوجه الآخر له، فليس بوسع أحد أن يشكك في ماضيه الثوري، فقد كان عضوًا نشطًا في المعارضة التي أطاحت بالشاه عام 1979، كما لا يزال عضوًا في المجلس الأعلى للأمن القومي، ومجلس تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء، والأخيران مجلسان استشاريان نافذان، ومع تشكيل المجلس الأعلى للأمن القومي شغل "روحاني" منصب ممثل قائد الثورة الإسلامية فيه، ثم أصبح أمين المجلس لمدة 16 عامًا بين 1989 و2005.

كما أن النظام الإيراني نفسه ومن في قبضته السلطة الحقيقية يمثل أحد أهم هذه الوقائع، فبالنظر إلى منصب الرئيس داخل هيكل النظام الإيراني والصلاحيات التي يكفلها له الدستور، يلاحظ أن السلطة التنفيذية التي يتولاها الرئيس تعد في النهاية أداة لتنفيذ السياسات التي يضعها المرشد الأعلى للجمهورية، خصوصًا تجاه القضايا الأكثر أهمية مثل الملف النووي الذي يقع في مركز اختصاصات المرشد؛ فليس هناك مفر من أن المرشد الأعلى آية الله "علي خامنئي" سيظل "القائد المطلق" للسياسة النووية الإيرانية.

وفي هذا الإطار أعرب "إيان بلاك"، محرر صحيفة الجارديان لمنطقة الشرق الأوسط، عن هذه المشاعر في افتتاحية بتاريخ 6/16 جاءت تحت عنوان "انتخاب حسن روحاني كرئيس إيراني قُوبلت بتفاؤل حذر"؛ حيث علق "بلاك" على كيف أن "الآمال التي كان يكنها الغرب بغية تحسين العلاقات مع طهران قد تضاءلت في ظل التفهم بأن "علي خامنئي" لا يزال أقوى شخصية في البلاد، وبتسليط "بلاك" الضوء على هذه الفكرة، "فإن نظام الحكم الإيراني المختلط، سيجعل السلطة الحقيقية في نهاية المطاف في يد "خامنئي"، وليس لدى الرؤساء المنتخبين أي حرية في تغيير مسار القضايا الأمنية والدفاعية والسياسة الخارجية الأخرى".

وتابع "بلاك" تلك الحقيقة أدركها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو"، الذي قام بتحليل انتصار "روحاني" ومدى التفاؤل الحذر المحيط به؛ حيث سارع إلى تحذير المجتمع الدولي بأنه "لا يجب الاستسلام لأية تمنيات وإغراءات من أجل تخفيف الضغط على إيران ووقف برنامجها النووي"، ولعل ذلك نابع من أن "نتانياهو" رغم التعليقات التي أدلى بها "روحاني" في أول خطاب شعبي له منذ الإعلان عن نجاحه الانتخابي، لم يجد شيئًا يقوض حقيقة أن إيران ، تحت قيادة "خامنئي"، تنطلق نحو القدرة على إنتاج الأسلحة النووية بالسرعة القصوى – وهو "الخط الأحمر" الذي أصر "نتانياهو" أنه في حال توصلت إيران إلي هذا المستوى ، فإن هذا الأمر من شأنه أن يستفز إسرائيل للاشتباك عسكريًّا مع إيران.

وهنا يوضح "أليستير دوبر"، مراسل صحيفة الاندبندنت بالقدس، في مقال له يوم 6/17، أن الرئيس المنتخب "حسن روحاني" قال إنه "لن يطرأ أي تغيير على تخصيب اليورانيوم و البرنامج النووي الإيراني"، بل وتعهد بمواصلة بلاده العمل على تخصيب اليورانيوم، مدينًا نظام العقوبات القاسية "غير العادلة"، ومع ذلك تعهد بزيادة مستوى الشفافية بشأن البرنامج النووي، وأصر على أهمية المفاوضات من أجل حل النزاعات بين إيران والمجتمع الدولي ككل، وهو ما جعل المتشككون يشيرون إلى مهمة "روحاني" السابقة باعتباره المفاوض النووي الإيراني في ظل ما يسمى بأساليب المماطلة الإيرانية.

وهكذا من الواضح أن وجهة نظر الغرب تجاه احتمالات تغير السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتخاب "روحاني" ترى أن إيران تريد أن تظهر من وراء نجاح "روحاني" في الانتخابات أنها تسترضي منتقديها الدوليين عبر إعلانها عن دعم المفاوضات، وفي الوقت ذاته تضغط من أجل المضي قدمًا نحو تطوير الأسلحة النووية، وذلك من خلال واجهة "معتدلة" ستعمل على ضمان تمدد دور إيران في الإقليم خلال الفترة المقبلة، عبر أدوات جديدة، تقوم على الدبلوماسية الهادئة، والحوار مع الدول المهمة في الإقليم والعالم، كما ترى أن قدرة "روحاني" على إحداث تحول

استراتيجي في السياسة الخارجية لإيران مرتبطة بمدى رغبة المرشد في ذلك خلال الفترة المقبلة؛ إذ يبدو أن وجود مناخ دولي وإقليمي مرحب حتى الآن بفوز ه غير كافٍ؛ حيث س يظل قرار المرشد هو الفيصل، بحيث يتبقى للرئيس الجديد مساحة لإدارة السياسة الخارجية بأدوات أكثر تنوعًا من ذي قبل، دون قدر ة على التحكم في السلوك الخارجي للحرس الثوري، وبالتالي من الصعب تصور أي تغيير جذري في نهج السياسة الخارجية الإيرانية على الأقل في المستقبل القريب.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/6/27

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

انتقال السلطة في قطر.. وجهة نظر غربية

London

عناوين فرعية

ــ التخلي الاختياري من أمير قطر عن السلطة وترك رئيس الوزراء لمنصبه حاز اهتمام وسائل الإعلام الغربية التي قامت بتحليل تداعيات انتقال السلطة في قطر ومردوده إقليميًّا.

ــ الإندبندنت: رغم أنه لا يجب التقليل من تأثير القوة الاقتصادية لقطر وأيضًا قناة الجزيرة فإن رغبة قطر القوية في أن تصبح فاعلاً سياسيًّا إيجابيًّا هي التي دفعتها إلى المقدمة.

ــ مايكل ستيفنز"، الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة: مكانة قطر الخارجية سوف تتأثر سلبًا بترك الشيخ "حمد بن جاسم" لمنصبه.

جورجتاون الأمريكية : في جامعة والإقليمية مركز الدراسات الدولية كامرافا"، مدير ــ "مهران الشعب القطري ليس بحاجة إلى طلب التغيير أو الإصلاحات السياسية.

انتقال السلطة في قطر.. وجهة نظر غربية

في الخامس والعشرين من يونيو 2013 أعلن أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" تنحيه عن السلطة، ممهدًا الطريق لنجله الشيخ "تميم بن حمد آل ثان" ليتولى الحكم من بعده في خطوة تعد من وجهة نظر كثيرين بعيدة عن الطرق التقليدية لنقل السلطة في المنطقة، أعقبتها خطوة أخرى بإجراء تعديل وزاري أسفر عن مغادرة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ذي الدور المؤثر في السياسة القطرية الداخلية والخارجية على السواء الشيخ "حمد بن جاسم" لمنصبه، مع توقع أن يتضمن التعديل الوزاري تصعيد بعض العناصر النسائية لمناصب وزارية رئيسة للمرة الأولى.

هذا التخلي الاختياري من الأمير "حمد" عن السلطة وترك رئيس الوزراء لمنصبه استحوذ على اهتمام وسائل الإعلام الغربية، التي عمدت الكثير من تعليقاتها إلى تحليل تداعيات انتقال السلطة على الداخل القطري ومردوده على المستوى الإقليمي أيضًا؛ حيث تناول العديد من الكتاب في الصحافة الغربية "السابقة" التي رسخها الشيخ "حمد" في قطر، والتي تم ربطها فيما بعد بتقييم الإرث الذي خلّفه هو والشيخ "حمد بن جاسم" خلال فترة توليهما السلطة، خاصة فيما يتعلق بصعود قطر السريع واللافت على الساحتين الإقليمية والدولية.. وما ترتب على ذلك – وعلى مدار هذه الفترة – من ظهورها على خلاف متزايد مع اللاعبين الإقليميين الآخرين.

أيضًا اهتمت العديد من التحليلات بالتعرض للتحديات الإقليمية التي تنتظر النخبة الحاكمة الجديدة، وشرحت تحليلات أخرى التغيرات ــ إن وجدت ــ التي ستحدث على الصعيد الداخلي، خاصة ما يتعلق بالإصلاح السياسي في ظل حكم الأمير الشاب الجديد.

فبالنسبة للنقطة الأولى الخاصة بـــ"سابقة" تنازل الشيخ "حمد"، والتي تعد المرة الأولى في التاريخ الحديث التي يقوم فيها حاكم عربي بنقل السلطة إلى الجيل الجديد، وهو لا يزال على قيد الحياة، فقد اعترفت "لورا سميث سبارك" في تقرير لها في "سي إن إن" في 2013/6/25 تحت عنوان: "أمير قطر ينقل السلطة إلى نجله في خطوة تاريخية" بأنه "عندما أعلن الشيخ "حمد" قراره بالتنازل عن السلطة، أكد أنه شعر أن الوقت بات مناسبًا لإحداث تغيير في تاريخ قطر بتحمل الجيل الجديد

المسؤولية بأفكارهم الديناميكية البناءة"، لافتة إلى أن الشيخ "حمد" هو الأصغر بين قادة دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يبلغ من العمر 61 عامًا.. بينما يبلغ عُمر ابنه الشيخ "تميم" 33 عامًا.

كذلك تحدث "ديفيد جاردنر" بصحيفة فايننشيال تايمز في 6/26 في مقال له تحت عنوان: "قطر تُظهر كيفية إدارة مملكة حديثة" عن "السابقة" التي رسخها الشيخ "حمد في المنطقة؛ حيث لفت إلى أن قيامه بضخ دماء جديدة يتناقض مع ما هو سائد في العديد من الدول العربية..

وكذلك صور العديد من المعلقين الغربيين تنازل الشيخ "حمد" عن السلطة على أنه توضيح لكيفية تحدي قطر لقيود بيئة إقليمية قائمة على فهم للتغيير ذي طابع محافظ، وكان من الطبيعي أن يضع هذا التصور في الاعتبار التأثيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي حققتها قطر داخل المنطقة وخارجها خلال فترة حكم الشيخ "حمد"، كما أنه من المفترض – وبشكل كبير– أن يرتبط ذكره بالصعود الكبير لقطر على الساحة الدولية في ظل توجيهات رئيس الوزراء القوي الشيخ "حمد بن جاسم".

فمنذ أن تولى السلطة في 1995، بعدما أطاح بوالده في انقلاب سلمي، عمل الشيخ "حمد" على إتباع سياسة خارجية سعى من خلالها إلى تحقيق نفوذ إقليمي لقطر والارتقاء بمكانتها الدولية وذلك من خلال التوظيف الجيد للموارد والأجهزة الخاضعة لسيطرته، بما في ذلك إقامة شبكة علاقات دولية قوية من خلال القوة الاقتصادية لقطر والاستثمارات المالية، والتأثير الإعلامي والثقافي لقناة الجزيرة، وكذلك إتباع نهج جديد ومتطور للسياسة الخارجية انتقلت من خلاله قطر من القيام بدور الوسيط الدولي إلى دور اللاعب الإقليمي الأكثر فاعلية، وهو ما اتضح من خلال الدور المساند الذي لعبته خلال ما يسمى بثورات "الربيع العربي".

وكما أشار "كيم سينجوبتا"، مراسل الشؤون العسكرية في صحيفة إندبندنت، في تقرير له نُشر في 6/26، فإن الشيخ "حمد بن خليفة" كان القوة الدافعة في هذا العصر للتغيير الكبير الذي شهدته قطر منذ أن أطاح بوالده".. وسلط "سينجوبتا" الضوء على بعض آليات القوة الناعمة المؤثرة التي

استخدمها أمير قطر السابق في إطار بناء وضع ومكانة قطر الجديدة، مشيرًا إلى أن "الصندوق السيادي الذي تصل موارده إلى أكثر من 100 مليار دولار مكن الأمير من شراء عقارات ونوادي كرة قدم، وذلك بدعم من إيرادات الغاز الضخمة، كما تعد الآن قناة الجزيرة المدعومة من الدولة واحدة من أكثر القنوات الفضائية مشاهدة في العالم، وتساهم في تشكيل الآراء والتوجهات في العالمين العربي والإسلامي".

ورغم أنه لا يجب التقليل من تأثير القوة الاقتصادية لقطر وأيضًا قناة الجزيرة ــ التي تمت الإشادة بها وانتقادها بنفس القدر، فإنه كما أوضح "كيم سينجوبتا" في مقاله المذكور فإن رغبة قطر القوية في أن تصبح فاعلاً سياسيًّا إيجابيًّا هي التي دفعتها إلى المقدمة"، وعلى ذلك فإنه بعد تنحي الشيخ "حمد بن خليفة" وترك الشيخ "حمد بن جاسم" ــ المهندس الرئيسي للسياسة الخارجية القطرية ــ منصبه، يرى كثيرون في الصحافة الغربية أن مساعي السياسة الخارجية القطرية لإثبات وجودها على الساحة الدولية، وتقييم موقف قطر من التطورات الإقليمية يؤذنان بالتحديات التي تنتظر الأمير الجديد.

ويمكن القول إن قطر لم تعط ظهرها بشكل كامل لدورها كمحاور ووسيط محايد ــ مثلما اتضح في جهودها المستمرة للعمل كوسيط بين حركة طالبان الأفغانية والغرب.. ومع ذلك، من الواضح أن قطر عرّضت نفسها للخطر فيما يتعلق بتدخلها النشط والأكثر إثارة للجدل في مصر وليبيا وسوريا بعد انطلاق ثورات "الربيع العربي"؛ إذ إنه من الواضح أنها قدمت المساعدة لهؤلاء الذين شعرت أنها تستطيع التعامل معهم بما يحقق الفائدة لأهدافها الاستراتيجيةــ سواء كان ذلك من خلال سعيها لتقوية شراكاتها الاستراتيجية الرئيسة التي أقامتها مع حلفائها الغربيين (مثلما اتضح في الإشادة التي نالتها قطر بعد تدخلها في ليبيا) أو من خلال الدرجات المتفاوتة من الدعم التي قدمتها للجماعات الإسلامية السُنية المتشددة التي تعمل في ليبيا ومصر وسوريا من أجل تصدير الأفكار الدينية القطرية.. وفي كلتا الحالتين، كان هناك تحول ملحوظ في السياسة الخارجية القطرية، من حيث سلوكها وقدرتها على التأثير الإيجابي.

ولقد تناولت عدة تحليلات التأثير الكبير للشيخ "حمد بن جاسم" في صياغة السياسة الخارجية لقطر وإثبات وجودها وبشكل متزايد على الساحة الإقليمية؛ إذ كتب "مايكل ستيفنز"، الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، مقالاً نُشر في موقع "بي بي سي" في 6/25 تحت عنوان "التغيير يجلب تحديات للشيخ تميم أمير قطر"، عبر فيه عن رأيه في التطورات السياسية في قطر؛ إذ يعتقد بأن مكانة قطر الخارجية سوف تتأثر سلبيًّا بترك الشيخ "حمد بن جاسم" لمنصبه، ويقول "ستيفنز" إن من دواعي تعقيد هذا السيناريو هو حقيقة أن رحيل رئيس الوزراء يأتي "في وقت تواجه فيه الدولة انتقادات متزايدة".. وهذه الانتقادات ترجع إلى حقيقة أن تواجد قطر وسط ما يطلق عليه ثورات "الربيع العربي" تم النظر إليه من جانب العديد من اللاعبين الإقليميين باعتباره تدخلاً غير ضروري وغير مرغوب فيه في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة.

وعلى ذلك، ورغم حرص بعض صناع السياسة الغربيين على إبراز إيجابيات الدور الحيوي الذي لعبته قطر خلال "الربيع العربي"، وخاصة فيما يتعلق بـــ ليبيا، فإن مثل هذا التفاؤل لم يشعر به القريبون لها في المنطقة، وتوسع "مايكل ستيفنز" في رأيه بالاعتراف كيف أن "المنطقة التي كانت في وقت من الأوقات صديقة لقطر ونفوذها، أصبحت الآن تنظر إلى نوايا الإمارة بعين الشك والخوف وحتى الكراهية".

وبدورها أشارت تحليلات أخرى إلى مشكلة محتملة تلوح في الأفق إذا ظل "بشار الأسد" في السلطة؛ فبعيدًا عن المشكلات التي تمثلها الأزمة السورية، فإن رغبة قطر الواضحة في الحصول على نصيب في عملية إعادة تأهيل دول "الربيع العربي" من خلال الدعم العسكري والمالي قد أثارت قلق جيرانها الخليجيين، وهذا بدوره يثير تساؤلاً حول الكيفية التي سيتعامل بها الأمير الجديد مع هذا القلق.

ووفقًا لما جاء في صحيفة إندبندنت في 6/27، فإنه خلال الخطاب الذي ألقاه بمناسبة توليه مقاليد الحكم، أعلن الشيخ "تميم بن حمد" أن قطر لن تأخذ توجيهات من أي أحد، ومن منطلق هذه النقطة عبرت معظم التحليلات عن توقعها ألا يكون هناك انحراف عن الرؤية الاستراتيجية التي صاغها

رئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية الشيخ "حمد بن جاسم"، وذلك على حد قول "ديفيد روبرتس" من المعهد الملكي للخدمات المتحدة في قطر.

وكان من الطبيعي أن تمتد التكهنات بشأن إلى أي مدى سيضفي الأمير الجديد بصمته على السياسة الخارجية القطرية إلى تحليل التغيرات المحتملة التي قد يجريها داخليًّا، وظهرت نقاشات حول إمكانية أن يقوم بإصلاحات سياسية داخلية.. فهناك حجة قائلة إنه نظرًا لمستويات المعيشة المرتفعة التي اعتاد عليها المواطنون القطريون، فإن الرغبة في التغيير الحقيقي تكاد تكون معدومة. وفي مقال له نُشر بصحيفة كريستيان ساينس مونيتور في 6/26 بعنوان: "قطر: مواجهة مركز الدراسات الدولية كامرافا" – مدير مع الرئيس الجديد، مثله مثل الرئيس السابق" أكد "مهران – أنه ما دام أن ما يحدث يعد أمرًا جيدًا، ومادام أن هناك أموالاً جورجتاون في جامعة والإقليمية تتدفق والحياة تسير على ما يرام، فإن الشعب ليس بحاجة إلى طلب التغيير أو الإصلاحات السياسية وأمور من هذا القبيل.

إذن الدولة لا تشعر أنها بحاجة للاستجابة إلى هذه الأمور.. ولعل هذا المفهوم هو الذي يشكل التصور بأن النخبة الحاكمة القطرية الجديدة قد لا تؤيد الإصلاح السياسي الشامل بسبب أنها ببساطة لا تشعر أنها بحاجة للقيام بذلك.. ويجادل بعض المحللين بأن التخلي عن الحكم يعد وسيلة لتوطيد وتعزيز الحكم السلطوي المحافظ الذي سيحظى به الأمير الجديد، مدعين أن هذا الانتقال المنظم قد خلق عنصرًا من الشك بشأن ما إذا كانت الانتخابات التشريعية التي طال انتظارها، والتي كان من المقرر أن يتم إجراؤها هذا العام – ستجرى في موعدها أم لا، ومن ثم دار نقاش حول هذه النقطة في مقال كتبته "رولا خلف"، تحت عنوان: "الابن يتولى الحكم في قطر"، في صحيفة فايننشيال تايمز في 6/25، وبالفعل صدقت التوقعات وقام الشيخ "حمد" قبل تنحيه بالإعلان عن تأجيل الانتخابات البرلمانية.

وخلافًا لذلك ينظر بعض المحللين الآخرين بمزيد من التفاؤل إزاء مواقف وآراء الأمير الجديد فيما يخص الإصلاح السياسي.. ففي مقال للصحفي "روب نورلاند"، بصحيفة نيويورك تايمز في

6/26 تحت عنوان: "أمل جديد للديمقراطية على أرض تحكمها الأسر المالكة" يشير "نورلاند" إلى أنه إذا كان التعديل الوزاري هو كل ما سيتم، فإنه بالتأكيد هناك أسباب تدعو للتفاؤل.

وختاما، من المؤكد أنه سيكون من المثير للاهتمام إدراك ما هي الطرق التي سيسلكها الأمير الجديد الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" لصياغة رؤيته الخاصة بالداخل والخارج القطري، وهل سيسير على خطى والده، والشيخ "حمد بن جاسم بن جبر" أم لا؟ غير أن الواضح أن الجبهة الداخلية تُعد مصدر قلق أقل إلحاحًا من التحديات الكبيرة المرتبطة بالخارج. وكما أشار بعض المحللين، فإن الأمر الذي أصبح ذا أهمية متزايدة، في ظل حكم الأمير الجديد، هو أن قطر بدأت السيطرة على أجندة السياسة الخارجية الإقليمية بطريقة أكثر حزمًا دون تنسيق مع جيرانها الخليجيين، مما أدى إلى شعور العديد من الدول المجاورة بالقلق من هذا التوجه باعتبار أن هذا سيؤثر عليهم بحكم انتمائهم لمنظومة مجلس التعاون الخليجي والتي تتطلب بعضًا من التنسيق في السياسة الخارجية لدول المجلس. ومما لا شك فيه أن مشاركة قطر الفعالة في كل من الشؤون الإقليمية والدولية تستند من وجهة النظر القطرية إلى حقيقة أن هذا النشاط يُعد ضروريًّا لتحقيق الاستقرار لها على المدى البعيد، وذلك في مواجهة حالة عدم الاستقرار واختلال ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وينسجم هذا بالتبعية مع محاولة قطر تحقيق الاستقرار والمزيد من الاستقلالية في سياستها الخارجية، وذلك في ظل التنافس بين دول الإقليم على فرض السيطرة الإقليمية، وقد يرى البعض أن ما تقوم به قطر من تدخل متزايد في الشؤون الإقليمية قد يعوق تطلعاتها الكبيرة لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد، وذلك بسبب حقيقة الوزن الاستراتيجي والثقل الجغرافي والبشري الذي تتمتع به القوتان الرئيستان في المنطقة وهما السعودية وإيران، الأمر الذي يتطلب من القيادة الجديدة إعادة تقييم السياسة الخارجية القطرية وتبني سياسة جديدة تستند إلى رؤية موضوعية للواقع في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

52013/7/

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

السياسة المالية البحرينية في الميزانية الجديدة

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain

عناوين فرعية:

- الميزانية الجديدة في البحرين ميزانية إنفاق.

- الميزانية تنحاز للدور الاقتصادي للنفقات العامة.
- الدور الاجتماعي للميزانية أبرز ما فيها.
- لم يتم استحداث ضرائب أو خفض الدعم.

السياسة المالية البحرينية في الميزانية الجديدة

انتهجت الحكومة البحرينية في أعقاب الأزمة المالية العالمية سياسة مالية توسعية بسبب الآثار الانكماشية لهذه الأزمة على اقتصادات دول العالم قاطبة، وزاد من هذه الآثار أزمة دبي العقارية 2009 ثم الاضطرابات السياسية داخل مملكة البحرين نفسها في 2011، وما واكبها من أزمة منطقة اليورو وتراجع اقتصادات جنوب أوروبا كأحد تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وقد لجأت الحكومة البحرينية إلى اتباع هذه السياسة رغم ما قد تؤدي إليه من عجز في الميزانية قدرته ميزانية 2011 و2012 بمبلغ مليار وخمسمائة واثنين وستين مليوناً وستمائة وواحد وثمانين ألف دينار، وكانت هذه الميزانية هي الأكبر في تاريخ البحرين وتضمنت زيادة في الإنفاق العام بنسبة 42.5% من أجل المحافظة على الدعم الذي تقدمه الحكومة البحرينية للسلع والخدمات الأساسية وعلى توسع إنفاقها الاستثماري لتنشيط القطاعات الاقتصادية، وتركز الإنفاق الحكومي على وجه الخصوص في القوى العاملة والخدمات والسلع الرأسمالية والصيانة والصناعات التحويلية، وفي مايو 2011 أعلن مجلس الوزراء عن فتح اعتماد إضافي في ميزانية الدولة قدره 388.5 مليون دينار لتغطية الزيادة المقررة في الرواتب في كل من السنتين الماليتين 2011 و2012، وبهذا الاعتماد الإضافي ارتفع حجم العجز المقدر في الميزانية، وقد رأت السياسة المالية في ذلك الوقت أن زيادة الإنفاق الحكومي تعوض نقص إنفاق القطاع الخاص، كما تؤدي مع انخفاض سعر الفائدة إلى تنشيط الأسواق، ويذكر أن الخدمات الحكومية تسهم وحدها في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 11%.

ومع ارتفاع حجم الدين العام إلى 3.73 مليار دينار بنهاية الربع الأول لعام 2013 مسجلاً زيادة قدرها 517.4 مليون دينار عن مثيلتها في 2012 أي بنسبة 16%، وتوقع استمرار ارتفاع هذا الرقم إذا استمرت سياسات الإنفاق والإيرادات على ما هي عليه، تعددت المطالبات بالبحث عن مصادر إيرادات جديدة كفرض ضرائب مثلاً، أو إعادة النظر في سياسة الدعم الحالية التي تلتهم مبالغ كبيرة من نفقات الميزانية، وكان من أبرز هذه المطالبات تقرير صندوق النقد الدولي والذي نشرت الصحافة البحرينية ملخصًا له في مايو الماضي، والذي توقع أن يواصل الدين العام ارتفاعه ليصل إلى 61% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2018، وأبرز الحاجة إلى خفض الإنفاق العام تدريجيًا على مدى الدورات الثلاث المقبلة للميزانية بنحو 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى لا تصبح أعباء الدين غير محتملة، وأن خفض الإنفاق العام سيؤدي إلى استقرار الدين العام عند 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، وقدر الصندوق أن توازن الإيرادات والمصروفات البحرينية يتحقق إذا بلغ سعر برميل النفط 115 دولارًا، أي إن الانخفاض عن هذا السعر يترتب عليه إذا لم ينخفض الإنفاق العام ارتفاع عجز الميزانية.

وفي مقابل المطالبة بضغط الإنفاق العام حتى لا يرتفع الدين العام، فإن نمط النمو المنشود الذي يقوم على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص يقتضي التوسع الحكومي في الإنفاق، وتقديم الدعم غير المباشر للقطاع الخاص، وتوفير ضمانات جزئية للمصارف في مقابل قيامها بتوفير التسهيلات للقطاع الخاص ودعم الشركات التي تواجه مشكلات صعبة بسبب نقص التمويل، والعمل على استمرار جميع مشاريع الاستثمار والصيانة وعدم تأخيرها بسبب انخفاض الإيرادات، والإنفاق على البنية التحتية لتكون محفزًا جيدًا للاقتصاد؛ حيث يؤدي هذا الإنفاق إلى رفع

مستويات السيولة وزيادة مستويات الدخول، ومن ثم رفع مستويات الطلب الكلي ومستويات التوظيف، وهذا الاتجاه بلوره التقرير الاقتصادي الربع سنوي للبحرين الصادر عن مجلس التنمية الاقتصادية الذي نشرته الصحف البحرينية في نهاية يونيو الماضي.

وقد أمكن بإجراءات ضبط الإنفاق ونمو الإيرادات النفطية بنسبة 14% عما كان متوقعًا تخفيض عجز الموازنة لعام 2012 إلى 226.6 مليون دينار؛ أي نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان مقدرًا له في الميزانية نحو 727 مليون دينار، الأمر الذي كان له دور كبير في كبح جماح نمو الدين العام برغم زيادة خطة الإنفاق الأصلية كما سبق أن ذكرنا، ولم تؤد إجراءات ضبط الإنفاق إلى التأثير سلبًا على معدل النمو المحقق للناتج المحلي الإجمالي، بل العكس من ذلك حقق هذا النمو ارتفاعًا عن السنة السابقة؛ إذ بلغ هذا المعدل 3.4% بعد أن كان نحو 1.9% في 2011.

وقد حافظت ميزانية 2013، و2014 على الاتجاه الصعودي للنفقات العامة إدراكًا منها لدور النفقات العامة في النمو الاقتصادي، خاصة وأنها تمثل 35% من الناتج المحلي الإجمالي، فبلغ إجمالي المصروفات المقدرة للعامين المذكورين نحو 7.32 مليار دينار، بينما كانت هذه المصروفات نحو 6.2 مليار دينار في ميزانية 2011 و2012، أي إن مصروفات الميزانية الجديدة زادت بنسبة نحو 18% عن الميزانية السابقة، ويأتي هذا في ظل توقعات أن تحقق الإيرادات زيادة بنسبة نحو 22% عن الميزانية السابقة، وبينما زادت المصروفات المتكررة بنسبة 26.5% فإن مصروفات المشاريع قد انخفضت بنسبة 15%، لتعكس الاتجاه الجديد في تولي

القطاع الخاص تنفيذ بعض المشاريع، فضلاً عن تنفيذ بعضها من خلال برامج التنمية الخليجية، ويوضح الجدول التالي مقارنة بين الميزانية الجديدة والميزانية السابقة عليها.

القيمة بالمليار دينار

البيان	2012 – 2011	2014 – 2013
الإيرادات	4.6	5.6
المصروفات الإجمالية	6.2	7.3
المصروفات المتكررة	4.9	6.2
مصروفات المشاريع	1.3	1.1
العجز	1.6	1.75

المصدر: وزارة المالية، وثائق الميزانية

إن السياسة المالية في الميزانية الجديدة هي سياسة إنفاق إذن أكثر منها سياسة إيرادات، ولم تستهدف تخفيض العجز، بل إنها قد انحازت إلى جانب دور النفقات العامة في تحفيز الاقتصاد والدفع بالنمو الاقتصادي، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، فلم تستهدف تخفيض العجز اعتمادًا على خفض الإنفاق العام، وفي ظل الأوضاع المضطربة في سوق النفط، ومن ثم عدم توقع تحقيق سعر التوازن الذي أصبح يقدر بـــ 122 دولارًا للبرميل في 2013، و126 دولارًا للبرميل في 2014 توقعت الميزانية الجديدة تحقيق عجز أكبر مما كان مقدرًا في الميزانية السابقة كما هو واضح في الجدول.

وما سبق يؤكد أن البعد الاجتماعي في الميزانية الجديدة كان واضحًا تمامًا والذي تأكد في قانون اعتماد الميزانية ذاته؛ وهو القانون رقم 17 لسنة 2013؛ حيث نصت المادة التاسعة منه على دعم الأسر المحدودة الدخل بمبلغ 210 ملايين دينار، ونصت المادة العاشرة على علاوة تحسين مستوى المعيشة للمتقاعدين بمبلغ 158 مليون دينار، ورغم ما أثير في العامين الماضيين حول الدعم فإن قيمته المقدرة في الميزانية تبلغ نحو 42.5% من إجمالي المصروفات، إذ تبلغ قيمة الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر في الميزانية الجديدة نحو 1.5 مليار دينار في 2013 و1.6 مليار دينار في 2014، وتشمل هذه المبالغ دعمًا غير مباشر للمبيعات المحلية للنفط والغاز بقيمة 1.8 مليار دينار، والباقي دعم مباشر للسلع والخدمات الأساسية.

وقد توخت الميزانية في ذلك اعتبار الدعم المباشر وغير المباشر جزءًا مكملاً للدخول التي يحصل عليها المواطنون والمقيمون داخل المملكة، ومن ثم فإن المساس به في الوقت الحالي يتناقض مع هدف الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وإن

كان هذا لا ينفي بحث إمكانية ترشيده، بحيث يصل الدعم لمن يستحقه، ولا يكون أحد مبررات التهريب، كما توخت الميزانية استقرار الأسعار والمحافظة على معدل شديد الانخفاض للتضخم للحفاظ على قيمة العملة البحرينية وقدرتها الشرائية، ومن ثم تزويد المستثمرين بقاعدة مستقرة لتوقعات أرباحهم في المدى المتوسط.

وقد التزمت الميزانية جانب الحذر في تقديراتها لإيراداتها، إذ بينما تمثل الإيرادات النفطية قرابة 86% من دخل الميزانية، فقد قدرت الإيرادات على أساس سعر البرميل 90 دولارًا فقط، بينما كان سعر البرميل في الآونة الأخيرة يدور حول رقم الـــ 100 دولار، وأي زيادة في سعر برميل النفط مع تحقق توقعات الإنتاج بـــ 150 ألف برميل من حقل أبو سعفة يوميًا على مدار السنتين، و 47.5 ألف برميل يوميًا من حقل البحرين في 2013، و51 ألف برميل يوميًا من هذا الحقل في 2014، وبقاء النفقات العامة دون زيادة، يترتب عليها مباشرة انخفاض العجز المتوقع مثلما حدث في 2012، الأمر الذي يترتب عليه أيضًا انخفاض صعود الدين العام.

ومع إعلان ميزانية 2013، 2014 وبدء تدفق الدعم الخليجي تشهد كل قطاعات الاقتصاد البحريني نموًا، ولكن القطاع الذي طالما انتظر هذا الحدث هو القطاع العقاري الذي عانى من الركود طويلاً حتى بلغت نسبة نموه 1.6% في الربع الأول من العام الحالي، فمع إعلان بداية المشروعات في قطاعات عديدة تشمل البنية التحتية والخدمات العامة ومشروعات التنمية، واستقرار أسعار مواد البناء، وحل إشكالية تأخير سداد الدفعات المستحقة، ومساندة الحكومة لشركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة، يعاود هذا القطاع الذي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 6.1% تحقيق معدلاته المرتفعة، ومن ثم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة، ويدعم هذا

التوقع تخلي البنوك والجهات التمويلية عن سياسة الحذر في تمويل المشروعات التابعة للقطاع الخاص، وارتفاع قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال بما يمكن هذا القطاع من تنفيذ المشروعات المدرجة في الميزانية الجديدة.

إن الميزانية الجديدة إذن لم تلتفت إلى الوصفات الجاهزة والنصائح التقليدية، وإنما وضعت نصب أعينها أهدافًا كلية سعت لتنفيذها من خلال الإنفاق العام، إذ بينما تحافظ على استقرار وسلامة القطاع المالي تسعى إلى تحجيم التضخم وإيجاد المزيد من فرص العمل وتهيئة البيئة المناسبة لنشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية، وارتكزت في إعدادها إلى مبادئ حفز النمو الاقتصادي، وتحقيق الانضباط المالي والإداري للجهاز الحكومي وتحقيق أقصى حد من المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وتطوير نظام خدمات الإسكان، وتحقيق الاستخدام الأمثل للثروات الطبيعية والموارد المالية المتاحة، إضافة إلى الدور الإيجابي لبرامج التنمية الخليجية في تسريع تنفيذ مشروعات كبرى في العديد من القطاعات الحيوية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/7/13

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

خيارات الطاقة المتجددة

في دول مجلس التعاون الخليجي

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

خيارات الطاقة المتجددة

في دول مجلس التعاون الخليجي

لم يعد التحول لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي ترفًا يستحق التأجيل، سواء للحفاظ على مستوى الصادرات الحالية من الوقود الأحفوري وهي عماد اقتصادات هذه الدول والتي غدا نمو الطلب المحلي بمعدلات كبيرة ينال منها، أو بسبب الضغوط البيئية المطالبة بالحد من الانبعاثات الحرارية التي يسببها تزايد استهلاك النفط، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، أي الاقتصاد الخالي من التلوث.

ويومًا بعد يوم يؤدي التقدم التكنولوجي إلى خفض تكلفة التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، الأمر الذي من شأنه حفز العديد من دول العالم لولوج هذا المجال، والموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون الخليجي يرشحها أن تكون المكان المفضل للاستثمارات في الطاقة الشمسية، وهي الاستثمارات التي قد لا تستهدف إشباع الطلب المحلي فقط، ولكنها تتطلع إلى التصدير إلى دول الجوار المتعطشة للطاقة، وتشير التوقعات الحالية إلى أن الطاقة الشمسية على وجه التحديد ستكون أحد المصادر الرئيسية لتوليد الكهرباء في دول مجلس التعاون بحلول 2017، وهو ليس بعيدًا، وتقدر الاستثمارات الحالية في هذه الدول في مشروعات الطاقة الشمسية بنحو 155 مليار دولار، وهي استثمارات تستهدف الحصول على قدرات توليد طاقة بأكثر من 84 جيجا وات، وفي إطار الاهتمام الخليجي المتصاعد بالطاقة الشمسية ينعقد مؤتمر الخليج للطاقة الشمسية في دورته الأولى بمركز دبي الدولي للمعارض من 3 – 5

سبتمبر 2013 بحضور نحو 5000 مشارك يمثلون الحكومات وشركات القطاع العام والخاص.

إن النمو الاقتصادي المتسارع وما صاحبه من اتساع الحضرنة أدى بدول مجلس التعاون الخليجي أن تكون مستهلكًا كبيرًا للطاقة، ويقدر معدل نمو استهلاك الطاقة الكهربائية لدول المجلس بنحو 8% سنويًا، وهو ما يعني الحاجة إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء كل عقد تقريبًا، وأن هذه الدول تحتاج خلال العقد القادم 100 جيجا وات إضافية لتغطية الطلب المحلي على الكهرباء، ومن ثم فإن اللجوء إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة يعني اعتماد أقل على النفط والغاز لتوفير هذه الطاقة المطلوبة، ومن ثم الحفاظ على الميزة التنافسية الرئيسية للمنظومة الخليجية في السوق النفطي والقائمة على أساس أن معظم إنتاجها تقوم بتصديره.

وكما حبت الطبيعة المنظومة الخليجية بموارد سخية من الوقود الأحفوري جعلها تمتلك 45% من احتياطي العالم المؤكد من النفط و25% من احتياطيه من الغاز الطبيعي، فقد كررت هذه الميزة في الطاقة المتجددة، حيث تحظى المنظومة الخليجية بسطوع شمسي قوي منتظم على مدار العام وفضاء واسع يتيح إمكانية كبيرة لمزارع الطاقة الشمسية، هذا فضلاً عن غناها بإمكانات توليد الطاقة من الرياح وتلك التي يمكن توليدها من مخلفات الحضر، يقابل هذا أن الاعتماد الحالي الكبير على الطاقة المتولدة من الوقود الأحفوري جعل دول المجلس تقع ضمن الـــ 14 دولة الأكبر في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون طبقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومن ثم فإن التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة بإمكانه أن يغير هذه الصورة ويحمي البيئة الخليجية من الأضرار الناتجة عن هذه الانبعاثات، ومقارنة

بتوليد الكهرباء باستخدام الديزل فإن التقدم التكنولوجي والمنافسة بين الشركات المنتجة هبط كثيرًا بتكلفة استخدام الطاقة الشمسية، وجعل استخدام هذه الطاقة هو الخيار الأرخص، وأكثر من هذا فإن هذا الاستخدام هو ما يلائم النمط الخليجي في استخدام الطاقة، وهو الذي يغلب عليه استخدامها في تشغيل مكيفات الهواء.

وإذا كان الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة في دول التعاون يرجع إلى نحو 30 عامًا مضت، أي أنه تواكب مع إنشاء مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه الدول أخذت حاليًا السير في مشروعات طموحة في مجالات هذه الطاقة، ليس فقط على المستوى البحثي ولكن على المستوى الاستثماري في مراحل القيمة المضافة في هذه الصناعة، والمشروعات الحالية تستهدف الوصول في مدى قريب إلى الآتي:

- الكويت 70 ميجاوات، 60 ميجاوات منها طاقة شمسية و10 ميجاوات من الرياح.

- قطر 100 ميجاوات من الطاقة الشمسية ويقدر أن ينتهي التنفيذ في 2014.

- السعودية 54 جيجاوات بحلول 2032 منها 41 جيجاوات من الطاقة الشمسية، و10 جيجاوات من طاقة الرياح، و3 جيجاوات من المخلفات إضافة إلى 1جيجاوات حرارة باطن الأرض.

- عمان 100 – 200 ميجاوات طاقة شمسية.

- البحرين 25 ميجاوات من المخلفات.

- الإمارات:

* دبي 5% من الاستهلاك النهائي تأتي من الطاقة المتجددة بحلول 2030.

* أبوظبي 7% من إجمالي الطاقة يأتي من مصادر متجددة بحلول 2020 منها 213 ميجاوات طاقة شمسية في 2013 و 28.8 ميجاوات من الرياح، و 100 ميجاوات من المخلفات.

وتعزي الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تأخر دول مجلس التعاون الخليجي في استغلال هذا المورد الهام للطاقة إلى الدعم الضخم الذي يتمتع به استهلاك الوقود الأحفوري محليًا من جانب، وإلى غياب التشريعات والمؤسسات المعنية بالتحفيز والتحول للطاقة المتجددة من جانب آخر، وقد أخذت هذه الوكالة بالفعل تتبنى وضع خريطة طريق لتحقيق جاهزية الدول لهذا التحول بالتعاون مع سلطنة عمان، حيث يتم وضع هذه الخريطة في العام الحالي 2013، وتمثل هذه الخريطة نبراسًا هاديًا للخطوات التي يمكن أن تتبعها كل دولة للتحول إلى الطاقة المتجددة، وفي مستهل عام 2013 أخذت هيئة الكهرباء والماء البحرينية تبحث مع خبراء دوليين يمثلون مؤسسة بيكر ماكنزي للاستشارات القانونية آفاق التشريعات المطلوبة لمصادر الطاقة المتجددة في البحرين والمتطلبات الأساسية لخلق بيئة تنافسية للشركات والمؤسسات الأجنبية المهتمة بالاستثمار في هذا القطاع المهم لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة، كما تم الإعلان عن دخول محطة الطاقة الشمسية في "عوالي" إلى الخدمة قبل نهاية هذا العام، وتسعى الهيئة لإنتاج 3 ميجاوات كهرباء من الطاقة الشمسية، و 2 ميجاوات من الرياح.

إن الاهتمامات الخليجية إذن قد أخذت تتجه في تناغم مع الاهتمام العالمي بما يسمى مزيج الطاقة، أي الطاقة التي لا ينفرد بتوليدها مصدر واحد ولكن مصادر

متعددة، ولكن رغم أن هذا الاهتمام يظل منخفضًا حين مقارنته بالعديد من دول العالم الأخرى أو مقارنته بالاهتمام بالوقود الأحفوري، فإن حجم الاستثمارات الموجهة له والاهتمامات المتزايدة على مستوى صناعة القرار توضح أن هذا الاهتمام الخليجي خاصة نحو الطاقة الشمسية قد أخذ في التزايد، وفي الغالب تقوم الحكومات بالدور الأساسي في الاستثمار، ويوضح الجدول التالي مجالات الاستثمار في الطاقة البديلة في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية 2011.

الدولة	مجال التركيز	حجم الاستثمار	المستثمر
البحرين	شمسية – رياح	133 مليون دولار	أساسًا بمشاركة القطاع الخاص
الكويت	شمسية واستبعد الخيار النووي	600 مليون دولار	الحكومة
عمان	شمسية – رياح	21 مليون دولار	الحكومة ومشاركة طفيفة من القطاع الخاص
قطر	شمسية – رياح	مليار دولار	الحكومة ومشاركة طفيفة من القطاع الخاص
السعودية	نووية – شمسية	100 مليار دولار	الحكومة ومشاركة طفيفة من القطاع الخاص
الإمارات	نووية – شمسية	20 مليار دولار	المشاركة أساسًا من القطاع الخاص

المصدر: www.constructarabia.com

وقد أدى الصعود الكبير للطلب المحلي على الطاقة إلى حتمية تغيير مزيج الطاقة خاصة في السعودية والإمارات وقطر، ويتضح من الجدول السابق أن كل دول مجلس التعاون أعطت أولوية للطاقة الشمسية، وفي عُمان والبحرين فإن الاستثمار في الطاقة الشمسية هو لتغطية فجوة الطاقة بين العرض والطلب، أما الكويت فقد اتخذت موقفًا من الطاقة النووية واتجهت إلى التركيز على الطاقة الشمسية في مزيج الطاقة بعد كارثة المفاعل النووي في اليابان، وفي كل الأحوال تظل الحاجة قائمة إلى إنشاء تحالفات بين الدول الخليجية وأن يكون ذلك واضحًا في استراتيجية خليجية موحدة للطاقة البديلة.

وللطرق المختلفة للحصول على الطاقة الشمسية سواء بتركيز هذه الطاقة أو باستخدام المرايا والعدسات وأشباه الموصلات إمكانية كبيرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ويمكن استخدامها على نطاق تجاري واسع، وتأتي السعودية الثالثة عربيًا بعد الجزائر وليبيا في كمية الطاقة المحتملة باستخدام الطاقة الشمسية بإجمالي 49.8 جيجاوات، ويأتي بعد السعودية في دول المجلس سلطنة عُمان 7.9 جيجاوات، ثم الإمارات 1 جيجاوات تليها الكويت 0.7 جيجاوات ثم قطر 0.4 جيجاوات طبقًا للتقديرات الألمانية في 2005.

والقطاع الذي يمكن أن يتصدر المشهد خليجيًا في استخدام هذه الطاقة هو قطاع التشييد، وهو القطاع الذي يحتل مكانة متميزة في هيكل الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون، ويعد الاستثمار في هذا القطاع هو الاستثمار المفضل خاصة في أوقات تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وقد حظى هذا القطاع أيضًا بإنفاق ضخم من الحكومات الخليجية سواء عبر إنشاءات البنية التحتية أو المشروعات الصناعية أو مشروعات الخدمات الاجتماعية أو المشروعات السياحية، وفي عام 2011 فإن عقود إنشاء بقيمة 57.8 مليار دولار تم توقيعها مع مقاولين في كل قطاعات البناء وقدرت هذه القيمة بـــ 65.5 مليار دولار في 2012، وتحول قطاع التشييد إلى استخدام الطاقة الشمسية يحقق ما يسمى بكود البناء الأخضر، بما يحقق وفرًا كبيرًا في استهلاك الوقود الأحفوري، فضلاً عن تحسين البيئة.

2013/7/21 مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العلاقات الخليجية التركية في منحنى صعب

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

عناوين فرعية:

ــ العلاقات التجارية الخليجية التركية نمت من 2 مليار دولار في 2001 إلى 15 مليار دولار في 2012.

ــ نمو العلاقات الخليجية التركية إلى مستوى الحوار الاستراتيجي قام على أساس فصل الجانب التركي الدين عن السياسة والسياسة عن الأيديولوجيا.

ـــ المصالح الاستراتيجية لتركيا لدى المنظومة الخليجية تفوق الاعتبارات الأيديولوجية

العلاقات الخليجية التركية في منحنى صعب

في ظل استعداد العاصمة البحرينية لاستضافة منتدى الأعمال الخليجي التركي الثاني في الفترة من 30 – 31 أكتوبر القادم بعد أن استضافت اسطنبول المنتدى الأول في الفترة من 5–7 فبراير 2012 بحضور أكثر من 700 مشارك، وبعد أن نمت علاقات التبادل التجاري الخليجية التركية من 2 مليار دولار في 2001 إلى 15 مليار دولار في 2012 منها صادرات تركية تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار جاء الموقف التركي مما حدث في مصر لجهة اعتباره انقلابًا والمطالبة بالإفراج عن الرئيس المعزول "محمد مرسي" وإعادته إلى الحكم، ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك في هذا الاتجاه – جاء غير منسجم مع الموقف الخليجي الذي قدم مساندة قوية لمصر بلغت 12 مليار دولار وصل منها بالفعل إلى البنك المركزية المصري 5 مليارات دولار.

هذا التباين في المواقف قد يكون له تأثير ملحوظ على العلاقات الخليجية التركية، لاسيما في ضوء رفض دول مجلس التعاون لمبدأ تصدير الأفكار أو الأيديولوجيات كما حدث مع الثورة الإسلامية في إيران، وكذلك مع نظام حكم الإخوان المسلمون في مصر، خاصة وأنه قد بدا واضحًا أن الطابع البرجماتي الذي تتسم به السياسة التركية بدأ ينزوي لحساب الأيديولوجيا في الحالة المصرية، نتيجة التقارب الفكري بين حزبي العدالة والتنمية التركي والحرية والعدالة المصري.

بداية، في ظل إعلان حزب العدالة والتنمية التركي عن الفصل بين الدين والسياسة وبين السياسة والأيديولوجيا اتسع حجم التعاون الخليجي التركي إلى مستوى الحوار الاستراتيجي، وكان عقد الاتفاقية الإطارية للتعاون بين الجانبين في 2005،

وفي 3 سبتمبر 2008 وقع الجانبان في جدة مذكرة تفاهم لتأطير الشراكة المتصاعدة بينهما وإطلاق الحوار الاستراتيجي على المستوى الوزاري والذي يعقد سنويًا، وتعززت علاقات التعاون في ظل اتجاه العدالة والتنمية صوب الشرق والجنوب وتصفير المشاكل مع دول الجوار وتغيير الصورة الذهنية القديمة الموجودة لدى الشعوب العربية إزاء تركيا العثمانية.

وفي المقابل وجدت تركيا في مجلس التعاون الخليجي شريكًا استراتيجيًا قويًا محتملاً في علاقات الطاقة والتجارة والاستثمار، مع تنامي ثروات الصناديق السيادية الخليجية، وحاجة تركيا إلى النفط والغاز والاستثمار الخارجي، وقدمت تركيا نفسها كوسيط مقبول ليس بين الدول فقط ولكن بين القوى المختلفة داخل الدول أيضًا، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات قوية مع الغرب ومع حلف الناتو، فضلاً عن إمكانية أن تكون وسيطًا مقبولاً بين المنظومة الخليجية وإيران، وبين العرب والغرب، وبين سوريا وإسرائيل، وبين حماس والسلطة الفلسطينية وبين إيران والولايات المتحدة، وكانت مبادرة اسطنبول 2004 لحلف الناتو والتي وقعتها 4 دول خليجية وهي الكويت والبحرين وقطر والإمارات تعزيزًا لهذا الدور.

واستنادًا إلى ذلك أخذت تركيا تصور نفسها على أنها عنصر مكمل أساسي لمنظومة الأمن الخليجية، وإلى هذا ومع الأولوية التي تحظى بها قضايا الأمن في الاهتمامات الخليجية تنامت العلاقات الخليجية التركية على كافة الأصعدة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وعزز هذا النمو التصريحات التركية المناهضة للصهيونية وإسرائيل، وسعي تركيا لكسر الحصار على غزة أكثر من مرة، ومع الصعود الاقتصادي التركي السريع شهد العالم العربي وليس الخليج فقط انبهارًا بهذا الصعود،

وهو انبهار كان له عائده الاقتصادي الذي تمثل في إزاحة السلع الصناعية التركية مثيلتها الصينية في أسواق السلع الاستهلاكية العربية، وانطلاق المنتدى الاقتصادي العربي التركي منذ عام 2005، وبدت تركيا شريكًا اقتصاديًّا قويًّا للعالم العربي، لما لا وناتجها المحلي الإجمالي يقارب التريليون دولار، وهو قائم على أساس التصنيع الذي يحتاج دومًا إلى المواد الأولية والطاقة، وراحت المنظومة الخليجية وبلدان عربية عديدة تدخل في علاقات تجارة حرة، وفي أبريل الماضي كان انعقاد المنتدى الاقتصادي العربي التركي الثامن بحضور أكثر من 800 مشارك.

وتعد السعودية التي تعتبر أكبر اقتصاد عربي وتشارك تركيا عضوية مجموعة العشرين هي أكبر الدول العربية في علاقة التبادل التجاري التركي العربي؛ إذ يبلغ حجم التجارة المتبادلة بين البلدين نحو 8 مليارات دولار منها صادرات سعودية تقدر بـــ4.8 مليار دولار وصادرات تركية بحوالي 3.3 مليار دولار، وعدد الشركات السعودية التي تستثمر في تركيا 350 شركة، وفي السنوات العشر الأخيرة زادت الاستثمارات السعودية في تركيا ثمانية أضعاف هذه الاستثمارات في 80 عامًا، كما تسعى أنقرة إلى زيادة حجم تجارتها مع السعودية إلى 28 – 30 مليار دولار، حيث تبنت في الآونة الأخيرة سياسات لحفز الاستثمارات الخليجية إليها، منها فتح الباب لتملك العقارات؛ إذ تعلم أن الاستثمارات العقارية مفضلة لدى المستثمر الخليجي، وقد شهد شهر فبراير 2013 اجتماع اللجنة الفرعية المشتركة للتجارة والاستثمارات بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا لمناقشة عقد اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، كما أن هناك اتفاقًا قائمًا بين اتحاد غرف والتجارة والصناعة الخليجي ونظيره التركي على تأسيس شركة لدراسة فرص الاستثمارات المتبادلة.

وهكذا، من الواضح أن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وبين السياسة والأيديولوجيا كان ركيزة أساسية لنمو العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية، وهي العلاقات التي قامت على الاحتياج المتبادل، ولكن تصريحات "أردوغان" الأخيرة تثير المخاوف وتعزز الارتباط بين السياسة والأيديولوجيا ما يضرب الاتجاه الشرقي والجنوبي للسياسة الخارجية التركية في مقتل، ويبدو أن خبرة الصعود الاقتصادي التركي لم تستفد كثيرًا من الخبرة الآسيوية التي نحت الاعتبارات السياسية والآيديولوجية جانبًا بل وخلافاتها الإقليمية ريثما يتحقق لها الصعود الاقتصادي، ولكن تركيا تأتي في منتصف الطريق وتعيد السياسة إلى الاقتصاد والأيديولوجيا إلى السياسة، وكأن سقوط نجم الدين أربكان لم يكن كافيًا لتعلم هذا الدرس.

ولكن وسط تصاعد الاحتجاجات الداخلية واستمرارها وخسارة تركيا للفرص الاقتصادية في سوريا وفي علاقاتها مع روسيا، واحتمال أن يجر هذا الموقف العلاقات الخليجية التركية إلى منحنى صعب بعد أن ارتفع بناء هذه العلاقات، ما يكون له تداعياته السلبية على استمرار الإنجاز الضخم الذي حققه حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي، لا يبدو أن هذا الموقف التركي مرشح للاستمرار، وأن مداه الزمني سيظل محدودًا، وأن العدالة والتنمية سيعاود اللجوء إلى الطابع البرجماتي الذي اتسم به طيلة العقد الماضي، وأنه سيستفيد كثيرًا من تجربة الإخفاق التي منيّ بها الحرية والعدالة في مصر، وأنه سيغلب المصالح الاستراتيجية التركية على الاعتبارات السياسية والأيديولوجية، وقد يلجأ في ذلك إلى المجتمع المدني لتصحيح الصورة.

والشاهد على ذلك انعقاد مجلس الأعمال التركي المصري في 18 يوليو، وإعراب الجانب التركي عن استعداده لتنمية استثماراته في مصر خاصة الاستثمار في تنمية محور قناة السويس، وفي الجانب المقابل قام الجانب المصري بطمأنة المستثمرين الأتراك، وهو مؤشر للإعلان عن الفصل بين الاقتصاد والسياسة وتصوير الموقف السياسي التركي على أنه انفعال عاطفي مؤقت لمؤازرة صديق، لكنه لا ينبغي له أن يؤثر على علاقات المصالح المشتركة، ويسعى هذا المؤشر أيضًا إلى احتواء الآثار السلبية لهذا الموقف وفي مقدمتها التصادم مع الموقف الخليجي وتداعيات ذلك على العلاقات الخليجية التركية وعدم أخذ هذه العلاقات إلى منحنى صعب.

2013/7/27 مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

"روحاني" رئيسًا لإيران.. تحديات متعددة وشكوك غربية

العناوين الفرعية:

ــ البرنامج النووي والأزمة الاقتصادية ضمن تحديات أربعة تجعل مهمة "حسن روحاني" في إحداث تغيير في السياسة الإيرانية داخليًا وخارجيًا غير سهلة.

ــ الغرب يقابل تنصيب "حسن روحاني" بنوع من التفاؤل المشوب بالحذر والشكوك الصريحة.

ــ تفاؤل إسرائيلي حيال الرئيس الإيراني الجديد، واعتباره جديرًا بأن يحظى بثقة الغرب إلى أن يثبت العكس.

ــ تعامل الغرب الآن مع رئيس كان بنفسه المفاوضين الإيرانيين بشأن الملف النووي بين عامي 2003 و2005، يزيد من إمكانية التوصل لعلاقات جديدة مع إيران.

ــ وجود زعيم إيراني جديد لا يعني بلدًا جديدًا، بل يعني احتمالية وجود علاقات أفضل ولو بشكل طفيف.

"روحاني" رئيساً لإيران.. تحديات متعددة وشكوك غربية

في احتفال حضره كبار المسؤولين في طهران وبمشاركة بعض قادة ومسؤولي عدد من الدول الإقليمية الأفريقية والآسيوية، تولى الرئيس المنتخب "حسن روحاني" السلطة رسميًا بعد أن صادق المرشد "علي خامنئي" على مرسوم تنصيبه يوم 2013/8/3، وبذلك بات سابع رئيس لإيران، مسدلاً الستار على 8 سنوات من حكم سلفه "محمود أحمدي نجاد" المتشدد.

وفي الحقيقة، كان لهذا الحدث أصداؤه لدى الباحثين والمحللين الذين أكدوا أن هناك عبئًا كبيرًا ملقى على كاهل "روحاني" لتحسين صورة النظام الإيراني على المستويين العربي والدولي، بسبب دعمه نظام "بشار الأسد"، عمليًا ولوجستيًا وماليًا، وبسبب بعض الملفات التي ورثها من حكم سلفه وعليه التعامل معها، على رأسها الملف النووي والأزمة الاقتصادية أضف إلى ذلك العلاقات المتوترة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية الأخرى.

بداية إن مهمة إحداث تغيير في السياسة الإيرانية داخليًا وخارجيًا لن تكون سهلة في ظل مواجهته عددًا كبيرًا من التحديات، بدءًا بالخلافات حول البرنامج النووي مرورًا بتخفيف العقوبات الدولية ومكافحة الأزمة الاقتصادية في البلاد؛ وصولاً إلى احترام حقوق الإنسان ، وهو ما جعل الكثير من المحللين يتساءلون حول قدرة "روحاني" على الوفاء بوعوده لناخبيه بالتغلب على هذه العقبات وتخليص إيران من القيود المفروضة عليها.

أول هذه التحديات علاقته بالمرشد الأعلى ، فرغم أن التفويض بالتغيير والتحديث الذي حصل عليه "روحاني" من اللجنة الانتخابية يعد بمثابة خيبة أمل كبيرة لسياسات المرشد الانعزالية والمتطرفة؛ إلا أن عملية التصويت أضعفت بشكل كبير موقف "خامنئي".

غير أن أداء "روحاني" سيعتمد في العديد من القضايا على علاقته بالمرشد، الذي يعتبر فعليًا زعيم القيادات الدينية المتشددة في إيران، كما أن لديه سلطة اتخاذ القرار الأخير بشأن العديد من القضايا الاستراتيجية والحاسمة، فهو وفقًا لتركيبة نظام الحكم الإيراني الذي يتكون من سبع مؤسسات تعطي المرشد الأعلى مسؤولية الإشراف على السياسات العامة الداخلية والخارجية وقيادة القوات

المسلحة والاستخبارات، ومن بينها السياسة النووية، لا يستطيع أن يغرد منفردًا عن المرشد الأعلى في القضايا الحاسمة كالملف النووي والعلاقات الخارجية بما في ذلك دول الخليج ، بل سيظل يضع موقف "خامنئي" في الحسبان، وبالتالي يصعب عليه أن يخرج على تقاليد النظام.

هذا التحدي أشارت إليه **صحيفة "الجارديان" في افتتاحيتها يوم 20132/8/5 والتي جاءت بعنوان: "أداء روحاني اليمين الدستورية رئيسًا لإيران بداية حقبة جديدة في تاريخ البلاد"**، حيث رأت أنه رغم استخدام "روحاني" مفردات لغة التيار الإصلاحي خلال حملته الانتخابية، فإنه لم يخفِ ولاءه لـــ"خامنئي"، مشيرة إلى أنه ــ رغم ذلك ــ يأمل في تحقيق توازن بين ولائه وسياسته البراجماتية التي ينتهجها.

من ناحية أخرى، أشار بعض المحللين إلى أن غياب خاتمي عن حفل تنصيب روحاني يمثل تحديًا للرئيس الجديد، غياب الرئيس السابق "محمد خاتمي"، زعيم الكتلة الإصلاحية التي تتعارض توجهاتها بشدة مع المحافظين والمتشددين المهيمنين على الحكومة، عن حفل تنصيب "روحاني" ــمؤشرًا على المهمة الصعبة التي تواجه "روحاني" بشأن تحقيق التوازن.

واستكمالاً للتحدي الأول يأتي **التحدي الثاني** المتمثل في أزمة البرنامج النووي، فرغم ما صرح به "روحاني" بأن بإمكان بلاده المحافظة على هذا البرنامج والعمل في الوقت نفسه على طمأنة القوى الدولية بشأنه، مقترحًا بأن تكون إيران أكثر استباقًا وشفافية في محادثاتها حول أنشطتها غير ..النووية، مؤكدًا أنه يريد الوصول إلى موقف من الثقة المتبادلة بينها وبين والقوى العالمية أن التطبيق أصعب بكثير من القول، نظرًا لتمسك الشعب الإيراني نفسه بالبرنامج النووي ورغبته في تطويره باعتباره العنصر الأساسي الذي سيحقق عن طريقه حلمه في تكوين الإمبرطورية الفارسية، وهو ما يدفعه لتحمل تداعيات اقتصاد بلاده المتدهور بفعل العقوبات الدولية، ولا شك أن رغبة تطوير البرنامج النووي دون تعليقه توجد أيضًا لدى المرشد الأعلى المتحكم الرئيسي في هذا الملف، وهو ما يعني أنه ربما لم يتمكن "روحاني" كسابقيه في حل هذه الأزمة، ومن ثم سيظل شبح الحرب يطارد إيران.

أما **التحدي الثالث** فهو علاقات إيران الخارجية، والتي يمكن أن يكون للرئيس الجديد بصمة فيها إلا أنه على الأرجح في ظل اتباع المرشد الأعلى خطًا عن كل القضايا الأخرى التي يواجهها ، متشددًا في السياسة الخارجية كونه يرفض أي مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة وفي مقدمتها دول خليجية، سيظل هذا التحدي ماثلاً أمامه.

ويكمن **التحدي الرابع** فيما تمر به إيران من أزمة حقوقية فضلاً عن المشاكل الاقتصادية، فـداخليًا يواجه "روحاني" تحديات كبيرة ، ففي السنوات الأخيرة لم تكن أزمة إيران مرتبطة ببرنامجها النووي فحسب، بل ارتبطت بملف انتهاكات حقوق الإنسان، كما جاء ذلك في عدة تقارير أممية بهذا الشأن، وكان "روحاني" قد وعد في حملته الانتخابية بإنهائه هذ الأمر عبر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

فيما تبقى الأزمة الاقتصادية وآثارها الكارثية التحدي الأكبر لـ"روحاني" وحكومته الجديدة، حيث أظهر الاقتصاد الإيراني مؤشرات ضعف مع تنصيب رئيسها الجديد، بينما تزيد العقوبات الغربية من صعوبة الأوضاع الاقتصادية ، فـللبيانات تظهر نسب انخفاض متكررة في عدة قطاعات اقتصادية منها : احتياط العملة الصعبة، والصادرات النفطية . وكان "روحاني" قد صرح على هامش التحضير لتوليه منصبه الجديد، بأنه سيعمل خلال الـ 100 يوم الأولى من ولايته على إعداد تحليل واقعي ونزيه للمشاكل الاقتصادية وسبل حلها.

هذا، وبعد استعراض التحديات التي يمكن أن تقف حجر عثرة أما تحسين "روحاني" بلاده داخليًا وخارجيًا، لا بد من الإشارة إلى أنها أثارت التشكك الغربي في مدى قدرته على التغلب عليها، ومن ثم قدرته على إحداث تغيير في دولة مثل إيران وسياستها الخارجية، وما إذا كانت شخصيته أصلاً إصلاحية أم لا، يؤكد ذلك ما أشارت إليه صحيفة "**ديلي تلجراف**" **في مقال لمراسلها في الشرق الأوسط** "روبرت تيت" **يوم 2013/8/5 بعنوان "الرئيس الإيراني يلوح بغصن الزيتون للغرب**"، بأن "روحاني" اتخذ خطوة واضحة في محاولة لمد الجسور مع الغرب من خلال خطابه الذي ألقاه خلال تنصيبه، واصفًا حكومته بأنها ستكون "معتدلة ومليئة بالأمل".

وقد قوبل تنصيب "روحاني" في وسائل الإعلام الغربية بنوع من التفاؤل المشوب بالحذر والشكوك الصريحة؛ إذ هيمنت قضيتان على تغطية رئاسته القادمة، الأولى: تركز على ماضيه كمفاوض نووي، ووعده خلال الحملة الانتخابية باستعادة مكانة إيران على الساحة الدولية، أما الثانية فهي بشأن تصريحاته خلال الاحتفال بيوم القدس والتي تم تحريفها عندما وصف إسرائيل بـ "الورم الذي يجب إزالته".

وكان هناك انقسام في الرأي في الصحافة الأمريكية حول الرئيس الإيراني الجديد، **ففي مقال له يوم 2013/8/5 تحت عنوان " إيران في محاولة لمسار جديد لقنبلة " بصحيفة "وول ستريت جورنال"، تطرق الكاتب "جاي سليمان"**، إلى خطط الإيرانيين لبناء مفاعل جديد للماء الثقيل ينتج البلوتونيوم والتريتيوم اللذين يمكن أن يستخدما في صنع أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر إسرائيل هذا المفاعل هدفاً عسكرياً حيويًا ــ وهو ما يوجب التصرف قبل بدء مرحلة إنتاج اليورانيوم لتفادي وقوع كارثة طبيعية. في الوقت ذاته، لم يفقد "سليمان" الأمل في إمكانية التوصل إلى حل سياسي في ظل الرئيس الجديد ، لكنه يدرك تمامًا مدى التعقيدات وتراجع المدى الزمني الذي يواجه الغرب.

في حين عرض كل من "**توماس إردبرينك**" و"**جودي رودرن**" **في مقال لهما يوم 2013/8/3 في صحيفة "نيويورك تايمز" بعنوان "الرئيس المنتخب يثير الغضب في الخارج بسبب تصريحاته حول إسرائيل"**، وجهة نظر أكثر تشككًا في قدرة الرئيس "روحاني"، حيث تطرقا إلى ما تناوله أن روحاني حينما قال: "إن هذا الورم جاثم في جسد العالم الإسلامي منذ سنوات عديدة.. لذا يجب إزالته"، وأوردا خمس فقرات ــ يدرك منها من يقرأ عنوان أو بداية المقال، دون أدنى شك، أن تلك هي نواياه الحقيقية.

وناقشا كذلك الضغوط التي يتعرض لها "روحاني" من قبل الناخبين لإظهار القوة تجاه إسرائيل، في الوقت الذي يدرك فيه ما يمكن أن تقدمه هذه الصورة للعالم الخارجي، وركز الصحفيان على الرد الإسرائيلي على هذه التصريحات وعرض ا موقفها الثابت تجاه إيران، بأنها لا تزال تشكل

تهديدًا لإسرائيل، فعندما أُبلغ "نتنياهو"، أنها لم تصدر عن "روحاني" نفى ذلك وقال: إنها "تنسب إليه، ونحن نعتقد، بل إننا على يقين، من أنها تمثل النظرة الحقيقية له".

وعلى عكس وسائل الإعلام الأمريكية، أفادت بعض الوسائل في إسرائيل بأن هذه التصريحات حقيقية، فقد شككت **صحيفة "جيروزاليم بوست" في افتتاحيتها المعنونة "واجهة روحاني" يوم2013/8/5**، في أن يكون قد تم تناول بيان "روحاني" إخباريًا بشكل خطأ ، وأن هناك شكًا في تصديق المسؤولين الإيرانيين بأن كلمة "روحاني" تم "تشويهها"، وتكهنت الصحيفة بأن عملية انتخاب "روحاني" كانت مجرد حيلة من قبل الإيرانيين لإظهار الوجه المعتدل لدولتهم والحصول على الثقة من الغرب بغية الاستمرار في بناء ترسانة نووية.

ومع ذلك، لم تكن هذه السمة السائدة في جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية، خاصة مع اتباع صحيفة "هاآرتس" نهجًا أكثر تفاؤلاً حيال الرئيس الجديد، واتضح ذلك من خلال ما كتبه "**تسفي بارئيل**" **يوم 2013/8/4**، في مقال له بأن "روحاني" جدير بأن يحظى بثقة الغرب إلى أن يثبت العكس.

وكما انقسمت الصحافة الأمريكية، انقسمت الصحافة البريطانية، حيث **صورت صحيفة "الجارديان" يوم 2013/8/5، أن** تعيين "محمد جواد ظريف"؛ السفير الإيراني السابق لدى الأمم المتحدة المعروف بأنه يحظى بقبول لدى الدبلوماسيين الأمريكيين، في منصب وزير الخارجية ــ على أنه دلالة تظهر جديته بشأن الدخول في مفاوضات.

وفي نفس السياق، أكدت **صحيفة "ديلي تلجراف" يوم 2013/8/5**، أن "روحاني" حاول النأي بنفسه عن سياسات سلفه "محمود أحمدي نجاد"، مستشهدة بخطابه خلال مراسم تنصيبه وتأكيده أن الايرانيين يرفضون التطرف بدليل التصويت له في الانتخابات ، مبينة أن ترشيحه "محمد جواد الظريف" لمنصب وزير الخارجية يعتبر دلالة على مساعيه للتقارب مع الغرب ، كونه دبلوماسياً معروفاً في إدارة أوباما، ويتمتع بمهارات تسمح له بردم الهوة العميقة من التصورات الخاطئة بين إيران والغرب.

في حين تناول كان مقال **صحيفة "التايمز" يوم 2013/8/2**، أكثر تشككًا إزاء "روحاني"، موضحًا أنه يعتبر استمرارًا لسياسة "نجاد"، واقتبس من "علي الأنصاري"، المؤرخ الإيراني بجامعة "سان آندروس"، ما مفاده: أن "خامنئي" سيتيح الفرصة لـــ"روحاني" ليختبر قوته في التفاوض، بزعم أن الولايات المتحدة لن يتزحزح موقفها على أي حال.

وهكذا، يبدو أن انقسام الآراء في الغرب بشأن احتمالية إحراز تقدم في الملفات الإيرانية الحاسمة ومن ثم التقدم في سياستها الخارجية أثناء فترة "حسن روحاني" يتمحور في الرأي القائل بأن دولة إيران لن تتغير فقط بسبب انتخاب رئيس جديد، وهو اعتقاد أكدته العديد من وسائل الإعلام وبعض من يعملون في الشؤون الخارجية، لاسيما في ظل كون إيران أكثر عداءً، وأكثر انعزالاً، وأكثر غموضًا.

الخلاصة.. يتعامل الغرب الآن مع رئيس كان بنفسه كبير المفاوضين الإيرانيين بشأن الملف النووي بين عامي 2003 و2005.. رئيس ملم بفنون التحرك على المسرح الدبلوماسي، وهو ما يزيد الآمال في إمكانية التوصل إلى علاقات جديدة مع إيران في ظل مفاوضات جادة لحل أزمة البرنامج النووي وغيرها، مع العلم أن وجود زعيم جديد لا يعني بلدًا جديدًا، بل يعني احتمالية وجود علاقات أفضل ولو بشكل طفيف.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/8/11

الخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي للتعامل مع

السلاح الكيماوي في سوريا.. رؤى غربية

أمام واحدة من أبشع الجرائم البشرية في التاريخ أنهت حياة أكثر من 1360 مدني سوري بالتصفيه وأصابت أكثر من ٥ آلاف آخرين بقصف جوي بالأسلحة الكيماوية على ريف دمشق يوم 2013/8/22 غالبيتهم من الأطفال الأبرياء والنساء والشيوخ.. سعت وسائل الإعلام الغربية إلى تقييم الحدث ودلالاته وانعكاساته والخيارات المتاحة أمام المجتمع الدولي لمنع تكرار مثل هذا السيناريو الذي أعاد إلى الأذهان قضية استخدام الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" للسلاح الكيماوي ضد الأكراد بمدينة "حلبجة" في أواخر الحرب العراقية ــ الإيرانية.

ورغم تبادل الاتهامات بين طرفي النزاع (الجيش الحر وقوات "الأسد") بشأن ارتكاب تلك الجريمة، فقد ساقت بعض وسائل الإعلام الغربية عدة مؤشرات تعكس تورط نظام "الأسد" لا الجيش السوري الحر في ارتكاب الجريمة؛ إذ أشارت افتتاحية لـــ "الصنداي تليجراف" في 2013/8/23 أن "النظام السوري نفسه أقر بامتلاكه أسلحة كيماوية يوم 2012/7/23 سيتم استخدامها فقط حال تدخل عسكري غربي ــ أمريكي"، مضيفة أن " المعارضة السورية وثقت الشهر الماضي 28 انتهاكًا من قبل قوات النظام 15 منها في العاصمة دمشق أسفرت عن مقتل 84 شخصًا نتيجة استخدام هذا النوع من الأسلحة، و42 منهم من عناصر الجيش السوري الحر".

أما صحيفة التايمز البريطانية في افتتاحيتها الصادرة يوم 2013/8/22 تحت عنوان "إنه عمل بربري" فذكرت أن "سوريا تمتلك ترسانة أسلحة كيميائية تشمل غازي "الخردل والسارين"، ورغم أنها ليست موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية الدولية ولم تعلن أبدًا عن ماهية مخزوناتها، فإن هناك تقارير غربية تشير إلى أن حجم برنامجها الكيميائي يبلغ "مئات الأطنان"، بل وذهب البعض إلى أنها تمتلك أكبر مخزون من السلاح الكيماوي في العالم، بين 400 و500 طن معظمها ينتج ويخزن بحسب مركز البحوث بلكونجرس الأمريكي في مواقع قرب حلب ودمشق وحماة واللاذقية وحمص.

وفي الاتجاه نفسه أضافت افتتاحية صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية الصادرة في 2013/8/20 مؤشرًا جديدًا على تورط "الأسد" في استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين بقولها إن "هذه الأسلحة ألقيت من طائرة ومن يمتلك الطائرات ويتحكم في المجال الجوي والمطارات هو النظام لا المعارضة؛ حيث إن النظام يتحكم الآن في حوالي60% من قواعد الأزمة السورية المعقدة".

وحول دوافع استخدام "بشار" هذا النوع من الأسلحة رأت افتتاحية صحيفة "الإندبندنت" البريطانية الصادرة في 2013/8/22، أن "نظام الرئيس السوري أراد أن يبعث من وراء هذه الجريمة برسالة إلى المجتمع الدولي للتعبير عن عدم ارتياحه من تحضيرات مؤتمر جنيف ــ 2 ويريد استعجاله لفرض شروطه، وهو بوضع عسكري أفضل على الأرض، ويتحدى الإدارة الأمريكية التي اعتبرت استخدام الأسلحة الكيماوية خطًّا أحمر في ظل تردد الموقف الدولي والقوى الصديقة للشعب السوري عن اتخاذ قرارات حاسمة لدعم ثورتها".

كما لفت الكاتب "روجر بويز" في مقال له بصحيفة "صنداي تليجراف" في 2013/8/24 إلى دافع مهم بقوله: "في ظل فشل سلاح الطيران السوري والأسلحة الثقيلة مثل صواريخ أرض أرض في تحقيق انتصارات نوعية؛ حيث هناك مناطق استعصى على الجيش السوري دخولها منذ أشهر نتيجة إحكام الجيش الحر السيطرة عليها، في مقابل تقدم الثوار من مختلف المناطق باتجاه العاصمة في جوبر والكراجات وحرستا باتجاه مركز المخابرات الجوية، فإنه بالتالي يبقى السلاح الكيماوي الخيار الأخير للمحافظة على بقاء النظام".

ومن زاوية أخرى رأت افتتاحية واشنطن تايمز الأمريكية الصادرة في 2013/8/22 أن هذا الاستخدام يأتي "انتقامًا من توسيع قوات المعارضة لعملياتها العسكرية في مناطق الساحل السوري وقرى العلويين التي يعتبرها النظام خطًّا أحمر"، فيما ألقت كل من افتتاحية التايمز التي نشرت بتاريخ 201/8/22، والإندبندنت في 2013/8/21 الضوء على دافع مهم وهو "انشغال المنطقة والعالم بالأزمة في مصر؛ فضلاً عن استغلال النظام السوري وجود اللجنة الأممية المكلفة بالتحقيق في استخدام الأسلحة الكيماوية في دمشق بعد مماطلة في استقبالها دامت لأشهر ليتهم

كعادته ما يسميها "العصابات الإرهابية المسلحة" باستخدام الأسلحة الكيماوية، بمبررات ساقها بوسائل إعلامه بأن تلك العصابات استثمرت وجود اللجنة في دمشق لإلصاق التهمة بالنظام بارتكاب تلك المجزرة، مستندًا في تحليلات مسؤولية في وسائل الإعلام بأن النظام كان أمامه الوقت مفتوحًا لاستخدام الكيماوي لمدة 28 شهرًا من عمر الثورة السورية التي انطلقت في مارس 2011".

وبدورها ذهبت افتتاحية "وول ستريت جورنال" الصادرة في 2013/8/20 إلى "أن استخدام النظام المكثف للسلاح الكيماوي في غوطة دمشق جاء نتيجة عملية تنسيق مع حليفه الروسي، بعد أن رصدت مراكز صنع القرار الروسي احتمال تغيير مهم في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الحدث السوري في دول الجوار، وخاصة في الأردن، وهو ما دفع الروس إلى الإيحاء لدمشق بتغيير المعطيات الميدانية لإفشال أيّ إمكانية لتغيير واقع سيطرة النظام على العاصمة، وإيصال رسالة إلى الأمريكيين بعدم جدوى إجراءاتهم".

وهنا ذكرت افتتاحية الصحيفة ذاتها يوم 2013/8/22: "لأن النظام السوري تمكن على مدى أربعة عقود من لعب دور متوازن في حماية جبهة الجولان من أي تهديد عسكري تجاه إسرائيل، وبالمقابل هدد عن طريق حزب الله الجبهة اللبنانية في أكثر من مناسبة، فإن الموقف الأمريكي الغربي من هذا النظام متداخل ومعقد إلى حدّ كبير"، مضيفة: "ربما كان من أهم العوامل المشجعة للموقف السوري هو تجاهل إسرائيل نظرًا لما هو معروف من خشيتها من حكومة جديدة في سوريا لن تبقي الوضع على حاله في أفضل الحالات، وستبدأ بالعمل على استعادة الجولان بالسلم أو الحرب، ناهيك عن احتمال قيام جماعات ثورية بالهجمات عبر الحدود المشتركة وزعزعة الاستقرار الذي تمتعت به ومكنها من إقامة استثمارات كبيرة في الجولان المحتل".

واتصالاً نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية في 2013/8/23 تحليلاً سياسيًّا تحت عنوان "الهجمات الكيماوية في سوريا: انتظروا رأي الخبراء قبل التدخل" تقول فيه إن إخفاق المجتمع الدولي وفشل مجلس الأمن في الوقوف ضد "بشار" وإدراك الأخير لحقيقة تباين الموقف الدولي من الأزمة

وتعقد خيوطها ما بين أطراف إقليمية ودولية مثَّل دافعًا مهمًا وفرصة سانحة لاستخدام هذا السلاح في القضاء نهائيًّا على الثورة السورية بعد أن استعصت عليه على مدار أكثر من 28 شهرًا".

ويذهب الكاتب "فرانسوا سيرجان" في مقال له بصحيفة ليبراسيون نشرته يوم 2013/8/24 تحت عنوان "تدمير" إلى نفس النتيجة بقوله: "ما جرى يقدم مؤشرًا آخر على عجز الموقف الغربي والدولي، وخاصة أن موقع المجزرة لا يبعد سوى خمس دقائق بالسيارة عن مقر إقامة مفتشي الأمم المتحدة الذين جاءوا إلى دمشق للتحقيق في الهجمات الكيماوية ، وقد أظهر النظام عدم اكتراثه بهم، وعدم استعداده لتسهيل مهمتهم، لقناعته بأن مجلس الأمن معطل في النهاية، ولن يصدر أي قرار يوقفه عند حده".

وانتقالاً إلى موقف المجتمع الدولي أوضح "بيير روسلين" في مقال له بصحيفة لوفيغارو الفرنسية نشر في2013/8/22 أن لجوء "الأسد" إلى السلاح الكيماوي وعجز مجلس الأمن الدولي عن اتخاذ تدابير حاسمة تجاه ذلك الأمر يظهر "مدى فقدان القوى الغربية أية قدرة على التأثير في مجريات الأحداث الجارية في الشرق الأوسط، والكل يتذكر الآن ذلك الخط الأحمر الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قبل عام من الآن بقوله إن استعمال الكيماوي في سوريا خط أحمر، وهو خط لم يتم تجاوزه فقط، بل تم إغراقه بسيل من الدماء ، وليس هذا وحده، بل إن ثمة خطًّا أحمر آخر تم اختراقه وإغراقه كذلك هو الحفاظ على ترابط الموقف الغربي الذي يتعين الآن العمل على توحيده وتفعيله ضمن استراتيجية فعالة ضد نظام الأسد".

ويذهب إلى نفس النتيجة الكاتب "ديفيد بلير" في مقال له بصحيفة "الديلي تلغراف " نشرته في 2013/8/23 بعنوان "لم يتم فقط اختبار الخطوط الحمراء التي وضعها أوباما بل تم تجاهلها بالكامل" بقوله "تجاوز الأسد كل الخطوط الحمراء التي تحدث عنها "أوباما"، وهذا يعكس أن تصريحات الأخير حول هذه الخطوط لم تكن ذات أهمية تذكر في الحقيقة، فبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أقروا خلال العام الماضي باستخدام الأسد للأسلحة الكيميائية، فما كان من واشنطن إلا أن أعادت رسم خطوطها الحمراء".

ويتفق مع الكاتبين السابقين "بيير روسلين" و"ديفيد بلير" قول محلل شؤون أمريكا الشمالية "مارك ماريديل" لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) يوم 2013/8/24 إن "أوباما" لا يبدو عليه أنه رجل تواق لعمل عسكري، بل تبدو كلماته ككلمات رجل يدفع دفعًا من قبل حلفاء بلاده والرأي العام العالمي لفعل شيء ما، ولكنه يريد أن يتأكد أن هذا الشيء لن ينتهي به الأمر إلى حرب جديدة، ومن شأن تقاعس أوباما عن مواجهة الأسد "بالعواقب الوخيمة" التي طالما وعد بها أن تعزز الانطباع السائد دوليًّا عن رئيس منشغل بالأمور الداخلية وغير راغب بالتصرف بشكل حاسم في الشرق الأوسط، وهي صورة تبلورت من خلال رده المضطرب على الأزمة المصرية".

وبخصوص الخيارات المتاحة أمام الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع استخدام السلاح الكيميائي في الصراع بسوريا، أشارت افتتاحيتا صحيفة الإندبندنت البريطانية بتاريخ 2013/8/22، وواشنطن بوست الأمريكية في 2013/8/21 إلى بعض السيناريوهات المتاحة للتعاطي مع هذا التطور، والتي ترددت على شبكة "يورو نيوز" الإخبارية الأوروبية يوم 2013/8/24؛ ومنها:

الأول: دبلوماسي: في حال استمرت الشكوك من قبل إدارة "أوباما" حيال استخدام نظام الرئيس السوري لتلك الأسلحة، فإن ذلك يمنح إدار ته خيارًا للضغط على مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على النظام السوري، بيد أن المخاطرة التي قد تمثلها تلك الخطوة هو استخدام روسيا لحق الفيتو على اتخاذ مثل ذلك القرار"؛ حيث تسعى موسكو لوضع حل سياسي للأزمة من خلال عقد مؤتمر دولي يضع حدًّا لها، غير أن العقبة هنا هذه المرة تتمثل في انقسام فصائل المعارضة السورية ورفضها لمثل تلك المحاولات من قبل حلفاء النظام السوري.

الثاني: تسليح المعارضة: ويكمن في تعزيز المساعدات الاستراتيجية لجماعات المعارضة المسلحة المعتدلة وإمدادها بالمزيد من الأسلحة والتدريبات في معسكرات داخل الأردن وتركيا.

الثالث: يتمثل في التدخل العسكري المباشر من قبل واشنطن لعمل منطقة حظر جوي، وهو أمر مكلف ماليًّا وسياسيًّا؛ فعلى الصعيد المالي، فإن القوات العسكرية قد تحتاج لتفجير بعض

المطارات السورية، وعلى الصعيد السياسي، فإن التدخل العسكري يستلزم مشاركة كل من بريطانيا وقطر وفرنسا والسعودية والإمارات لإضفاء الشرعية الدولية على ذلك التدخل ، ونوهت الشبكة إلى أن الخيار العسكري سيقابل بمعارضة شديدة للغاية من قبل روسيا والصين (الحليفتين الوثيقتين) لسوريا، فضلاً عن أن التدخل العسكري قد يمهد الطريق لتدمير جزء من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، مشيرة إلى أن المواقع العسكرية ستكون دون رقابة أو سيطرة، الأمر الذي قد يسمح للجماعات الجهادية المتطرفة بالوصول إلى الأسلحة الكيماوية، واختتمت الشبكة تقريرها بالإشارة إلى أن الخيار الأخير أمام إدارة "أوباما" هو الجلوس ومراقبة الوضع الحالي دون تدخل من بعيد أو قريب، وهو ما تراهن عليه حكومة "الأسد".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/8/28

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

تقييم العلاقات الصينية ـ الخليجية

في ضوء زيارة الملك "حمد" المرتقبة لبكين

عناوين فرعية:

ـــ زيارة الملك "حمد" المرتقبة للصين تأتي في إطار رؤية خليجية شاملة لترسيخ العلاقات مع بكين على قاعدة متينة من المصالح المشتركة.

ـــ منطقة الخليج تحتل مكانة متميزة في استراتيجية صانع القرار الصيني نظرًا لأهميتها الاقتصادية والأمنية والسياسية.

ـــ الصين تحظى بأولوية في خريطة الاهتمامات الاستثمارية لدول الخليج باعتبارها أكبر سوق استهلاكي في العالم بعدد سكان يبلغ 20% من سكان العالم.

ـــ أمن الخليج سيكون خط تماس لاختبار متانة العلاقات الصينية– الخليجية يتطلب من كلا الطرفين تقديرًا دقيقًا لمصالحهما المشتركة.

تقييم العلاقات الصينية ـ الخليجية في ضوء زيارة الملك "حمد" لبكين

تعتبر دبلوماسية الزيارات المتبادلة بين صناع القرار في الدول من أهم المؤشرات الدالة على الرغبة المشتركة بين الوحدات الدولية في تنمية علاقات التعاون في كافة المجالات، وعلى الإدراك المشترك لأهمية ترسيخ هذه العلاقات على قاعدة متينة من المصالح المشتركة، بما ينعكس إيجابًا على مستوى تنسيق الرؤى والتشاور بشأن قضايا التعاون الثنائي والإقليمي والدولي ويعود بالنفع على شعوبهم وأوطانهم.

وفي تطبيق عملي لأهمية هذا النوع من الدبلوماسية تأتي الزيارة المرتقبة للملك "**حمد بن عيسى آل خليفة**" إلى جمهورية الصين الشعبية، والتي من شأنها أن تدفع بالعلاقات بين البلدين إلى الأمام من ناحية، وتلقي الضوء على مسيرة العلاقات الصينية – الخليجية ومحدداتها وتحدياتها من ناحية أخرى، خاصة في ظل التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها منطقة الخليج، واحتلال الصين مكانة مرموقة على الخريطة الاقتصادية العالمية، حتى باتت تعرف بالـــ"**التنين الأصفر**".

بداية، تعود العلاقات الخليجية ــ الصينية بشكل عام إلى نهاية العقد الثالث من القرن الماضي؛ حين عينت الصين أول قنصل لها في جدة عام 1929، غير أن تلك الفترة اتسمت بضآلة التفاعلات السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية عمومًا والخليجية منها بشكل خاص، نظرًا لأن عددًا كبيرًا منها لم يكن قد نال استقلاله بعد، فضلاً عن وجود مخاوف خليجية من تولي الحزب الشيوعي الحكم في بكين، بالإضافة إلى أن الصين في تلك الفترة كانت تركز جهودها على الشأن الداخلي لتحقيق حلم النهضة الشاملة.

ومع اتجاه الصين للانفتاح على العالم في سبعينيات القرن الماضي كان من ضمن اهتماماتها منطقة الخليج – التي ظهرت أهميتها كمصدر حيوي للطاقة في تلك الفترة وكمؤثر أبرز في أسواقها لاسيما خلال حرب أكتوبر عام 1973– فبدأت تدريجيًّا في التواصل السياسي معها، وذلك بإقامة علاقات دبلوماسية مع بعضها في حين تحفظ بعضها الآخر لأسباب سياسية وأيديولوجية في تطوير العلاقات معها.. بسبب ارتباط مصالحها بالغرب وتحديدًا الولايات المتحدة.

ثم انتقلت العلاقات بين الجانبين لتشهد تطورًا ملحوظًا منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك في وقت كان العالم يشهد تحولات جيو ــ سياسية غيرت خريطة القوى العالمية، وأسفرت عن انتهاء نظام القطبية الثنائية وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة وكقطب أوحد في العالم ، ولم تعد دول الخليج تنظر إلى الصين كدولة "شيوعية" ولم تعد الصين ترى دول الخليج وعلى

رأسها السعودية "حليفًا مطلقًا" للولايات المتحدة، وكانت منطقة الخليج في تلك الفترة ساحة عمليات هامة في "لعبة الأمم"، فعلى أرضها دارت حرب الخليج الثانية، بينما كان الاتحاد السوفيتي بقيادة الحزب الشيوعي يتفكك، وكانت الصين قد بدأت في الظهور على المسرح الدولي كأحد اللاعبين الرئيسيين. وقد أدركت دول الخليج، وفي القلب منها البحرين، من خلال متابعتها لموقف الصين من حرب الخليج والقضايا الدولية الأخرى، أن بكين قوة دولية يزداد تأثيرها وأن تعزيز العلاقات معها هو اختيار المستقبل، وبالتالي لم يعد هناك مبرر للتحفظات التي كانت من جانب بعض دول الخليج على إقامة علاقات معها.

وعلى مدى عقدي التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الثالثة مضت العلاقات بين الجانبين في مسارها الطبيعي الذي أراده له الطرفان نحو مزيد من التفاعل على مختلف الأصعدة السياسية والتجارية والاستثمارية حتى وصلت هذه العلاقات إلى مرحلة التعاون الاستراتيجي منذ عام 2009، وذلك وفقاً **لمحددات العلاقة البينية** الخليجية عامة والبحرينية بوجه خاص، **والتي من أهمها:**

1ــ فكرة الاحتياج الاستراتيجي المتبادل؛ بمعنى إدراك كل طرف احتياجه للطرف الآخر : فعلى **الجانب الصيني** يحتل الخليج العربي مكانة متميزة لدى صانع القرار الصيني، نظرًا لأهميته الاستراتيجية؛ فهو جزء مهم من إقليم الشرق الأوسط وغير منفصل جغرافيًّا وأمنيًّا واستراتيجيًّا عن مناطق تمثل محور ارتكاز ومناطق نفوذ مهمة بالنسبة للصين، فالخليج امتداد طبيعي للحزام الجنوبي الغربي لأمنها، وهو الطريق الطبيعي الموصل لأمن منطقة آسيا الوسطى من جهة وشبه القارة الهندية من جهة أخرى، كما تقع منطقة الخليج في قلب خريطة الأمن الإقليمي والدولي، فهي تشرف من جهة الشرق على الخليج الذي يعبر منه 40% من النفط العالمي، وعلى البحر الأحمر الذي تمر عبره التجارة بين الشرق والغرب ، وتعد منصة للتحرك الاستراتيجي شرقًا وغربًا، فضلاً عن قربها من بؤر صراعات ساخنة (إيران وباكستان وأفغانستان). وفي الوقت ذاته تتمتع منطقة الخليج بمكانة روحية ودينية وتاريخية واسعة لدى مسلمي المنطقة الممتدة من إقليم "سينكيانج" غرب الصين ــ الذي يمثل بؤرة توتر للسياسة الصينية ــ وحتى مسلمي جمهوريات آسيا الإسلامية مرورًا بمسلمي باكستان وأفغانستان وحتى إيران.

ويضاف إلى ما سبق أهمية منطقة الخليج الاقتصادية؛ حيث تعتمد الصين وبشكل كبير على النفط الخليجي؛ والذي يعد أكبر قوة نفطية في العالم؛ إذ تقدر الاحتياطيات النفطية الخليجية بنحو 474 مليار برميل أي ما يعادل 45.8% من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتقوم دول الخليج العربي بتصدير حوالي20% من الإنتاج النفطي العالمي، وذلك في الوقت الذي يبلغ فيه الاحتياج النفطي الصيني 1.8% من الاحتياطي العالمي؛ حيث استوردت 271 مليون طن عام 2012، أكثر من نصفها من منطقة الخليج، كما أن السوق العربية، ومنها الخليجية تمثل – كما سبقت الإشارة – منفذاً مُهمًا للصادرات الصينية.

وبدورها تعتبر البحرين جزءًا من المنظومة الخليجية، وتعتبر بوابة الاستثمار لهذه المنظومة لعدة اعتبارات، فهي تتيح للمستثمر الولوج من خلالها إلى جميع أسواق المنطقة نظرًا لامتلاكها مميزات عديدة أبرزها الموقع الجغرافي الفريد في قلب منطقة الخليج ، وتنوعها الثقافي والحضاري وعلاقاتها الطيبة بجيرانها، والإنفاق على تنمية البنية التحتية اللوجستية لتطوير شبكة اتصالاتها بدول المنطقة؛ حيث تنفق البحرين 2.9 مليار دولار لتطوير هذه البنية.

وعلى الجانب الخليجي تحتل الصين مكانة متميزة بالنسبة للاهتمامات الاستثمارية لدول الخليج ؛ حيث يتمتع السوق الصيني بجاذبية كبيرة، وهو ما يرجع إلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به البلاد إلى جانب أنها أكبر سوق استهلاكي في العالم بعدد سكان يبلغ 20% من سكان العالم، وما يوفره ذلك من فرص ضخمة أمام الصادرات الخليجية من النفط والبتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم، والتي تلاقي معاناة شديدة في دخولها إلى الأسواق الأوروبية، كما أن بكين تمتلك كل عناصر القوة التقليدية وغير التقليدية، فهي دولة ذات ثقافة عريقة وتحتل مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن كونها قوة نووية وقوة إقليمية وعالمية ودولة ذات قدرات عسكرية متزايدة وقوة فضائية صاعدة، إضافة إلى عضويتها في المؤسسات والكيانات الاقتصادية العالمية المؤثرة، مثل مجموعة العشرين، ودورها في القضايا الدولية الهامة، بدءًا من تغير المناخ مرورًا بالقضية النووية الإيرانية والقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية وانتهاءً بالأزمة السورية.

واستنادًا إلى هذا تُعد الصين إحدى القوى السياسية الكبرى في العالم والمهمة لمساعدة الدول الخليجية في تحقيق استقرارها وتوازنها الدولي، كما أنها خير من يعبِّر عن المصالح الاقتصادية للدول العربية والنامية في وجه القوى الرأسمالية والدول الصناعية الكبرى في ظل العولمة ، لاسيما بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية رسميًّا في ديسمبر 2001، ووصول حجم الناتج المحلي الإجمالي لها في ذلك العام إلى حوالي تريليون دولار (أي ما يشكل نحو 4% من الناتج العالمي و10% من حجم الاقتصاد الأمريكي) ووصل في عام 2008 إلى 8.2 تريليون دولار مع توقع أن يصل إلى ثلاثة أضعاف الناتج المحلي للولايات المتحدة عام 2044 (وفقًا لتقديرات مركز دراسات الصين وآسيا).

2ــ موقف الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر ؛ فالدول الخليجية تدعم قضية الوحدة الصينية؛ فلا يوجد أي تمثيل دبلوماسي بين الدول الخليجية وتايوان، كما أنها اعترضت على انضمام تايوان للأمم المتحدة، وعلى الجانب الصيني يبرز دعم الصين للقضايا العربية التي تهم منطقة الخليج، ومنها دعم القضية الفلسطينية.

3ــ الميراث الإيجابي للعلاقات الصينية ــ الخليجية؛ فلم يكن للصين أي مطامع استعمارية في منطقة الخليج، ولم يبرز أي خلاف مباشر أو غير مباشر بين الطرفين حول القضايا المشتركة .. ورغم موقف الصين من الأزمة السورية والذي يساند نظام "الأسد"، فإنها بعكس روسيا تتعامل بحذر مع الأزمة الآن تجنبًا للانعكاسات السلبية لهذا الموقف على علاقاتها بدول المنطقة ولاسيما دول الخليج.

ومع أنه من الواضح قيام العلاقات الخليجية ــ الصينية عامة والبحرينية ــ الصينية خاصة على الأساس الاقتصادي؛ فإنها شهدت في الفترة الأخيرة تطورًا إيجابيًّا ملحوظًا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، **وذلك على النحو التالي:**

أولاًــ على الصعيد الاقتصادي: يلاحظ وجود زيادة مستمرة في حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، وإن كانت تشهد تذبذبات واضحة تعود في معظمها إلى التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية باعتباره المكون الرئيسي للصادرات الخليجية ؛ حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من 5 مليارات دولار عام 1995 إلى 10.12 مليارات

دولار عام 2000، إلى 17 مليار دولار عام 2004، ثم إلى 155 مليار دولار عام 2012، كما شهدت الصادرات الصينية إلى دول الخليج ارتفاعات متتالية من حيث القيمة والكمية من 2.6مليار دولار عام 1999 إلى 3.67 مليارات دولار عام 2000، ثم إلى 4.07 مليارات دولار عام 2001، ثم إلى 54.33 مليار دولار عام 2012. أما على الجانب الآخر، فقد وصلت قيمة الصادرات الخليجية إلى الصين عام 1999 إلى 1.989 مليار دولار، ثم شهدت قفزة خلال عام 2000 فوصلت إلى 6.44 مليارات دولار، ثم جاءت لتسجل في عام 2012 مبلغًا قدره 101 مليار دولار لتصبح الدول الخليجية الست ثامن أكبر شريك تجاري للصين في العالم وثامن أكبر سوق في العالم للمنتجات الصينية، وتاسع أكبر سوق تصدير للصين.

وفيما يتعلق بالبحرين، فإن معدل التبادل التجاري بين البلدين في تصاعد مضطرد ؛ حيث شهد حجم التبادل نموًّا سريعًا خلال العشرين عامًا الماضية، وارتفع حجم التجارة من 12 مليون دولار أمريكي عام 1989 إلى حوالي 147 مليون دولار أمريكي عام 2000 ثم إلى 248 مليون دولار عام 2004، ثم إلى 800 مليون دولار عام 2008، وارتفعت إلى 1.55 مليار دولار عام 2012؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الصينية إلى المملكة خلال هذا العام نحو 1.2 مليار دولار، فيما بلغت قيمة وارداتها من البحرين نحو 350 مليون دولار، وتؤكد المؤشرات ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين في النصف الأول من عام 2013 وذلك بنسبة 7% ليبلغ 800 مليون دولار مقابل 750 مليوناً في الفترة نفسها من عام 2012.

وبخلاف التبادل التجاري ترتبط البحرين والصين بسلسلة من الاتفاقيات أبرزها: اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقعة عام 1990، اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار الموقعة عام 1999، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي الموقعة عام 2002.

وتوجد حاليًّا في المملكة ثلاث شركات صينية متخصصة في مجالات تقنية المعلومات، اثنتان منها اتخذت من البحرين مقرًّا للمكتب الإقليمي لها، ويبلغ عدد التقنيين والإداريين فيه ما قرابة 500 شخص، كما تم عام 2004 فتح مكتب تمثيلي لبنك الصين في البحرين، وكذلك يوجد حاليًّا ثلاثة خبراء صينيين في مجال الزراعة في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارتي زراعة البلدين،

كما دخلت شركات المقاولة الصينية إلى البحرين ؛ حيث تبلغ قيمة المشروعات التي تقوم بـإقامتها 200 مليون دولار أمريكي ونيّف وعدد الأيدي العاملة فيها قرابة 800 عامل.

ومن المشروعات المشتركة توقيع شركة ديار المحرق البحرينية المعنية بإقامة مشروع إسكاني ضخم بشمال البحرين اتفاقية مع شركة تشينا ماكس الصينية لإدارة مجمع تجاري صيني بالمنطقة على شكل مدينة صينية بمساحة مليون قدم مكعب لاستضافة 250 مصنعًا صينيًّا.

ثانيًا ــ على الصعيد السياسي: تعتبر الكويت هي أولى الدول الخليجية التي أقامت علاقات دبلوماسية طبيعية مع الصين في عام 1971، تلتها سلطنة عُمان في عام 1978، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1984، وقطر 1988، ثم البحرين في 1989/4/18 (حيث افتُتحت سفارة البحرين ببكين في أكتوبر 1989، وافتتحت الصين سفارتها بالمنامة في ديسمبر 1989 وتأسست جمعية الصداقة البحرينية الصينية برئاسة "خالد المؤيد" الرئيس الفخري لجمعية رجال الأعمال)، وأخيرًا المملكة العربية السعودية في يوليو 1990، ومن أهم الزيارات من الجانب **البحريني** الزيارة التاريخية التي قام بها للصين رئيس الوزراء الأمير "خليفة بن سلمان آل خليفة" في مايو 2002، وتلتها زيارة قرينة الملك الأميرة "سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة" رئيسة المجلس الأعلى للمرأة للصين خلال شهر أكتوبر 2003، إضافة إلى زيارة سابقة لرائد الدبلوماسية البحرينية الشيخ "محمد بن مبارك آل خليفة" وزير الخارجية آنذاك خلال شهر يوليو 1990، وفضلاً عن الزيارات ومدلولها السياسي، يرتبط البلدان باتفاقية للتشاور السياسي بين وزارتي خارجية البلدين تم توقيعها عام 2006.

وأخيرًا، لقد استطاعت الصين ودول الخليج وفي القلب منها مملكة البحرين ، حتى الآن، استغلال عناصر القوة المتاحة للطرفين لتعزيز علاقاتهما وتنويعها ، ولكن هذه العلاقات، مع زيادة كثافتها، ستفرض على الطرفين مواجهة قضايا لا مفر منها، وفي مقدمتها تزايد أعداد الصينيين في دول الخليج، أفرادًا وشركات، وهو الأمر الذي يتطلب من الطرفين التوصل إلى آليات تتعلق بتسوية نزاعات العمل وحقوق العاملين والمستثمرين وشروط الإقامة...إلخ، وفي المقابل، فإن زيادة تدفق الأموال المتبادلة، وخاصة من جانب دول الخليج إلى الصين والاستثمار في مجالات العقارات والتجارة والصناعة يتطلب أيضًا التوصل مبكرًا إلى آليات لتسوية النزاعات المتعلقة بهذا الأمر . ومن ناحية أخرى، ومع تسارع وتيرة التوتر بين إيران ودول الخليج، ومع احتفاظ بكين بعلاقات طيبة مع طهران، ستكون قدرة الصين على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع جانبي الخليج

اختبارًا آخر للدبلوماسية الصينية، ناهيك عن الموقف الصيني الحالي المتضامن مع روسيا من الثورة السورية؛ حيث استخدمت في الأزمة السورية حق النقض في مجلس الأمن 3 مرات متتالية – برغم أنها كانت أكثر أعضاء مجلس الأمن تحفظًا في استخدام هذا الحق فلم تستعمله سوى 13 مرة خلال 41 عامًا منذ انضمامها للأمم المتحدة في 1971– وهو ما دعا بعض العواصم الخليجية كنوع من التعبير عن الضيق الخليجي من الموقفين الصيني والروسي إلى إعادة النظر في العلاقات مع البلدين.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن هناك آفاقًا رحبة ستشهدها العلاقات بين الجانبين بعد زيارة عاهل البحرين لبكين من حيث تعميق الشراكة الاستراتيجية جراء تزايد الطلب الصيني المستقبلي على النفط الخليجي ذي الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لاستقرار النمو الاقتصادي العالمي ولتسريع عجلة النمو الصيني ولاستمرار التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية التي تعتمد على العائدات النفطية.. وإذا كانت الصين حاليًّا لا تستورد سوى 2.5 مليون برميل يوميًّا من النفط فإنه من المتوقع أن تبلغ احتياجاتها 9 ملايين برميل في النصف الأول من العقد الثالث من الألفية الجديدة، وبذلك ستكون منطقة الخليج أحد أهم مصادر إمدادات الصين من النفط خلال تلك الفترة، ومن المقدر أن تعتمد بكين على النفط الخليجي بنسبة 95% من إجمالي استيرادها من الخارج خلال السنوات القادمة على أن يلتفت المستثمرون الصينيون إلى الفرص المتوافرة في دول الخليج وعلى رأسها البحرين خاصة في المجال البنكي والصيرفة الإسلامية التي تُعتَبر البحرين مركزًا رئيسيًّالها من بين دول الشرق الأوسط، وكذلك موضوع تجارة إعادة التصدير، فضلاً عن الفرص الاستثمارية في مجالات الصناعة خاصة الألومنيوم والصناعات التحويلية والغذائية، بالإضافة إلى أهمية تذليل المعوقات كافة التي تعترض النهوض بالتبادل التجاري بين البحرين والصين، وخلق شراكة اقتصادية بين البلدين.

وبعيدًا عن الاقتصاد، فإنه على الصعيد الأمني ومن زاوية أكثر اتساعًا يمكن القول إن "أمن الخليج" سيكون خط تماس لاختبار متانة العلاقات الصينية – الخليجية الأمر الذي يتطلب من كلا الطرفين تقديرًا دقيقًا لمصالحهما المشتركة، خاصة وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الرئيسي حتى الآن في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمة بعد انسحاب قواتها من العراق والتهديدات المتبادلة بين طهران وواشنطن.. علاوة على أن الأمر يتطلب تعاون الصين وقيامها بدور إيجابي لحل الأزمة السورية المرتبطة مباشرة بأمن الخليج.

2013/9/10

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الأزمة السورية تتصدر قمة العشرين..رؤية غربية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

عناوين فرعية:

ــ لوفيجارو الفرنسية تقول: قمة العشرين الاقتصادية كرست عزلة وعقم الدول الغربية المؤيدة لضرب سوريا.

ـــ موسكو تفشل المساعي الأمريكية في القمة لحشد دول المجموعة وراء الحل العسكري لحسم الأزمة ومعاقبة "الأسد"...وأوباما وهولاند ظهرا في موقف معزول عن بقية العالم.

ـــ ترجيح الحل السياسي جاء لمنع وقوع تهديدات جديدة لأمن المنطقة بشكل عام وأمن الخليج بشكل خاص..وبوتين يصف أوباما بطفل ضجر بالفصول الأخيرة في الفصل الدراسي.

ـــ الحل العسكري سيحل بنتائج كارثية على المنطقة والعالم.

ـــ مواثيق الأمم المتحدة لا تبيح لدولة من أعضائها شن عدوان عسكري على دولة أخرى عضو.

الأزمة السورية تتصدر قمة العشرين..رؤية غربية

تتمتع الدولة السورية **بمكانة جيو- استراتيجية وجيو- سياسية** هامة لكونها توفر لمن يستقطبها ورقة ضغط قوية تسمح له بالتحكم في ميزان القوى الإقليمي من ناحية، وتتيح له تنفيذ مخططاته الاستراتيجية والأيديولوجية من ناحية أخرى، وهذا ما جعلها منطقة تنافس وتجاذب بين قوى إقليمية ودولية ازدادت حدته مع اندلاع أعمال العنف في الداخل السوري منذ عام 2011 وارتفاع حصيلة القتلى إلى 110 آلاف ووصول عدد المشردين واللاجئين إلى الملايين.

ولم تتوقف حدة التنافس والخلاف على هذه الرقعة الجغرافية الحيوية عند هذا الحد، بل ارتفعت أكثر وأكثر عقب اتهام المعسكر الذي ترعاه وتقوده الولايات المتحدة ويشمل لندن وباريس وأنقرة باستخدام "بشار الأسد" السلاح الكيماوي في مجزرة الغوطة الشرقية التي أودت بحياة أكثر من 1400 مدني أعزل ثلثهم من الأطفال في 2013/8/21 ومناداته وسعيه لحشد المجتمع الدولي لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، مقابل رفض المعسكر الآخر الذي تقوده موسكو، ويشمل بكين وطهران وبرلين وحزب الله اللبناني للخيار العسكري معلنين أن الخيار السياسي هو الأكثر ملائمة لمثل تلك الأزمة لدرء نشوب حرب إقليمية وربما دولية على حد قولهم.

ونظرًا لأهمية الدولة السورية ومخاوف القوى الكبرى من تطور الخلاف والتنافس بين بعضها البعض على مستقبل السلم والأمن الدوليين كأن تندلع حرب بسببها لا تحمد عقباها .. خيمت الأزمة السورية على اجتماعات قمة الـــ 20 في سان بطرسبورج الروسية التي استمرت أربعة أيام من 9/5 حتى 2013/9/8 بمشاركة كافة أعضائها (الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا ، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا بالإضافة إلى روسيا، والصين، والأرجنتين ، وأستراليا، والبرازيل، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، والسعودية، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، والاتحاد الأوروبي) رغم اكتراثها فقط بالقضايا الاقتصادية العالمية واضطراباتها من ناحية، وهو ما هيمن بدوره على اهتمام وسائل الإعلام الغربية المرئية والمسموعة والمكتوبة خلال الأسبوع المنصرم، والتي انقسم تناولها للقمة إلى جزءين، **الأول:** قيم مخرجاتها في هذا الشأن بشكل عام،

والثاني رجح استخدام الخيار السياسي على نظيره العسكري على أساس تداعياته السلبية على أمن المنطقة والعالم.

وفيما يتعلق بالجزء الأول، **أرجعت افتتاحية صحيفة "صنداي تايمز" الصادرة يوم 2013/9/8** فشل القمة في الاتفاق بشأن تدخل عسكري محتمل في سوريا بالدرجة الأولى إلى عدم قدرة الدول الكبرى على التوصل إلى الاتفاق "نتيجة التعارض في المصالح الأمريكية الروسية في المنطقة، فمن جهة تتخوف روسيا على آخر منطقة نفوذ استراتيجي لها في المنطقة، ومن جهة أخرى تريد الولايات المتحدة السيطرة على عموم المنطقة وجعلها منطقة نفوذ استراتيجيّ لواشنطن وحلفائها في الغرب"، وأضافت **الصحيفة** أن "روسيا الدولة المضيفة أفشلت جميع المحاولات لتبني اقتراح الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات عقابية بحق النظام السوري رغم تأكيد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أن بلاده تمتلك دليلاً على أن نظام "الأسد" استخدم أسلحة كيميائية في الغوطة".

وإلى نفس النتيجة ذهبت افتتاحية **صحيفة الاندبندنت الصادرة بتاريخ 2013/9/9، بقولها** أنها "توقعت فشل القمة في الخروج بأي اتفاق يذكر"، مضيفة: "إنه رغم ذلك فالقمة كشفت حرص "بوتين" على تعزيز قوة موسكو ومكانتها على المسرح الدولي، ولو بقدرته على قول كلمة لا، كما بينت القمة أيضًا أن الصين بمنهج المقايضة الذي تتبناه لا يمكنها أن تخاطر بمصالحها الاقتصادية، كما أوضحت عجز أوروبا والولايات المتحدة عن التصرف منفردين، وكشفت مجددًا عن خلل واضح في النظام الدولي وربما عن خلل أوضح في رؤية بعض الدول العظمى لهذا النظام العالمي، بحيث تبيح هذه الدول لنفسها التدخل عسكريًّا وضرب دول أخرى ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة بمعزل عن مجلس الأمن والمنظمة الدولية".

وزادت صحيفة "**لوفيجارو**" **الفرنسية في افتتاحيتها الصادرة يوم 2013/9/6** "أن القمة كرست عزلة وعقم سياسة الدول الغربية المؤيدة لضربة تأديبية للنظام السوري، وأدت إلى انضواء غالبية الدول الأوروبية تحت راية النظرية الروسية التي تتبنى حلاً دبلوماسيًّا تحت مظلة الأمم المتحدة "،

وعلى الخط ذاته **كتبت "لومانيتيه" الفرنسية في افتتاحيتها يوم 2013/9/6** أن ""هولاند" و"أوباما" ظهرا في موقف معزول ومنقطع عن بقية العالم الذي لا يريد كابوسًا عراقيًّا آخر في سوريا ؛ حيث إن مثل هذه الخطوة ستكون لها تداعيات خطرة ومأساوية وقد تؤدي إلى استمرار العنف الطائفي في دولة تعاني أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث".

وبدورها قالت **صحيفة "التايمز" الأمريكية في افتتاحيتها يوم 2013/9/6** أن "بوتين الذي وقف وحيدًا في موضوع سوريا خلال قمة مجموعة الدول الثماني التي عقدت في يونيو الماضي ربح الجولة الأولى في مسألة حسم أي من الخياري ن أفضل للأزمة عندما اتخذت الصين والاتحاد الأوروبي مواقف أقرب إليه من "أوباما" باتفاقهم على أنه "لا حل عسكريًّا للصراع السوري"، كما تمكن من قلب الطاولة على نظيرة الأمريكي الذي بدا معزولاً هذه المرة حتى إن "بوتين" شبهه أخيرًا "بطفل ضجر في الصفوف الأخيرة في الفصل الدراسي".

أما **الجزء الثاني** فرجح الخيار السياسي على العسكري، إذ ذهبت **صحيفة الجارديان البريطانية في افتتاحيتها الصادرة يوم** 2013/9/7 إلى " أن حقبة الحروب التي بدأها الرئيس الأمريكي السابق "جورج دبليو بوش" قد ولت بالنظر إلى المعطيات والمعادلات المحلية والإقليمية والدولية الحالية؛ حيث لم يعد من الممكن أن تعتمد الإدارة الأمريكية أكثر على نهجها الخاص كما كان في الإدارات السابقة أو حتى على الدعم البريطاني، لاسيما عقب رفض مجلس العموم البريطاني الموافقة على استخدام القوة العسكرية ضد سوريا".

وعلى مستوى الداخل الأمريكي ترى "الجارديان" في افتتاحيتها المعنونة بـــ"مجموعة العشرين وسوريا: استعراض يائس" الصادرة يوم 2013/9/6 أنه "رغم تقدم "أوباما" في مجلس الشيوخ بعد تصويت لجنة العلاقات الخارجية لصالح الضربة فإن الأمر يواجه مصاعب لدى الشعب الأمريكي الذي لا يقبل مرارة دخول بلاده في حرب جديدة كما ذاقها أثناء الحرب في العراق وأفغانستان، ويواجه مصاعب أيضًا في مجلس النواب؛ حيث أبدى النواب شكوكًا بعدم جدوى الضربة في تغيير حسابات النظام السوري ، إضافة إلى إمكانية مساهمتها في إشاعة الفوضى الإقليمية وزيادة نفوذ تنظيم القاعدة"، وأضافت الصحيفة أن "أوباما" نفسه يبدي قدرًا كبيرًا من

القلق على الداخل الأمريكي حيال استخدام القوة في سوريا ينبع من إدراكه الكامل لطبيعة الأزمة السورية وتعقيداتها، وتجدر الإشارة إلى أن حالة الارتباك هذه حيال سوريا لا تنبع من سوء تقدير لقوة الولايات المتحدة ولكنه ينبع من فشلها في التحديد بشكل واضح ما هو في صالحها وما هو ليس في صالحها".

وعلى المستوى لإقليمي؛ رأت الجارديان أنه "كان لافتًا حصول تطورين رئيسيين في إيران : الأول تصريح "رافسنجاني" (الذي تراجع عنه بعد ضغوط) بتحميل النظام السوري مسؤولية المجزرة الكيماوية، والثاني تصريح "قاسم سليماني" رئيس العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني حول أن إيران ستدعم سوريا حتى النهاية" والأكيد من وجهة نظر الصحيفة أن "تصريح "سليماني" هو التعبير الأصح عن موقف السلطات الإيرانية، وهو أمر لا يجب أن يؤخذ بخفّة".

وفي السياق أكدت **صحيفة واشنطن بوست الأمريكية يوم 2013/9/7 أن** "تلك الضربة ستؤدي حتمًا إلى حالة من الانقسام داخل الخليج ، بالإضافة إلى ازدياد حدة الاحتقان الطائفي، وكذلك ستفاقم من حالة عدم الاستقرار في المنطقة "، مشيرة إلى وجود سيناريوهين، فيما يتعلق بردة فعل إيران وأثرها على أمن الخليج ، الأول تجاه إسرائيل، وهذا ما سيعطي الأخيرة الذريعة بضرب المفاعلات النووية الإيرانية، وهو ما يؤثر بدوره على أمن الخليج ، أما السيناريو الثاني، فيتعلق بتوجه إيران إلى خلق الفوضى في عدد من البلدان العربية، ومنع وصول إمدادات النفط، وإرباك الملاحة، واستهداف السفن في مضيق هرمز، وكلا السيناريوهين يؤثران سلبًا على أمن الخليج".

وعلى المستوى الدولي أفادت صحيفة الاندبندنت في افتتاحيتها الصادرة بتاريخ 2013/9/7، تحت عنوان "لم يتم إحراز تقدم في قمة الـــ 20 لكن نتعلم الكثير من أوجه القصور" أن قوة روسيا تعززت منذ نهاية الحرب الباردة، وأصبحت مبنية على كلمة "لا"، بما يضمن أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تتصرف عكس رغبتها، فإنها (أي الولايات المتحدة) يتعين أن تفعل ذلك دون الحصول على إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي لجأت إليه عدة مرات، أضف إلى ذلك قوة الصين المتنامية والحليفة لروسيا و"الأسد"، **وتماشيًا مع ما ذكرته الاندبندنت أكدت الـــ"واشنطن بوست" في افتتاحيتها يوم 2013/9/9** أنه "رغم موقف البرازيل، وكذلك

الهند، أكبر دولتين في مجموعة البريكس، واللتين أبدتا أيضًا اختلافهما عن الموقف الروسي فإن ذلك يعني عدم وجود حلف عالمي متقبّل للضربة العسكرية للنظام السوري".

وحول مستقبل تبني الخيار العسكري قبيل ظهور نتيجة تحقيقات الأمم المتحدة حول استخدام "الأسد" للسلاح الكيماوي، **أوضحت صحيفة وول ستريت جورنال في افتتاحيتها يوم 2013/9/7** أنه "في حين كان البيت الأبيض يسارع بالتزامن مع اختتام القمة إلى الإعلان عن تأييد 11 دولة في سان بطرسبرغ ــ أستراليا، وكندا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والسعودية، وإسبانيا، وتركيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة ــ لموقف "أوباما" للإيحاء ربما بأن الغلبة هي لخياراته، فإن التدقيق في البيان يشير إلى أن هذه الدول الـــ11 تؤيد ما أسمته "**الرد الدولي القوي**" على استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق، وهو تعبير لا يعني بالضرورة أن كل هذه الدول الـــ11 تؤيد أن يكون هذا الرد عسكريًّا مثلما تطالب واشنطن "، وأضافت الصحيفة أن "إعلان الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" اللافت للمرة الأولى منذ الهجوم على الغوطة أنه سينتظر تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن الأسلحة الكيميائية، معتبرًا أن اللجوء إلى الخيار العسكري يمكن أن يأتي بعد العودة إلى مجلس الأمن، هو موقف يوحي بهدوء في الاندفاعة الفرنسية نحو الحرب".

ومن جهتها أقرت افتتاحية "التايمز" الصادرة يوم 2013/9/10 بصعوبة حصول "أوباما" على موافقة الكونجرس بقولها "الكونجرس أرجأ مسألة التصويت على ضرب سوريا عسكريًّا، وأشارت إلى تحفظات الأمريكيين ذاتهم في بلد في حالة حرب منذ أكثر من عشر سنوات الآن "، وتطرقت إلى دعوة "بوتين" في ختام القمة إلى زعماء الدول لبحث الملف السوري حول طاولة عشاء وأولوية الخيار السياسي، وزيارة وزير الخارجية السوري "وليد المعلم " إلى موسكو يوم 2013/9/10، وما يمكن أن يشير إليه ذلك من احتمال وجود "طبخة" تسوية ما حول الأزمة السورية؛ حيث إن زيارة "المعلم" تأتي بعد 3 أيام من اختتام القمة، واجتماع لوزراء خارجية دول العشرين مع الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" والمبعوث الدولي والعربي إلى سوريا "الأخضر الإبراهيمي".

وختامًا، **استبعدت افتتاحية الجارديان الصادرة يوم 2013/9/7** الخيار العسكري لكونه سيحل بنتائج كارثية على المنطقة عمومًا والعالم، وأضافت أن "مواثيق الأمم المتحدة لا تبيح لدولة من أعضائها شن عدوان عسكري على دولة أخرى عضو علمًا أن الفصل السابع جاء ليعالج حالات محددة تقوم فيها الأسرة الدولية عبر الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات رادعة ضد دولة ما وعلمًا أن حالات الدفاع عن النفس التي يسمح فيها للدول حسب القانون الدولي باستخدام القوة العسكرية محددة وواضحة، وهو ما يتناقض تمامًا مع الموقف الذي تتبناه الولايات المتحدة وفرنسا بشأن سوريا ويتناقض أيضًا مع ما ذهبت إليه القوى الغربية في حينه في شنها حربًا مدمرة على العراق دون إذن من الأمم المتحدة".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/9/13

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العلاقات الكويتية- الأمريكية في ضوء قمة الشيخ "صُباح" والرئيس"أوباما"

عناوين فرعية:

- اهتمام الولايات المتحدة بالكويت نابع من اهتمامها الأشمل بمنطقة الخليج صاحبة أكبر احتياطي نفطي عالمي.

- قيادة الولايات المتحدة التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي كان حدثًا مفصليًّا في علاقات البلدين.

- قمة الشيخ "صُباح" والرئيس "أوباما" تركز على المصالح المشتركة وقضايا المنطقة ومعتقلي جوانتانامو.

ـــ مستقبل العلاقات الكويتية الأمريكية سيظل دائمًا مرهونًا بالتطورات الإقليمية.

العلاقات الكويتية- الأمريكية في ضوء قمة الشيخ "صُباح" والرئيس"أوباما"

تجيء القمة التي جمعت أمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد الجابر" مع الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يوم الجمعة 2013/9/13 في إطار حرص البلدين على استمرار التواصل والتنسيق بما يخدم المصالح والعلاقات الثنائية والقضايا الخليجية والعربية الأخرى ذات الاهتمام المشترك.. وذلك في تأكيد واضح على أن العلاقات- الأمريكية الكويتية هي الأميز والأكثر تطورًا في علاقات الولايات المتحدة بدول منطقة الشرق الأوسط عمومًا والخليج العربي خصوصًا.

ويكفي التأكيد على أهمية ومركز العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة أن قمة "صباح" و"أوباما" تأتي في توقيت تمر فيه منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة بحالة استنفار بسبب الأزمة السورية والاستعدادات الأمريكية للقيام بعمل عسكري ضد دمشق، وهو ما يؤكد على الأهمية الحيوية التي تحظى بها دولة الكويت في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة، بل ربما تعد إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها، وهي الأهمية التي جعلت واشنطن في 2004/4/15 ترفع الكويت إلى مستوى الحليف الاستراتيجي لها خارج حلف الأطلنطي.

وليس بخاف أن هذه القمة ــ بحكم حساسية توقيتهاــ يعول عليها البعض ليس فقط في الانتقال بالعلاقات بين البلدين إلى مرحلة أكثر توطيدًا وتطويرًا، وإنما أيضًا في وضع المرتكزات والترتيبات لحماية الأمن الخليجي في المرحلة القادمة، لاسيما وأن أي تطورات خاصة بالأزمة السورية لجهة توجيه الضربة الأمريكية قد يكون لها انعكاساتها على أمن المنطقة، ولاسيما إذا تورطت أطراف إقليمية أخرى في الصراع (مثل إيران أو تركيا) ليتحول إلى صراع إقليمي.

وقبل التعرض لأبرز الملفات التي تناولتها القمة وتأثيرها على مستقبل العلاقات بين البلدين ينبغي الإشارة إلى أن هذه العلاقات ما كانت لتصل إلى هذا المستوى من التميز والحميمية إلا لأنها ترتكن إلى رصيد كبير من التفاعلات الإيجابية بين الطرفين. والحقيقة المؤكدة هي أن اهتمام الولايات المتحدة بالكويت جاء في إطار اهتمامها الأشمل بمنطقة الخليج كمصدر رئيسي للطاقة (حيث تمتلك المنطقة 45% من احتياطيات النفط المؤكد في العالم، والكويت وحدها تمتلك 7.6%

من هذه الاحتياطيات؛ أي حوالي 104 مليارات برميل، تحتل بها المركز الثاني خليجيًّا بعد السعودية والخامس عالميًّا) وارتباطها بشبكة واسعة من المصالح بهذه المنطقة والتي كان من تجلياتها سماح أمريكا لدول الخليج، ومنها الكويت، برفع العلم الأمريكي على ناقلات البترول الخليجية والكويتية إبان الحرب الإيرانية- العراقية في الثمانينيات.

ولقد كان الغزو العراقي للكويت حدثًا مفصليًّا انتقل بالعلاقات الكويتية-الأمريكية إلى مرحلة جديدة، وذلك حين قادت الولايات المتحدة تحالفًا دوليًّا من 33 دولة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وكان يخص الولايات المتحدة وحدها 742 ألف جندي من إجمالي القوات المشاركة وعددها 960 ألف جندي. وبتحرير الكويت من الاحتلال العراقي كان لابد من ترتيبات دفاعية وأمنية جديدة تحافظ للكويت على استقلالها.

ولذلك عقدت الكويت سلسلة من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية مع عدد من الدول كان أبرزها اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة التي وقعت رسميًّا في 1991/9/19 وبموجب هذه الاتفاقية (التي تُجدد كل عشر سنوات) ... احتفظت واشنطن بقوات لها على الأراضي الكويتية وحصلت على تسهيلات في عدد من القواعد.

وإذا كانت هذه التسهيلات وفرت للكويت الحماية ضد أي تهديدات من جانب الجار العراقي ووفرت للجيش الكويتي الفرصة لتطوير قدراته من خلال التدريبات الدورية المشتركة مع القوات الأمريكية، فإن هذه التسهيلات على المستوى الاستراتيجي، علاوة على أنها وطدت الوجود العسكري للولايات المتحدة بمنطقة الخليج المهمة للاقتصاد العالمي فإنها منحتها مرونة في التحرك لمواجهة أي تهديد يمس مصالحها ومصالح حلفائها بمنطقة الخليج.

ورغم أن التهديد العراقي زال تقريبًا بزوال نظام "صدام"، فإن بقاء القوات الأمريكية ظل مهمًا بالنسبة للكويت في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي يعيشها هذا البلد (العراق) واستمرار وجود مشاكل عالقة متوارثة من النظام السابق (كالأسرى والتعويضات والديون).. كما أن استمرار التسهيلات العسكرية أمر مهم للكويت في ظل وجود تهديدات إقليمية على خلفية أزمة

برنامج إيران النووي والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج ومنها الكويت، وشبكات التجسس الإيرانية التي تم اكتشافها مثالاً.. فضلاً عما استجد من أزمات بالمنطقة كالأزمة السورية، وحالة عدم الاستقرار التي صاحبت ما سمي بـــ"ثورات الربيع".

وإذا كانت التسهيلات العسكرية تعكس المدى الذي وصل إليه التعاون الدفاعي الكويتي – الأمريكي فإن هذا التعاون له وجه آخر يتمثل في أن الولايات المتحدة أصبحت مصدرًا رئيسيًّا لتسليح الجيش الكويتي؛ حيث وصل حجم مشتريات الكويت من السلاح الأمريكي إلى 2.5 مليار دولار في الفترة من 2008–2011، وكان هناك حديث عن إبرام البنتاجون الأمريكي عقدًا مع الكويت بقيمة 4.2 مليار دولار لشراء 60 صاروخًا مضادًا للصواريخ من طراز "باتريوت باك 3" لتحسين قدراتها الدفاعية وردع التهديدات الإقليمية.

ومع أن التعاون الدفاعي والأمني يشكل جانبًا حيويًّا في العلاقات الكويتية – الأمريكية، فإن التعاون في المجالين التجاري والاستثماري يحظى بمكانة خاصة في هذه العلاقات؛ فحجم التبادل التجاري بعد أن وصل إلى 9.1 مليار دولار في عام 2006 قفز في عام 2012 ليصل إلى 15.7 مليار دولار؛ حيث بلغت قيمة الصادرات الكويتية للولايات المتحدة 13 مليار دولار(إذ تجيء السوق الكويتي في المرتبة الـــ54 بالنسبة لأسواق الصادرات الأمريكية والسوق الخامس عربيًّا الأكثر جذبًا للصادرات الأمريكية، كما تأتي الكويت في المرتبة الـــ 29 في قائمة الدول الموردة للولايات المتحدة).

وبالنسبة للاستثمارات المتبادلة بين البلدين، بلغ حجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في الولايات المتحدة حوالي 2.4 مليار دولار بنهاية عام 2012، فيما بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في الكويت حوالي 1.85 مليار دولار في العام نفسه. ويرتبط البلدان باتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار (تيفا) وقعت في 2004/2/6، وهذه الاتفاقية تعتبر الخطوة الأولى نحو توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين؛ كونها تضع إطارًا للمناقشات عبر مجلس مشترك بين الدولتين لتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة علاوة على النهوض بقضايا التجارة والاستثمار.

وبعد الاستعراض السابق لمسار العلاقات الكويتية الأمريكية ومجالات التعاون بين البلدين دفاعيًّا وتجاريًّا واستثماريًّا تمثل قمة الشيخ "صباح الأحمد" والرئيس "أوباما" حدثًا مهمًا للتأكيد على متانة وقوة العلاقات بين البلدين، والتي تسطرها العلاقات الاستراتيجية؛ إذ تعد فرصة لاستعراض وتبادل الرأي حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهذه بدورها تتناول:

ـ **المصالح الحيوية المشتركة** ، وتشمل العلاقات بأبعادها المختلفة، ولاسيما على المستوى الدفاعي لجهة تدعيم القدرات الدفاعية الكويتية في مواجهة التهديدات الإقليمية، كما أن العلاقات على المستوى التجاري تحظى بأهمية كبيرة ولاسيما في ظل مساعي البلدين لإبرام اتفاقية التجارة الحرة المشتركة.

ـ **قضايا الشرق الأوسط**، هي محور اهتمام مشترك من البلدين، وهذه القضايا يأتي في مقدمتها حاليًا الأزمة السورية – حيث تتبنى الكويت الموقف الخليجي الذي يقف بجانب الشعب السوري– في ظل التكهنات باحتمالية توجيه ضربة عسكرية أمريكية لسوريا (والتي يثار أنه تم منح الدبلوماسية فرصة لنزع السلاح الكيماوي)؛ حيث تسعى الكويت ومعها دول الخليج لوضع حد لمعاناة الشعب السوري الذي سقط من أبنائه ما يزيد على 110 ألف قتيل، فضلاً عن تشريد أكثر من 4 ملايين آخرين داخل وخارج سوريا، وبالتالي فالقمة فرصة للتعرف على الدور الخليجي في هذه المرحلة والمرحلة القادمة من الأزمة السورية، خاصة وأن واشنطن تعول على الكويت ومعها السعودية لزيادة إنتاجهما من النفط في حالة توجيه الضربة لسوريا، وذلك للمحافظة على حد معقول لأسعار النفط والمساعدة على عدم انفلاتها.

أيضًا تعد القضية الفلسطينية من القضايا الخليجية الإقليمية المهمة المثارة في القمة، ولاسيما مع انطلاق المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية مؤخرًا؛ حيث تحرص الكويت على التأكيد الدائم على وقوفها إلى جانب الحق الفلسطيني ودعمها الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، مع تعويلها على الدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة باعتبارها راعي هذه المفاوضات.

كذلك يعد الملف النووي الإيراني من القضايا المهمة المطروحة على القمة، خاصة في ضوء التطورات المهمة التي شهدتها إيران مؤخرًا والمرتبطة بتولي "حسن روحاني" رئاسة الدولة، وما صدر عنه من مؤشرات تعتبر إيجابية بالنسبة لحل أزمة الملف بالطرق الدبلوماسية، وهو ما ينسجم مع موقف الكويت ودول الخليج عمومًا، والذي يفضل الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات الأخرى، ولاسيما الخيار العسكري.

ــ **قضية المعتقلين الكويتيين في سجن جوانتانامو** ؛ إذ من المعروف أنه كان للكويت 12 معتقلاً بهذا السجن، وأنها استطاعت على مدار ما يقرب من 12 عامًا من إطلاق سراح 10 منهم وباقي اثنين، هما: فوزي العودة، وفايز الكندي؛ ويسعى أمير الكويت للإفراج عنهما، لاسيما وأن ذلك من المطالب التي يلح عليها الكويتيون.

وفي الأخير فإنه إذا كانت قمة "صباح"–"أوباما" تشكل حدثًا مهمًّا وخطوة تعبر عن متانة العلاقات بين الكويت والولايات المتحدة، فإن مستقبل هذه العلاقات يبقى دائمًا موضع تساؤل، فهل ستستمر محتفظة بنفس قوة زخمها أم أنه من الممكن أن تطرأ مستجدات تجعل من تراجعها أمرًا مطروحًا؟

في واقع الأمر، إن مستقبل العلاقات الكويتية– الأمريكية مرهون بعدة **اعتبارات:**

أولها – طبيعة الوضع الإقليمي، فهدوء الوضع واستقرار الأحوال الأمنية والسياسية في العراق وإنهاء مشكلة الحدود بين البلدين، وكذلك الوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الملف النووي الإيراني ــ قد يجعل الاعتماد الكويتي على الولايات المتحدة كضامن للأمن في المنطقة يتراجع، والعكس صحيح؛ فإذا ظل العراق وإيران يمثلان تهديدًا وخطرًا على الأمن الكويتي سيستمر نفس المستوى من الاعتماد، بل وقد يزيد في حالة أي تصعيد في الملف النووي الإيراني أو حتى أي تصعيد في أزمة أخرى بعيدة عن النطاق الحيوي المباشر للأمن الكويتي كالأزمة السورية الحالية التي ستؤثر على دول الخليج ومنها الكويت فيما لو أقدمت سوريا أو إيران على استهداف المصالح الأمريكية في دول لخليج ومن ضمنها الكويت.

ثانيها – درجة الاعتماد على النفط الخليجي، فاستمرار اعتماد الولايات المتحدة على هذا النفط معناه أن منطقة الخليج العربي ستظل في مقدمة أولويات الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، ومعناه أيضًا استمرار العلاقات بين الولايات المتحدة والكويت على نفس المستوى من القوة (حيث تمتلك الكويت احتياطيًّا ضخمًا من النفط) والعكس سيحدث لو استطاعت الولايات المتحدة إيجاد بدائل للنفط الخليجي (سواء من أسواق أخرى كإفريقيا مثلاً أو من داخل الولايات المتحدة).

ثالثها– عملية التكامل والاتحاد الخليجي، فإقامة الاتحاد الخليجي سيزيد بالضرورة من القدرات الدفاعية والأمنية الخليجية في مواجهة التهديدات التي يمكن أن تواجهها دول الخليج وفي مقدمتها الكويت، وبالتالي من الممكن أن يتراجع الاعتماد الكويتي على الولايات المتحدة كضامن لأمنها، ولكن بما أن خطوة تحقيق الاتحاد الخليجي مازالت تواجه تعثرًا فإن مستوى العلاقات بين واشنطن والكويت لن يتراجع، بل من الممكن أن يتدعم في المستقبل.

والخلاصة: من الواضح أن العلاقات الكويتية – الأمريكية في المستقبل المنظور لن تتراجع على الصعيدين الدفاعي والأمني في ظل تعدد روافد التهديد في البيئة الإقليمية المحيطة، بل إن هذه العلاقات قد تتدعم دفاعيًّا وأمنيًّا وأيضًا اقتصاديًّا في المرحلة القادمة في ظل وجود رغبة مشتركة من البلدين في الانتقال بهذه العلاقات إلى مرحلة أكثر تطورًا.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/9/13

العناوين الفرعية:

ـــ المبادرة الروسية تهدف إلى سحب البساط من تحت واشنطن.

ـــ المبادرة بمثابة خطوة لكسب مزيد من الوقت لصالح "الأسد" وحلفائه الإقليميين والدوليين لحسم الصراع في سوريا لصالحه.

ـــ المبادرة قد تدفع كافة الأطراف للدخول في حل سياسي حقيقي يحول دون تفكيك سوريا.

تقييم المبادرة الروسية لحل الأزمة السورية في ضوء المعطيات الإقليمية والدولية المعقدة.. رؤى غربية

بعد أن دخلت الأزمة السورية منعطفًا خطيرًا أربك حسابات صناع القرار لدى الدول الكبرى والمتوسطة المؤثرة في صناعة القرار العالمي، وكاد أن يضع العالم على شفا حرب عالمية ثالثة تبدأ بالكبار عالميًّا لتغير مسار المعادلة السياسية الإقليمية والدولية على السواء نتيجة خلافاتهما حول حسم مسألة معاقبة نظام الرئيس السوري "بشار الأسد" بحجة استخدامه السلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية بدمشق والذي أودى بحياة 1400 شخص مدني.. توصلت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية يوم 2013/9/14 بجنيف إلى اتفاق للخروج من عنق الزجاجة التي كادت تنفجر في وجه جميع أطراف الأزمة يقضي بإمكان صدور قرار دولي تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يجيز اللجوء إلى القوة ضد سوريا في حال لم تف بتعهداتها، والتي تتمثل في عرض ما لديها من أسلحة كيميائية في غضون أسبوع، على أن يجري التخلص منها كاملة بحلول منتصف العام المقبل، وهو ما قوبل بترحيب كل من الأمم المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

ولكونه طرحًا جديدًا لحلحلة أزمة معقدة دامت لأكثر من سنتين راح ضحيتها مئات الآلاف وأصيب وتشرد خلالها الملايين.. احتلت المبادرة الروسية التي أفضت إلى هذا الاتفاق صدارة وسائل الإعلام الغربية بكافة أشكالها؛ والتي يمكن الاعتماد على رؤيتها لهذه المبادرة في استنتاج موقفها من الاتفاق السابق الإشارة إليه؛ حيث رأى اتجاه من تلك الصحف أن المبادرة الروسية "خطوة لكسب مزيد من الوقت لصالح "الأسد" وحلفائه الإقليميين كإيران والدوليين كروسيا والصين لحسم الأزمة لصالحه من مركز قوة على الأرض ولن تسهم في إيجاد حل حقيقي"، وبصدد ذلك الاتجاه **كتب** "**سايمون تيسدال**" مقالاً حول انعكاسات المبادرة الروسية في سوريا على تزايد دور موسكو في الشرق الأوسط وما يترتب على ذلك من تغير لموازين القوى الدولية في **صحيفة الجارديان البريطانية نشر يوم 2013/9/12** يقول فيه إن "المبادرة لن تخفف من معاناة الشعب السوري الذي يتعرض لأبشع الجرائم يوميًّا على يد قوات "الأسد"، أو ستحل الأزمة، لكنها بالتأكيد سوف تصب لصالح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وتمثل انتصارًا سياسيًّا واستراتيجيًّا

له تزيد من دوره وقوته وترسخ من مكانة روسيا مستقبلاً في المنطقة" لكونها ستسهم في إعادة سلطة اتخاذ القرار إلى مجلس الأمن بعد أن عرقلت عمله عدة مرات بخصوص الشأن السوري ، وهو ما قد ينقذ المنطقة من الأحادية الأمريكية في اتخاذ القرارات "الطائشة" ــ على حد تعبير الكاتب ــ وهو ما قال إنه سيروق للصين ودول البريكس وأوروبا بشكل عام وللشرق الأوسط بشكل خاص" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقول **افتتاحية "واشنطـــــن بوست" الأمريكية الصادرة يوم 2013/9/11** "لن تجرد المبادرة أيضًا النظام السوري من الأسلحة الكيماوية المقصودة ولكن هدفها تجريد البيت الأبيض من الحيل لتبرير ضرب سوريا عسكريًّا ، كما أن الارتياح الذي أبدته الأمم المتحدة وأوروبا للمبادرة أجبرت الرئيس الأمريكي على تلقيها بكثير من اللهفة، خوفًا من تبعات تدخل عسكري يرفضه شعبه وربما الكونجرس، الذي أنهكته الحروب والأزمات الاقتصادية المتتالية، ومن ثم فهي خطوة لكسب مزيد من الوقت لتعظيم الأرباح الروسية".

وإلى نفس النتيجة تذهب **افتتاحية "التايمز" الصادرة يوم 2013/9/12** بقولها إن "المبادرة محاولة لكسب الوقت فقط ولا تتضمن أية آفاق سياسية حول مستقبل الصراع وتفتقد إلى وجود أي رابط ما بين التخلي عن الأسلحة الكيماوية وبين مسار الحرب الأهلية وتداعياتها على المنطقة، وتجيء مفاجئة للدول العربية المؤيدة للهجوم على سوريا، والتي تريده صارمًا ورادعًا، وكانت ترى أن الهجوم هو شرط لازم لتغيير المعادلة على الأرض تمهيدًا للذهاب إلى جنيف 2"، **وأضافت الصحيفة** أن "الاقتراح الروسي لا يعدو كونه عنواناً عامًّا، والموافقة الأولية السورية لا تتعدى ما تعوده العالم مع القيادة السورية: نعم، ولكن...".

وتسوق **مجلة التايم الأمريكية في تحليل لها في عددها الصادر يوم 2013/9/11** عددًا من العقبات أمام المبادرة، مؤكدة أن روسيا تعلمها جيدًا، وأنها إنما أرادت ومن ثم فيه تريد فقط وقتًا لصالح "الأسد" لتحقيق تقدم بقولها: "من بين أبرز تلك العقبات مدى الجدية لدى الجانب الروسي من عدمه، حيث إن موسكو لا تدعم "الأسد" منذ فترة طويلة فحسب، بل وفرت له الحماية أيضًا من أصغر محاولات الإدانة الدولية بخصوص استعانته المزعومة بالأسلحة الكيميائية بتصديها

لصدور قرارات أممية تدينه، ثم عقبة إمكانية الثقة بالرئيس "الأسد"، حيث إن أي خطة تهدف لتأمين أو إزالة ترسانته الكيميائية ستتطلب تحققًا شاملاً، لكن العملية الخاصة بإرسال مفتشين أو قوات أمنية لإنجاز تلك المهمة ستستغرق وقتًا وستمنح "الأسد" فرصاً لتأخير العملية وتعق يدها، وربما يشتري بذلك وقتًا لنفسه حتى تهدأ الأمور"، **وتستطرد التايم** "هناك عقبة أخرى حول مدى جدوى المبادرة من الناحية العملية من عدمه، حيث إن البنتاجون قدر العام الماضي أن تأمين العشرات من المواقع التي يعتقد أن الأسلحة الكيميائية السورية مخزنة بها قد يحتاج ما يصل إلى 75 ألف جندي أمريكي، وسبق لـ"توني بلينكين" نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي أن صرح للسي إن إن الأمريكية بـــ"إنها مهمة شاقة أن نتمكن من وضع أيدينا على كل هذه الأسلحة" .

وأخيرًا، تطرقت المجلة إلى الفرضية الخاصة بالمرحلة التي ستعقب سيطرة أطقم التفتيش المسلحة والمدربة على كافة المواقع الكيميائية، وما يمكن أن يحدث بها، بقولها إن "تأمين ما يصل لـــ 50 موقعًا خلال ما يزيد عن فترة رمزية من الوقت هو أمر أبعد ما يكون عن الجانب العمل ي، موضحةً أن تدمير العوامل الكيميائية قد يستغرق سنوات".

واتفاقًا مع مجلة التايم" تقول "**وول ستريت جورنال**" **في افتتاحيتها الصادرة يوم 2013/9/12** إن "المقترح الروسي سيواجه تحديات أخرى ستؤدي إلى إقحام المجتمع الدولي بها ليعيد للأذهان أزمة العراق والسلاح الكيماوي على الرغم من اختلاف الظروف الموضوعية في العراق الذي لم يكن يعاني آنذاك من حرب أهلية، ولا من استقطاب عالمي كالذي نراه الآن في سوريا، كما تسود تساؤلات عن مدى جدية الخطوة وهل سيسلم النظام السوري بالفعل ترسانته الكيماوية، أم أن المسألة مجرد عملية تكتيكية لشراء الوقت ونزع فتيل الأزمة والتأثير على القرار الأمريكي" ، مضيفة: "وفي حال أنه سيسلم كيف ستكون آلية التسليم أو التدمير في ظل الحرب الأهلية الدائرة هناك ومن سيضمن سلامة المفتشين الدوليين؟".

وفي المقابل من هذا يرى اتجاه آخر من تلك الصحف أن المبادرة قد تدفع قدمًا كافة الأطراف للدخول في حل سياسي حقيقي. وهنا، **تقول افتتاحية تليجراف الصادرة يوم 2013/9/9** إنه "رغم كل ما يقال بحق المبادرة لكونها مجرد تحرك لكسب الوقت فإنها قد تعمل أيضًا على فتح حوار

بين روسيا والولايات المتحدة والنظام السوري والمجتمع الدولي، وانضمام إيران إلى الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للنزاع السوري ومن ثم **الحل السياسي** "، مشيرة أن "المبادرة أثبتت أن الدب الروسي تعافى وعاد إلى الساحة الدولية بقوة وأصبح قادرًا على فرض مبادراته السياسية ومنازعة ومزاحمة الولايات المتحدة على قيادة العالم وتقرير مصيره، وأيضًا ثبت أن حالة توازن الرعب التي خلقها(النووي الكوري الشمالي)،و(النووي الإيراني) و(الكيماوي السوري) هي من جعلت واشنطن تتخلى أو تؤجل عدوانها العسكري على سوريا، وثبت أن إيران قوة إقليمية قادرة أيضًا على فرض شروطها".

وبذات التوجه **ذهب المقال الافتتاحي لصحيفة "الإندبندنت" البريطانية الصادر يوم 2013/9/10 تحت عنوان:** "دعوة روسيا لوضع الأسلحة الكيماوية السورية بعيدًا عن أيدي الأسد يستحق دراسة جدية" إلى القول "في غضون 24 ساعة فقط وبسبب المبادرة تم الانتقال من إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري من جانب واحد إلى مقترح قد يحظى بموافقة الجميع لوضع حد للأزمة عبر حل حقيقي دبلوماسي يرتضيه الجميع"، **ويضيف المقال** "قد تجد هذه المبادرة حلاً فعليًّا خاصة بعد ما كشفت أن الولايات المتحدة لم تعد سيدة العالم وشرطيه، بل إنها أضحت قطبًا من عالم متعدد الأقطاب فهي كانت تريد خوض الحرب لكي تثبت سيادتها وقيادتها الأحادية للعالم ، ولكن اصطدمت بحقائق جديدة على أرض الواقع فروسيا أيام العراق ليست روسيا اليوم، وكذلك الصين ودول البريكس وإيران وكوريا الشمالية، فهذا قطب لن يسمح بتجاوزه أو وقوع مصالح ه تحت رحمة الولايات المتحدة، وكذلك تنامي الحالة الشعبية العربية المعارضة للسياسة الأمريكية، وأيضًا هي الحالة الشعبية العالمية وانتصار وقيا م أنظمة يسارية في أمريكا اللاتينية معادية لواشنطن تلك القارة التي كانت تعتبر حديقتها الخليفة، هذه الحقائق تلوي ذراع الولايات المتحدة وتجبرها للتراجع عن الخيار العسكري خوفاً من أن تدفع ثمناً باهظًا يطال هيبتها ويفقدها دورها القائد للعالم بشكل كبير".

وتحدثت افتتاحية **صحيفة "الفاينانشال تايمز" تحت عنوان "المصداقية الأمريكية عالقة في رمال الشرق الأوسط المتحركة" يوم 2013/9/12** عن تفسير آخر قد يدفع إلى تمرير المبادرة الروسية

وتنفيذها هو تلقف إدارة أوباما بكلتا يديها الاقتراح الروسي بشغف لكونه قد يحل المشكلة دون إطلاق رصاصة واحدة، كما أنه سيخلص واشنطن وحلفاءها، من احتمال تهديد أمن الكيان اليهودي بتلك الأسلحة في المستقبل.

وبدورها تقول **وكالة أنباء رويترز في تقرير لها نشرته يوم 2013/9/11** من الواضح أن "المبادرة أفقدت الغرب زخمه وتأييده للحل العسكري، فقد تأجل التصويت على إجازته في مجلس النواب والشيوخ الأمريكيين، واللعبة الآن باتت في آنٍ معًا على شروط: 1) التراجع الأمريكي و2) التخلص من السلاح الكيماوي السوري، مع تراجع فرص العدوان على سوريا دون انتهائها، وهذا يعني أن مسار التفاوض السياسي بات مفتوحًا بين جميع الأطراف، وإن القوة الأمريكية لم تكن كما كانت من ذي قبل من حيث القدرة على التدخل".

وتتفق مع الوكالة **افتتاحية "التايمز"** الصادرة يوم 2013/9/11 بقولها: "القرار الدولي الآن لن يكون نسخة طبق الأصل لقرارات مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهذا مهم جدًّا، ففي العام 1991 ترك السوفييت العراق تحت رحمة الولايات المتحدة، ولم يتمكنوا أبدًا من استعادة السيطرة على الموقف، فراح المفتشون يعيثون فسادًا في العراق بلا حسيب أو رقيب مدعين دومًا أن العراق لا يتجاوب ولا يتيح الوصول لكذا أو كذا... وكانت ليبيا في العام 2011 نهاية المطاف بالنسبة للروس بعد العراق ويوغوسلافيا، لكن اليوم إذا قالت الولايات المتحدة أن سوري ا لا تتجاوب... إلخ، فإن ثمة من يتحدى تلك الرواية ويدحضها ويقف بالمرصاد لمحاولة تحويلها إلى ذريعة للعدوان على سوريا"، **وتضيف** "نعم ثمة تنازلات سوف تقدم لخلق مثل هذا الحيز السياسي الذي لا يجب العدوان فحسب، بل يجب زمن القطب الواحد أيضًا، لكنه ثمن لا بد من دفعه لحماية الدولة والجيش والشعب السوري".

ويقول "**ديفيد إغناتيوس**" **في مقال له بصحيفة "واشنطن بوست" يوم 2013/9/11** إن الاقتراح الروسي سيعلي من شأن الحل الدبلوماسي من خلال الضغط الإيراني على "الأسد" بقوله "إذا أرادت إيران مقعدًا على طاولة جنيف ينبغي عليها أن تثبت أنها على استعداد لأن تكون لاعبًا مسؤولاً في المنطقة، فلكونها الداعم الدولي الرئيسي لسوريا ربما تتمكن من لعب دور كبير في

الضغط على "الأسد" للتخلي عن الأسلحة، وإعداد الساحة لمزيد من المشاركة في التحركات الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي وبناء الثقة في الوقت الذي تستأنف فيه الولايات المتحدة وإيران المفاوضات النووية في وقت لاحق من هذا العام".

وأخيرًا؛ وحول مستقبل المبادرة الروسية، تقول صحيفة صنداي تليجراف في افتتاحيتها الصادرة يوم 2013/9/11 "الموقف الروسي في طرح المبادرات لحلحلة الأزمة السورية سياسيًّا لا عسكريًّا ينطلق من عدة اعتبارات يأتي على رأسها أن الناتو والغرب أداروا المعركة في ليبيا ضد النظام وخسرت روسيا كل شيء، وحتى دعمها للنظام كان متأخرًا ومنفردًا، وكان يهدف فقط إلى دفع الغرب إلى مراعاة روسيا في حساباته السياسية والاقتصادية ثم بقي الموقف الروسي في ذاكرة الثورة الليبية مناوئًا له!، **وتضيف** "ما صار واضحًا للعيان، وهو شعور روسيا بأنه يتم تقزيمها، وأن معارضة الموقف الأمريكي هدف بذاته خصوصًا عندما يتعلق الأمر بدولة يؤدي سقوط نظامها إلى كسب عظيم للغرب ولإسرائيل بغض النظر عن أسباب السقوط، كما أن روسيا تنظر بقلق شديد إلى الموقف التركي من الأزمة، وتخشى من حقيقة أن الجميع حدد نصيبه في سوريا ما بعد "الأسد"، وأنها لن يكون لها نصيب في هذه القسمة، و ربما يكون متصلاً بالوصلة الإيرانية في سياق الصفقات الإيرانية – الروسية، وبناءً على تلك الحسابات الإقليمية والدولية في المعادلة الروسية وحقيقة القوة الروسية وتمسكها بالورقة السورية تظل المبادرة الروسية خطوة لشراء الوقت وقد تعطي دفعة للحل السياسي في آن واحد".

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/9/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

توصيات المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب..

حفاظ على أمن المواطن واستقرار البلاد

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

توصيات المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب..

حفاظ على أمن المواطن واستقرار البلاد

حين نعود بالذاكرة إلى الوراء، وتحديدًا إلى شهري فبراير ومارس 2011، عندما حاولت مجموعة قليلة استنساخ ما حصل في تونس ومصر أوائل عام 2011 فيما عرف بـــ"الربيع العربي" مدفوعة من قوى إقليمية، لتمرير مطالب كان الهدف من ورائها إضعاف المجتمع الذي ظل لمئات السنين مثالاً للتسامح والتعايش، منتهجة أساليب أضرت بمصالح الناس وأعمالهم وعرضت أمن البلاد للفوضى وعدم الاستقرار ــ يتضح لنا أن تطورات الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين منذ تلك الأحداث وحتى هذه اللحظة على الصعيدين الأمني والسياسي مخطط لها من قبل هذه المجموعة أن تسير في طريق التأزيم لا الحل.

والشاهد أنه على الصعيد الأمني كانت المعارضة هي صاحبة الفعل فيما كانت الحكومة صاحبة رد الفعل، وهو ما يعني أن هناك فعلاً استفزازيًّا يلجأ إلى انتهاك القانون كان يجب أن يصاحبه رد فعل حازم للسيطرة على الأمور حتى لا تتطور الأحداث إلى سيناريوهات لا تحمد عقباها، وهو ما ينطبق على التوصيات الـــ 22 للمجلس الوطني لمكافحة الإرهاب التي خرج بها في جلسة استثنائية عقدت يوم 2013/7/28، والتي من أبرزها: منع الاعتصامات والمسيرات والتجمهر في العاصمة، واتخاذ إجراءات قانونية ضد الجمعيات السياسية التي تحرض أو تدعم أعمال العنف والإرهاب، ومنح الأجهزة الأمنية الصلاحيات الضرورية لحماية المجتمع من الإرهاب، وتشديد العقوبات على الزج بالأطفال في الأعمال الإرهابية، ورفعها إلى الملك لإصدار المراسيم لمواجهة ما يستجد من تداعيات في فترة غياب البرلمان، وهو ما تجسد في إصداره مرسومين، الأول: بهدف حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، والثاني: ينظم جمع المال للأغراض العامة، ثم قام بعد ذلك بتوجيه جميع من يعنيهم الأمر إلى العمل على وضع تلك التوصيات موضع التنفيذ بالسرعة الممكنة من خلال القنوات الدستورية والقانونية المتوافرة ،

وبدورها أخذت الحكومة برئاسة الأمير "خليفة" على عاتقها تنفيذ كل ما جاء في التوصيات من أجل ترسيخ الأمن والأمان في ربوع المملكة.

فأمام:

– **تزايد وتيرة عمليات التخريب وتنامي أعمال العنف** كمًّا ونوعًا وتحولها إلى أعمال إرهاب، وهو ما تجسد في استشهاد 5 من رجال الأمن خلال الفترة المنصرمة من العام الحالي، وارتفاع عدد الإصابات بين هم إلى 50 إصابة، و تفجير 270 أسطوانة غاز و12 قنبلة محلية الصنع تستهدف المدنيين، وتعطيل المصالح العامة عن طريق استخدام 183 قنبلة وهمية ، وبلوغ حجم الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأشخاص والممتلكات الخاصة 27 حدثًا في الثلث الأول من عام 2013، ووصول الأعمال الإرهابية التي استهدفت المنشآت التعليمية منذ بداية فبراير 2011 وحتى شهر سبتمبر 2013 إلى نحو 211 اعتداء، كما بلغت ذروة المخططات الإرهابية في استهداف ستاد البحرين الوطني خلال بطولة الخليج لكرة القدم رقم 21، التي انطلقت فعالياتها في الفترة من 5 إلى 18 يناير 2013، ليس هذا فحسب بل جرى انتهاك حرمة المساجد بمحاولة التفجير الإرهابية الفاشلة التي استهدفت ساحة مسجد الشيخ "عيسى بن سلمان" بمنطقة الرفاع الغربي.

– **التطور النوعي في العمليات الإرهابية** من رشق رجال الأمن بالحجارة واستخدام الشوزن إلى استخدام المولوتوف واختراع القنابل شديدة الانفجار، في دليل دامغ على أن هذه الأعمال مخططة وليست أعمالاً يقوم بها صبية في سن المراهقة، فنوعية الأسلحة التي تم استحداثها واكتشاف الخلايا الإرهابية ذات الارتباطات الإقليمية، واستهداف منشآت حيوية في أوقات متزامنة في المملكة يؤكد وجود منظمات تقوم بتدريب هذه العناصر على مثل هذه العمليات الخطيرة، والتي كانت ستؤدي في حال حدوثها إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة.

– **بروز شكل جديد من التطرف داخل المجتمع البحريني** لا يستهدف نشر أفكار المتطرفين، بقدر تركيزه على نشر نظرية تقوم على ضرورة معاداة الدولة واستهدافها في سياساتها

ومؤسساتها السيادية وثوابتها وهيبتها، فهناك حملات التحريض والتعبئة السياسية من خلال المنابر الدينية و شبكات التواصل الاجتماعي ، وخاصة بعد تردد دعوات غير مرخص لها للتظاهر والاعتصام تحت مسميات مختلفة.

- **التهديدات الأمنية الافتراضية عبر شبكات التواصل الاجتماعي** ، والتي يمكن أن تمتد من الفضاء الافتراضي إلى الواقع الحقيقي، فكثير من تلك المواقع تبث الكثير من الأخبار الكاذبة التي تمس أمن واستقرار المملكة بل والدعوة للمظاهرات والعصيان المدني.

- **تصاعد وتيرة الاحتقان في المنطقة** في ظل المخاوف من احتمالية امتداد التأثير السلبي الناتج عن هذا التوتر من دولة لأخرى، فمع ظهور موجة من عمليات العنف والاقتتال الداخلي في بعض الدول العربية باتت فرص انتقال مثل هذه العمليات إلى دول أخرى كبيرة، وخاصة مع الشحن الذي تقوم به أطراف وجهات لدواع مختلفة، الأمر الذي اضطر ها إلى اتخاذ العديد من الخطط والبرامج الاحترازية.

أمام كل ما سبق، كان يتعين أن ترقى العقوبة إلى خطورة الفعل، بما يحفظ أمن واستقرار الوطن والمواطن بعيدًا عن المزايدات الخاصة بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير ومحاولة وضع البلاد أمام مرحلة تم افتعالها عبر أطروحات ظاهرها الحق وباطنها الباطل.

ورغم اتفاقنا مع حقيقة أن الحل الأمني ليس هو الحل الوحيد للأزمة، فإنه يتعين الوضع في الاعتبار أنه كما كانت الحكومة صاحبة ردة الفعل على الصعيد الأمني؛ أي إنها لا تسعى للتصعيد وإنما حفظ أمن الوطن والمواطن وصون مكتسباته، فإنها كانت أيضًا صاحبة المبادرة والفعل على الصعيد السياسي من خلال دعوات الحوار المتكررة، ما يعني أنها هي التي تسعى إلى الحل والوصول إلى تسويات وتنازلات، فيما اعتادت تلك المجموعة على أن تكون هي صاحبة رد الفعل من خلال رفضها الدعوات للحوار وفرضها شروطًا تعجيزية للمشاركة فيها تارة أو العمل على تعطيلها تارة أخرى بالانسحاب منها؛ أي إنه لم يكن في نيتها الوصول إلى تسوية أو حل حتى تفكر فيه.

وتأسيسًا على ذلك كان من الطبيعي إعطاء الأولوية القصوى ــ على الأقل ــ في المرحلة الراهنة لإعلاء قيم الأمن المجتمعي على ما عداه ، بتبني استراتيجية استباقية في إطار مكافحتها للجرائم الإرهابية، و هو ما نجحت فيه من خلال إصدارها التوصيات الـــ 22 والتنفيذ المهني والدقيق لها.

غير أن ذلك لا ينفي وجود وسائل أخرى على المستويين الإعلامي والاجتماعي يمكن الأخذ بها حتى تحقق استراتيجية المملكة في مكافحة الإرهاب مزيدًا من النجاح، **من أبرزها:**

ــ استلهام العبر والدروس المستفادة من تجارب الدول التي عانت وما زالت من الإرهاب بكل أشكاله وأنواعه، سواءً في الغرب أو في المنطقة العربية من أجل تطوير ا لإجراءات التي تكفل تحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل، واتخاذ العقوبات الرادعة التي تحد من العنف وتقلل من التوتر وبث بذور الفتنة والكراهية.

ــ المشاركة المجتمعية الفاعلة في النقاش الدائر حول طبيعة القوانين والإجراءات المطلوبة لمكافحة الإرهاب، من خلال تنظيم حملة إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام تستهدف توفير الدعم والمؤازرة الشعبية لتلك الإجراءات وتوحيد الصف الوطني.

ــ تعريف المجتمع والرأي العام الداخلي والخارجي بأهمية الإجراءات الأخيرة والتوصيات بشأن مكافحة الإرهاب وغرضها الذي يتمثل في إحكام القبضة على المتورطين في أي محاولات للإضرار بالأمن.

ــ دعوة كافة الطوائف للانخراط في حوار التوافق الوطني ــ وإلا بمن حضر ــ باعتباره الوسيلة الوحيدة القادرة على المساعدة في الخروج من أي أزمة سياسية وأمنية.

وفي الأخير يمكن القول إن توصيات المجلس الوطني وما تم اتخاذه من قرارات فضلاً عن التحركات الداخلية والخارجية لحفظ الأمن والاستقرار في البحرين، جاءت في التوقيت المناسب، فشعبها ليس بإمكانه مواصلة رسالته الحضارية مع تواصل الممارسات الدخيلة على بلاده وأعرافها، لذا كان من صميم عمل الحكومة العمل على استئصال من تسبب في إعياء الجسم

البحريني عبر أدوات وآليات تشريعية للتوصل إلى ما يضمن نهاية عبث هؤلاء الذين لا يريدون خيرًا للوطن.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/9/24

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

النقاب في بريطانيا وتأثيرها على صورتها في الشرق الأوسط

(رؤية غربية)

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

عناوين فرعية:

ــ الحكم القضائي في بريطانيا بعدم جواز تقديم امرأة مسلمة إفادتها أمام المحكمة وهي ترتدي النقاب يعيد إلى الواجهة الكيفية التي يتعامل بها المجتمع البريطاني مع الجالية المسلمة.

ــ في الوقت التي تنادي فيه بريطانيا بحماية حقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية ونشر الديمقراطية في العالم نجدها عاجزة عن استيعاب المرأة المسلمة في المجتمع وهو ما يشير إلى وجود خلل في منظومة القيم البريطانية.

ــ بعض الكتابات رأت أن قرار المحكمة البريطانية سيؤثر على وضع ومكانة بريطانيا في الشرق الأوسط

أزمة النقاب في بريطانيا وتأثيرها على صورتها في الشرق الأوسط

(رؤية غربية)

الجدل الذي تشهده بريطانيا خلال هذه الأيام، حول حق المسلمات في ارتداء النقاب كتعبير عن هويتهن الدينية – على خلفية الحكم القضائي الصادر من محكمة لندن يوم 2013/9/17، بعدم جواز تقديم امرأة مسلمة إفادتها أمام المحكمة وهي ترتدي النقاب – ليس بالجدل المستحدث على المجتمع البريطاني، ولكنه أثير من قبل وكان يشتد ويخفت باستمرار من وقت لآخر، فقد سبق في عام 2006 أن أثير الموضوع بقوة عندما رفض الوزير البريطاني السابق "جاك سترو" استقبال سيدة محجبة في مكتبه، وأعلن أنه "يشعر بعدم الراحة عندما يقابل سيدة محجبة".

بيد أن الجدال هذه المرة اتسع ليشمل الحجاب وأغطية الرأس الأخرى التي تستخدمها المتدينات من النساء المسلمات، مع أن قرار المحكمة اقتصر على النقاب فقط، الأمر الذي يعيد إلى الواجهة الكيفية التي يتعامل بها المجتمع البريطاني على الصعيدين الرسمي والشعبي مع الجالية المسلمة وممارساتهم أو عاداتهم وتقاليدهم الدينية، خاصة بعد دعوة وزير الدولة البريطاني للشؤون الداخلية "جيريمي براون" في 2013/9/16، حكومة بلاده إلى النظر في منع النساء المسلمات من ارتداء النقاب بالأماكن العامة، مثل المدارس والجامعات، وإلى إطلاق نقاش وطني حول دور الدولة في وقف فرض ارتداء النقاب على الفتيات، تلى ذلك التصريح الصادر يوم 2013/9/18، عن مديرة لأحد معاهد التعليم العالي في مدينة برمنجهام – التي تعيش فيها جالية آسيوية كبيرة يشكل المسلمون منها قطاعًا واسعًا – بضرورة ألا ترتدي الطالبات المسلمات ملابس تخفي هويتهن (بما في ذلك النقاب)، ثم كشفت صحيفة الـــ "ديلي تلغراف" يوم 2013/9/19، عن قيام 17 مستشفى تابعة لهيئة خدمات الصحة الوطنية، باتخاذ قرارات داخلية تحظر على موظف اتها ممن يتعاملن مع المرضى ارتداء النقاب.

تلك الحملة أثارت ردود فعل واسعة حول عدد من القضايا، كان أهمها هاجس الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)؛ حيث إن نشر الثقافة الإسلامية يمثل مصدر قلق دائم للمصابين بالإسلاموفوبيا

داخل المجتمع البريطاني، خاصة في ظل وجود نظرة اختزالية للإسلام كدين وكثقافة في تصور الإسلام كمجموعة محدودة وجامدة من العقائد التي تحض على العنف والرجعية والإرهاب والنظرة السلبية للآخر، وترفض العقلانية والمنطق وحقوق الإنسان.

ومن الشواهد على تنامي هذه الظاهرة المرضية داخل بريطانيا: قيام وزارة التعليم في أبريل 2013، بفتح تحقيق عاجل فيما اعتبر مخاوف محيطة بمدرسة إسلامية مستقلة ، بعد مزاعم بأن الأسر المسلمة كانت تتعرض لضغط لتسجيل أطفالهم بالمدرسة ، أيضًا حادثة زيادة عدد الهجمات على المساجد وتضاعف جرائم الكراهية المرتبطة بالإسلاموفوبيا بنحو 15 مرة بعد حادث ولتش الإرهابى الذي قتل فيه جندي بريطاني في مايو 2013، على يد اثنين من المتطرفين الإسلاميين.

وفي هذا الصدد كشفت إحصائيات تضمنها تقرير نشرته صحيفة الإندبندنت يوم 2013/5/19، عن حدوث تحول درامي في التركيبة السكانية لبريطانيا, حيث أكدت أن نسبة أعداد المسلمين الشباب ارتفعت إلى10% في مقابل تراجع نسبة المسيحيين البريطانيين بشكل حاد (وهو ما أثار الكثير من القلق)، كما أشارت الإحصاءات إلى تراجع عدد المسيحيين إلى نحو33 مليون نسمة, لتصل نسبتهم إلى 59% بعد أن كانت71.7% في السنوات العشر الماضية، وفي المقابل ارتفعت أعداد المسلمين إلى 2.7 مليون نسمة لتصل نسبتهم إلى 5% من إجمالي السكان ، وأضافت الصحيفة في تقريرها أنه من بين كل عشرة مواطنين بريطانيين دون سن الخامسة والعشرين يوجد بريطاني مسلم.

ومن ناحية أخرى، علقت الإندبندنت على قرار المحكمة، في مقال نشر يوم 2013/9/23 بعنوان "الليبرالية والنقاب"؛ حيث أشارت إلى أن "التيار الليبرالي ينظر إلى النقاب على أنه أمر نابع من العادات والتقاليد وليس واجبًا دينيًّا، وأنه قد ساهم بشكل مباشر في تعطيل بعض المهارات الأساسية عند المرأة؛ فالكلام الحر الطبيعي أصبحت العباءة تمنعه وتستبدله بكلام منخفض متقطع لا يشكل جملة مفيدة"، ويرى بعض المنتمين إلى هذا التيار أن هناك نظرة سلبية تجاه ال نقاب ، وبالتالي كان من الطبيعي أن نبذُل جهودًا حثيثةً لمناهضته والحد من انتشاره، إلا أن أكبر العوائق التي كانت ومازالت تقف في طريق تحقيق هذا الهدف، هو أن هذا التيار الليبرالي يعيش وسط

مجتمع شديد التدين، ليس عنده استعداد على الأقل في هذه المرحلة لتقبل فكرة نزع ال نقاب بالكامل، وهو ما يجعل بعض من ينتمون إلى هذا التيار يصابون بالإحباط، ما يدفعهم أحياناً إلى مهاجمة هذا المجتمع الرافض لأطروحاتهم التحررية".

ومن القضايا الأخرى المتعلقة بقرار حظر النقاب هو مدى تمتع المرأة المسلمة بحقوقها داخل المجتمع البريطاني، ففي الوقت التي تنادي فيه بريطانيا بحماية حقوق الإنسان والأقليات الدينية والعرقية ونشر الديمقراطية في العالم، تعجز عن استيعاب المرأة المسلمة ودمجها وتحقيق التعددية الثقافية، بما يضمن عدم عزل المسلمات عن باقي المجتمع البريطاني، الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في منظومة القيم البريطانية، وما يؤكد ذلك الإحصائيات التي نشرتها صحيفة "أوبزرفر" يوم 2013/3/10، والتي بينت أن غالبية المسلمين الذي يتعرضون للاعتداءات الجسدية أو المضايقة أو الترهيب بسبب دينهم في بريطانيا هم من النساء.

وفي هذا الصدد تساءلت الكاتبة "مليحة مالك" في مقالها الذي كتبته في "جارديان" بعنوان "ارتداء النقاب ليس بربرية، لكن رد فعلنا عليه قد يكون ذلك " يوم 2013/9/16، "هل على بريطانيا أن تحذو حذو فرنسا وتحظر ارتداء النساء المسلمات النقاب في الأماكن العامة؟، مضيفة أن القانون البريطاني الحالي يحظر إجبار امرأة على ارتداء النقاب باستخدام التهديد، إلا أن المحاكم والمدارس وأماكن العمل في بريطانيا تملك سلطة منع الفتيات من ارتداء النقاب إذا رأت ذلك ضروريًّا، مؤكدة أن الإسلام اقترح أكثر من شكل للعفة والتواضع في لباس المرأة، وأن على الزعماء الدينيين البحث في إمكانيات أخرى غير تغطية الوجه بالكامل، وذلك بمشاركة النساء أنفسهن".

وفي هذا الاتجاه كتبت "جوان سميث" مقالاً في صحيفة الاندبندنت يوم 2013/9/21، رأت فيه أن حق الفرد في التعبير الديني ليس حقًّا مطلقًا، وينبغي تحديده إذا كان يضر بحقوق الآخرين، مشيرة إلى أن النقاب لباس مثير للسخرية تتبناه قلة من النساء ويرفضه العديد في التيار الإسلامي الغالب، وأن الدوافع الأيديولوجية التي تقف وراء ارتداء النقاب مريبة".

وفي المقابل وصف "هيوجو ريفكيند" في صحيفة "تايمز" يوم 2013/9/17، في مقال بعنوان "لا يجب حظر النقاب إلا في بعض الأحيان"، قرار المحكمة بالفظ، موضحًا أن مجرد فكرة حظر الملابس الدينية يعتبر إجراء تافهًا من جانب الدولة، وليست كل النساء اللاتي يرتدين النقاب يفعلن ذلك نتيجة القمع، لكن هذا يرتبط بعقيدتهن، ويتخوفون من أن يؤدي حظره ببساطة إلى زيادة عزلة المسلمات عن باقي المجتمع البريطاني، مما يجبرهن على الاختيار ما بين دينهن ودولتهن".

وفي هذا الاتجاه كتب "دومنيك لاوسن" في صحيفة صنداي تايمز يوم 2013/9/21، تحت عنوان "إذا كانت العدالة عمياء فلتجعل كل المتهمات يرتدين النقاب" قائلاً: "ليس بالضرورة أن يكون الشخص مرئيًّا بشكل كامل لكي نكون رأيًّا دقيقًا عن صدقيته، فإذا كنا نعتمد إلى هذا المدى في أحكامنا على ملاحظة المظهر الخارجي (الفيزيقي) للمدعى عليه وطريقة تعبيره، فسنكون سطحيين في أفضل احتمال وغير عادلين في الاحتمال الأسوأ".

ومن القضايا المرتبطة أيضاً بقرار المحكمة مدى تأثير ظاهرة الإسلاموفوبيا عمومًا وحظر النقاب خصوصًا على وضع ومكانة بريطانيا في الشرق الأوسط، وخاصة بعد أن أثار ردود فعل قوية في الداخل البريطاني؛ حيث نشرت صحيفة الصن تقريرًا يوم 2013/9/16، أكدت فيه أن المجلس الإسلامي في بريطانيا عبر عن "قلقه من الاتجاه الذي يأخذه النقاش العام حاليًّا بشأن النقاب، وقال إن هناك قلة من النساء يرتدين النقاب، ويجب السماح لهن بلبسه إن قررن ذلك طواعية، وفي كل مرة نتاقش فيها مسألة النقاب يصاحب ذلك تعليقات متعصبة بشأن العقيدة الإسلامية، ومكانة الإسلام في بريطانيا"، ولا شك أن لمثل هذه التصريحات والمواقف تداعيات على علاقة بريطانيا بالعالمين العربي والإسلامي، خاصة في ظل تمتعها بعلاقات وثيقة مع الدول الإسلامية على كافة المستويات.

فالإحصائيات تشير إلى أن حجم التجارة الثنائية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية (أكبر دولة سنية في المنطقة) وصل إلى 10 مليار جنيه إسترليني (16 مليار دولار) في عام 2012، وبلغت صادرات السلع والخدمات البريطانية للمملكة العربية السعودية زيادة نسبتها 40% لتصل إلى 7.5 مليار جنيه إسترليني (12 مليار دولار أمريكي)، الأمر الذي يهدد استقرار العلاقات

القائمة مع بعض الدول على المستويين الرسمي والشعبي، على غرار ما حدث عقب إعلان كل من بلجيكا وفرنسا عن رغبتهما في حظر النقاب، فقد أثار ردودًا منتقدة في الأوساط المتشددة في العالم الإسلامي، فللناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين مهمانبرست" انتقد عدم احترام "حقوق المسلمين في اتباع تعاليمهم الدينية خصوصًا فيما يتعلق بارتداء النقاب"، كما اعتبر رئيس مجلس العلماء الإندونيسي "عميد هان" "أن بلجيكا وفرنسا ستفرضان قيودًا على حقوق النساء المسلمات في الالتزام بالواجبات الدينية"، وفي باكستان توقع قادة سياسيون ورجال دين توترات أخرى بين الأديان في أوروبا وقال "صديق الفاروق" الناطق باسم أكبر حزب معارض هناك وهو "الرابطة الإسلامية الباكستانية–نواز" :"إن على فرنسا وبلجيكا احترام شرعة الأمم المتحدة".

خلاصة القول, رغم أن المسلمين في بريطانيا من أكبر الأقليات الدينية في هذا البلد الأوربي، إذ تعتبر الديانة الإسلامية الثانية في بريطانيا بعد المسيحية من حيث العدد، فإنهم مع ذلك يواجهون العديد من التحديات والصعوبات داخل المجتمع البريطاني، أبرزها عدم الاندماج الاجتماعي، فضلاً عن انتشار ظاهرة معاداة الإسلام، خصوصًا أن الهجمات على المسلمين والإهانات العنصرية التي توجه لهم، زادت باطراد في السنوات القليلة الماضية؛ حيث يصور بعض الساسة ووسائل الإعلام الإسلام على أنه مشكلة للمجتمع البريطاني، كما زاد البعد العنصري ضد المسلمين من خلال التحريض على كرههم، واتخاذ قرارات غير عادلة حيالهم والتي تمثل آخرها في منع المسلمات من ارتداء النقاب أمام المحاكم، مما أدى إلى انعزالهم اجتماعيًّا، بسبب تعرضهم للقمع والتهميش ومحاولة طمس الهوية، الأمر الذي يتعارض بقوة مع المبادئ البريطانية القائمة على نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات، والتي لطالما تدخلت بريطانيا في شؤون الدول الأخرى تحت هذه الذريعة المزيفة.

ولا يخفى في هذا الصدد تقارير وزارة الخارجية البريطانية التي تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية والتدخل العسكري البريطاني المتكرر في المناطق المختلفة بحجة حماية حقوق الإنسان مثلما حدث في العراق عام 2003، وأيضًا لا تخفى السياسية البريطانية الداعمة والمؤيدة للانتهاكات الإسرائيلية المتكررة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يشير بقوة إلى معاناة

بريطانيا من ازدواجية المعايير، ففي الوقت الذي ترفع فيه شعارات احترام حقوق الإنسان تقوم بممارسة سياسة التمييز والاضطهاد تجاه المسلمين وتمنعهم من ممارسة أبسط حقوقهم، الأمر الذي سيزيد صورتها تشويهًا في الأوساط العربية والإسلامية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/9/27

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

انحسار النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط..

رؤية غربية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

عناوين فرعية:

ــ صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية تؤكد أن "السياسة الأمريكية تجاه أزمات المنطقة في هذه المرحلة الحرجة تتسم بالتخبط والتردد وضبابية الرؤية وعدم وضوح الموقف وثباته".

ــ "جانيت ديلي" في "ذي ديلي تليغراف": "عندما أعلن الرئيس الأمريكي في مايو 2013 نهاية الحرب على الإرهاب لم يكن يدرك فحوى الدور العالمي لبلاده".

ــ "وول ستريت جورنال": أحد أسباب حالة التراجع والتخبط الأمريكي "توريط الروس للأمريكان وإعطاؤهم ضوءًا أخضر وهمياً لضرب سوريا ثم عودتهم للتحذير من الاعتداء عليها".

ــ "نيل جاردينر" بصحيفة "التليجراف": "جلوس الإدارة الأمريكية إلى طاولة المفاوضات جنبًا إلى جنب مع أي نظام غير ديمقراطي في إشارة إلى إيران ليس في صالح الولايات المتحدة.

انحسار النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط..

رؤية غربية

نتيجة لظهور بوادر على التحول في موازين القوى الإقليمية والدولية بأقاليم تمثل مناطق أمن حيوي واستراتيجي لصالح قوى بعينها لم تكن فاعلة من ذي قبل، أو تبني الدول استراتيجيات وسياسات غير مدروسة تجاه الأزمات الممتدة والعالقة في تلك المناطق ذاتها من فترة لأخرى لتنفيذ استراتيجياتها البراجماتية ومشاريعها الاستعمارية.. تتأثر السياسات الخارجية لتلك الدول بالإيجاب لصالح تلك التي تستطيع تعظيم الحلفاء وتقليص الخصوم وبناء قوة شاملة ووضع استراتيجيات خارجية فعالة ذات مصداقية عالمية، وتتأثر بالسلب والتراجع لصالح تلك التي تفقد حلفاءها الاستراتيجيين في المنطقة والعالم نتيجة تبنيها سياسات استاتيكية تجاه تلك الأزمات غير واقعية توقيتًا وهدفًا ومستوىً.

وتطبيقًا على أرض الواقع ظهر اتجاه يعتد به في الأوساط السياسية والأكاديمية الأمريكية والغربية ومن المختصين بالشأن الأمريكي أكد تراجع تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في أزمات منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والأزمة السورية التي اندلعت في مارس 2011 وراح ضحيتها حتى الآن أكثر من 120 ألف قتيل وإصابة وتشريد الملايين بشكل خاص، وبحسب أصحاب هذه الرؤية فإن من أحد المؤشرات على صحة ما ذهبوا إليه هو خطاب "باراك أوباما" أمام الدورة الـــ68 للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي حاول فيه استرضاء حلفائه ومنتقديه الذين يعتبرونه ضعيفًللغاية في مواجهة الأزمات الدولية.

وكنتيجة لبروز تلك الرؤية عن دولة تمسك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن المنصرم بتلابيب النظام الدولي بشكل منفرد وتضع الخطط والسيناريوهات أحادية الجانب لشكل العالم ومستقبله بحكم امتلاكها أقوى اقتصاد في العالم عبر سيطرتها على المؤسسات المالية العالمية، وثقلها السياسي العالمي عبر سيطرتها على مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأم المتحدة، وثقلها العسكري بامتلاكها قوة عسكرية لا تضاهيها قوة في العالم من حيث النوع

والانتشار والتقدم التكنولوجي.. استحوذ تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمات المنطقة، وبخاصة الأزمة السورية وتأثيرها على ميزان القوى الإقليمي والدولي ــ على اهتمام وسائل الإعلام الغربية لما يمكن أن يسفر عن ذلك مستقبلاً من قيام نظام دولي جديد "متعدد الأقطاب".

فافتتاحية "نيويورك تايمز" الصادرة بتاريخ 2013/9/25 رأت أن "السياسة الأمريكية تجاه أزمات المنطقة في هذه المرحلة الحرجة تتسم بالتخبط والتردد وضبابية الرؤية وعدم وضوح الموقف وثباته. فالمتتبع لتصريحات الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" والمسؤولين في إدارته إزاء الأزمة السورية مثلاً يستطيع أن يرى بوضوح أنه لا يملك سياسة واضحة ورصينة تجاه الأحداث التي تجري في سوريا، فهو أحيانا يشجع على عقد مؤتمر جنيف2، وأحياناً يدعو إلى تسليح المعارضة السورية ومحاربة الإرهاب بكل وسائله وأشكاله، وأحياناً أخرى يفضل الحل العسكري، ثم تعقد الولايات المتحدة اتفاقاً مع روسيا يقضي باعتماد الحل السياسي في التعاطي مع الأزمة السورية واستبعاد الخيار العسكري، مقابل التزام الرئيس السوري "بشار الأسد" بوضع ترسانة سلاحه الكيميائي تحت الرقابة الدولية، وهذا يعكس أن الولايات المتحدة ليس لديها استراتيجية واضحة أو تكتيكات مدروسة للتعامل مع الأزمة لوجود أطراف أخرى قوية في الأزمة إقليمية ودولية، وهذا ما يجعل المرء يتساءل: هل فقدت واشنطن بوصلتها في سوريا؟".

وإلى نفس النتيجة ذهبت **الكاتبة البريطانية "جانيت ديلي" في مقال لها بصحيفة ذي ديلي تليغراف البريطانية نشرته يوم 2013/9/24** بقولها: "عندما أعلن الرئيس الأمريكي في مايو 2013 نهاية الحرب على الإرهاب لم يكن يدرك فحوى الدور العالمي لبلاده، وأنه لا يمكن الوثوق بتقديرات واشنطن وفعاليتها في السياسة الخارجية خلال الفترة المتبقية لإدارة "أوباما" خاصة تجاه أزمات المنطقة بشكل عام وسوريا بشكل خاص"، وأضافت: "إن استراتيجية "أوباما" العالمية في فترة ولايته الثانية ارتكزت على محورين، أحدهما يتمثل في أن "تنظيم القاعدة" قد تحطم في أعقاب مقتل زعيمه "أسامة بن لادن"، والآخر في الهجمات الناجحة للطائرات الأمريكية بدون طيار في باكستان، ولكن ثبت أن هذا غير صحيح بالنظر إلى تمدد وانتشار تنظيم "القاعدة" حول العالم، بالإضافة إلى عدم قدرة الاستراتيجيات الأمريكية على إجهاضه أو قطع دابره، الأمر الذي أجبر

الإدارة الأمريكية خلال الشهر الماضي على إغلاق 19 من سفاراتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمدة أسبوع، كما أن طائراتها بدون طيار تواصل هجماتها في اليمن، وهذا يعكس تخبطًا من نوع آخر في المنطقة وأزماتها".

وتتفق مع ما ذكرته "افتتاحية نيويورك تايمز" والكاتبة البريطانية "جانيت" فيما ذهبا إليه **افتتاحية صحيفة "الجارديان" البريطانية الصادرة يوم 2013/9/25** بقولها: "يتضح بشكل أكبر تردي السياسة الأمريكية تجاه أزمات المنطقة في الأزمة السورية؛ حيث التخبط والتردد الأمريكي تجاه أي من السيناريوهين العسكري أم السياسي لحسم الأزمة، فبعدما أعلن الرئيس الأمريكي رغبته في ضرب سوريا عسكريًّا سرعان ما طلب من مجلس النواب إرجاء التصويت على القرار رغم أنه يتمتع دستوريًّا بسلطة شن الحرب دون الرجوع إلى الكونجرس لمدة 60 يومًا، وقد استخدم "أوباما" نفسه هذه السلطة خلال الحملة العسكرية على ليبيا متجاهلاً الكونجرس تمامًا.. كما تجاهل رؤساء الولايات المتحدة السابقون الكونجرس عند شنهم الحروب، وقد يرجع ذلك الأمر إلى تعرض "أوباما" في الأشهر الأخيرة لعدد من الضربات الرئيسية نسفت عمليًّا أسس سياسته تجاه المنطقة والأزمة السورية أبرزها ثبات الموقف المناور للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين " فيما يتعلق بإدارة الأزمة السورية، فـ"بوتين" كان عمليًّا يتلاعب على "أوباما" بهدف إعطاء إيران و"حزب الله" والرئيس السوري "بشار الأسد" فرصة للانتصار".

وحول العوامل التي أجبرت الرئيس الأمريكي على التفكير في مستقبل توجيه ضربه عسكرية لسوريا وتأثيرها على المصالح الأمريكية وعلى أمن إسرائيل، والتي عكست أيضًا تخبطًا أمريكيًّا تجاه الأزمة السورية، ذكرت **افتتاحية صحيفة "ذي ديلي تليغراف" البريطانية الصادرة يوم 2013/9/24** أن "سلوكيات "بوتين" تجاه الأزمة السورية جعلت واشنطن تبدل سياساتها تجاه موسكو وسوريا؛ حيث يدرك "اوباما" عمق العلاقة الاستراتيجية وتكاملها بين سوريا وروسيا, فلا يمكن للروس أبدًا التخلي عن سوريا, ليس حبًّا فيها، وإنما لارتباط أمنهم القومي ومصالحهم القومية بسوريا".

وبدورها تطرقت **افتتاحية وول ستريت جورنال الصادرة يوم 2013/9/25** إلى بعض العوامل الأخرى التي أدت إلى حالة التراجع والتخبط الأمريكي في المنطقة بقولها إن "من بين تلك العوامل توريط الروس للأمريكان وإعطاؤهم ضوءًا أخضر وهمياً لضرب سوريا، ثم ع ودتهم لتمرير رسائل تحذر من الاعتداء على سوريا, وهذا بديهي فلا يمكن للروس بعدما راهنوا على النظام السوري بكل شيء أن يتخلوا عنه.. ثم العلاقات السورية – الإيرانية من ناحية أخرى والتي ليست علاقة تحالف فقط, وإنما هي ارتباط كامل وتوحد بمشروع استراتيجي واحد.. فالإيرانيون يعتبرون سوريا خطًّا أحمر دونه ألف حرب إقليمية، وهذا ليس تحليلاً بل قرار إيراني صادر عن مرشد الثورة الإيرانية "علي خامنئي" لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بالأمن القومي الإيراني والاستراتيجية الإيرانية ومنها ما هو عقائدي وشرعي ومنها ما هو تاريخي بحكم التحالف بين هاتين الدولتين، فضلاً عن تخلي الحلفاء بالتحاق بريطانيا بمجموعة الدول الأوروبية المعارضة للحرب على سوريا مثل ألمانيا وبلجيكا وايطاليا وغيرها، الأمر الذي جعل "أوباما" يقف وحيدًا متخبطًا مع بعض الأنظمة العربية".

وتضيف **افتتاحية فايننشيال تايمز الصادرة يوم 2013/9/25** "ظهور رسائل واضحة من محور الممانعة في المنطقة بأن الحرب حين تندلع ستكون شاملة تمتد إلى إسرائيل ودول الخليج ، مما سيهدد الإمداد العالمي للنفط, ولا قدرة للأمريكيين على تحمل نتائج وتكلفة هذا السيناريو خصوصًا مع المعارضة الشديدة لتدخلهم في سوريا من قبل الرأي العام الأمريكي والدولي وبقاؤهم وحدهم في المواجهة بعد انسحاب أهم حلفائهم البريطانيين".

وبخصوص **الرأي العام الأمريكي** الرافض لضرب سوريا عسكريًّا، أظهر استطلاع جديد أجرته **صحيفة "نيويورك تايمز" وشبكة "سي بي إس" وأعلنت نتائجه يوم 2013/9/25** أن نصف الشعب الأمريكي لا يوافق على السياسة الخارجية للرئيس "أوباما" بشكل عام بقولها "49% من الشعب لا يوافق على سياسة "أوباما" الخارجية، ما يشكل ارتفاعًا بـــ10 نقاط منذ مطلع يونيو الماضي، فيما وافق40% على سياسته، كما أن نظرة الشعب الأمريكي حيال سياسة رئيسه الخارجية تراجعت لدى كافة الفئات السياسية ؛ حيث إن معارضة هذه السياسة ارتفعت بنسبة 8

نقاط لدى الديمقراطيين، و10 نقاط لدى الجمهوريين، و13 نقطة لدى المستقلين ، وأن 52% أعربوا عن رفضهم للطريقة التي يعالج بها الرئيس الأزمة السورية ، فيما دعم 82% من المشاركين للمبادرة الأمريكيةـ الروسية التي تقضي بوضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية، وذكر الاستطلاع أن 57% رفضوا توجيه ضربة عسكرية لسوريا على الإطلاق".

ويبدو أنه لم يقتصر تأثر السياسة الأمريكية تجاه سوريا فقط، ولكن امتد ليشمل كل أزمات المنطقة بحكم الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك وتداخل الأطراف الإقليمية والدولية في الأزمات ذاتها؛ حيث تقول الكاتبة "جنيفر روبين" في مقال لها بعنوان "أوباما في الأمم المتحدة" نشرته في صحيفة "واشنطن بوست" يوم 2013/9/25 أن "إيران أضحت تقض مضاجع السياسة الأمريكية، وهذا ما دفع "أوباما" للقول أمام الجمعية العامة يوم 2013/9/24 إن واشنطن لا تسعى إلى تغيير النظام وتحترم حق الشعب الإيراني في الحصول على الطاقة النووية السلمية"، وذلك في محاولة منه لمحو الاعتقاد الذي يفضي إلى أن واشنطن تحاول تخليص العالم من الثورة الشيعية الإيرانية التي يعتز بها "روحاني"، وتضيف الكاتبة أن "الرئيس الأمريكي أعلن أنه أنهى عقدًا من الحرب رغم استمرار الحرب الأهلية السورية، إضافة إلى الذين تم ذبحهم في شمال إفريقيا، والصراع الطائفي في العراق".

وبدورها تقول **افتتاحية صحيفة "جيروزاليم بوست" المعنونة بـــ"روحاني: المحرقة كانت جريمة تستحق الشجب" الصادرة يوم 2013/9/25** حول قضية إنكار الجمهورية الإسلامية الإيرانية "الهولوكست" اليهودي "حاول الرئيس الإيراني تطمين إسرائيل بقوله إن أي جريمة قد حدثت على مدار التاريخ ضد الإنسانية، بما في ذلك جريمة النازيين تجاه اليهود تعتبر أمرًا مستهجناً ومداناً"، وفي هذا الصدد أشارت **صحيفة التايمز في افتتاحيتها الصادرة يوم 2013/9/25**، إلى استجابة "روحاني" لرسالة "أوباما" لإطلاق سراح أحد عشر سجيناً سياسيًّا، وأن "روحاني" عين وزير خارجية معروف عنه بالمقاييس الإيرانية موالاته وميله للدبلوماسية مع الولايات المتحدة".

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أشارت **وكالة الأنباء الفرنسية في تقرير لها نشرته يوم 2013/9/25** إلى الاتصال التاريخي بين الرئيسين "أوباماــ روحاني" والذي يعد الأول من نوعه

بين رئيس أمريكي ونظيره الإيراني منذ الثورة الإسلامية 1979؛ حيث "أكد الرئيسان أنهما بحثا سبل التوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، وشددا على الإرادة السياسية لحل المسألة النووية سريعًا وإعداد الطريق لحل مسائل أخرى إضافة إلى التعاون في الشؤون الإقليمية"، **وانتقد الكاتب "تيل جاردينر" في مقال له بصحيفة "التليجراف" البريطانية نشر يوم 2013/9/26** إدارة "أوباما" بقوله "الإدارة الأمريكية مستعدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات جنبًا إلى جنب مع أي نظام غير ديمقراطي، في إشارة إلى إيران، وهذا ليس في صالح الولايات المتحدة، ومن ثم ينبغي أن يهتم "أوباما" بغرس بذور الخوف، بدلاً من الصداقة من أجل الحصول على نتائج مقبولة".

وعرضت **افتتاحية صحيفة "واشنطن بوست" المعنونة بـــ"مشكلة في جوهر السياسة الخارجية الأمريكية" التي صدرت يوم 2013/9/26** لمؤشر جديد على التردد والتراجع الأمريكي في المنطقة بقولها "الرئيس الأمريكي أثناء خطابه بالجمعية العامة لم يتطرق عند سرد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى قضية الديمقراطية والحريات المدنية بما فيها توسيع نطاق حقوق المرأة"، **وهو ما وصفته افتتاحية صنداي تايمز الصادرة يوم 2013/9/15** بقولها إن "الرئيس الأمريكي فقد بريقه بعد إخفاق سياساته الشرق أوسطية ليس فقط تجاه سوريا بل تجاه القضية الفلسطينية بعدم قدرته على إحداث أي تغييرات حقيقية ملموسة بصدد ملفات التهويد والأزمات العالقة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني رغم رعاية واشنطن للمفاوضات بينهما منذ نهاية أغسطس الماضي، حيث كان الرئيس "اوباما" قد أعلن بداية ولايته الأولى قدرته على تحقيق إنجاز في ذلك الملف، ولكن سرعان ما تبخرت الوعود".

وأخيرًا؛ تقول افتتاحية فايننشيال تايمز الصادرة يوم 2013/9/17 تعليقا على خطاب أوباما أمام الأمم المتحدة أن "سياسة المواجهة مع طهران التي اتبعتها ا لولايات المتحدة على مدى عقود لم تجد، ومن هنا يمكن لواشنطن منع إيران من إنتاج الأسلحة النووية بطريقتين، الأولى عن طريق الحرب، والثانية من خلال السلام. وفي حين أن التهديدات بالحرب لا تؤتي أكلها، فإن "أوباما" فتح الباب على مصراعيه أمام إدارته للتوصل إلى اتخاذ خيارات جديدة تجاه إيران بحيث لا يمكن حصرها في خيار الحرب فحسب".

2013/9/29

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

قراءة في تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية حول:

"الفساد وتهريب رءوس الأموال والأطراف الدولية الفاعلة المحركة للصراع في اليمن"

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

العناوين الفرعية:

ـ إلى جانب وجود عوامل عامة لوجود الفساد في المجتمع اليمني فإن ما فاقم منه أنه تسود ه وتغلب عليه القيم التقليدية والروابط المستندة إلى علاقات النسب والقرابة والعلاقات المناطقية.

ـ تقرير "تشاتام هاوس": الفساد وتهريب رءوس الأموال والأطراف الدولية الفاعلة المحركة للصراع في اليمن مصدر للصراع قد ينشأ في المستقبل ويضر أيضًا بخطط التنمية القادمة.

ـ التقرير: هناك 10عائلات في اليمن تسيطر على 80% من الواردات والصناعة والمعالجة، والخدمات المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل المواصلات.

ـ لكي تؤتي المنح تأثيرها يجب أولاً القيام بإيجاد حل للمشكلات الهيكلية الكامنة في اليمن، كاستنزاف الموارد، وتنافس النخبة، وشبكات المحسوبية الموازية.

قراءة في تقرير المعهد الملكي للشؤون الدولية حول:

"الفساد وتهريب رءوس الأموال والأطراف الدولية الفاعلةالمحركة للصراع في اليمن "

إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه الشخصية؛ وبالتالي فهو يعد نتيجة لقصور في أداء مؤسسات إدارة الحكم في المجالين العام والخاص، وهو يضعف الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية وتعزيز التنمية البشرية وأمن الإنسان.

وبصفة عامة تتعدد الأسباب والعوامل الكامنة وراء ظاهرة الفساد في أي مجتمع، وتتداخل مع بعضها البعض، فهناك أسباب اقتصادية وسياسية، وأسباب اجتماعية وثقافية، وأسباب داخلية وأسباب خارجية، ويُعد انتشار الفساد في الدول العربية أحد أبرز تحديات إدارة الحكم، مما يؤثّر سلبًا على عمليات الإصلاح والتنمية فيها.

واللافت أن البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة ما تزال نادرة، كما أن ثقة الشعوب العربية بشكل عام في قدرة الدولة على التحرّك الفعال في مواجهتها ما تزال ضعيفة. ومع ذلك، فإنّ التطورات التي تحقّقت مؤخرًا تنبئ بإمكانية التغيير والتطوير في هذا المجال، لاسيما في ضوء ما أنتجته الاحتجاجات العارمة التي اجتاحت المنطقة من ضغط كبير باتجاه مكافحة الفساد الذي يعد من أهم أسباب الاستياء الشعبي.

وبموازاة ذلك أيضًا شهدت السنوات الأخيرة اتساعًا ملحوظًا في مساحات النقاش العام حول موضوع الفساد، ونموًا واضحًا في وتيرة الانخراط الرسمي في مبادرات الإصلاح ذات الصلة. وحتى تاريخه، هناك 16 بلدًا عربياً أعلن عن التزامه بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بعضها أصدر سلسلة من الإصلاحات القانونية الهادفة إلى الوقاية من الممارسات الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها، وبعضها أنشأ هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وبدأ بتنفيذها.

لكن في المقابل من هذا، ما تزال هناك بعض الفجوات، على مستوى الأطر التنظيمية والقدرات التقنية، التي تحد من قدرة الجهات المعنية على التصدي الفعال للفساد ، كما أنه رغم أن مستويات الشفافية تتحسن باستمرار فإنها ما تزال منخفضة نسبيًّا، وآليات الرقابة الأساسية المختلفة ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. أما التنفيذ الفعلي للأطر القانونية الموجودة يظل، إلى حد كبير، دون التوقعات، ويترافق ذلك مع ندرة الملاحقة القانونية في قضايا الفساد الكبرى. . أما التعاون الدولي فما يزال يُعد بطيئًا ومعقدًا، فيما تواصل العقبات السياسية والهيكلية في تقليص فرص المشاركة الفعالة للجهات غير الحكومية في جهود مكافحة الفساد.

وتطبيقًا على اليمن نجد أنه يعد من ضمن الدول العربية التي ما زالت تعاني من ظاهرة الفساد، حتى بعد الاحتجاجات الواسعة التي شهدها في عام 2011؛ فإلى جانب وجود عوامل وأسباب عامة عديدة لوجود الفساد في المجتمع اليمني، مثلها مثل أي مجتمع، فإن هناك أسبابًا وعوامل ذات خصوصية نسبية باليمن، لاسيما أن المجتمع هناك مازال مجتمعًا تقليديًّا تسود فيه وتغلب عليه القيم التقليدية والروابط القوية المستندة إلى علاقات النسب والقرابة والعلاقات المناطقية.

وأحد أبرز الشواهد على ذلك تراجع ترتيب اليمن في تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد ليشغل المرتبة الثالثة في تفشي ظاهرة الرشوة بين 104 دول شملها تقرير عام 2013، بينما كان في العام الماضي يحتل المرتبة (164) بين (182) دولة من حيث مستوى الشفافية ومكافحة الفساد، وأضاف التقرير أن 56% من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع أكدوا أن الفساد زاد خلال السنة الماضية، بينما أكد 45% من الذين قامت المنظمة باستبيان آرائهم أن دور الحكومة غير فعّال في مكافحة الفساد.

وفي هذا السياق أتى تقرير "الفساد وتهريب رءوس الأموال والأطراف الدولية الفاعلة المحركة للصراع" الصادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية بلندن المعروف بـــ"تشاتام هاوس" ، والذي أوجز بوضوح قضايا الفساد وهروب رءوس الأموال في اليمن باعتبارها مصدرًا للصراع الذي قد ينشأ في المستقبل ويضر أيضًا بخطط التنمية القادمة؛ حيث يشير واضعو التقرير أنه بالرغم من اندلاع احتجاجات الربيع العربي ومحاولات إجراء الإصلاحات، فإن المصالح الاقتصادية

للنخبة اليمنية تحول دون تطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع، وذلك في محاولة من جانبهم للحفاظ على سلطتهم؛ إذ تعمل هذه النخبة على زيادة ثرواتها دون أي اهتمام باعتماد منهج الحكم الرشيد؛ فهي وفقًا للتقرير اتجهت إلى الملاذات الضريبية (وهي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية) وإلى تهميش الفاعلين السياسيين من أجل خلق دولة شمولية قلبًا وقالبًا.

وتحت عنوان "**الشرعية السياسية**" أشار التقرير إلى أن هناك قضية رئيسة تتعلق باكتساب الحكومة اليمنية المركزية الشرعية، لاسيما في أعقاب هجمات 2001/9/11 والقدرات الفائقة التي حظيت بها منطقة الشرق الأوسط، ووضعت تحت تصرفها في ظل وجود حليف قوي مثل الولايات المتحدة يضع على كاهله الحرب على الإرهاب؛ حيث ترسخت تلك الشرعية بشكل مكثف عن طريق انفتاح الدول العربية اقتصاديًّا وزيادة تركيز ثرواتها بين فئة لا تتعدى عشرة بالمائة المتمثلة في النخبة، ولكن هذا الوضع جعل الكثيرين يتواصلون عبر الإنترنت لتظهر بعد فترة احتجاجات الربيع العربي.

واستطرد التقرير موضحًا أن اليمن بات يمثل بقعة تشهد نزاعًا في الوقت الراهن بشكل خاص جراء التكتيكات التي كان يستخدمها الرئيس "علي عبدالله صالح" لتوطيد سلطته تحت غطاء الديمقراطية واستغلاله لأموال النفط وتجنب الانخراط في أي عمل من شأنه أن يبني دولته ويقويها، وهو الأمر الذي أصبح واضحًا للغاية في الحرب الأهلية عام 1994.

وانطلاقًا من هذا أصبحت شرعية النظام تحوم حولها الكثير من الشكوك، وهو ما أدى إلى انتفاضة 2011، وعلى الرغم من استقالة "صالح" في أعقاب الانتفاضة، فإن النخبة السياسية اليمنية ما تزال تعاني من "أزمة الشرعية" التي أدت إلى تكوين حركة شباب متنوعة الاتجاهات، جنبًا إلى جنب مع حركة انفصالية جنوبية من مسلحي القاعدة، وكل منهما يلعب دورًا كبيرًا في تشكيل مستقبل اليمن.

وقد أثار التقرير مسألة مهمة وهي أن الحوار الوطني، الذي دعت إليه دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، خلق فرصة كبيرة لإعادة التفاوض بشأن ميزان القوى في اليمن وذلك من خلال وضع اتفاقية جماعية أكثر شمولية، بدلاً من اتفاقية تقاسم السلطة مع النخبة غير الرسمية، وذلك رغم بعض الشكوك والمخاوف بأنها قد تشكل اتفاقية لنخبة قامت بخيانة مطالب حركة الشباب.

أكد التقرير أن هناك العديد من اليمنيين ينظرون إلى عملية التحول على أنها عملية سطحية تم تصميمها لتكون بمثابة صمام ضاغط يمنع حدوث المزيد من الاضطرابات، بدلاً من كونها محاولة حقيقية تسعى لتغيير وتحول فعال وذي مغزى.

ومن زاوية اقتصادية رأى التقرير أنه لكي تضمن كل من الدول الأجنبية المانحة، والدبلوماسيين، والهيئات الحقوقية، العمل بشكل أفضل وفعال في اليمن، فإنه من الأفضل أن يدركوا مفهوم الاقتصاد السياسي؛ وهو ما استدعى تسليط الضوء على قضية محورية، وهي أن هناك نخبة صغيرة في اليمن كما سبق الإشارة تسيطر على الاقتصاد اليمني؛ فهناك 10عائلات تسيطر على 80% من الواردات والصناعة والمعالجة، والخدمات المصرفية، والاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل المواصلات.

ويعود ذلك جزئيًّا إلى الإخفاق في تنويع الجهات الاقتصادية الفاعلة وتحريرها، بدلاً من العمل على مواصلة دعم موقف النخبة الاقتصادية والتي كانت تحدث بشكل كبير بسبب وجود الفساد والمحسوبية في كل من قطاعي النفط والعسكرية. وقد تسببت هذه النخب الاقتصادية والمالية القوية في إعاقة إجراء الإصلاحات القوية والضرورية لمنع الاقتصاد اليمني من الانهيار.

ولفت واضعو التقرير إلى أن الأمر لا يتعلق ببساطة بمعالجة العوامل الداخلية فحسب، بل يتعلق الأمر ببعض العوامل الخارجية التي قد تؤدي إلى وجود حالة من عدم الاستقرار في اليمن، ويتجسد أحد هذه العناصر الأساسية في الولايات المتحدة والسعودية؛ فحسب التقرير هما الطرفان

اللذان يهتمان بالجماعات السياسية في اليمن كالقاعدة والحوثيين، فضلاً عن النفوذ الإيراني، على التوالي.

ونظرًا لأن الدول المانحة غالبًا ما تشعر بالقلق حيال التهديد قصير المدى للإرهاب على حساب قضية الاستقرار طويل المدى، تعمل الدول المانحة على تعزيز النخبة السياسية من الناحية العسكرية لمواجهة مثل هذا التهديد، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى معرفة العوائق الهيكلية التي تؤثر على الاستقرار طويل المدى. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل عملية التعزيز العسكري هذه على الأدوات الأمنية المثيرة للجدل مثل طائرات بدون طيار.

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية والإصلاح الاقتصادي كانا بمثابة هدف ثانوي بالنسبة للدول المانحة، كما أنهما غير مفعلين في ظل الإصلاح الذي يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح الجماعية للنخبة. وقد يؤمل من تشكيل مجموعة "أصدقاء اليمن"، التي أنشئت من قبل الحكومة البريطانية، أن تنشئ "جبهة موحدة" وتمنع النخبة من العمل ضد الدول المانحة، وقد أدى هذا الأمر إلى التوصل إلى اتفاق لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات وتطبيق آليات الشفافية التي تهدف إلى تطوير الحوكمة، رغم أن التقرير أشار أنه من المحتمل أن يتراجع الاهتمام بهذه الإصلاحات، مع قرب الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2014.

قضية أخرى سلط عليها التقرير اهتمامه، وهي دور الملاذات الضريبية الدولية، التي تعمل كدافع لهروب رءوس الأموال؛ حيث تشير التقديرات إلي أنه مقابل كل دولار أنفق على المساعدات خلال الفترة ما بين 1990 و2008، يتم تهريب 2.70 دولار من البلاد إلى الملاذات الضريبية هذه. ومن ثم، أدى هذا بشكل كبير إلى تقويض الخطط الموضوعة لتنمية اليمن، كما أنها تقوض من عائدات الضرائب اللازمة لتوفير التمويل اللازم للبنية التحتية والخدمات العامة. وعلاوة على، ذلك يعد تهريب رءوس الأموال مؤشرًا أساسيًّا على أن الأرباح التي يتم جنيها من القطاعات ذات رأس المال المكثف ــ اللازم لتمويل وتطوير الصناعات ذات العمالة الكثيفة من أجل إيجاد حل مشكلة البطالة في اليمن ــ لن يوجه إلى الاقتصاد المحلي.

ويشير التقرير أن هذا يعود جزئيًا إلى النخبة الاقتصادية المنعزلة عن المجتمع، إضافة إلى عدم وجود مساءلة. واتضح ذلك من خلال قولهم بإنهم (النخبة) سيكون لديهم حافز لتحسين بيئة الحوكمة الداخلية، في حال أن أصبحوا أكثر ارتباطًا بوضح الاقتصاد المحلي، وفي حال وجود المزيد من المراقبة على تعاملاتهم المالية.

وأخيرًا اختتم التقرير بأنه ينبغي على الجهات الدولية المانحة القيام بمحاولة لإيجاد حل للمشكلات الهيكلية الكامنة في اليمن، كـــ"استنزاف الموارد، وتنافس النخبة، وشبكات المحسوبية الموازية التي تتزايد في ظل الوضع الصعب والذي لا يحتمل على صعيد الاقتصاد السياسي".

وذلك بالرغم من أن أكثر ما يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي يتمثل في توصيات لمجموعة الثماني الكبرى والتي تتجسد في فرض المزيد من الشفافية على ملاذات الضرائب الدولية، والتعاون مع الجهات الفاعلة المهمشة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي داخل اليمن، وزيادة الوعي بشأن الاقتصاد السياسي، وتقديم الدعم العام لإعلاء فكرة الحوكمة والشفافية والتضمين من أجل القضاء على سلطة النخبة السياسية والاقتصادية في اليمن.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/6

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العناوين الفرعية:

ــ الولايات المتحدة ترى أنه لا يمكن الاعتماد على القوات الأمنية الليبية.

ــ "كيري" يبرر العملية ويقول إنها قانونية وخبراء القانون الدولي يرون أنها لا شرعية ولا قانونية.

ــ العملية ستزيد من حالة عدم الاستقرار وتخلق بيئة نشطة لنمو الإرهاب..وجماعة تطالب بخطف أمريكيين وشن هجمات على الطائرات.

ــ الجارديان تقول:ــقدرة واشنطن على إدارة الشرق الأوسط تضاءلت كثيرًا.

أبو أنس الليبي والقرصنة الأمريكية

في الخامس من الشهر الجاري قامت وحدات خاصة أمريكية بتنفيذ عمليتين في سياق ما يسمى بالحرب الأمريكية على الإرهاب في الصومال وليبيا، وفيما فشلت العملية بالصومال في تحقيق هدفها، نجحت الثانية التي نفذت في طرابلس في اعتقال "أبو أنس الليبي " القيادي في تنظيم "القاعدة" الذي تتهمه واشنطن بالضلوع في اعتداءات 1998 ضد سفارات أمريكية في شرق إفريقيا، وتم نقل المشتبه به إلى سفينة حربية أمريكية بالبحر المتوسط لاستجوابه.

والغريب في الأمر ليس قيام الولايات المتحدة بتنفيذ عمليتين غير شرعيتين خارج أراضيها منتهكة سيادة الدولتين، فقد قامت من قبل بشن حربين في أفغانستان والعراق تحت مظلة مكافحة الإرهاب بعيدًا عن الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، مخلفة وراءها إرثاً عاد بالعراق وأفغانستان قروناً إلى الوراء، وهذا غير مئات الآلاف من القتلى والمصابين وملايين المشردين واللاجئين وتدمير البنية التحتية في البلدين لدرجة أن تم تصنيفهما ضمن الدول الفاشلة.

ولكن الغريب هو أن الحكومة الليبية أنكرت في البداية أي معرفة مسبقة بالعملية وطلبت توضيحات من واشنطن، وذلك في الوقت الذي نقلت فيه صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤول أمريكي أن حكومة طرابلس كانت على علم بالعملية، بل ووافقت عليها ضمنيًّا، وهو ما صب الزيت على النار مشعلاً الأوضاع في ليبيا أكثر مما هي مشتعلة، وهو ما حاولت الحكومة نفيه.

غير أن تعليق رئيس الوزراء الليبي "علي زيدان" بأن علاقات بلاده مع واشنطن لن تتأثر بعملية الاعتقال؛ لأنها علاقة صداقة وتعاون، فضلاً عن مساعدة واشنطن الليبيين في ثورتهم كان سبب اختطافه يوم 10/10 أو اعتقاله، حسبما أطلق البعض، من قبل ميليشيات مسلحة اعتراضًا على موقفه من اعتقال "أبو أنس الليبي".

ورغم إطلاق سراح رئيس الوزراء بعد اعتقاله بساعات، فإن الحادث يحمل دلالتين:

الأولى: خاصة بالأوضاع في ليبيا؛ فبعد الثورة على 42 عامًا من حكم العقيد "معمر القذاف ي" بهدف تحقيق حياة أفضل يسودها الاستقرار، إلا أنه يبدو أن أمل الشعب الليبي بل وشعوب دول ما يسمى بـــ "الربيع العربي" لم يتحقق؛ فعلى العكس خلقت تلك الثورات فوضى وعدم استقرار جعلا هذه الدول أكثر ضعفاً وعرضة لانتهاك سيادتها سواء داخليًّا أو خارجيًّا؛ فمنذ سقوط "القذافي" وليبيا تعيش حالة من الفوضى الأمنية وانتشار السلاح والغياب التام لمؤسسات الدولة.

الثانية: مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، فرغم أن هذه العمليات النوعية زادت أهميتها من وجهة نظر واشنطن بعد حادثة المركز التجاري في العاصمة الكينية نيروبي في الشهر الماضي، وفي ظل زيادة أعداد المتطرفين في ليبيا، والتخوف من وصول مثل هذه التهديدات في خطورتها إلى مستوى تهديدات تنظيم "القاعدة" في باكستان وأفغانستان واليمن والتي تستهدف المصالح الأمريكية، فإن امتداد جغرافية عمليات الخطف والاغتيال التي تقوم بها الوحدات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي من باكستان مرورًا باليمن ووصولاً إلى ليبيا تخلق من الفضاء الكبير الذي تسكنه الشعوب العربية والإسلامية مجالاً هائلاً للأزمات الأمنية والسياسية ، ولعل المفارقة الأهم هنا هي أنها ما كانت لتستطيع أن تفعل ذلك مع دولة مثل بريطانيا أو فرنسا أو حتى دولة معادية لها ولكنها قوية، وهو ما يشير إلى أنها لا تحترم إلا منطق القوة، لا الضعف والهوان مهما كانت درجة التحالف معها.

هاتان الدلالتان ركزت عليهما وسائل الإعلام الغربية في تغطيتها لحادث اعتقال "أبو أنس الليبي" ولكن من زوايا مختلفة.. وقبل التعرض للكيفية التي تناولت من خلالها هذه الوسائل تلك القضية من المهم العودة بالذاكرة إلى الوراء للتأكيد على أن عمليات الاختطاف الأمريكية ليست بالأمر الجديد على هذه الدولة؛ فعلى سبيل المثال ــ ووفقًا للترتيب التاريخي ــ تم اختطاف الطائرة المصرية التي كانت متجهة إلى تونس و تقل فلسطينيين قاموا بخطف السفينة الإيطالية "أكيلي لاورو" في أكتوبر1985، وخطف رجل الدين المصري "حسن مصطفى أسامة نصر" المعروف باسم "أبو عمر المصري"، والعضو بتنظيم القاعدة في فبراير 2003 من مدينة ميلانو الإيطالية بالتعاون مع المخابرات الإيطالية.. وغيرها الكثير.

وعودة إلى وسائل الإعلام الغربية نجدها قد تناولت القضية من عدة زوايا:

أولها: أن عملية الاختطاف جاءت لتؤكد أن نهج "أوباما" في مكافحة الإرهاب لم يختلف كثيرًا عن سبتمبر 2001 رغم تخليه عن مصطلح "الحرب العالمية على 11 نهج سلفه "بوش" إثر هجمات الإرهاب" كما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارته في مايو من عام 2010.

ومن زاوية أخرى، فإن العملية تكشف لجوء إدارة "أوباما" إلى استخدام العمليات العسكرية في مكافحة الإرهاب ولكن من خلال إتباع أسلوب مختلف ــ أي ليس عبر الدخول في مواجهة مباشرة كما حدث في أفغانستان والعراق ــ من خلال استخدام طائرات بدون طيار واستخدام القوات الخاصة من أجل إلقاء القبض على القيادات الإرهابية باعتبارهم مصادر استخباراتية هامة،

وهو ما أشار إليه "شاين هاريس" في مقاله الذي جاء بعنوان "فصل جديد" بمجلة الفورين بوليسي يوم 2013/10/7، بقوله: "منذ دخول أوباما البيت الأبيض استخدمت الإدارة الأمريكية أسلوب قصف المشتبه فيهم من الإرهابيين بالصواريخ عبر الطائرات من دون طيار. لكن هذا الأسلوب تغير في نهاية الأسبوع الماضي حين أقدم كوماندوز أمريكي على اعتقال مسؤول القاعدة في ليبيا بدل قصفه من طائرة من دون طيار ، ومن المحتمل أن تكون هذه العملية بداية فصل جديد من الصراع ــ ضد ما سماه الإرهاب الإسلامي".

وهي الفكرة نفسها التي علقت عليها افتتاحية صحيفة "وول ستريت جورنال" والتي جاءت بعنوان "الأمريكيون يخوضون حربًا في إفريقيا" يوم 2013/10/7، حين رأت أن "أبو أنس الليبي" سيكون مصدرًا مهمًا للمعلومات الاستخباراتية"، غير أن صحيفة "التايمز" نوهت إلى نقطة حيوية في هذا السياق، وهي أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها بهذه الوسائل، لن يعتد بها في المحكمة، بل ستعمل على زيادة العمليات العسكرية لمكافحة التمرد والإرهاب.

ولعل ذلك كان السبب وراء قيام الجارديان في افتتاحيتها يوم 2013/10/8 بوصف تلك العملية بالذراع الطويلة المهزوزة، غير أنها أشارت إلى أهمية محاولة "أوباما" الأخيرة للإجهاز على تنظيم "القاعدة" وفروعه، وموضحة أن الغارة على ليبيا تعكس اعتقاد واشنطن أن ليبيا أصبحت فضاء غير محكوم بقانون بحيث لا يمكن الاعتماد على قواته ا الأمنية في حماية المصالح الأمريكية، وهو ما علقت عليه الصحيفة بقولها: "إ ن قدرة واشنطن على إدارة الشرق الأوسط تضاءلت كثيرًا".

ثانيا: مدى قانونية عملية الاختطاف وتأثيرها على العلاقات الدولية؛ فللولايات المتحدة ترى في تلك العملية أنها قانونية ومبررة، وفقًا لما ذكره وزير خارجيتها "جون كيري" والذي وصفها بأنها "قانونية" و"عمل مناسب"، وزعم أن الإدارة الأمريكية أبلغت حكومات الدول المستهدفة بالعمليات، بل وأضاف خلال زيارة لجزيرة بالي الاندونيسية إن إدارة الرئيس "باراك أوباما" "سعيدة بالنتائج" وأن الولايات المتحدة لن تتوقف أبدًا عن بذل جهودها الرامية لمحاسبة منفذي الأعمال الإرهابية.

ودفاعًا عن الخطوة الأمريكية أكدت صحيفة "واشنطن بوست" في افتتاحيتها يوم 2013/10/8 أن القبض على عضو "القاعدة" في ليبيا يفتح أفقًا جديدًا في حرب إدارة "أوباما" للإرهاب؛ إذ لأول مرة تتحرك الإدارة في ليبيا تحت رعاية تفويض 2001 باستخدام القوة العسكرية، والذي أقر فيه الكونجرس الأمريكي الحرب على تنظيم "القاعدة"، معتبرة أن هذه العمليات قانونية ومبررة من وجهة النظر الأمريكية حتى وإن واجهت بعض المخاطر، وأنه بالقبض على "أبو أنس الليبي "

واستجوابه يمكن أن تتوافر معلومات قيمة عن التنظيم وعملياته الجديدة في شمال إفريقيا دون المساس بحقوقه بمقاضاته في النهاية أمام محكمة جنائية مدنية في الولايات المتحدة.

ورغم ذلك رأت الصحيفة أن المعركة ضد تنظيم "القاعدة" أبعد ما تكون عن نهايتها، وأنها تتحول وتنتشر في مناطق أخرى وخاصة في إفريقيا، وأن المطلوب ليس إلغاء المسوغ القانوني لمكافحة "القاعدة"، وإنما المطلوب توفير سلطة أكثر وضوحًا لمثل تلك العمليات.

وفي المقابل من هذا الرأي نجد أن البعض الآخر يرى أنه لا قانونية ولا شرعيّة لهذه العمليات وفق القانون الدولي؛ ففيها انتهاك واضح لسيادة الدول وحدودها وقوانينها، ومن ش أنها تقويض العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والبلاد التي تشهد مثل هذه العمليات.

فقد تسببت هذه العملية في ضعضعة وإضعاف الحكومة الليبية التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه؛ وقد كان أولى تداعياتها كما تم الإشارة اختطاف رئيس الوزراء الليبي وتعرضه للإهانة قبل إطلاق سراحه، كما اعتبر حزب "تحالف القوى الوطنية" خطف "أبو أنس"، محصّلة طبيعية لغياب مؤسسات الدولة سواء كانت عسكرية أو أمنية فاعلة تحمي سيادة وأمن البلاد ، وبرزت مجموعة تطلق على نفسها "غرفة ثوار ليبيا" دعت إلى حالة استنفار قصوى في كافة المدن الليبية لمواجهة ما سمته "حالة التردي الأمني الذي تعيشه البلاد والانتهاكات التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات الأجنبية بالتعدي على سيادة الدولة "، متهمة رئيس الوزراء بالتعاون بشكل وثيق مع الغرب، كما دعت جماعة أخرى إلى خطف مواطنين أمريكيين وشن هجمات على خطوط الغاز وعلى السفن والطائرات.

ثالثها: اتساع دائرة النشاط الأمريكي في مكافحة الإرهاب، وفي ذلك استهلت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" تقريرًا لها يوم 2013/10/8، بالقول إن عملية اختطاف "أبو أنس" في ليبيا تؤكد كيفية دخول إفريقيا ودولها الضعيفة أو الفاشلة في بؤرة النشاط الأمريكي لمكافحة "الإرهاب" ، مشيرة أن وزارة الخارجية الأمريكية أضافت نقطة اتصال أخرى إلى تلك الحملة يوم 2013/10/7، بإضافة "محمد جمال" – أحد المقربين من زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري– في مصر إلى قائمة "الإرهاب" العالمي الأمريكية، لما قامت به شبكته من إنشاء لمعسكرات تدريب "إرهابية" في مصر وليبيا.

وقد لفت تقرير الصحيفة إلى أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أحادي وبدون التنسيق مع الدول في تنفيذ تلك العمليات سيترك أثرًا سلبيًّا على هذه الدول يتمثل في أنه لن يتم تطوير قدراتها على التعامل مع مكافحة الإرهاب، فضلاً عن أن ذلك سيؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة حالة عدم

الاستقرار في هذه الدول، وهو ما يخلق بيئة نشطة لنمو الإرهاب لا مكافحته.. فهل هذا ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

السعودية.. وأبعاد قرار الاعتذار عن عضوية مجلس الأمن

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

عناوين فرعية:

- السعودية تملك مقومات قيادة العالم العربي والحديث باسم دوله والدفاع عن قضاياه.

- وجود السعودية بمجلس الأمن مهم للقضايا العربية وللتصدي للمؤامرات التي تستهدف المنطقة.

السعودية.. وأبعاد قرار الاعتذار عن عضوية مجلس الأمن

جاء قرار المملكة العربية السعودية الخاص برفض تسلم مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (لولاية من عامين تبدأ في يناير 2014 بعد فوزها بغالبية 176 صوتاً).. ليثير تساؤلات البعض حول الأسباب الكامنة وراء اتخاذ هذا القرار، لاسيما أن عضوية المجلس هي بالنسبة لأي دولة أخرى ربما تعتبر هدفًا تسعى إليه من منطلق كونه وسيلة للمشاركة في صنع القرار الدولي باعتبار أن مجلس الأمن هو بمثابة مجلس إدارة العالم.. رغم أن السلطة والهيمنة على هذا القرار تنفرد به وحدها الدول الدائمة العضوية في المجلس.

فالقرار السعودي – الذي يُعد سابقة لم تحدث في تاريخ الأمم المتحدة منذ إنشائها عام 1945 – بالنسبة للبعض كان مفاجئًا، وربما مستغربًا في الوقت نفسه بالنظر إلى أن ثمة أزمات ومشاكل إقليمية ودولية كانت تتطلب وربما تحتم وجود السعودية في مجلس الأمن كممثلة للعالم العربي ومعظم العالم الإسلامي (1.5 مليار مسلم) لتشارك بدورها النشط ونفوذها الواسع ودبلوماسيتها الهادئة والفاعلة في إيجاد حلول عملية وناجعة في حل تلك المشاكل والأزمات الإقليمية والدولية.

فمن ينكر أن السعودية إقليميًّا تعد أحد الأطراف الرئيسية المعنية بإيجاد حل للقضيتين الفلسطينية والسورية إضافة إلى دورها في تسوية الأزمة اليمنية، وكذلك من ينكر أنها أحد الأطراف الإقليمية المهمة التي يقلقها الطموح النووي الإيراني.. ودوليًّا لها دورها المشهود في الحرب على الإرهاب والمساهمة من خلال عضويتها في مجموعة العشرين في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي من خلال مكانتها الأبرز في سوق الطاقة الدولية.

تلك الأدوار المتعددة إقليميًّا ودوليًّا والتي تجعل من السعودية دولة ذات حضور قوي ومؤثر في مجلس الأمن بالنسبة للكثيرين.. لم يضعها صانع القرار السعودي في اعتباره عند تقييم مسألة انضمام المملكة للجهاز الذي يفترض أنه مسؤول عن السلم والأمن في العالم.. فالمسألة لم تكن عند السعوديين مدعاة لفخر أو للحصول على عضوية في جهاز دولي كبير، ولكنها ارتبطت بتقييم موضوعي للدور الذي يمارسه هذا الجهاز على الصعيد الدولي؛ فمجلس الأمن من وجهة النظر

السعودية لا يقوم بالدور الذي يفترض أن يقوم به في حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو الدور المحدد له في ميثاق الأمم المتحدة.. وبالتالي فإن وجود السعودية بهذا المجلس لن يحقق لها ما ترجوه في أن تكون مشاركتها في عضويته بمثابة إضافة ستساهم من خلالها في حل مشاكل المنطقة والعالم المشار إليها.. لاسيما وأنها تدرك أن الدول الدائمة العضوية في المجلس والتي تملك حق الفيتو هي التي تتحكم في قراراته وهي التي تشل قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته.. وخصوصًا في قضايا مصيرية ترتبط بأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

والمتابع لحيثيات القرار السعودي بالاعتذار عن عضوية مجلس الأمن يدرك أن هذا القرار جاء منسجمًا مع تلك الرؤية، وربما يعد صيحة تحذير جاءت في الوقت المناسب حيال المآل الذي تنحدر إليه منظمة الأمم المتحدة في ظل عدم فاعلية مجلس الأمن، والقصور الذي يعتري أداءه، ولاسيما في الفترة الأخيرة وهي الفترة التي شهدت عجزه الواضح في التعامل مع أزمات مهمة في المنطقة (وتحديدًا الأزمة السورية).. فالسعودية وفقًا للبيان الصادر عن الخارجية السعودية والذي تعلق فيه على قرار الاعتذار لا يروقها آليات العمل وسياسة المعايير المزدوجة التي تتبع حاليًّا في مجلس الأمن، والتي حالت وتحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته، كما أن المملكة ترى أن جميع جهود الإصلاح التي بذلها المجلس في الأعوام الماضية لم تسفر عن تحقيق الإصلاحات المطلوبة، هذا فضلاً عن عجزه في التعامل مع الملفين السوري والفلسطيني، وعدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش الدولي، والحيلولة دون سعي أية دولة في المنطقة لامتلاك الأسلحة النووية.

ويكاد يتفق المحللون في تكييفهم للقرار السعودي مع الحيثيات السابقة؛ حيث يرون أن هذا القرار لا يخلو من دلالات ورسائل عديدة أرادت المملكة أن توصلها للقائمين على الأمر في الأمم المتحدة وللقوى الكبرى المهيمنة على صناعة القرار في مجلس الأمن، **وأول** هذه الدلالات والرسائل: إدانة سياسة ازدواجية المعايير ووجود دول تملك الفيتو تتلاعب بمصائر الأمم والشعوب وتتدخل في شؤونها الداخلية وتحاول حل النزاعات على طريقتها الخاصة، فالقرار رسالة احتجاج على تلك التصرفات لاسيما وأن العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن لا تقدم شيئًا

للسعودية ولا تؤخر، وبالتالي ستسجل موقف أمام المجتمع الدولي أقوى بكثير من قبول العضوية. **وثاني** الرسائل: الاحتجاج على عدم إصلاح شؤون الأمم المتحدة، ولاسيما إصلاح مجلس الأمن، خاصة وأن السعودية لها رؤيتها وطرحها بهذا الشأن، وهي الرؤية التي عبرت عنها خلال المؤتمر الوزاري الدولي الثالث المنعقد في العاصمة الإيطالية روما يوم 2013/2/4 حين قدمت "خريطة طريق" لمعالجة قضية إصلاحات مجلس الأمن والأمم المتحدة وعبر خلالها وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي "نزار بن عبيد مدني" عن موقف المملكة من هذه القضية؛ حيث ترى أن أي تغيير في هيكلية مجلس الأمن يجب أن يكون الهدف منه هو تعزيز دور المجلس، ما يستتبع إصلاح آليات العمل وهيكل العضوية بإعادة النظر في الفيتو الذي قد تستخدمه دولة لتشجيع الطغاة على قتل الشعوب أو تستخدمه لحماية من يحتل أرض غيره، فضلاً عن إعادة توزيع المقاعد الدائمة بمجلس الأمن خاصة وأنه ليس من العدالة استمرار ما وضعه المنتصرون بنهاية الحرب الثانية والذين أخذوا المقاعد الدائمة لأنفسهم تاركين بقية دول العالم تحت رحمة قراراتهم. **وثالث** الرسائل خاصة بالموقف الدولي المتقاعس من أزمات المنطقة وتحديدًا الأزمة السورية، فالرياض بقرارها كأنها تحتج لدى المجتمع الدولي بأن عليه اتخاذ موقف حازم تجاه ما يحدث في سوريا، كما أنها تريد أن تميز موقفها عن سياسة الولايات المتحدة التي تتراوح ما بين الرغبة في إزاحة نظام الأسد وبين عدم الرغبة في تغييره (بالمعنى الذي يديم المأساة ويديم انتهاكات حقوق الإنسان) وأيضًا رغبة الرياض في استقطاب دول وشعوب إزاء موقف أخذ يتبلور حول التغيير بسوريا بشكل سلمي.

ورابع الرسائل وراء القرار موجهة إلى الولايات المتحدة، وتعتبر بمثابة صرخة مدوية على التغيرات التي بدأت تحدث مؤخرًا وبشكل تراكمي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، لاسيما وأن هذه السياسة بدأت تأخذ منحى لا يبدو أنه يتسع كثيرًا لمصالح حلفاء أمريكا، ولاسيما السعودية واعتباراتها السياسية في المنطقة، فالرياض لا يروقها موقف إدارة "أوباما" من الأزمة السورية واختزالها هذه الأزمة في السلاح الكيماوي لنظام "الأسد"، وتجاهل أبعادها ومخاطرها الأخرى في منطقتي الشام والجزيرة العربية، وتأثيرات ذلك على المصالح السعودية، فالإدارة الأمريكية لا تعطي أهمية للأزمة السورية إلا من زاوية واحدة وهي الأمن الإسرائيلي، ولهذا

اكتفت بتسليم "الأسد" لسلاحه الكيماوي.. والأسوأ من ذلك أنها تحاول استخدام الأزمة السورية كورقة تفاوضية في محاولتها التفاهم مع إيران وإعادة صياغة علاقة واشنطن معها بمعزل عن اهتمامات العالم العربي وتحديدًا بمعزل عن العلاقة مع السعودية.

إذن تبدو السعودية بقرارها بالاعتذار عن قبول عضوية مجلس الأمن وبالرسائل التي يحملها هذا القرار وكأنها تقول للجميع إنه لابد وأن تكون هناك "نقطة نظام"، فالعالم يجب أن يتوقف ليراجع نفسه، ويرى ما آلت إليه الأمور نتيجة لتداعي وضعف الأمم المتحدة التي أنشأها بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق أمنه واستقراره، فإذا بالقوى الدولية تسخر هذه المنظمة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح وقضايا غيرها من الدول والشعوب وتساهم بصراعاتها وسياساتها غير العادلة في تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، ومثال الشرق الأوسط ليس ببعيد؛ حيث ساهمت سياسة الاستقطاب داخل مجلس الأمن في عرقلة الكثير من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والأزمة السورية وغيرها.

وبالتأكيد حين أقدمت السعودية على اتخاذ قرارها الجرئ والذي لم تقدم عليه دولة أخرى منذ نشأة المنظمة قبل 68 عامًا.. كانت تقوم بدور انتظره العالم العربي طويلاً للتعبير عن ضيقه ذرعًا من نظام دولي يفتقد إلى أقل معايير العدالة.

ولا شك في أن السعودية حين تقوم بمثل هذا الدور نيابة عن الدول العربية والإسلامية.. إنما تستند في ذلك إلى دورها ومكانتها كقوة إقليمية وكقائدة للعالم الإسلامي، فضلاً عن قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية.. وما تتسم به سياستها من اعتدال وتوازن وحرص على احترام الشرعية الدولية.. وعلى سيادة السلام والأمن في العالم.. وجميعها مقومات وجدت ترجمتها عمليًّا فيما نالته من أصوات أثناء التصويت على عضويتها (بحصولها على 176 صوتًا من إجمالي 193 صوتًا) ما يعكس تقدير العالم واحترامه للمملكة وما تحظى به من ثقل سياسي واقتصادي على المستويين الإقليمي والدولي.

ورغم أن القرار السعودي نال استحسان الكثيرين عربًا وأجانب من منطلق أنه يعبر عن مبادئ وثوابت تلتزم بها المملكة في سياستها الخارجية والتي لا تعرف التراجع وأنصاف الحلول، فإن هناك وجهة نظر أخرى تطالب الحكومة السعودية بإعادة النظر في قرارها بالاعتذار عن عضوية مجلس الأمن باعتبارها خير من يدافع عن قضايا الأمة العربية في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة في الوقت الراهن، خاصة أن وجودها داخل المجلس يجعلها تراقب عن كثب ما يجري داخل الكواليس وممارسة نوع من التأثير عند مناقشة قضايا وأزمات المنطقة.

وبطبيعة الحال، فإن وجهة النظر الأخيرة تبدو مهمة.. خاصة وأنها من خلال وجودها بالمجلس يمكنها أن تسجل ما تشاء من المواقف وتقدم ما تشاء من مطالب سواء فيما يعنيها من قضايا وأزمات إقليمية أو فيما يتعلق بقضية إصلاح الأمم المتحدة.

فالحديث عن توازنات إقليمية ودولية جديدة في ظل التقارب الأمريكي الإيراني واحتمال عقد صفقات بين الجانبين (بمشاركة روسيا) لتسوية الملفين الإيراني والسوري تستلزم أن يكون هناك حذر وانتباه عربي وسعودي حيال أي ترتيبات تدبر بليل وتستهدف مصالح دول وشعوب المنطقة.

إذن يجب أخذ العبرة من دروس الماضي والتي تقول إن ترك المجال للقوى الدولية للعبث بأمن المنطقة ونقل صراعاتها إليها وإعلائها مصالحها ومصالح حلفائها (إسرائيل تحديدًا) على حساب دولها وشعوبها، هو الذي كان وراء بقاء القضية الفلسطينية دون حل لأكثر من ستة عقود ونصف العقد، وفي استمرار نزيف الدماء السوري زهاء ثلاث سنوات، ناهيك عن تردي الأوضاع في ليبيا والعراق وغيرهما.. وهو ما يتطلب حضورًا ومشاركة دولية للتصدي لما يحاك من مؤامرات تستهدف المنطقة في الوقت الحالي.. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها وفي مقدمتها مجلس الأمن.. على الرغم من اعتراف الجميع بما يعتريهما من أوجه قصور وضعف.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

التجسس الأمريكي.. هل يميز بين الأعداء والحلفاء؟

رؤية غربية

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

العناوين الفرعية:

ـــ بعد الكشف عن تجسسها على اتصالات هاتفية لعدد من قيادات الدول الأوروبية واللاتينية واشنطن تواجه انتقادات حادة.

ـــ هدف الولايات المتحدة هو جمع المعلومات بأي طريقة ممكنة بزعم حماية الأمن القومي ولذا فهي تتجسس على الجميع بما فيهم رؤساء الدول والشركات التجارية.

ـــ بصرف النظر عمَّا صدر من مواقف سياسية ودبلوماسية عن قادة أوروبا أو ما قد يصدر مستقبلاً فمن غير المتوقع أن تتراجع الولايات المتحدة عن أعمالها الاستخباراتية.

التجسس الأمريكي.. هل يميز بين الأعداء والحلفاء؟

رؤية غربية

"أنتم أيضًا تتجسسون..دعونا نتحاور وسوف نقوم ببعض التغييرات"، كان هذا هو رد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مساء يوم 2013/10/25 على الانتقادات المتصاعدة التي تواجهها بلاده إثر الكشف عن تجسسها على اتصالات هاتفية لعدد من قيادات الدول الأوروبية واللاتينية، مما تسبب في استدعاء كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا للسفراء الأمريكيين لديهم للتعبير عن احتجاجهم.

وقد بدأت القصة في أعقاب ما كشفته صحيفة "لوموند" الفرنسية يوم 2013/10/21 من أن الولايات المتحدة قد تجسست على ملايين المكالمات والرسائل ما بين شهري ديسمبر 2012 ويناير 2013، ثم ما نقلته صحيفة الجارديان البريطانية في افتتاحيتها يوم 2013/10/25 عن وثائق سرية سرّبها المستشار السابق في الاستخبارات الأمريكية "إدوارد سنودن" تفيد أن مسؤولاً في الإدارة الأمريكية سلّم وكالة الأمن القومي الأمريكية قائمة بأرقام هواتف 35 زعيمًا حول العالم للتنصت عليها، وقد جاء الكشف عن هذه المعلومات الجديدة غداة إعلان الحكومة الألمانية أنها تحقق في معلومات عن تعرض الهاتف النقال للمستشارة "أنجيلا ميركل" للتنصت من جانب الاستخبارات الأمريكية.

وتعد هذه التقارير هي الأحدث ضمن سلسلة من المفاجآت الناجمة عن استمرار تسريب بعض الملفات التي تم نشرها من قبل "إدوارد سنودن" بصحيفة الجارديان منذ مايو الماضي؛ حيث كان قد كشف عن برنامج تجسس عالمي يسمى "بريزم" يستخدم شركات أمريكية عالمية مثل "جوجل" و"آبل" و"سكايب" والفيسبوك" للحصول على معلومات تقدم إلى الاستخبارات الأمريكية، ثم برنامج آخر يسمى "تمبرا" يقوم باعتراض كل مكالمات واتصالات العالم وتقديم معلومات بشأنها لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ونظرًا لأهمية القضية فقد سيطرت على أعمال قمة الاتحاد الأوروبي التي انعقدت في بروكسل يومي 24-10/25؛ إذ طرحت كل من فرنسا وألمانيا مبادرة مشتركة مدعومة من الدول

الأوروبية بهدف وضع قواعد مشتركة مع الولايات المتحدة تتضمن اتفاقًا بعدم التجسس عليهم ، كما تسعى ألمانيا والبرازيل إلى بلورة اقتراح ستقدمانه للجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره تطالبان فيه بضرورة منع وإنهاء عمليات التجسس على الدول والمواطنين الذين يستخدمون الاتصالات الإلكترونية وفقًا لما أوردته مصادر في الأمم المتحدة يوم 2013/10/26.

وبالتوازي مع هذا الاهتمام الرسمي كان هناك اهتمام أكثر "سخونة" من قبل وسائل الإعلام الغربية، والتي أعربت في أغلبها عن استنكارها من تجسس الولايات المتحدة على حلفائها ، في حين حاولت الصحف الأمريكية تقديم التبريرات المختلفة وراء قيام الاستخبارات الأمريكية بمثل هذه العمليات.

وبشكل أكثر تفصيلاً انتقدت صحيفة "لومانيتيه" الفرنسية في افتتاحيتها يوم 2013/10/22، الحكومة الفرنسية لردّ فعلها المتأخر على عملية التجسسّ الأمريكية، معتبرة أنّ استدعاء السفير الأمريكي للاحتجاج كان يجب أن يتمّ في سبتمبر الماضي عندما علمت وزارة الخارجية أنّها وسفارتها في واشنطن ضحية تجسّس من قبل الوكالة الأمريكية، ورأت الصحيفة أن السلطات الفرنسية قرّرت الصمت آنذاك لأنّها لم تكن تريد أن تغضب الحليف الأمريكي في وقت كانت في طور تشكيل تحالف للتدّخل عسكريًّا في سوريا.

كما حللت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية أيضًا في افتتاحيتها لنفس اليوم عملية التجسّس، مستعينة بـ"آلان جوبيه"، الرئيس السابق للاستخبارات في المديرية العامة للدفاع المدني وإدارة الأزمات، والذي قال إنّ خبراء الاستخبارات يعلمون أنّ الأمريكيين يتنصّتون على من يريدون ، ولكن المفاجأة الكبرى من وجهة نظره كانت الحجم الخيالي لعمليات التنصّت، فالأمريكيون يتجسّسون على كلّ ما يشكّل خطرًا عليهم تحت غطاء الحرب على الإرهاب ، موضحًا أن من أهم الشركات الفرنسية التي تسترعي انتباههم هي الشركات ذات الاستراتيجية الوطنية التي تتعلّق بالدفاع والفضاء والطيران إضافة إلى النفط والأدوية.

أما الصحف الألمانية فقد أطلقت جرس إنذار بعدما كشفت مجلة "دير شبيجل" في افتتاحيتها يوم 2013/10/24، عن قيام الاستخبارات الأمريكية بالتجسس على الهاتف النقال للمستشارة "آنجيلا ميركل"؛ حيث سخرت الصحف الألمانية من تقليل المستشارة من أهمية عملية التنصت التي تقوم

بها الاستخبارات الأمريكية؛ حيث سلطت صحيفة "بيلد" الضوء على الغضب الشعبي الذي يجتاح برلين ومواقع التواصل الاجتماعي حتى وصل إلى حد السخرية اللاذعة، منتقدة الحكومة الألمانية لأنها لم تهتم بالتنصت على المواطنين الألمان فحسب ولكنها أيضًا لم تهتم بعملية التنصت على الهاتف المحمول للمستشارة الألمانية والتي تعد بمثابة فضحية كبيرة".

وعلى عكس الصحف الألمانية والتي كان موقفها موحدًا اختلف موقف الصحف الأمريكية من هذه القضية، ففي حين انتقدت واشنطن بوست في افتتاحيتها يوم 2013/10/23، البيت الأبيض الذي أعطى سببين لتبّرير تنصّته على مكالمات الفرنسيين؛ الأوّل هو أنّ عملية التجسّس هذه تحمي ليس فقط أمريكا وإنّما أيضًا الدول الأوروبية من العمليات الإرهابية، والسبب الثاني هو أنّ الدول الأوروبية هي موطئ قدم عدد من الإرهابيين، حيث تتفهّم الصحيفة هذين السببين إذا دخلا في منطق الحرب على الإرهاب، ولكن ما لا يمكن للصحيفة أن تتفهّمه هو لماذا تتنّصت واشنطن على السلك الدبلوماسي الفرنسي، وعلى مكالمات عدد كبير من السياسيين، فهم بنظر الصحيفة ليسوا إرهابيين.

وفي السياق نفسه ذكرت صحيفة جلوبال بوست في اليوم نفسه أن حالة الغضب العارمة في المكسيك وفرنسا من عمليات التجسس الأمريكي عليهما وضعت الولايات المتحدة في موقف محرج للغاية مع حلفائها الذين تتعاون معهم في كل شيء من إجراء تحقيقات حول الإرهاب إلى الحرب على المخدرات، و أوضحت الصحيفة في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أن المكسيك ستجري تحقيقًا حول عمليات تنصت لوكالة الأمن القومي الأمريكية على البريد الإلكتروني للرئيس المكسيكي إنريك بينا نيتو وسلفه فيليبي كالديرون اعتبارًا من مايو 2010.

أما مجلة "كومنتاري" الأمريكية في مقالها الافتتاحي "لماذا نتجسس؟" يوم 2013/10/26 فرأت أن غضب القادة الأوروبيين من مزاعم تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكية عليهم لا محل له من الإعراب وأنها للاستهلاك الجماهيري، مطالبة إياهم بإظهار شيء من النضج قائلة "اكبروا" ، وحددت من تقصد بالإشارة إلى ألمانيا وفرنسا والبرازيل والمكسيك أيضًا وكذلك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بل ومضت المجلة تتساءل هل تتجسس وكالة الأمن القومي على قادة الحلفاء؟

ربما.. وهل تتجسس هذه الدول على قادة دول حليفة مثل الولايات المتحدة؟ ربما.. موضحة أن هذه الدول تفتقر إلى المصادر أو الإمكانيات التي تؤهلهم للتجسس بالكفاءة نفسها التي تتجسس بها وكالة الأمن القومي الأمريكية، مضيفة أنه في مطاردة مصالحها، تحتاج كل الدول إلى ما يسعها من المعلومات عما تفعله وما تعتزم فعله الدول الأخرى ، ولاسيما الدول الحليفة.. وليس ثمة دولة يمكن التعويل كثيرًا على ولائها.

وبررت المجلة عمليات التجسس الأمريكية بقولها: "تتفق معظم ميزانيات الأجهزة الاستخباراتية على تحليل أفعال ونوايا الدول الأعداء، ولكن عند التركيز على دول سيئة مثل إيران أو تنظيم "القاعدة"، يتعين إلى جانب ذلك الحصول على معلومات دقيقة عن أفعال الدول الحليفة كـــ"هل سيدعم الألمان تشديد العقوبات؟ وهل سيتعاون الإيطاليون في ترحيل المطلوبين؟" وهكذا.. مثل هذه الأسئلة هي الدافع وراء تجسس الدول على بعضها البعض في السر، حتى لو كانت تعهدت بصداقة دائمة في العلن".

ورغم ذلك زعمت المجلة أن ثمة استثناء جزئياً لتلك القاعدة يتمثل في تحالف "العيون الخمس" الذي يضم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلاندا.. قائلة: "إن هذه الدول التي تبادلت إشارات استخباراتية حساسة منذ الحرب العالمية الثانية قد لا تكون تتجسس على قادة بعضها البعض".

وخلصت "كومنتاري" إلى أنه "ما عدا ذلك من الدول الأخرى خارج تحالف "العيون الخمس" فهي حِلٌ للتجسس الأمريكي، والعكس صحيح بمعنى أن واشنطن حِلٌ لتجسسهم عليها"، مضيفة إن قادة كلٍّ من فرنسا وألمانيا والبرازيل وغيرها يعلمون ذلك جيدًا.. لكن مواطنيهم لا يعلمون، وعليه فإن غضب هؤلاء القادة لا محل له من الإعراب وهو غضب للاستهلاك العام".

وبنفس الطريقة اختلفت الصحف البريطانية؛ حيث كتبت الجارديان في افتتاحيتها ليوم 2013/10/24، أن الجواسيس وليست الوثائق المسربة هم الذين يهددون أمن الغرب، مشيرة إلى أنه بعد أن انتقلت تسريبات إدوارد سنودن من القدرة إلى المحتوى فقد تبين أن ما تفعله هذه

الأجهزة الاستخبارية ليس له علاقة بالإرهاب أو الأمن على الإطلاق بل هو ممارسة سلطة مجردة للدولة لتحقيق مغنم سياسي واقتصادي، وهو ما تؤيده تسريبات التجسس على فرنسا والمكسيك والبرازيل وغيرها، معربة عن اعتقادها أنه بالرغم من إخفاقاتها المتعددة؛ فإن الحرب على الإرهاب ما زالت تتسع ناشرة الرعب أينما حلت، والجبهة الجديدة هي إفريقيا حيث الجيش الأمريكي متورط الآن في 49 من إجمالي 54 دولة. واعتبرتها ضرورة ديمقراطية أن تستخدم تسريبات سنودن للوصول إلى مساءلة حقيقية لآلة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية وشبك تي تجسسهما الصناعيتين اللتين لا تتقيدان بقانون.

ومن جهتها جاءت افتتاحية ديلي تلجراف في 2013/10/25 لتعطي للولايات المتحدة الحق في مراقبة هاتف "ميركل"، موضحة أن الغرب بحاجة لمراقبة الألمان عمومًا، ومشيرة إلى أنه سيكون هناك الكثيرون في واشنطن، وفي بريطانيا أيضًا الذين يشككون في مدى موثوقية ألمانيا حليفًا هذه الأيام، لاسيما في ظل الطريقة التي انتهجها الألمان فيما يتعلق بالقضايا الأمنية الكبيرة اليوم، مثل ليبيا وإيران وسوريا؛ حيث إنهم أظهروا نزعة مقلقة لإتباع طريقهم الخاص بدلاً من العمل بانسجام تام مع حلفائهم الغربيين الآخرين، مما دفع بعض صناع القرار للتشكيك فيما إذا كانت ألمانيا أكثر اهتمامًا بالوقوف إلى جانب الروس من جيرانها الأوروبيين. ومن ثم، إذا أراد الألمان انتهاج طريقهم الخاص فيبدو من المعقول أنه يجب على أمريكا وحلفائها أن يراقبوا عن كثب ما يرمون إليه.

وفي المقابل من وجهة النظر السابقة، ظهرت بعض الأصوات التي تطالب بتأجيل التفاوض حول إنشاء منطقة حرة بين أوروبا والولايات المتحدة، كما قرر الاتحاد الأوروبي وقف العمل بتبادل المعلومات عن المنظمات الإرهابية مع واشنطن، ورغم أن هذا إجراء مؤقت يعبر عن حالة الغضب الذي اجتاح أوروبا، فإنه يعني أنه على الإدارة الأمريكية أن تستمع للأصوات الأوروبية، ومن المحتمل أن تخضع الولايات المتحدة لمطالب أوروبا.

وبصرف النظر عمَّا صدر من مواقف سياسية ودبلوماسية عن قادة أوروبا أو ما قد يصدر مستقبلاً بخصوص هذه القضية، فمن غير المتوقع أن تتراجع الولايات المتحدة عن أعمالها

الاستخباراتية طالما أنها تملك التكنولوجيا الأكثر تطورًا، وتملك القوة العسكرية الأكثر فتكًا، والاقتصاد الأقوى في العالم، وأن كل ما سيصدر عن أوروبا ليس سوى محاولة لحفظ ماء وجه قادتها أمام شعوبهم، وهو ما وصفته لوفيجارو الفرنسية بالموقف الأوروبي المحتشم، حيث تناولت الصحيفة في افتتاحيتها ليوم 2013/10/26 المبادرة الفرنسية – الألمانية التي تهدف بحسبها إلى فتح حوار صريح مع الحليف الأمريكي حول مسألة أساسية هي الثقة والتعهد باحترام ميثاق شرف بين الحلفاء، مشيرة إلى موقف بقية الدول الأوروبية المستنكرة للتجسس الأمريكي دون إبداء الرغبة في الانضمام إلى مبادرة "ميركل – هولاند".

وهو ما أكدته صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها لنفس اليوم، بأن الأوروبيين ليسوا أغبياء ويدركون أن الحلف الذي يربطهم بالولايات المتحدة استراتيجي للأمن القومي الأمريكي، وعلى واشنطن السعي إلى بلورة اتفاق مع حلفائها حول مسألة التجسس كخطوة أولى لتصفية الأجواء التي عكرتها وكالة الأمن القومي.

وفي ظل أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تؤكد فيها فرنسا قيام واشنطن بالتجسس على الفرنسيين؛ حيث أكد قصر الإليزيه عام 2012 أنه اكتشف "فيروسًا قويًّا" في شبكة حواسيب القصر، يمكنه تجميع الملفات الموجودة على الحواسيب، والتقاط صور لما يوجد على شاشاتها، وتشغيل ميكروفون الحاسوب لتسجيل المحادثات، وقد نفت السفارة الأمريكية في باريس بشدة ضلوع الولايات المتحدة في أي هجوم إلكتروني على الحكومة الفرنسية، كما تم اتهام وكالات استخباراتية أمريكية بالتجسس على زعماء البرازيل والمكسيك، وكانت الرئيسة البرازيلية "ديلما روسيف" علقت في سبتمبر 2013 زيارة رسمية لواشنطن إثر الكشف عن حالات تجسس من قبل الوكالات الأمريكية على اتصالاتها واتصالات زملاء مقربين وشركات مثل شركة النفط العامة العملاقة "بيتروبراس"، كذلك تم اتهام واشنطن بمراقبة بعثات الاتحاد الأوروبي في واشنطن، والسفارات الأوروبية الأخرى.

وفي الأخير من المهم طرح التساؤلات التالية: لماذا تتجسس الولايات المتحدة على الجميع؟ هل حقًّا مكالمات ميركل وغيرها من مكالمات الدبلوماسيين الأوروبيين تمس الأمن القومي الأمريكي،

في حين أن أوروبا هي الحليف الأول للولايات المتحدة وتشترك معها في اتفاقيات كثيرة لتبادل المعلومات الاستخباراتية؟ وإذا كان الطرفان في حلف عسكري واحد يسهر على حمايتهم وحماية آخرين في هذا العالم، فهل تريد الولايات المتحدة أن تذكِّر قادة أوروبا وآخرين بأنها الأقوى وأنها قادرة على معرفة كل شيء حتى محادثاتهم الشخصية مع عائلاتهم؟.

في الحقيقة إن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو جمع المعلومات بأي طريقة ممكنة بحجة واحدة هي حماية الأمن القومي الأمريكي، ومن ثم أصبح التجسس الأمريكي أمر مفروض على الجميع بما فيهم رؤساء الدول والشركات التجارية؛ حيث تتحول المعرفة الناتجة عن التجسس على القادة والرؤساء والحكومات إلى سلاح مذهل في كل المجالات الاقتصادية، من التجسس الصناعي وحتى التجاري والمالي، وتتاح لشركات أمريكية مثل شركات الدفاع الأمريكية وغيرها معلومات استخباراتية للفوز في الصفقات التي تسعى بعض الدول لإبرامها بحيث تضغط الولايات المتحدة على الدول التي تسعى لعقد صفقات من دول أخرى غيرها، لتضمن فوزها بهذه العقود.

وأول دليل على ذلك ظهر عند الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي على شركة نفط برازيلية – بترو ناس، وشركات في كل من فرنسا والمكسيك والصين ...إلخ، وهي الخلاصة التي يؤيدها "شيموس ملن" الكاتب بصحيفة الجارديان ونشرها على موقع "تويتر، قائلاً إن هدف التجسس لدى إدارة خاصة ضمن وكالة الأمن القومي كشفتها الوثائق المسربة من قبل إدوارد سنودن ؛ حيث عمليات الدخول المخصصة لاستهداف أنظمة إلكترونية صعبة كتلك التي تعود للرؤساء والقادة والحكومات، هو تعزيز النفوذ الاقتصادي، ويتم كل ذلك بذريعة الأمن ومكافحة الإرهاب.

وفي النهاية يمكن القول إن مثل هذه الفضائح لن تؤثر على الأرجح على الولايات المتحدة الأمريكية وصورتها ومكانتها في المجتمع الدولي، أيًّا كانت الرسالة الأمريكية من وراءها سواء لإعلام الجميع بأنهم تحت سيادتها المعلوماتية والاستخباراتية، وأن أحدًا لن يستطيع أن ينأى بنفسه عنها، أو لمصالح سياسية أو اقتصادية.

والملاحظ هنا هو صمت الدول العربية في ظل كل هذه التوترات، رغم أنها المتضرر الأول من التجسس الأمريكي؛ حيث اخترقت الولايات المتحدة مليارات الاتصالات لديها، فقد كشفت وثائق مسرّبة أن وكالة الأمن القومي الأمريكية تجسست على حوالي 125 مليار اتصال هاتفي ورسائل نصية خلال شهر يناير من العام الجاري، كانت غالبيتها على دول شرق أوسطية ، بينما نظيراتها الأوروبيات والبرازيل اللواتي اخترقت اتصالاتهن بالملايين فقط تحركت في اتجاه وضع حد لمثل هذا الوضع الخطير رغم أن واشنطن تربطها بهم علاقات استراتيجية، وتبرير واشنطن هذا التجسس بأنه في إطار مكافحة الإرهاب.

وهذا الأمر يؤكد أنه آن الأوان لأن تتخذ الدول العربية والخليجية موقفًا صارمًا تجاه محاولات واشنطن المساس بالأمن القومي لها، فعدم الوقوف في وجه التدخلات الأمريكية يؤدي إلى تفاقمها، وزيادتها لحد التدخلات في شؤون هذه الدول الداخلية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/29

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

التقارب الأمريكي – الإيراني.. كيف تراه إسرائيل؟

عناوين فرعية:

- عوامل عديدة تقف وراء العداء الإسرائيلي لإيران.

- الملف النووي الإيراني أصبح البند الرئيسي على أجندة العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية.

- "روحاني" من وجهة النظر الإسرائيلية لا يختلف عن "نجاد" لأن التشدد هو عنوان موقفهما في أزمة الملف النووي الإيراني.

- هناك أسباب كثيرة وراء عدم ثقة إسرائيل في توجهات إيران الجديدة.

- "نتانياهو" يبذل ما بوسعه لعرقلة التقارب الأمريكي – الإيراني.. فهل ينجح في مسعاه؟

التقارب الأمريكي – الإيراني.. كيف تراه إسرائيل؟

منذ أن تولى "حسن روحاني" مسؤولية الحكم في إيران وإظهاره استعدادًا للتحاور مع الولايات المتحدة من أجل حل أو بحث الملفات العالقة بين البلدين وفي مقدمتها ملف البرنامج النووي الإيراني.. بدأت تظهر حالة من القلق في دوائر صناعة القرار في إسرائيل من تداعيات هذا التقارب على الأمن الإسرائيلي وعلى مستقبل التحالفات، وما يرتبط بذلك من تبدل الأولويات الأمريكية في المنطقة.

ورغم أن هذا القلق من وجهة نظر كثيرين ليس له ما يبرره في ضوء العلاقة الخاصة بين واشنطن وتل أبيب وقوة التحالف الأمريكي – الإسرائيلي، حيث إن وجود إسرائيل وأمنها هو حجر الزاوية في السياسة الأمريكية (الشرق أوسطية) بالنسبة لأية إدارة أمريكية سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، فإن هناك من الإسرائيليين ومن حلفائهم داخل الولايات المتحدة من لا يروقهم هذا التقارب ويتوجسون خيفة من أن تكون له تداعيات سلبية على إسرائيل في المستقبل.

وفي واقع الأمر، فإن هذا الموقف الإسرائيلي القلق بل والرافض للتقارب الأمريكي – الإيراني يرجع إلى حالة العداوة التي تحكم العلاقات بين إسرائيل وإيران الإسلامية منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، فبعد التحالف الذي كان يربط البلدين في عهد الشاه تحولت العلاقات بينهما إلى النقيض، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل مهمة منها:

1 – **رفض إيران الإسلامية وجود دولة إسرائيل أو الاعتراف بها** ، فعلى مدى ما يقرب من 34 عامًا كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين تصب في هذا لاتجاه، ووصلت في عهد الرئيس السابق "أحمدي نجاد" إلى درجة وصف إسرائيل بالكيان السرطاني، وأنها في سبيلها للاختفاء من الوجود وتزول من على خريطة العالم، فضلاً عن إنكار حدوث الهولوكوست، وكان من تبعات هذا الموقف رفض طهران اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية ولعملية السلام برمتها.

2 – **دعم إيران لحركات المقاومة بالمنطقة**، فطهران هي المنشئ والداعم الأول لحزب الله اللبناني على مدار سنوات الصراع بينه وبين إسرائيل، وذلك بحكم الارتباط المذهبي بين الجانبين؛

حيث تقوم إيران بإمداده بالمال وأيضًا بأنواع متقدمة من الأسلحة ولاسيما الصواريخ والتي كثيرًا ما استخدمها الحزب في مواجهاته مع إسرائيل وآخرها حرب صيف عام 2006، كما أن إيران كانت حتى وقت قريب وبحسب الزعم الإسرائيلي هي الداعم الرئيسي بالمال لحركات المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركتي حماس والجهاد.

3 – **دعم إيران لسوريا**، فدمشق تعد الحليف الرئيسي الأبرز لإيران في المنطقة، وبين الدولتين تحالف قوي تقوم إيران بمقتضاه بدعم سوريا عسكريًّا سواء بالسلاح أو بالخبراء العسكريين وأحياناً بالقوات؛ حيث يتواجد الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس على الأراضي السورية، وهذا الدعم الإيراني لسوريا المرتبطة بصراع مع إسرائيل يقلق الأخيرة ويجعل من محاولة فك هذا التحالف هدفًا أساسيًّا لإسرائيل.

4 – طموحات إيران النووية، فإسرائيل لديها شكوك قوية في حقيقة البرنامج النووي الإيراني، كما أن لديها اعتقاد يصل إلى درجة اليقين أن هذا البرنامج ذو أهداف عسكرية، وتسعى من خلاله طهران لحيازة السلاح النووي الذي ترى أنه يهدد وجودها؛ لأنها ستكون أول من يستخدم ضدها، وبالتالي هي ترفض الخيار الدبلوماسي وخيار العقوبات لحل أزمة هذا الملف، وترى أن الخيار العسكري أو الخيار الذي يفضي إلى تفكيك البرنامج النووي الإيراني هو الأهم للقضاء نهائيًّا على القدرات النووية الإيرانية، خاصة وأن مصادر إسرائيلية وأمريكية تتحدث عن قرب حيازة إيران للسلاح النووي.

ويكاد يشكل البرنامج النووي الإيراني محور الاهتمام الرئيسي في الأجندة الإقليمية الإسرائيلية وأمامه تراجعت بل همشت قضايا تاريخية ومصيرية كالقضية الفلسطينية، كما أنها تحولت لتصبح القضية المركزية في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ونظرًا لما تمثله أزمة الملف النووي الإيراني من قضية وجود بالنسبة لإسرائيل فمن الطبيعي أن تخلق أية تطورات مرتبطة بها حالة من الاهتمام والقلق بالنسبة لمسؤوليها، وهو ما يمكن أن نلمسه من التطورات الأخيرة المرتبطة بصعود حسن روحاني إلى السلطة، وما أبداه من انفتاح تجاه الغرب والولايات المتحدة تحديدًا لحل القضايا العالقة، وفي مقدمتها أزمة الملف النووي.

وبطبيعة الحال لم يَسُر الانفتاح الإيراني المسؤولين الإسرائيليين وقللوا من شأن خطاب "روحاني" في الأمم المتحدة، ولكن الاتصال الهاتفي بين "روحاني" والرئيس "أوباما" قض مضاجعهم وكذا اللقاء بين وزيري خارجية البلدين "جواد ظريف" و"جون كيري"، **وكان القلق الإسرائيلي مبعثه عدة أمور:**

(1) إمكانية أن تؤدي مبادرة "روحاني"، إلى إضعاف الموقفين الأمريكي والأوروبي في المفاوضات (التي دخلت جولة جديدة في جنيف يومي 30 و2013/10/31) فيما يخص ضرورة وقف البرنامج النووي الإيراني، وقد أوضح المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية "أوفير جندلمان" أن إسرائيل ليست بحاجة إلى أقوال من إيران، بل بحاجة إلى الأفعال والتي تتمخض عن إيقاف برنامجها النووي. كما أكد وزير الشؤون الاستراتيجية "يوفال شتايتنز" أنه لا وقت للمفاوضات مع إيران؛ إذ إنها تقترب من صنع قنبلة نووية، وزعم أنه إذا ما واصل الإيرانيون نشاطهم كما هو، فإنهم سيمتلكون القدرة على إنتاج قنبلة خلال نصف عام.. وأن طهران تعتقد أن لديها مساحة للمناورة في التعامل مع القوى الغربية، ولذلك فإنها لن توقف أنشطتها النووية ما لم يتم توجيه تهديد حقيقي إليها من خلال ضربة عسكرية أمريكية.

(2) وجود قناعة إسرائيلية بأن تغيرًا حقيقيًّا لم يحدث في إيران، وأن "روحاني" لا يختلف كثيرًا عن سلفه "نجاد".. وقد طالب رئيس الوزراء "نتانياهو" المجتمع الدولي بعدم الانخداع بأنصاف الحلول التي توفر مجرد ستار لسعي إيران المستمر نحو الحصول على الأسلحة النووية.. كذلك يعتقد الإسرائيليون أن الدبلوماسية لا يمكن أن تجدي نفعًا دون وجود الردع العسكري لحل الأزمة.. كما أن رفض "أوباما" وعوده فيما يتعلق بالخطوط الحمراء يثير تساؤلات حول عزمه تحمل كافة الأعباء لحماية تل أبيب من "العدو" الإيراني.

(3) وجود مخاوف تلوح في الأفق تتعلق ببرنامج لتطوير البلوتونيوم؛ حيث يوجد مفاعل يعمل بالماء الثقيل قيد الإنشاء في "أراك" الإيرانية، وبمجرد تشغيله قد يكون من المستحيل وقفه بالوسائل العسكرية، خوفًا من تسرب أية إشعاعات نووية تضر كافة دول الإقليم .. كما أن الخيار الدبلوماسي من وجهة النظر الإسرائيلية يعتبر أكثر تعقيدًا بسبب حقيقة أنه حتى الآن يركز على ضرورة عدم تجاوز نسبة تخصيب اليورانيوم 20%، وفشل هذا الخيار في معالجة الأبعاد الأخرى للبرنامج الإيراني يمكن أن يجعل إيران قادرة على تصنيع قنبلة نووية قبل الحيلولة دون ذلك.

ولقد جاء التحرك الإسرائيلي لمواجهة ذلك التقارب الأمريكي – الإسرائيلي من خلال شن رئيس الوزراء "بنيامين نتانياهو" هجومًا على ما أسماه حملة تودد الرئيس الإيراني "حسن روحاني" للمجتمع الدولي خلال اجتماعات الدورة الـ 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ حيث أكد قبيل مغادرته إسرائيل متجهًا لواشنطن على أنه لا شيء تغير في البرنامج النووي الإيراني ، وأن ثمة ضرورة لإقناع المجتمع الدولي بمواصلة الضغط وتشديد العقوبات علي طهران مع التشديد على أن الخيار العسكري ضد البرنامج النووي الإيراني يجب أن يبقي مطروحًا.. كما أكد أنه في حال لم تسفر المفاوضات مع إيران في النهاية عن تفكيك برنامجها النووي وليس مراقبته، فإن إسرائيل ستعتبر نفسها في حل من التزاماتها في هذه العملية الدبلوماسية بين العالم الغربي وإيران.

وكشفت تقارير إسرائيلية وقتها عن أن "نتانياهو" سيعرض معلومات مخابراتية لم يتم الكشف عنها من قبل، عن أدلة علي امتلاك إيران لأسلحة نووية, وذلك خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.. كما لفتت إلى سعيه للتأكيد على "الخط الأحمر" الذي فُرض على الرئيس الأمريكي بخصوص إيران.. ولكن بوضوح أكثر استبق "نتانياهو" لقاءه مع "أوباما" بطرح شروط أربعة يجب توفراها في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وتوقع أن يعرضها "أوباما" على الرئيس الإيراني، وأن تكون مرتكز أي حل دبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الإيراني كبديل للحل العسكري، **وتشمل هذه الشروط... أولاً:** الوقف الكلي لأعمال تخصيب اليورانيوم، **وثانيًا:** إخراج كل اليورانيوم المخصب من إيران، **وثالثًا:** إغلاق كل منشآت التخصيب، **ورابعًا:** وقف مسار عمليات تخصيب البلوتونيوم.. وأكد "نتانياهو" أن هذه الشروط مرفوضة إيرانيًّا، لذلك يراها كفيله بإفشال أي محاولة تقارب أو تفاهم أمريكي – إيراني.

وبدوره أكد "أوباما" لـــ"نتانياهو" خلال لقائهما أن الخيار العسكري لا يزال مطروحًا ، وفي المقابل أكد له "نتانياهو" على ضرورة الإبقاء على العقوبات المفروضة على إيران بل وتشديدها إذا واصلت جهودها النووية.. كما طالب بالضغط على طهران كي تفي بجميع المتطلبات الدولية لوقف برنامجها أو الموافقة على الشروط السابق الإشارة إليها.

ولم يكتف "نتانياهو" بما سبق بل عاد وشن هجومًا جديدًا علي إيران، وأكد على ضرورة تفكيك مشروعها النووي بالكامل, وطالب الولايات المتحدة بمواصلة الضغوط والعقوبات المفروضة وإبداء موقف حازم تجاهها إذا أرادت تسوية هذه القضية بالطرق السلمية ومنع نشوب حرب جديدة.. وحذّر "نتانياهو" الإيرانيين من أن حياتهم ستصبح أسوأ في حال امتلكت حكومتهم أسلحة نووية، وزعم أنهم يستحقون ما هو أفضل من حكومتهم الحالية، ولم يستبعد لقاءه "روحاني "

مشددًا أن الجميع يريدون رؤية حل دبلوماسي لإنهاء سعي إيران الحصول على أسلحة نووية، ولافتًا أنه إذا حصل النظام الإيراني على هذه الأسلحة فسيصبح مثل كوريا الشمالية.. كما أنه إذا كان الإيرانيون يريدون برنامجهم النووي لأغراض الطاقة المدنية، فإنهم لا يحتاجون إلى تخصيب اليورانيوم لأن التخصيب يُستخدم فقط لإنتاج أسلحة نووية.

وبالرغم من بدء التفاوض مع طهران وبالرغم أيضًا من تعهد وزير الدفاع الأمريكي "تشاك هيجل" لإسرائيل بأن واشنطن ستبقى متيقظة وملتزمة لضمان أن إيران لن تطور سلاحًا نوويًّا ذكرت مصادر أمريكية أن "نتانياهو" يوشك على إصدار أمر بضرب المنشآت النووية الإيراني ة؛ حيث نوه للمجتمع الدولي عن استعداد بلاده لتنفيذ الخيار العسكري لتدمير برنامج إيران النووي . وأشار **معهد "جيت ستون" الأمريكي للدراسات السياسية** إلى حصول إسرائيل عل ى المنصات العسكرية لضرب إيران, والتي تشمل مقاتلات نفاثة من طرازي "إف–15" و"إف–16"، فضلاً عن امتلاكها أنظمة الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى وأنظمة الحرب الإليكترونية

وعاد "نتانياهو" مرة ثالثة في 2013/10/23 وبعد لقاء مع "جون كيري" في روما ليؤكد على الشروط – آنفة الذكر – للتسوية مع إيران, وأوضح مصدر إسرائيلي أن "نتانياهو" طالب كالعادة "كيري" بلعتماد سياسة متشددة أكثر حيال إيران، كما اعترض بشدة على تخفيف الضغوط عنها, رغم أنه لا يعارض حلاً سياسيًّا. . فيما طالب "كيري" "نتانياهو" بالتوقف عن الإلحاح بضرورة تفكيك قدرات إيران النووية, كون المفاوضات معها تدار بحذر.

وربما يرجع ذلك الإلحاح الإسرائيلي إلى **عدم الثقة في التوجهات الإيرانية الجديدة.. وهو أمر يرجع إلى:**

1– أن سياسة "روحاني" ربما تكون مجرد مشروع دعائي هدفه تمكين إيران من إنجاز ما تبقى من ملفاتها وتخفيف حدة العقوبات الدولية المفروضة عليها، وفك الحصار عن حلفائها مثل الرئيس السوري "بشار الأسد" و"حزب الله" اللبناني.

2– رغم أن روحاني أكد أن الشعب الإيراني لا يريد أسلحة دمار شامل ورغم إعلانه استعداد إيران لإجراء محادثات مع الغرب مبنية على أساس الاحترام المتبادل ومن دون شروط مسبقة .. فإنه أكد في نفس الوقت أنه ينبغي الإقرار بجميع حقوق إيران بما في ذلك حقوقها النووية وحق التخصيب على أراضيها في إطار القانون الدولي.. فهو لم يشر حتى الآن إلى أن إيران مستعدة للتراجع في مسار برنامجها النووي، بل قال فعلاً إن النظام لن يتحدث ولو مجرد حديث عن إيقاف تخصيب اليورانيوم.

3- مطالبة روحاني في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، حيث اعتبر عدم انضمامها إلى المعاهدة أمرًا يجب معالجته فورًا، وأضاف أن هناك ضرورة لأن يعمل العالم من أجل منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط... واصفًا إسرائيل بأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لا تخضع لمعاهدة منع الانتشار، وأن عليها الانضمام دون تأخير، وعندما يحدث ذلك، يمكن نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

4- حديث أوباما في الأمم المتحدة عن إمكانية تسوية قضية الملف النووي الإيراني، من دون اللجوء إلى القوة وكذا حديث "كيري" عقب لقائه مع "جواد ظريف" عن إمكانية رفع عقوبات عن إيران خلال الأشهر المقبلة في حال قبول طهران اتخاذ إجراءات سريعة للسماح بالرقابة الدولية على برنامجها النووي.. وإن عادت واشنطن وأكدت أنها لن ترفع العقوبات حتى تظهر إيران أنها لا تسعى لامتلاك سلاح نووي.

5 – طهران من وجهة نظر بعض الإسرائيليين تتبع سياسة فرق تسد، وذلك بشق الأوروبيين عن الأمريكيين وشق الأمريكيين عن الإسرائيليين والعرب الذين يخشون أيضًا وجود دولة إيرانية نووية عن بعضهم البعض، ووفقًا لهذه السياسة، فإنها تعد بإجراء مفاوضات وتحدث تغييرات على الهوامش توحي بأن هناك اتفاقًا واسعًا على التفاوض، بينما تستكمل العمل ببرنامجها النووي.

6- إيران ترغب من مؤشرات التقارب التي ينشرها "روحاني" منذ توليه السلطة على الشرق والغرب، في تخفيف حدة العقوبات الاقتصادية عليها وتحسين صورتها في العالم العربي والغربي، وإبعاد شبح الهجوم العسكري على سوريا مقابل تسوية سلمية للبرنامج النووي الإيراني والأزمة السورية.

والسؤال الذي يطرحه العديد من المراقبين هو: هل تستطيع إسرائيل تعطيل التقارب الأمريكي – الإيراني؟

ثمة عدة ملاحظات في هذا الصدد:

الأولى – هناك رهان إسرائيلي على فشل مفاوضات الولايات المتحدة مع إيران وأنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق دبلوماسي، ستضطر الإدارة الأمريكية للاختيار ما بين بديلين ، **فإما** استخدام القوة لردع إيران عن امتلاك ترسانة نووية.. وإما احتواء إيران النووية إلى أن يتم إسقاط النظام نتيجة لضعفه.

وبخلاف ذلك هناك وكما رأينا ضغوطًا إسرائيلية قوية تؤكد أن الهدف من المفاوضات النووية مع إيران يجب أن يكون تفكيك برنامجها النووي، وأن إسرائيل مستعدة للتحرك بمفردها لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية.

الثانية – قدرة إسرائيل أو عدم قدرتها على تعطيل الانفتاح بين الغرب وطهران ستتوقف، في جانب كبير منها على طبيعة السلوك الإيراني خلال الفترة القادمة من ناحية، ومدى استعداد الغرب لمنح "روحاني" مزيدًا من الوقت وبعض الحوافز خلال المفاوضات بين طهران وما يعرف بمجموعة خمسة زائد واحد من ناحية ثانية.

الثالثة – رغم أن إسرائيل والولايات المتحدة تتقاسمان كثيرًا من أهداف السياسة الخارجية المشتركة، وتواجهان كثيرًا من التهديدات المشتركة، فإنهما معرضتان للاختلاف بشأن بعض القضايا أحيانًا؛ حيث لا توجد دولتان متماثلتان في مصالحهما القومية، وأحيانًا يكون مصدر الخطر من أقرب الحلفاء.

الرابعة – هناك أعضاء في الكونجرس الأمريكي، خاصة من أعضاء اللوبي اليهودي المؤيد لإسرائيل يعارضون التقارب مع إيران ولا يثقون في توجهاتها الانفتاحية الجديدة.. وفي إيران أيضًا هناك قوى تعارض الانفتاح على واشنطن والغرب.

الخامسة ــ رغم أن الحكومة الإسرائيلية حظرت على ضباط الاستخبارات التحدث في المؤتمرات والمنتديات العامة في إسرائيل حول سياسة واشنطن تجاه إيران من أجل تفادي حصول خلاف علني بينها وبين الولايات المتحدة غير أن عدم اتخاذ الإدارة الأمريكية لعمل حازم ضد النظام السوري والبرنامج النووي الإيراني سيسمح للضباط الإسرائيليين الكبار كسر تلك القاعدة، للحصول على تأييد للضربة العسكرية الإسرائيلية الأحادية للمواقع النووية الإيرانية.

السادسة – يزعم محللون إسرائيليون أن التغيرات في التحالفات الإقليمية نتيجة التقارب بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الإيراني الجديد "حسن روحاني"، من الممكن أن تسهم في تقوية الاتصال بين دول الخليج وإسرائيل للتصدي لإيران ومشروعها النووي وسياستها حيال الأزمة السورية.

والمؤسف أن العالم لم يستفق على خطورة السلاح النووي الإيراني إلا من زاوية أنه يمكن خروجه من تحت السيطرة، وأن يستخدم ضدّ إسرائيل.. ما ينطبق على الكيميائي السوري ينطبق على النووي الإيراني.. لا اهتمام بهذا الملف إلا من الزاوية الإسرائيلية، وكما سبق وتمت الإشارة

سابقًا فإن إدارة "أوباما" في تحركها تجاه إيران لن تغامر بالتضحية بعلاقاتها لا ولن تنفصم عن الحليف الاستراتيجي الأوحد لبلادها في المنطقة.. وهي بالتأكيد لن تنقض عهودها ومواثيقها مع إسرائيل.. ويكفي تأكيد "أوباما" فيما سبق أكثر من مرة على قدسية وجود وأمن إسرائيل، والذي اعتبره جزءًا من الأمن القومي للولايات المتحدة.. فضلاً عن حرص المسؤولين بالإدارة الأمريكية على إطلاع المسؤولين الإسرائيليين وأنصارهم من اللوبي اليهودي بالكونجرس على تطورات المفاوضات بين واشنطن وطهران.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/31

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

زيارة رئيس الوزراء المصري للإمارات

وضرورة تنويع التحالفات الأمنية والعسكرية مع مصر

العناوين الفرعية:

ــ أول جولة خارجية لرئيس الوزراء المصري "حازم الببلاوي" منذ توليه منصبه في مطلع يونيو 2013 كانت لمنطقة الخليج العربي.

ــ الزيارات المتبادلة والدعم الخليجي لمصر يؤكدان عمق الروابط التاريخية الوطيدة التي تربط بين الجانبين على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

ــ تعزيز التحالفات الاستراتيجية المشتركة بين مصر ودول مجلس التعاون وتنويعها ضروري لمواجهة أية تهديدات محتملة.

زيارة رئيس الوزراء المصري للإمارات

وضرورة تنويع التحالفات الأمنية والعسكرية مع مصر

كانت أول جولة خارجية لرئيس الوزراء المصري "حازم الببلاوي" منذ توليه منصبه في مطلع يونيو 2013 في اتجاه منطقة الخليج العربي وتحديدًا إلى الإمارات ليستكمل دائرة الجولات المصرية الخارجية والتي بدأها الرئيس "عدلي منصور"؛ والذي قام بزيارة السعودية والأردن يومي السابع والثامن من شهر أكتوبر، واستئنافها يوم 2013/10/30 بزيارة الكويت والإمارات.

وعودة إلى زيارة رئيس الوزراء المصري إلى الإمارات التي صاحبه فيها وزير خارجيته "نبيل فهمي" والتي بدأت يوم 2013/10/25 واختتمت يوم 2013/10/28، فقد أسفرت عن التوقيع على اتفاقية لدعم البرنامج التنموي المصري تقدم بموجبها الإمارات 4.9 مليار دولار لتنفيذ عدد من المشاريع لتطوير القطاعات والمرافق الخدمية والارتقاء بالأوضاع المعيشية والحياتية والتنمية البشرية للشعب المصري.. وتضم هذه المشاريع التنموية بناء 25 صومعة لتخزين القمح والحبوب بسعة 60 ألف طن للصومعة الواحدة، كما تشمل بناء 79 وحدة للرعاية الصحية الأساسية في مناطق لا تتو افر فيها حاليًّا هذه الخدمات، إضافة إلى إنشاء خطين لإنتاج أمصال اللقاحات بما يرفع الاكتفاء الذاتي ضمن هذا المجال الحيوي إلى نسبة 80%، وإنشاء 50 ألف وحدة سكنية مع البنية التحتية والخدمات التابعة، وذلك على مراحل بدأت بالفعل من خلال إطلاق العمل لتنفيذ 13 ألف وحدة سكنية في مدينة 6 أكتوبر.

وأيضًا تم الاتفاق على توفير خدمات الكهرباء من خلال مشاريع الطاقة المتجددة إلى مجموعة من القرى والمناطق والتجمعات السكنية غير المرتبطة بالشبكة الكهربائية للمساهمة في إنعاش الريف وتوفير الخدمات الأساسية للمناطق النائية .. وفي قطاع التعليم، سيتم بناء 100 مدرسة موزعة على مختلف المناطق في مصر، فضلاً عن توفير 600 أتوبيس للمساهمة في تأمين خدمات النقل العام.

ويضاف إلى ما سبق منحة مالية قدرها مليار دولار تمت إجراءات تحويلها إلى مصر في يوليو الماضي، إضافة إلى تخصيص أكثر من مليار دولار للمساهمة في توفير جزء من كميات الوقود والمحروقات التي تحتاجها مصر.

وفي المقابل من هذا، أكد وزير الخارجية المصري "نبيل فهمي" بعد زيارته للإمارات وهو في طريقه إلى السعودية يوم 2013/10/26، أن التوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية يؤثر سلبًا على الموقف المصري، وأن القاهرة على استعداد لتلبية أي طلب من الدول الخليجية لتهيئة المناخ مع إيران إذا كان مطلوبًا، مؤكدًا أن مصر لن تتخذ موقفًا يمس بالأمن القومي الخليجي، وأنها ترغب في تبنى حوار بين دول الخليج العربي وإيران، بشرط صدق نوايا الأخيرة في التقارب السلمي مع جيرانها، لأن أمن دول الخليج جزء من الأمن القومي المصري.

ويلاحظ في هذا الشأن أنه مثلما كانت دول الخليج لها الأولوية على الأجندة المصرية، فإن مصر بدورها أيضًا كانت على قمة الأجندة الخليجية؛ حيث كانت دول الخليج أول الداعمين لاقتصاد المصري الذي كان يعاني أزمة حادة بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية، ما دفعها لتعلن عن تقديم حزمة مساعدات بلغ مجموعها 12 مليار دولار.

ولتتوالى بعد ذلك الزيارات الخليجية لمصر، ومنها ما شهدته يوم 2013/9/1 من نشاط سياسي ودبلوماسي خليجي استهدف دعم مصر في مختلف المجالات، وخاصة على المستوى الاقتصادي والاستثماري وتعزيز التعاون الثنائي بينهما؛ حيث استقبل الرئيس المصري المؤقت "عدلي منصور" وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل"، كما استقبل أيضًا ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة "محمد بن زايد آل نهيان"، ثم وزير الخارجية البحريني يوم 2013/9/2 "خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة"، وأخيرًا زيارة عاهل البحرين "حمد بن عيسي آل خليفة" إلى القاهرة يوم 2013/10/3.

هذه الزيارات والدعم الخليجي لمصر يؤكدان في المقام الأول عمق الروابط التاريخية الوطيدة التي تربط بين الجانبين، وأهميتها؛ فهي تبرز مدى أهمية الطرفين لبعضهما البعض على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

فعلى المستوى الاقتصادي: تعد علاقات مصر الاقتصادية مع دول الخليج من إحدى دوائر الحركة الإقليمية والدولية التي يتحرك فيها الاقتصاد المصري ، و بعض هذه المجالات كالاستثمارات العربية والتجارة المتبادلة، والتي تقدر بحوالي 8 مليارات دولار، تمثل روافد قوية لدعم الاقتصاد المصري. وقد امتد الإدراك الخليجي لأهمية تعزيز العلاقات الخليجية ــ المصرية إلى مختلف قطاعات الأعمال وخاصة علاقات التجارة والاستثمار واستقدام العمالة، وهو ما توضحه الأرقام

والحقائق على أرض الواقع؛ فلستثمارات دول الخليج في مصر بلغت خلال السنوات الخمس السابقة حوالي 7.6 مليار دولار, بما يعادل 91% من إجمالي الاستثمارات العربية هناك، ومعظمها يأتي من الإمارات والسعودية وقطر، كما أن السعودية تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية، بما نسبته 56% من إجمالي الصادرات المصرية تليها الإمارات بنسبة 24%، أما فيما يتعلق بالصادرات الخليجية فتعد الصادرات الكويتية هي الأكثر بنسبة 44% من إجمالي الصادرات الخليجية تليها السعودية بنسبة 40%.

وإضافة إلى ذلك تمثل السياحة الخليجية لمصر النسبة الأكبر في السياحة العربية الوافدة والتي تبلغ نحو 20% من إجمالي التدفق السياحي على مصر .. وأيضًا يمثل انتقال العمالة المصرية للعمل في بلدان الخليج واحدة من أكبر عمليات الانتقال الجماعي في مجموعة البلدان العربية ؛ حيث يستفيد منها 10 ملايين نسمة، وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على 3 ملايين مصري يعملون في الخليج العربي، و وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، فإن 82% من عقود العمل التي أبرمها المصريون في الخارج سنة 2011 كانت في دول الخليج، و57.5% من هذه العقود كانت للسعودية.

وعلى المستوى السياسي: تدرك مصر ودول الخليج أن العلاقات بينهما شكلت القاعدة الأساسية للسياسات العربية واستقرار النظام العربي وتدعيم أمن الخليج العربي ، وخاصة في ظل اتساع الدور السياسي والنفوذ العسكري الإيراني الذي حمل دلالات سلبية على الأمن الداخلي الخليجي والأمن القومي المصري أيضًا، وبالتالي فإن أي اهتزاز في هذه العلاقات يمكن أن ينعكس سلبًا على مصير النظام العربي كله.

فمن جانبها تدرك مصر الثقل السياسي لدول الخليج في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية من خلال إمداداتها النفطية وموقعها الجغرافي والاستراتيجي والحيوي بالنسبة للمنطقة والعالم ، مقابل إدراك دول الخليج أن مصر تعتبر من الدولة المحورية ب العالم العربي ، وأنها بمثابة العمق الاستراتيجي الأقوى لها في مواجهة النفوذ الإيراني ، وبالتالي فإن دعم مصر وتحقيق الا ستقرار فيها لاعتبارات الثقل السياسي والعسكري والجغرافي والبشري الذي تتمتع به هو بمثابة استقرار للجميع؛ فغيابها سيفقد هذا العالم مركزه ويجعله ساحة تنافس بين القو ى الإقليمية غير العربية والقوى الدولية أيضًا.

وتأسيسًا على ذلك فإن العلاقات الخليجية المصرية، تعد من أهم العلاقات داخل النظام الإقليمي؛ فمصر تعد بمثابة عمق استراتيجي متميز لكل من (السعودية ــ الكويت ــ البحرين ــ الإمارات) لمواجهة التهديدات الأمنية المحتملة من قبل دول الجوار وبعض القوى العالمية، ومن ناحية أخرى، يعتبر التحالف بين (السعودية ــ الإمارات ــ البحرين ــ مصر) بمثابة مربع استراتيجي جديد بمنطقة الشرق الأوسط يسهم في مواجهة نفوذ أي قوى ناشئة بالمنطقة.

وأخيرًا، إن العلاقات المصرية الخليجية شهدت تاريخًا طويلاً اتسمت خلاله بالتنوع والترابط الحقيقي، ولكي تستمر وتقوى يجب أن تكون دائمًا محكومة بتحقيق مصالح مشتركة حقيقية بين طرفي العلاقة. واستنادًا إلى هذه الرؤية يجب على دول الخليج ومصر تعزيز التحالفات الاستراتيجية المشتركة فيما بينهم لمواجهة أية تهديدات محتملة، من خلال إقامة تحالف استراتيجي خليجي ــ مصري في كافة المجالات، إلى جانب تنويع التحالفات الأمنية والعسكرية والاقتصادية حتى يمكن مواجهة من يعبث في مقدرات المنطقة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/31

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي في لندن..

رؤية تقييمة

عناوين فرعية:

ــ عقد منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي في لندن قد يحيد به عن الهدف الرئيسي من وراء إنشائه .

ــ البلدان المتقدمة تسعى إلى تحويل مسار التدفقات المالية المفروض أن تأتي إلى البلدان الإسلامية إلى الاستثمار في الأسواق الغربية لإقالتها من عثراتها.

ــ بريطانيا تسعى لأن تكون مركزًا عالميًّا للتمويل الإسلامي ينافس كوالالمبور والمنامة والرياض.

منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي في لندن.. رؤية تقييمية

لم يكن من بين أهداف منظمة التعاون الإسلامي، ولا منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي البحث عن مساندة تمويلية إسلامية للاقتصاد الغربي بينما بلدان العالم الإسلامي كلها ما زالت تصنف على أنها بلدان نامية، ولم يلحق أي منها بعد بركب البلدان المتقدمة برغم ثرواتها الهائلة، ويصبح الهدف مفقودًا حين ينعقد منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي في لندن مؤخرًا في أكتوبر للترويج للتمويل الإسلامي في إحدى عواصم المال الغربية، وتتلقفه المملكة المتحدة باعتباره آلية مساندة للاقتصاد الأوروبي المعتل وفي مقدمته الاقتصاد البريطاني، كما عبر عن ذلك رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، ووزير الخزانة البريطاني "جورج اسبورن" موضحًا أن انعقاد المنتدى في لندن دليل على تميز العاصمة البريطانية كمركز للتمويل، وأن المحافظة على هذا الوضع من شأنه فضلاً عن خلق مزيد من الوظائف تنمية الاستثمار في المملكة في وقت ينمو فيه التمويل الإسلامي بمعدل 50% أسرع من التمويل المصرفي التقليدي، وتتسع أمام هذا التمويل الإسلامي العديد من الفرص في العالم الغربي، ويمكن للندن كما صرح الوزير ونشرته الفايننشيال تايمز أن تقود العالم كمركز للتمويل الإسلامي، ويعد التطلع الرئيس لانفتاح القطاع المالي البريطاني هو جذب الاستثمارات الخارجية بما يعد طبقًا لرؤية "كاميرون" و"اسبورن" الحل الرئيس لكل مشاكل بريطانيا الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر أن المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي نشأ في 6 مارس 2006، ويعقد سنويًّا، وأمانته العامة في كوالالمبور، وبدأت فكرته من منتدى أعمال منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في أكتوبر 2003 وقت انعقاد القمة العاشرة لهذه المنظمة في بيترا جايا بماليزيا، ويضم المنتدى قادة حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال وخبراء ومديري شركات، لبحث فرص الأعمال المتاحة في العالم الإسلامي، وقد انعقد مؤتمر الأعمال الثاني في كوالا لمبور في 2004 ليعطي قوة دفع لميلاد منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي الذي عقد أول اجتماع تمهيدي له في كوالالمبور في 2005.

أسس هذا المنتدى "عبدالله بدوي" رئيس الوزراء الماليزي حينئذ، وعقد هذا المنتدى بعد ذلك في كوالالمبور في 2007، وفي الاجتماع الثاني للمنتدى أطلق منتدى سيدات الأعمال، ومنتدى الشباب، وتعقد هذه المنتديات سنويًّا أيضًا، ويأتي انعقاد مؤتمر لندن في وقت تشهد فيه سوق التمويل الإسلامي نموًا كبيرًا ليصل حجمه إلى نحو 1.2 تريليون دولار مع توقع أن يرتفع إلى 2.6 تريليون دولار في 2017، ويعتبر هذا المنتدى من أبرز منصات الترويج للتمويل الإسلامي في المجتمعات الإسلامية وغيرها، كما يروج المنتدى للعالم الإسلامي كتكتل استثماري وتجاري ضخم، وأنشأ صندوقًا للتعليم، وشبكة أعمال سيدات الأعمال وشبكة أعمال الشباب والمائدة المستديرة، **وأهدافه هي:**

– تحقيق رفاهية شعوب ومجتمعات العالم الإسلامي من خلال التجارة والأعمال البينية ومع العالم.

– تقديم العالم الإسلامي ككتلة تجارة واستثمار قادرة على اجتذاب الاستثمارات المالية والأعمال من مختلف أنحاء العالم.

– تنمية الروابط والتحالفات وتبادل الرؤى والأفكار فيما بين العالم الإسلامي.

– تنمية الحوار والتعاون بين المسلمين وغيرها.

وحين ينعقد هذا المنتدى في دولة إسلامية فإنها تقوم بالترويج للفرص الاستثمارية الموجودة لديها، فعلى سبيل المثال حين انعقد المؤتمر الثامن وكان في ماليزيا، كان في ولاية جوهور، للترويج لفرص الاستثمار والأعمال في هذه المنطقة، وخاصة في مشروع اسكندر التنموي، وهو أسرع الأقاليم نموًا في ماليزيا، وأحد أبرز ميادين الأعمال في جنوب شرقي آسيا، وعقد هذا المنتدى تحت عنوان "اتجاهات متغيرة وفرص جديدة" بعد أحداث الربيع العربي وأزمة منطقة اليورو، وهو ما ترك الأبواب مفتوحة لتوجه رجال الأعمال عبر العالم، وعرضت "جوهور" في المنتدى صورة كاملة عن اقتصادها وفرص الأعمال والاستثمار فيها، ووضع تدفقات الاستثمارات

الخارجية، ومناخ الاستثمار الجيد المتوفر لديها، ما كان له أثره في تدفق استثمارات خليجية خاصة من السعودية والإمارات لهذا الإقليم التنموي.

وعودة إلى منتدى لندن فقد تحدث إليه رئيس الوزراء الباكستاني "نواز شريف" الذي تعاني بلاده العديد من الإشكاليات الأمنية والتنموية، عن تخلف دول العالم الإسلامي اقتصاديًّاً وعلميًّا، وتحدث عن خمسة عقود من السنوات والفرص الضائعة، موضحًا أن بلدان العالم الإسلامي في حاجة ماسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع المساهمة في نمو الاقتصاد العالمي، ولابد بداية من تحديد العوامل التي كبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبدون التعامل الجاد مع هذه العوامل فإن بلدان العالم الإسلامي ستتهاوى اقتصاديًّا.. وتعد باكستان كما هو معلوم ــ وأكد المسؤول الباكستاني ــ واحدة من أفقر بلدان العالم، وهي من أكبر دول العالم الإسلامي سكانًا، ويعتمد اقتصادها على المنح الدولية رغم أنها دولة نووية، ويغيب فيها كثيرًا حكم القانون، ويبدو تأثير هذا في المجال الاقتصادي أن 0.5% من سكانها فقط هم من يقومون بسداد الضرائب المستحقة عليهم غير أن التسريع بالنمو الاقتصادي في باكستان وغيرها من بلدان العالم الإسلامي يقتضي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام صادرات البلدان الإسلامية.

غير أن هذه ليست وجهة نظر البلدان المتقدمة التي تسعى إلى تحويل مسار التدفقات المالية المفروض أن تأتي إلى البلدان الإسلامية نتيجة بيع ما تنتجه وتصدره من سلع وخدمات إلى الاستثمار في الأسواق الغربية لإقالة البلدان الغربية في أوروبا من عثرتها المالية، بما يعني أن المال الذي كان يمكن للبلدان الإسلامية أن تنفقه في استقدام واستيعاب التكنولوجيا اللازمة لتقدمها، حتى يمكن لها الخروج من دائرة الفقر والتخلف واللحاق بالعالم المتقدم، مطلوب في الرؤية الغربية أن ينفق ويستثمر في الاقتصاد الغربي، بما يديم وضع التخلف والفقر في البلدان الإسلامية، ولم يكن هذا ما قصده "عبدالله بدوي" رئيس وزراء ماليزيا الأسبق حين بادر بالدعوة إلى إنشاء منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي العالمي.

وتخاطب بريطانيا بهذه الدعوة الأقلية الثرية في البلدان الإسلامية أكثر من مخاطبتها للحكومات، وهي تدعو هذه الأقلية لتحقيق أرباح جراء استثمار أموالها في مشروعات اقتصادية داخل المملكة بدلاً من استثمار هذه الأموال في الدول الإسلامية الأخرى مع ما يعنيه هذا الاستثمار من مخاطر ونقص في ضمانات الاستثمار، وإذا كانت أحاديث رئيس الوزراء البريطاني ووزيره "اسبورن" تدغدغ مشاعر المسلمين الذين يعيشون في بريطانيا، فإنها لا تنظر إلى الفقر والبطالة والتخلف الذي تعاني منه بلدان العالم الإسلامي على اتساعها، والتي لا سبيل إلى اقتلاعها بدون استثمار هذه الأموال فيها، والبديل عن تدفق هذه الأموال هو طرق أبواب المنظمات الدولية والقوى الكبرى، وفي النهاية لن تحصل هذه الدول الإسلامية إلا على النذر اليسير المرتبط بمشروطية، ولا يسمن ولا يغني عن جوع، فضلاً عن تحقيق تنمية حقيقية.. ولنا أن نقارن في ذلك بين المشروعات التي تمولها صناديق التنمية الخليجية في الدول الإسلامية والمشروعات الممولة من برامج المعونة الأمريكية والأوروبية في هذه البلدان.

وإذا كانت المملكة المتحدة قد وجدت في انعقاد منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي على أرضها فرصة لمخاطبة قادة التمويل الإسلامي للاستثمار داخل المملكة المتحدة، فلا يستطيع أحد أن يلومها على ذلك، فكل دولة تعمل لتحقيق مصالحها، وقد كان ينبغي أن تكون رسالة المنتدى وهو ينعقد في المملكة المتحدة هي السعي لجذب أموال المستثمرين المسلمين في الاقتصاد الغربي لتحويل استثماراتهم إلى اقتصادات دول العالم الإسلامي التي تحوي العديد من الفرص وضاعت منها العديد من السنوات من عمر التنمية كما ذكر رئيس الوزراء الباكستاني، وكانت المملكة المتحدة في مجال فتح قطاعها المالي قد عملت على جذب الاستثمارات ليس من العالم الإسلامي فقط، ولكن أيضًا من الصين صاحبة أعلى احتياطي نقدي على مستوى العالم، ورفضت بريطانيا في سبيل فتح قطاعها المالي الحمائية الاقتصادية أو فرض ضرائب على المعاملات المالية، وأصدرت أول سندات إسلامية سيادية في العالم الغربي، وتبذل الحكومة البريطانية ما يلزم لجعل لندن قادرة على جذب رجال الأعمال والحصول على مصادر للتمويل وخلق وظائف إضافية جديدة، وتسعى في هذا الشأن إلى أن تكون مركزًا عالميًّا للتمويل الإسلامي ينافس كوالالمبور والمنامة والرياض والدوحة وأبوظبي.

وفي مساعيها لجذب التمويل الإسلامي تقول إن هذا التمويل سيساعد المسلمين المقيمين بها ومنهم الطلاب الذين لا يجدون لديهم القدرة على الالتحاق بالتعليم الجامعي، كما سيساعد المسلمين المقيمين على بدء أعمالهم؛ إذ سيتيسر لهم التمويل الإسلامي، وبينما هدف المنظمون لعقد منتدى التعاون الاقتصادي الإسلامي العالمي في لندن إلى الترويج للعالم الإسلامي ككتلة تجارية واستثمارية، وهو في حقيقة الأمر لم تصل العلاقات البينية بداخله إلى أن يصبح كذلك، فقد اختطف "كاميرون" منهم هذا الهدف، وحول انعقاد المنتدى إلى فرصة للترويج لفرص الاستثمار في لندن.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/10/31

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

جولة أمير قطر الخليجية.. الدوافع والنتائج

جولة أمير قطر الخليجية.. الدوافع والنتائج

لاشك في أن جولة أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" الخليجية في الفترة من 28-2013/10/30، والتي شملت بالترتيب كلاً من الكويت والبحرين وعمان والإمارات، هي جولة مهمة، وتلك الأهمية ترجع في واقع الأمر إلى أنها تعتبر أول جولة عربية خليجية يقوم بها الأمير القطري (وثاني جولة خارجية إثر جولة خارجية شملت تركيا وفرنسا والولايات المتحدة) بعد أن تولى زمام المسؤولية في يونيه الماضي.

وليس بخاف أن بعض المحللين راهنوا بعد خطوة انتقال السلطة من الشيخ "حمد بن خليفة آل ثان" إلى ولي عهده الشيخ "تميم" ستؤدي إلى حدوث تغير جذري في سياسة قطر الخارجية، وخصوصًا مع استبعاد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ "حمد بن جاسم".. ولقد توقع هؤلاء أن يعطي وجود الشيخ "تميم" كحاكم لدولة قطر مجلس التعاون الخليجي رؤى وأفكارًا جديدة تتكامل مع الخبرة التي يمتلكها باقي حكام دول الخليج.. كما أن قرار نقل السلطة بقطر لن يؤثر على باقي دول الخليج.. فضلاً عن أن قطر في ظل العهد الجديد ستكون أكثر اقترابًا من دول المجلس في الكثير من القضايا المصيرية التي تهم دول المنطقة.

ولقد جاءت رؤية الشيخ "تميم" في العموم لتؤكد على ما سبق حين أكد في خطابه الأول على وجوب السعي للحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الحكومات والدول، ووصف علاق ات قطر الدولية بأنها تنطلق من مصلحتها أولاً ومن كونها جزءًا من الأمتين العربية الإسلامية .. كما شددت تلك الرؤية على عمق علاقات الإخوة والتعاون التي تربط قطر بشقيقاتها من الدول العربية وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي.

ومما عضد فكرة اتجاه العلاقات القطرية – الخليجية نحو مزيد من التعزيز أن الشيخ "تميم" نفسه يرتبط بعلاقات قوية مع قادة دول الخليج، وهو ما لم يكن يحمله الشيخ "حمد بن جاسم " وزير الخارجية السابق، والذي يصفه البعض بأنه كان يزرع بعض التنافر من تواجده على رأس الدبلوماسية القطرية نظرًا لمواقفه الشخصية من بعض المسؤولين في الخليج.

وما سبق، وإن عكس حقيقة ما، فإنما يعكس ما تتسم به العلاقات الثنائية بين دول الخليج العربية من خصوصية وتميز، وهي الخصوصية التي يتم التعبير عنها بصورة جامعة في إطار

مجلس التعاون الخليجي الذي أصبح يُنظر إليه على أنه إحدى المنظومات المؤثرة في السياسة الدولية، وهي علاقة ترتكز على قواعد تاريخية ودينية وثقافية واجتماعية وعادات وتقاليد مشتركة.

وعلى ذلك تحظى اللقاءات الثنائية بين قادة دول مجلس التعاون باهتمام كبير؛ شأنها شأن اللقاءات الجماعية على مستوى القمم، وذلك لما لها من أهمية كبرى في إعلاء شأن العلاقات ودفع مسيرة المجلس إلى الأمام.. وترسيخ أركان البيت الخليجي.. فضلاً عن تعزيز المواطنة الخليجية.

والثابت أنه منذ تولى الشيخ "تميم" مسؤولية الحكم ، كان هناك حرص من القادة الخليجيين على التواصل، بدليل الزيارة التي قام بها الملك "حمد" عاهل البحرين للدوحة في 2013/6/26، والتي سبقها بتقديم التهنئة للأمير الجديد، والتي أكد خلالها أن العلاقة بين البحرين وقطر تقوم على المودة والمحبة، والتزام البحرين بتعزيز العلاقة الطيبة بين البلدين.. كما أكد أن الدولتين تمكنتا من تجاوز الكثير من العوائق التي ساهمت في تحقيق التكامل والترابط بينهما في شتى المجالات، وكذلك زار الدوحة أيضًا الأمير "مقرن بن عبدالعزيز" النائب الثاني لرئيس الوزراء السعودي.

كذلك فإن حرص الشيخ "تميم" على التواصل مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون الخليجي يدل عليه حرصه على أن تكون أول زيارة يقوم بها للخارج بعد توليه المسؤولية إلى الشقيقة الخليجية الكبرى المملكة العربية السعودية في 2013/8/2، تلك الزيارة التي بحث خلالها مع الملك "عبدالله بن عبدالعزيز" العلاقات الثنائية، ومستقبل العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران (في ضوء تولي القيادة الإيرانية الجديدة زمام الحكم في إيران).. كما ناقش تطورات الأوضاع في المنطقة ولاسيما الأزمة السياسية في مصر والأزمة السورية.

ولقد اكتسبت تلك الزيارة أهمية خاصة؛ لأنها جاءت في ظروف إقليمية ودولية كانت تستلزم التشاور والتنسيق والتعاون لخدمة المصالح المشتركة للبلدين.. كما أن المنطقة والعالم يواجهان تحديات كثيرة حتمت على البلدين ضرورة العمل المشترك في مختلف المجالات.

ومع هذه الزيارة تحولت العلاقات القطرية ــ السعودية لتصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة ؛ وتجسد التميز في العلاقات بينهما في إنشاء مجلس التنسيق العربي القطري ــ السعودي، كما تأكد

الحرص على تعزيز التعاون بين البلدين حين وقع الشيخ " تميم" في 2013/8/28 مع السعودية على مجموعة من الاتفاقات الحدودية المتعلقة بتنظيم سلطات الحدود بين البلدين، كما أقر اتفاقيات أخرى متعلقة بتعزيز التعاون الثنائي في مكافحة الجرائم.

وإذا كان الشيخ "تميم" قد بادر بزيارة السعودية اعترافاً بدورها ومكانتها العربية والخليجية، فإن التأكيد على أولوية توجهه الخليجي تطلب أن يتبع تلك الزيارة بجولة خليجية يزور خلالها دول الخليج الأربع الأخرى.. فضلاً عن أن ثمة دوافع أخرى حتمتها تتمثل في:

1- توقيت الجولة يؤكد المساعي القطرية لتعزيز التعاون بين الدوحة وباقي العواصم الخليجية لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجهها المنطقة ككل.

2ــ الجهود الحثيثة التي تبذلها قطر على المستوى الخارجي من ناحية، ودول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى، بهدف تعزيز مسيرة المجلس وتطوير أداء مؤسساته المختلفة بما يخدم طموحات المواطن الخليجي وأهداف التنمية في دوله.

3ــ الظروف التي تمر بها المنطقة العربية، والتي تتعرض لتوترات سياسية واقتصادية كثيرة، والتي ستكون بالتأكيد محور اهتمام قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم المرتقبة في شهر ديسمبر 2013 بالكويت.

4ــ لقاءات الشيخ "تميم" مع قادة دول المجلس، وكما سبقت الإشارة بمثابة فرصة متميزة، لإيضاح الجهود التي تبذلها قطر على المستوى الخليجي لتحسين وتطوير مؤسساتها المختلفة بكافة المجالات، استكمالاً لمسيرة النهضة الشاملة التي تعيشها البلاد.

5- تلك الزيارة بحسب مصادر كانت فرصة لتجاوز الخلاف بين قطر وبعض دول المجلس بشأن بعض الملفات الإقليمية ولاسيما تطورات الربيع العربي وبالتحديد ما يجري في مصر؛ إذ لا يخفى أن موقف قطر الداعم للإخوان المسلمون لا يروق بعض دول الخليج، كما أن الحكومة المصرية المؤقتة تشكو نفس الأمر، ولا يخفى أن هناك من يتحدث عن محاولات خليجية للمصالحة بين قطر ومصر، بيد أنه لم تتبلور مبادرة بهذا الشأن حتى بعد الجولة.

وإذا تركنا الدوافع وراء الجولة وانتقلنا إلى النتائج التي تمخضت عنها وفقًا للمحطات المختلفة التي شملتها سنجد أنه:

بالنسبة **للكويت** أول محطة في الجولة، فقد تناولت المباحثات التي أجراها الشيخ "تميم" مع نظيره الكويتي الشيخ "صباح الأحمد الجابر" تقوية أواصر العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها وتنميتها في كافة المجالات، كما تعرضت لأهم القضايا ذات الاهتمام المشترك والمستجدات الإقليمية والدولية.

وليس أدل على عمق العلاقات الكويتية – القطرية والتي عكستها الزيارة من لفتة تكريم الشيخ "صباح الأحمد" للشيخ "تميم بن حمد" وذلك بتقليده قلادة "مبارك الكبير" أرفع وسام كويتي توطيدًا للعلاقات الأخوية بين البلدين.

ولقد جاءت تلك الزيارة لتضيف بعدًا جديدًا في طبيعة العلاقات بين قطر والكويت، والتي تبلورت على مدى مئات السنين لتصل إلى قمة نضوجها عقب الغزو العراقي للكويت عام 1990، فقد ارتبطت قطر والكويت بعلاقات وثيقة في مختلف المجالات، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، **فعلى الجانب السياسي** تم الإعلان في ديسمبر 1995 عن قرار السماح للمواطنين الكويتيين والقطريين بحرية التنقل والسفر من و إلى البلدين في جميع المنافذ البحرية والجوية والبرية بموجب البطاقة المدنية . **وعلى الجانب الاقتصادي**: ترتبط البلدان بعدة اتفاقيات اقتصادية أبرزها (اتفاقية التعاون الاقتصادي خلال عام 1982)، إلى جانب اتفاقية (ربط شبكتي الصرف الآلي بين البنوك الكويتية والقطرية عام 1997) كما شهدت حركة التجارة بين الكويت وقطر تقدمًا ملحوظًا خلال السنوات الماضية ؛ إذ ارتفعت قيمة الصادرات بين البلدين في الفترة بين العامين (2005 ــ 2009) من (1.6) مليون دينار إلى (4.14) ملايين، وزادت نسبة الواردات من (2.3) مليون دينار إلى (1.5) مليون.

أما بالنسبة للمحطة الثانية وهي زيارته لمملكة **البحرين**.. فقد أبدى البلدان رغبتهما في تحقيق المزيد من التعاون والدعم بينهما وبين باقي دول مجلس التعاون، وذلك لمواجهة الأخطار التي تهدد استقرار منطقة الخليج، كما بحثا ملف تصدير الغاز القطري للبحرين، وكذا تنفيذ مشروع "جسر المحبة" بين البلدين.. ذلك المشروع الذي وصف البعض إحياءه بأنه أولى ثمار جولة الشيخ "تميم"، ولقد عُقد اجتماع يوم 10/30 في العاصمة القطرية الدوحة، لبحث تنفيذ المشروع والذي توقف العمل فيه لأسباب غير معروفة، رغم طرح فكرته منذ14 عامًا، والمفترض أن يبلغ طوله40 كيلو مترًا، وبكلفة تبلغ 4 مليارات دولار، حيث يترقبه مواطنو البلدين ليكون أول منفذ بري مباشر بينهما على غرار جسر الملك"فهد" الذي يربطبين السعودية والبحرين.

ولقد وصف محللون زيارة أمير قطر للبحرين بأنها تعد من أهم خطوات تحقيق التكامل بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على خلفية مبادرة الملك "عبدالله بن عبدالعزيز" بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

أما زيارة **عمان**، والتي وصلها الشيخ "تميم" في 2013/10/29 فقد تناولت هي الأخرى آفاق التعاون الثنائي بين البلدين وسبل تطويرها في مختلف المجالات، وتطورات الأوضاع في المنطقة والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.. ولقد أكد الشيخ "تميم" على أن زيارته للسلطنة تأتي تعبيرًا عما يجمع البلدين والشعبين من عمق الروابط الأخوية الحميمة، فضلاً عن الحرص على التشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ووصف محللون لقاء الشيخ "تميم" والسلطان "قابوس بن سعيد" بأنه بالتأكيد يعزز العلاقات القوية التي تربط بين دولة قطر وسلطنة عمان بمختلف المجالات، والتي تترسخ يومًا بعد آخر، علاوة على آفاق التعاون المستقبلي الجديدة بين البلدين اللذين يتطلعان إلى مزيد من التكامل في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي.. تلك المنظومة التي ستتدعم مسيرتها بلا شك كون أي تكامل في الأدوار والسياسات والرؤى بين الدولتين سيصب في صالح هذه المنظومة الخليجية.

وبالنسبة لزيارة الشيخ "تميم" **للإمارات** في 2013/10/30 والتي كانت المحطة الأخيرة في الجولة فقد اكتسبت أهمية خاصة في ظل الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية الحالية؛ إذ كانت فرصة لتبادل الآراء وتنسيق المواقف حول مختلف القضايا التي تهم البلدين ومن إيجابيات الزيارة أنها جاءت لتؤكد على ما شهدته وتشهده العلاقات بين البلدين من تطورات إيجابية ونمو مطرد على جميع المستويات، سواء على صعيد ترسيخ عرى العلاقات الثنائية، أو على صعيد دعم مسيرة مجلس التعاون، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينهما في إطار العمل الخليجي المشترك. . وليس بخاف أن الإمارات تولي علاقاتها مع قطر أهمية قصوى وتحرص على الارتقاء بها إلى آفاق أرحب وأوسع بما يعود بالمصلحة والمنفعة المشتركة على البلدين.

إذن وفق الاستعراض السابق لنتائج جولة الشيخ "تميم" الخليجية يمكن أن نخلص إلى أن تلك الجولة كانت ضرورية للتأكيد على أولوية التوجه الخليجي لأمير قطر الجديد، وحرصه على خلق حالة من التوافق بينه وبين أشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي **أولاً:** حول قضايا التعاون الخليجي سواء على المستوى الثنائي في كافة المجالات أو التعاون في إطار منظومة مجلس التعاون الخليجي. **وثانيًا:** حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وهي القضايا التي تشمل الأزمة

السورية والقضية الفلسطينية والعلاقات مع إيران وأيضًا التطورات في دول الربيع العربي (وتحديدًا في مصر).

وليس من قبيل المبالغة القول إن هناك من يعول على أن تكون سياسة قطر تجاه بعض دول مجلس التعاون في ظل أميرها الشيخ "تميم بن حمد" أكثر بعدًا عن الفكر الأحادي وأكثر ترسيخاً للفكر التعاوني.. إذ يرون أن ذلك سيغير من ديناميكية مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي يحتاج فيه الخليجيون إلى تقدم في العلاقات بين دول المجلس، ويأملون في أن تتخذ خطوات جادة من أجل نقل هذه الكتلة السياسية إلى صيغة أكثر تكاملاً بالوصول إلى مرحلة الوحدة الخليجية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/11/4

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

صعود تنظيم "القاعدة" في العراق يؤكد فشل السياسة الأمريكية

عناوين فرعية

ــ تخلي الأمريكيين عن قوات الصحوة والسياسة الطائفية للحكومة العراقية وتهميش السنة واستهدافهم كلها عوامل ساهمت في عودة نشاط تنظيم "القاعدة في العراق" مرة أخرى.

ــ أعضاء بالكونجرس الأمريكي يرون أن أي استراتيجية عراقية لمكافحة الإرهاب لابد أن تتضمن تقاسم السلطة والثروات مع السُنة وإنهاء سياسات الانتقام".

ــ "نوري المالكي" متهم بالسماح للإيرانيين باستخدام المجال الجوي العراقي لتوصيل ما يلزم نظام "الأسد".

ــ إذا كانت الولايات المتحدة والغرب يرغبون في رؤية سلام دائم في العراق والشرق الأوسط فلابد أن يكفوا عن تغذية الصراع السُني ــ الشيعي.

صعود تنظيم "القاعدة" في العراق يؤكد فشل السياسة الأمريكية

مر تنظيم "القاعدة" أو بالأصح تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق في السنوات الأخيرة بمنحنى صعود وهبوط عكسه نشاط التنظيم على الساحة العراقية بالنسبة لعملياته (طبيعة وحجم عملياته وعدد ضحاياها).. فمنذ عام 2004 وحتى عام 2007 كان التنظيم في أوج قوته، وذلك تحت قيادة "أبو مصعب الزرقاوي" حتى إنه لم يكن يمر يوم من دون أن تكون هناك عمليات للتنظيم يتساقط خلالها العشرات من القتلى والمصابين.

بيد أنه بعد مقتل الزرقاوي عام 2006، تعرض التنظيم لضربات أمنية بالتعاون بين ما سمي بقوات "الصحوة" ــ المؤلفة من جماعات من المقاتلين السنة الممولين من أجل محاربة القاعدة ــ والقوات الأمريكية، وساعد على ذلك ضعف قيادات التنظيم ورفض العراقيين لفكر التنظيم ولسياسة القتل العشوائي التي يمارسها ويذهب ضحيتها الكثير من المدنيين الأبرياء، حتى وصل التنظيم إلى قمة ضعفه عام 2008 حين تمكنت الولايات المتحدة من تصفية وجوده في منطقة غرب العراق.

ورغم الضربات التي تلقاها عاد التنظيم الذي حمل اسم دولة العراق الإسلامية من جديد، ونجح في استعادة قوته تحت قيادة "أبي بكر عمر البغدادي"، وساعده على ذلك تخلي الأمريكيين عن قوات الصحوة وحلها، والسياسة الطائفية للحكومة العراقية، والتي همشت دور السنة واستهدفتهم، ما دفع المتطرفين منهم إلى الانضمام إلى "القاعدة"، فضلاً عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق، كما أن الأزمة السورية التي اشتعلت في مارس 2011، وتدفق المقاتلين العرب والأجانب إلى سوريا لقتال نظام "بشار الأسد" وفر موردًا بشريًّا لتجنيد الكوادر، وهو ما ترجم، ولاسيما في العام

الأخير (2013)، في سلسلة متتابعة من الهجمات والتفجيرات التي سقط خلالها المئات من القتلى والمصابين، وتكفي الإشارة إلى أنه منذ بداية عام 2013 حتى نهاية سبتمبر من العام نفسه سقط 5740 قتيلاً متجاوزًا العدد الإجمالي في عام 2012 (الذي شهد أول زيادة سنوية في عدد القتلى المدنيين منذ عام 2009 وذلك عقب انسحاب القوات الأمريكية في ديسمبر 2011) والأكثر من ذلك أن التنظيم نجح في القيام ببعض العمليات النوعية غير المتوقعة حين هاجم سجن أبو غريب ومعسكر التاجي، وتمكن من تهريب بعض المسجونين التابعين له.

كل ما سبق جعل من نشاط التنظيم معضلة ليس فقط بالنسبة لحكومة المالكي، ولكن أيضًا بالنسبة للولايات المتحدة، لاسيما وأنه استطاع أن ينقل نشاطه إلى سوريا وتحالف مع "جبهة النصرة" ليحمل اسم تنظيم "الدولة الإسلامية بالعراق والشام".

واللافت أن القوة المتصاعدة لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق" قد تم تصويرها في وسائل الإعلام على أنها فشل لحكومة "نوري المالكي"، التي تواجه اتهامات بالضعف ودعوات إلى استقالتها.. وفي الوقت الذي كان يستعد فيه "المالكي" لزيارة واشنطن للترويج لدعوتها لشن حرب دولية على الإرهاب (وهي الزيارة التي ختمها في 2013/11/2) رأى الكثيرون في الغرب أنه لابد أن يفعل ما هو أكثر من أجل إعادة تقاسم السلطة وإنهاء السياسات التمييزية التي تمارس بحق السُنة، الذين يعتقد بعض الغربيين أنهم وراء زيادة عمليات التجنيد في تنظيم "القاعدة".. ومثل هذا المأزق يكشف ليس فقط عن تعقيدات منطقة الشرق الأوسط، ولكن أيضًا يكشف عن فشل السياسة الأمريكية حتى الآن في فهم طبيعة التوترات والصراعات الجارية في المنطقة.

ومع تنامي التهديد الذي يشكله تطرف بعض الجماعات السُنية باندلاع الحرب الأهلية السورية، جذب ظهور الجماعات المنتمية للقاعدة، وخاصة الدولة الإسلامية في العراق والشام، انتباه وسائل الإعلام الغربية باعتبارها أحد الجوانب الرئيسة في تعقيدات السياسة الخارجية الغربية والأمريكية تحديدًا في الشرق الأوسط.

فكنموذج لتعقيد الأوضاع في المنطقة نجد أن الولايات المتحدة بعد أكثر من عشر سنوات من محاربة الجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق واليمن، ما زالت تجد نفسها تتعامل مع التهديد الموجه للحكومة الحليفة لها في العراق، كما أنها في الوقت الذي تنظر فيه إلى سوريا وإيران كخصمين لها فإن الأخيرة (إيران) تحتفظ بتحالفها مع الحكومة العراقية التي هي أيضًا حليفة للولايات المتحدة.

وما يزيد الأمر تعقيدًا هو أنه على الرغم من ممارسة الدول العربية السُنية والجمهوريين المتشددين في الداخل الضغوط على الرئيس "أوباما" من أجل تقديم مساعدات عسكرية للمقاتلين السُنة المعتدلين في سوريا، فإن هناك مخاطرة كبيرة تتمثل في إمكانية عبور هذه الأسلحة الحدود لتصل إلى العراق ثم يتم استخدامها ضد الحكومة الحليفة (مثلما حدث في أفغانستان في أعقاب الدعم الأمريكي للمجاهدين إبان الغزو السوفيتي) وأيضًا يبدو من المحتمل أن يسهم أي إجراء أمريكي يسعى إلى تحقيق مكاسب بالعراق في تحقيق خسارة مقابلة عبر الحدود في سوريا.

وكان النقد الرئيسي الموجه لـــ"المالكي" من الولايات المتحدة ودول المنطقة يتمثل في إقصائه للسنة من المشهد السياسي في بلاده؛ وقد كتب أعضاء مجلس الشيوخ في خطاب إلى الرئيس "أوباما" ما يفيد بأن أي استراتيجية سياسية عراقية لابد أن تتضمن

المزيد من تقاسم السلطة والثروات مع السُنة العراقيين، والتصالح مع قاداتهم، وإنهاء سياسات الانتقام".

وتلك المعاني والمطالب اتفق فيها الرئيس "أوباما" مع أعضاء الكونجرس وتم نقلها إلى "نوري المالكي" خلال زيارته إلى واشنطن؛ وذلك حين أصدر البيت الأبيض بياناً حول زيارة "المالكي أوضح فيه أن "أوباما" طلب منه بناء نظام ديمقراطي شامل بشكل أكبر في بلاده، وأن واشنطن ستتعاون مع العراق في محاولته للتصدي لتمرد "القاعدة".

ومع أن "المالكي" ركز خلال الزيارة على الحصول على دعم الولايات المتحدة العسكري والاستخباراتي من أجل التغلب على خطر "القاعدة"، فإنه لم يتضح بعد كيف سيتمكن من تحقيق المطالب الأمريكية من الانتقاص من قوة أتباعه من الشيعة الذين يستمد منهم قوته، وذلك رغم أن سقوط بعضهم ضحايا هجمات جماعات سُنية مسلحة دفع رئيس الوزراء إلى التحلي بالصرامة مع تنظيم "القاعدة"، كما أن هذا لا يأخذ في الاعتبار الحرب الأهلية السورية المسؤولة بشكل كبير عن تدفق المقاتلين السُنة بأعداد ضخمة إلى المنطقة، مستخدمين العراق كقاعدة غير مبالين بالضرورة بالانخراط في النظام السياسي العراقي في الوقت الذي يموت فيه إخوانهم السُنة عبر الحدود في سوريا.

وعلاوة على ما سبق، هناك انتقادات لاذعة أخرى موجهة لـــ"نوري المالكي" بسبب علاقته الدافئة مع إيران، والسماح للإيرانيين باستخدام المجال الجوي العراقي لتوصيل ما يلزم نظام "الأسد". ومثل هذا السلوك يعتبر مصدر قلق كبير لتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي قال قائده "أبو بكر عمر البغدادي" في بيان له عام

2007: "إننا نمنح الفرس، وتحديدًا حكام إيران مُهلة شهرين لإنهاء كافة أشكال الدعم للحكومة الشيعية العراقية ووقف التدخل المباشر وغير المباشر، في العراق وإلا فهناك حرب ضارية في انتظاركم".

ورغم أن محاولات الرئيس "أوباما" لتحسين العلاقات مع إيران ربما تعمل على تقليل الضغوط الواقعة على "المالكي" لكسر الروابط مع أحد الحلفاء القليلين لنظامه في المنطقة، فإن هذا من شأنه أن يقوي بشكل أكبر وضع هذا التنظيم في العراق ويضيف – وبحسب زعم محللين غربيين – إلى مبررات الدعم المُقدم من دول الخليج لبعض الجماعات السُنية في إطار الحرب الباردة الأكبر على النفوذ بين السعودية وإيران، إلا إذا كان بإمكان الولايات المتحدة تهدئة المخاوف الخليجية من إيران التي تتنامى قوتها من دون العمل على القضاء على هذا التنامي في القوة.

والحقيقة التي أكدتها التجربة العملية هي أن الولايات المتحدة لم تعد باستطاعتها الحفاظ على دولة العراق بالقوة العسكرية الخالصة.. ورغم أن "ديفيد بتريوس" القائد العسكري الأمريكي السابق في العراق كتب في دورية "فورين بوليسي" أن الولايات المتحدة تخسر المكاسب التي حققتها خلال الحملة الأمنية على "القاعدة" التي انتهت في عام 2008، فإنه لابد من الاعتراف أن هذه المكاسب كانت مصطنعة على أفضل تقدير؛ فقد كانت قوات الصحوة حلاً أمنيًّا قصير الأجل وترتب على إنهاء مهمتها تقويض دعائم مجهودات إعادة إعمار الدولة، وذلك بعدما تم حلها من جانب وزير الدفاع العراقي خوفًا من أن تعمل على تآكل شرعية الدولة، وذلك بدلاً من أن يحاول ضم هؤلاء المقاتلين في قوات الأمن التي يهيمن عليها الشيعة. ومع أن "بتريوس"

عنون مقاله بـــ"كيف انتصرنا في العراق"، فإنه ليست هناك أدلة كثيرة على استمرار مثل هذا الانتصار أو حتى أنه تحقق من الأصل.

واللافت أن المحللين يتحدثون عن وجود صراع سُني ــ شيعي متزايد في الشرق الأوسط، وبعضهم يقول إن هذا الصراع يعم المنطقة بأكملها، ويرون أن أية أصوات علمانية تسعى لإخراج المنطقة من مصيدة الطائفية أصبحت قليلة وضعيفة بشكل كبير، وذلك رغم المحاولات الغربية للتضخيم من أصواتهم، وهي الحقيقة التي يجب أن تقبل بها الولايات المتحدة إذا كانت ترغب في تطوير سياسة ذات مغزى في المنطقة.

فلم يعد من المعقول دعم المجهودات الأمنية ضد المقاتلين السُنة في العراق وفي الوقت نفسه الإبقاء على التحالف مع الدول التي تدعم مثل هذه الجماعات، كما أنه من غير الممكن دعم قيام عراق ذي غالبية شيعية معزول عن دول الخليج نتيجة مذهبه الشيعي، ومعزول عن إيران نتيجة الضغوط الأمريكية. فإذا كانت الولايات المتحدة والغرب يرغبون حقًّا في رؤية سلام دائم في العراق والشرق الأوسط بشكل عام، فلابد أن يكفوا عن تغذية الصراع السُني ــ الشيعي، ويتوقفوا عن محاولة صياغة نتائج الصراع في دول المنطقة كل على حدة بدلاً من التركيز على المنطقة ككل، خاصة وأن الصراعات لم تعد محصورة داخل الحدود المعترف بها دوليًّا، وهي الحقيقة التي تتجاهلها للأسف السياسات الغربية.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/11/7

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

- تحليل إخباري -

زيارة "المالكي" لواشنطن.. نجاحات وإخفاقات

(رؤية غربية)

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

عناوين فرعية:

ـــ سي إن إن ترى أن الهدف من وراء زيارة "المالكي" لواشنطن هو الحصول على المزيد من الدعم الأمريكي لمواجهة التهديد المتنامي لتنظيم "القاعدة".

- أعضاء في الكونجرس يوجهون خطابًا لـــ"أوباما" يوضحون فيه أن "المالكي" يتبنى أجندة طائفية تقصي السنة وتهمش الأكراد وتفرض عزلة على الشيعة الذين لديهم رؤية تعددية.

- الجارديان تؤكد أن "المالكي" سمح أو غض الطرف عن استخدام إيران المجال الجوي العراقي لإمداد "بشار الأسد" في سوريا وحزب الله في لبنان بالأسلحة.

ـــ السبب الأساسي وراء تصاعد العنف في العراق وغيره من دول المنطقة هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعالج الأسباب الحقيقة وراء الإرهاب في المنطقة.

– تحليل إخباري –

زيارة "المالكي" لواشنطن.. نجاحات وإخفاقات

(رؤية غربية)

زار رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" الولايات المتحدة الأمريكية يوم 2013/10/28 بناء على دعوة رسمية من "جو بايدن" نائب الرئيس الأمريكي المكلف بملف العراق، في أول زيارة له منذ الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام 2011، ذلك الانسحاب الذي أعقبه عامان من غياب الاهتمام الأمريكي بالعراق، على خلفية الهزات السياسية الطائفية والأمنية، وبناء سلطة ديكتاتورية مركزية وسط معارضة من جميع شركاء "المالكي" حتى في التحالف الوطني الشيعي، وهو ما خلق أجواءً ومناخات في العراق غير مواتية لسياسات الولايات المتحدة تجاه مجمل الأوضاع والتطورات التي تشهدها المنطقة منذ أحداث ما يسمى بالربيع العربي، ولعل ذلك كان أحد أسباب هذا الغياب فضلاً عن انشغال الرئيس الأمريكي وإدارته بتحديات سياسية واقتصادية داخلية أخرها تورطه في التجسس على عدد من زعماء العالم.

غير أنه وكنتيجة لطبيعة الدور الأمريكي في صياغة مجمل الواقع السياسي العراقي بعد تغيير النظام في 2003/4/9، كان من الضروري أن تعود الولايات المتحدة إلى الساحة العراقية من جديد، لاسيما مع تصاعد تهديد تنظيم "القاعدة" في العراق، وارتباط واشنطن وبغداد باتفاقية أمنية واتفاقية الإطار الاستراتيجي، التي رتبت التزامات على واشنطن لا تقتصر على الجوانب الأمنية، بل تمتد إلى جوانب اقتصادية وسياسية مختلفة تقتضي وجود تواصل.

ومن هذه الزاوية ركزت وسائل الإعلام الغربية على زيارة "المالكي" من حيث أهميتها ودلالة توقيتها؛ حيث تابع موقع سي إن إن يوم 2013/11/1 هذه الزيارة ورأى أن الهدف من ورائها هو محاولة الحصول على المزيد من الدعم الأمريكي لتهدئة حالة العنف والسيطرة على التهديد المتنامي لتنظيم "القاعدة" الذي تصاعد منذ انسحاب القوات الأمريكية عام 2011، مشيرًا أن الكثيرين في الولايات المتحدة يلقون باللوم على "المالكي" ونظامه فيما يتصل بانتعاش تنظيم

"القاعدة"، وهو ما تجسد في خطاب من بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى الرئيس "باراك أوباما" يوضحون فيه أنه من خلال تبنيه أجندة طائفية واستبدادية يعمل "المالكي" وحلفاؤه على إقصاء السنة وتهميش الأكراد وفرض عزلة على الكثير من الشيعة الذين يتبنون رؤية ديمقراطية تعددية للبلاد.

ورغم ذلك، كان من الملاحظ أن هذه الزيارة مهمة للعراق وواشنطن على حد سواء، خاصة في توحيد وجهة النظر في مواجهة خطر "القاعدة" المتصاعد غرب العراق، وهو ما نجح "المالكي" في ترسيخه وتجسد في الاتفاق حول تعزيز القدرات الأمنية بين البلدين، بما يتماشى مع الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وذلك رغم رفض نواب في الكونجرس الاجتماع بـــ"المالكي" وحثهم إدارة "أوباما" على ربط تعميق التعاون الدفاعي والأمني بين البلدين بخطوات سياسية على الحكومة العراقية اتخاذها، منها الانفتاح على السنة والأكراد ومشاركتهم الحكم.

والواضح أن أمر الانتقادات الموجهة لـــ"المالكي" لم تقتصر فقط على تهميشه للسنة والأكراد في بلاده، وإنما امتدت إلى تعاطيه مع الحرب الدائرة عبر الحدود في سوريا، فقد أكدت افتتاحية الجارديان في2013/10/30 أنه "سمح أو غض الطرف عن استخدام إيران المجال الجوي العراقي لإمداد "بشار الأسد" في سوريا وحزب الله في لبنان بالأسلحة"، ومن وجهة نظر الصحيفة "فهو و"الأسد" يريان أنهما يحاربان المتطرفين الجهاديين، في حين أنهما يتجاهلان المطالب السياسية لمواطنيهم الذين يتجنبون العنف"، مضيفة "ونظرًا للروابط الدينية بين حكومة "المالكي" الشيعية والثيوقراطية الشيعية، كان النفوذ الإيراني على مدار وقت طويل مصدر قلق للولايات المتحدة وأيضًا لدول الخليج، التي أصيبت العلاقات معها بعدم الاستقرار نتيجة المفاوضات مع إيران والفشل في تحقيق الاستقرار في سوريا".

وفي محاولة منه لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة إليه، كتب رئيس الوزراء العراقي في صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون بتاريخ2013/10/30 يقول: "تخيلوا كيف سيكون رد فعل الأمريكيين لو كانت هناك عمليات لمنظمة إرهابية تتم على أرضهم وتقتل العشرات وتصيب المئات كل أسبوع؟" موضحًا "بالنسبة للعراقيين هذا ليس سؤالاً افتراضيًّا أو نظريًّا؛ حيث إن تنظيم "القاعدة"

في العراق وأعوانه يشنون حملة إرهابية ضد الشعب"، وبخصوص مسألة استخدام إيران المجال الجوي العراقي، كتب "المالكي" يقول "إنه رغم محاولتهم تأمين المجال الجوي، إلا أنه مع وجود الكثير من الدول المجاورة الأفضل تسليحًا، ومع عدم وجود قوة جوية أو دفاع جوي يمكن التحدث عنه، فإن قدرتنا على تأمين أجوائنا محدودة، وهو ما يجب أن تضعه الولايات المتحدة في الاعتبار عندما تحاول الضغط على العراق لاتخاذ إجراء ضد إيران".

وبتحليل ما كتبه "المالكي" يرى البعض أن الرجل يحمل مخاوف لا يجب الاستهانة بها؛ حيث إن الشيعة الذين يمثلهم يتعرضون لتهديد تنظيم "القاعدة" الذي تزداد قوته بشكل مستمر، كما أن الحرب الأهلية في سوريا ألغت بشكل كبير الحدود بين الدولتين؛ حيث يحارب مسلحو القاعدة ــ الذين يتحركون تحت شعار "الدولة الإسلامية في العراق والشام" على جبهتين من أجل إحكام السيطرة عليهما، ورغم أن "المالكي" ربما قد تكون لديه القدرة على وقف تدفق مجندين جدد من خلال إقامة مؤسسات ديمقراطية أكثر تعددية كما يقول الغرب، فمن غير المحتمل أن يكون لهذا تأثير كبير؛ لأن الحرب الأهلية السورية والتهديد الإيراني، وهما أكبر أداتين للتجنيد متاحتين أمام تنظيم "القاعدة"، سيظلان مستمرين لفترة.

ومن بين الحلول التي تم طرحها في هذا الشأن لمواجهة العنف المتجدد إعادة تدشين برنامج "الصحوة السنية"، وهو البرنامج الذي تم تدشينه خلال الاحتلال الأمريكي وحقق نجاحًا ملموسًا في مجابهة تنظيم القاعدة في غرب العراق، وهو ما أشار إليه "ديفيد بتريوس" ــ قائد القوات الأمريكية في أفغانستان ــ في مجلة "فورين بوليسي" يوم 2013/10/29 حين قال: "إن برنامج الصحوة أثبت أنه أحد العوامل الهامة بدرجة كبيرة في محاربة إرهابيي "القاعدة" والمتمردين السنة الآخرين".

وأيضًا رغم أن الجنرال "ليورد استين" وحسب ما جاء في وول ستريت جورنال يوم 2013/10/30 أوصى بإعادة إقرار مثل هذه السياسة، غير أنه رأى أن "المالكي" غير مقتنع بشكل كبير بهذه الفكرة؛ لأنه بعد فترة قصيرة من انسحاب القوات الأمريكية من العراق كان

"المالكي" يخشى من وجود مقاومة سنية مسلحة مستقلة عن الجيش تجنبًا لإمكانية أن توجه مثل هذه الأسلحة في وجه القوات الرسمية، مثلما هي الحال مع حزب الله في لبنان.

وبعيدًا عن إخفاقات "المالكي" فإن ما يتعين قوله هو إنه لا يمكن الاعتقاد أن السبب الرئيسي للعنف ــ مثلما يتراءى للبعض في الولايات المتحدة ــ يرجع إلى فشل "المالكي" في إتباع سياسات وضعتها واشنطن للمصالحة، وهو ما أشار إليه "بتريوس" في مجلة فورين بوليسي كما سبق الإشارة بصورة جعلته كان متفاخرًا بدرجة كافية دفعته ليعنون مقاله: "كيف انتصرنا في العراق"، وإنما السبب الأساسي وراء تصاعد العنف هناك هو التوترات الطائفية في الشرق الأوسط والتي ساهمت في زرعها ونموها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بسياساتها وأطماعها في مقدرات المنطقة وضمان تفوق ربيبتها إسرائيل على دول المنطقة كافة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/11/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

روسيا وإسرائيل296شراكة غير متوقعة

روسيا وإسرائيل... شراكة غير متوقعة

كانت العلاقات بين روسيا وإسرائيل دائمًا غير مستقرة وعُرضة للتقلبات.. تلك حقيقة واقعة.. فتارة يعتري هذه العلاقات الفتور والتوتر وتارة أخرى يسودها التعاون والتنسيق لتصبح في أفضل حالاتها. والمتابع للعلاقات بين البلدين على مدار العقود الماضية يلاحظ أن هناك قضايا شكلت مجالاً للخلاف بين موسكو وتل أبيب بعضها ارتبط بقضايا ثنائية مباشرة بين البلدين (من قبيل وضع المهاجرين اليهود في إسرائيل، والعداء لليهود في روسيا، وبعض قضايا التجسس).. وبعضها الآخر ارتبط بسياسات وعلاقات موسكو بالمنطقة، والتي تمس إسرائيل بصورة مباشرة (كدورها في بناء قدرات إيران النووية وعرقلتها تشديد العقوبات عليها في مجلس الأمن، فضلاً عن دعمها العسكري لسوريا).

بيد أنه في المقابل هناك مؤشرات ومظاهر لعلاقات قوية بين موسكو وتل أبيب تعكسها الزيارات المكثفة المتبادلة بين مسؤولي البلدين، آخرها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى موسكو يوم 2013/11/21، علاوة على التعاون الأمني (حيث تتعاونان في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح، ويوجد اتفاق للتعاون الأمني والاستراتيجي وقع في 2010/9/6) وأيضًا العسكري (حيث تزود إسرائيل روسيا بطائرات بدون طيار وتزودها الأخيرة بأنواع من المروحيات علاوة على تدريب كوادرها العسكرية) وهو التعاون الذي كان من إيجابياته إحجام موسكو عن تزويد طهران بأنظمة صواريخ إس 300 المتطورة المضادة للطائرات.. بل ووصل الأمر بحسب تسريبات "ويكيليكس" إلى تزويد موسكو إسرائيل بشفرات بعض أنظمة التسليح التي باعتها لإيران!

وبما أن العلاقات بين الدول لا ترتبط بثوابت أو معايير معينة، بل تحكمها المصالح بالدرجة الأولى.. وبما أن مصلحة روسيا وحاجتها لأن توجد لنفسها موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط هي التي تدفعها لأن تتمسك بعلاقاتها القوية مع إيران وسوريا.. وبما أن روسيا في المجمل ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل بحيث يمكن البناء عليها.. فهل يعني ذلك – أنه في ظل التطورات والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب ما يسمى بأحداث الربيع العربي – من

الممكن حدوث تبدل في العلاقات والتحالفات بحيث نرى شراكة من نوع جديد بين روسيا وإسرائيل على حساب علاقات الأولى مع إيران وسوريا.. وعلاقات الثانية مع الولايات المتحدة؟

وللإجابة عن هذا السؤال.. يمكن القول إنه لا يخفى على أحد أن النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط قد تراجع إلى أدنى مستوياته على مدى عقود، نتيجة لسعي بعض دول المنطقة ومنها مصر ودول الخليج إلى إعادة تقييم علاقاتها مع واشنطن، وكان مبعث هذا التطور عدة أمور، **أولها:** انفتاح واشنطن على إيران واتجاهها لعقد صفقة معها بشأن برنامجها النووي، وهو ما لم يعجب دول الخليج العربية، **وثانيها:** إخفاق إدارة الرئيس "أوباما" في إحداث تغيير ذي مغزى في سوريا، فبعد أن كانت على وشك القيام بعمل عسكري ضد نظام "الأسد" تراجعت واكتفت بمبادرة لنزع سلاحه الكيماوي، **وثالثها:** دعم واشنطن نظام الإخوان المسلمون خلال العام الذي تولوا فيه الحكم في مصر، وموقفها من النظام الجديد والذي تراه أطراف إقليمية مؤيدة للنظام مناوئًا، ولاسيما بعد قرار الإدارة الأمريكية تجميد أو تقليص المساعدات التي تقدمها للقاهرة.

هذا التراجع يجيء في مقابل النشاط الروسي الواضح في المنطقة والذي يرى فيه البعض إحياءً لتوترات فترة الحرب الباردة في المنطقة مع تطلع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين فيها والمشار إليهم آنفًا إلى بناء علاقات وثيقة مع روسيا الاتحادية.. ربما للضغط على واشنطن حتى تغير من سياساتها بحيث تراعي مصالح حلفائها.

وكان من أبرز الأمثلة الحية على الرغبة المتبادلة في شكل جديد من العلاقات ما شهدته مؤخرًا العلاقات الروسية ــ الإسرائيلية؛ حيث التقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" برئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو" في العاصمة موسكو، وهي الزيارة التي هدفت لتبديد الشكوك والمخاوف التي تنتاب المسؤولين الإسرائيليين بشأن البرنامج النووي الإيراني؛ حيث أكد "بوتين" خلال اللقاء أن روسيا لن تسمح لإيران بمواصلة مساعيها لإنتاج قنبلة نووية"، وهو نفس الموقف الذي تبديه وتؤكد عليه أيضًا إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما".

واللافت أن يأتي هذا وسط محاولات شركة "غازبروم" الروسية المملوكة للدولة الوصول إلى مصادر الغاز الطبيعي الإسرائيلي، حتى موسكو وعدت تل أبيب بوقف تصدير أسلحة معينة إلى نظام "الأسد" في مقابل الوصول إلى الغاز الإسرائيلي، وتعهد إسرائيل بعدم تصديره إلى أوروبا (حتى لا تتضرر مصالح روسيا باعتبارها المُصدِّر الرئيسي للغاز إلى الدول الأوروبية).

كما يحاول الروس التأكيد على العلاقات القوية بين الدولتين، فقد ذكر "بوتين" خلال المؤتمر اليهودي اليوروآسيوي في عام 2011 "أن إسرائيل دولة تتمتع بمكانة خاصة بالنسبة للروس، لأنها من الناحية العملية دولة تتحدث الروسية.. وهي واحدة من الدول الأجنبية القليلة التي تتحدث اللغة الروسية، خاصة وأن أكثر من نصف سكانها ينحدرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق.. ومنهم ما يزيد على مليون ينحدرون من أصول روسية.. وبالتالي هناك رغبة قوية من الجانبين في الحفاظ على ودعم تلك الروابط الإنسانية الطبيعية".

لكن رغم هذه الروابط التي تحدث عنها "بوتين"، ورغم الإحباط السائد حيال السياسة الأمريكية الراهنة، لا يتوقع محللون أن تشكل تلك العلاقات بين روسيا وإسرائيل تحديًا حقيقيًّا للولايات المتحدة.. فرغم محاولات موسكو إقناع تل أبيب أنها لن تسمح لإيران بإنتاج قنبلة نووية، فإن فرصة روسيا في الوفاء بهذا الوعد محدودة للغاية في حال إذا ما صار استخدام القوة أمرًا حتميًّا سواء من جانب إسرائيل أو من جانب الولايات المتحدة أو من جانب الاثنين معًا.

أيضًا لا يُتوقع أن تبدي روسيا (في ظل العلاقات القوية التي تربطها بإيران، خاصة وأنها هي التي أسهمت في بناء القدرات النووية الإيرانية) رغبة في تقديم تضحيات مقارنة بالولايات المتحدة التي صورت إيران عبر عقود من التصريحات على أنها دولة مارقة راعية للإرهاب ومعادية للحرية والديمقراطية ومنتهكة لحقوق الإنسان.

وفيما يخص المساعدات العسكرية والمالية، فمن غير المتوقع أيضًا وبشكل كبير أن تتمكن روسيا أو تبدي رغبة في تقديم ما كانت الولايات المتحدة تقدمه – ومازالت تقدمه – لإسرائيل على مدى

عقود من ضمان لأمنها ووجودها وحصانتها، وهو الأمر الذي يستلزم تكلفة مادية ودبلوماسية كبيرة تبدو روسيا غير مستعدة لتحملها في ظروفها الحالية.

وقد يجد الكثير من المحللين سهولة في الحديث والكتابة عن تنامي النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، غير أنه برغم تزايد هذا النفوذ، فإنه لا يزال غير قابل للمقارنة مع النفوذ الذي تتمتع به الولايات المتحدة؛ ففي الشأن الإسرائيلي ربما تواجه الولايات المتحدة انتقادات لإسرائيل على فشلها في حماية مصالحها بشكل ملائم، لكن ذلك لا يقارن وكما سبقت الإشارة بالسياسات الروسية التي تنشط في الاتجاه المعاكس لما تريد إسرائيل، حيث تنشط روسيا وبحسب الزعم الإسرائيلي في دعم حركة حماس، ويستخدم حزب الله اللبناني السلاح الروسي في ضرب شمال إسرائيل، فضلاً عن دور موسكو في بناء القدرات النووية الإيرانية، وتوفيرها الحماية لطهران في مجلس الأمن، وبما يحول دون اتخاذ إجراءات عقابية أشد بحقها.

وأيضًا من غير المتوقع إلى حد بعيد أن تواجه العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أي تحديات من قوى خارجية، وعلى الأخص من روسيا؛ إذ كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصين وكوريا الشمالية.. وبين إيران وسوريا وحزب الله، يعد استمرار هذه العلاقة مُسَلَّمة تاريخية لا يمكن الاقتراب منها.. بل إنها تجد من يدعمها ويضفي عليها هالة من القداسة كما أنها ضرورية بالنسبة لأمن ووجود إسرائيل، فكيف لا تسعى تل أبيب إذن للحفاظ على هذه العلاقة التي تدرك جيدًا أنها تعود عليها بالنفع أكثر من النفع الذي يعود على الولايات المتحدة.

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

2013/11/21

تفجير السفارة الإيرانية في بيروت:

هل يقود لبنان إلى حرب أهلية؟

بعد انتهاء الحرب الأهلية عام 1989، شهد لبنان حالة من الهدوء والاستقرار الهش أو النسبي على خلفية الصيغة الهشة للتعايش بين الفصائل اللبنانية التي أقرتها اتفاقية الطائف لعام 1989 والتي سمحت لها باقتسام المناصب السياسية.. بيد أنه على خلفية التنافس بين الفرقاء عاد التوتر من جديد إلى الساحة اللبنانية وتحديدًا منذ اغتيال رئيس الوزراء الراحل "رفيق الحريري"، فضلاً عن الدور الذي لعبته أطراف إقليمية ودولية في خلق حالة من الاستقطاب الذي زاد من احتدام المشهد السياسي وما ارتبط به من أزمات سياسية متعاقبة شهدها هذا البلد.

واليوم يبدو لبنان على شفا حرب أهلية بسبب ذلك النظام السياسي القائم على التعددية الطائفية، كما يساعد عليها تفاقم الفوارق الاجتماعية، وموقعه كساحة للصراع المستمر بين جهات عدة، فضلاً عن تورط حزب الله في الصراع الدائر في سوريا.. مما يجعل مخاطر التهديد للدولة اللبنانية تزداد في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى.

ويعطي كثيرون أهمية كبيرة للعامل الطائفي كعامل رئيسي يهدد كيان لبنان.. ورغم الإقرار بوجود تنافس تاريخي وقوي بين الطائفتين السنية والمارونية على السلطة وتصدر المشهد السياسي، فإن زعزعة استقرار لبنان في الوقت الحالي سببها حزب الله، الذي نشأ كميليشيا أثناء الحرب اللبنانية، ولعبت إيران دورًا مهمًّا في نشأته ودعمه وتقويته، بل واستخدمت نفوذها بجانب سوريا لضمان بقاء الحزب الميليشيا المسلحة الوحيدة بعد توقيع اتفاقية الطائف.

وفي الواقع، يعتبر البعض تفجير السفارة الإيرانية بجنوب بيروت – أحد معاقل حزب الله القوية – يوم 2013/11/19 بمثابة واحدة من المحاولات الأخيرة لإجبار ميليشيات حزب الله وإيران على فك الارتباط في سوريا؛ حيث سبقته عدة حوادث من قبيل: حادث تفجير سيارة في 15 أغسطس والذي أسفر عن مصرع 30 شخصًا في منطقة الرويس، وقبله حادث تفجير سيارة في يوليو بمنطقة بئر العبد والذي أودى بحياة 50 شخصًا، وكذلك هجوم صاروخي على منطقة

الشياح والذي راح ضحيته 4 أشخاص (وكانت كل هذه الحوادث في منطقة جنوب بيروت)، فضلاً عن وجود قنابل ملقاة على جانبي الطريق وعدة هجمات صاروخية في منطقة البقاع الموالية لحزب الله، وجميعها حوادث كانت المسؤولية عن أغلبها تقع على الميليشيات المتحالفة مع الثورة السورية، وقد زعمت بعض التقارير أن الهجوم الأخير على السفارة الإيرانية قامت به كتائب "عبدالله عزام" التي توجد في لبنان والتي ترتبط بصلات مع تنظيم "القاعدة".

وقد أظهرت كل من الهجمات السابقة نتائج قليلة من حيث إثارة ردود فعل انتقامية من جانب حزب الله، خاصة أن أمين عام الحزب الشيخ "حسن نصر الله" يدرك التأثير السلبي الذي يمكن أن يطال شرعية الحزب كقوة لبنانية عندما يقوم بإطلاق هجماته على أبناء وطنه. ومع ذلك، فإنه من المحتمل أن يؤدي تكرار هذه الهجمات إلى إجبار حزب الله على إعادة النظر في حساباته والتزاماته.. لاسيما وأنه بتركيزه على الجبهة السورية، جعل الحزب نفسه أكثر ضعفًا في الداخل.

ويرى "شاشانك جوشي" في مقاله المنشور بصحيفة الجارديان يوم 2013/11/19 تحت عنوان: "قصف السفارة الإيرانية ببيروت يشعل نيران حزب الله" أنه إذا تمكنت كتائب "عبد الله عزام" بالفعل من اختراق معقل حزب الله بجنوب بيروت وضربت أحد الأهداف المحصنة بشكل قوي، فإنها بذلك ستعمل على تقديم وتعزيز أوراق اعتمادها الجهادية وسيترتب على ذلك أيضًا المزيد من إضعاف حصانة حزب الله.

ومع ذلك، فإن الأمر لا يزال غامضًا بشأن طبيعة الهدف المقصود من هذا الهجوم؛ وما إذا كان بغرض إجبار ميليشيات حزب الله على الانسحاب من سوريا، أو بغرض إضعاف القوات التابعة للحكومة اللبنانية أو بهدف تمكين الثوار السوريين من استعادة قوة تواجدهم على الساحة السورية، أو أن الهدف من ورائه هو الإثارة فحسب.

وبدورها تعددت التحليلات التي تناولت التفجيرات التي سبقت تفجير السفارة الإيرانية وتأثيراتها على حزب الله.. ففيما يتعلق بالتفجيرات التي وقعت في أغسطس، كتب "بلال صعب" في دورية "فورين أفيرز" العدد الصادر في 2013/11/19 وتحت عنوان "حزب الله تحت النار "أن مثل هذه

الاعتداءات قد تسفر عن بداية النهاية لحزب الله"، وقام الكاتب بإدخال تعديلات على المقال من أجل التطرق إلى الاعتداءات الأخيرة، فأضاف أنه يتعين على "حسن نصر الله أن يتساءل عما إذا كان نهجه حيال الحرب الأهلية السورية قد بدأ يأتي بنتائج عكسية .... فقد زعم (أي نصر الله) أن نتائج القتال في سوريا ستعمل على حماية حزب الله وحماية لبنان من التطرف السُني لبعض الوقت، ولكن التفجيرات كشفت أن حرب "نصر الله" الوقائية في سوريا تأتي بنتائج عكسية".

ويرى "صعب" أنه من المرجح أن يتم اللجوء إلى العنف كرد فعل على مثل هذه الاعتداءات، على الرغم من اعتقاده أن اللبنانيين الشيعة ــ المناصرين لحزب الله ــ يخشون من فكرة الصراع الطائفي أكثر من شيء آخر"، وهو ما من شأنه أن يجعل من رد الفعل الانتقامي اختبارًا سيضع علاقة الحزب بأنصاره ــ ومن ثم بقاءه ــ على المحك.

وقد ثبت ــ في العديد من المرات ــ عدم صحة الاعتقاد الذي يفيد بأن الهجمات التي يشنها حزب الله ستعمل على إبعاد أنصاره عنه.. فرغم أن شيعة لبنان يخشون، بالفعل، من عودة العنف الطائفي ــ كما هي الحال بالنسبة لمجمل الشعب اللبناني وهي الخشية التي يمكن النظر إليها باعتبارها عاملاً أساسيًّا في تجنب الوقوع في ويلات الحرب الأهلية ــ فإنه من غير المعقول أن يتصور البعض، خاصة بعد الهجوم الأخير على السفارة الإيرانية، أن يُقلص ذلك من الدعم الذي يحظى به حزب الله.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الأعمال توقعتها، بل وأكدتها التصريحات الصادرة عن إيران وحزب الله منذ بدء الحرب الأهلية في سوريا؛ حيث زعم الجانبان أن المسلحين المتطرفين من السُنة يشكلون تهديدًا حقيقيًّا للبنان ولسوريا وللعراق. وقد حذر "نصر الله" في خطاب له في مايو 2013، من أن الإسلاميين المتطرفين الذين يحاربون حكومة سوريا يشكلون تهديدًا للبنانيين كافة، ويرى البعض أن الاعتداء على السفارة الإيرانية يؤكد هذا الهاجس.

وبدورها عززت هذه التفجيرات – التي أسفرت عن وقوع خسائر في أرواح المدنيين – هذا الشعور بالخوف، فضلاً عن أنها أكدت على الحاجة إلى توفير الحماية اللازمة لتجنب مثل هذا الشعور، ولاسيما مع ما يثيره من شعور بالضعف.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فإنه من غير المرجح، بشكل كبير، أن يتلاشى الدعم الذي يحظى به حزب الله في أعقاب هجوم السفارة الإيرانية، وذلك على أمل أن يعمل مثل هذا الدعم على التقليل من أخطار هذه التفجيرات، بل إنه من المرجح، وبشكل قوي، أن يطلب حتى الذين لديهم حالة ارتياب تجاه حزب الله من الحزب توفير الحماية، كما سيحثونه على مواجهة مثل هذا التهديد، خاصة وأن قاطني المنطقة الجنوبية من بيروت ووادي البقاع يعون جيدًا أن مسألة نبذهم لحزب الله لن تجعلهم في مأمن من الهجمات العشوائية.

وبالنسبة لأولئك الذين أدركوا تنامي قوة "حزب الله" في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، فإنهم يدركون في الوقت الراهن أن قوة كتائب "عبدالله عزام" ربما تتساوى مع قوة جماعة حزب الله . وفي الوقت الذي يشعر فيه الحزب بالحاجة لحماية سكان جنوب بيروت وجنوب لبنان – وهي مناطق – كما سبقت الإشارة – شهدت صراعات بين الموارنة والسُنة وكذلك بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مع معاناتها من وطأة الفقر طويل الأمد الذي حرم الكثيرين من العمل – تشعر كتائب "عبد الله عزام" بالشعور ذاته من حماية السكان في المنطقة الشمالية من لبنان ، وهم الذين يعيشون بدورهم في حالة من الفقر والأمية، وفي ظل شعور عام بأن الحكومة والقوات المسلحة اللبنانية غير مهتمين بأمر حماية أنصارهما.. حتى إن "شادي المولوي"، وهو زعيم سُني في مدينة طرابلس بشمال لبنان وصف الوضع الراهن لصحيفة وول ستريت جورنال يوم 2013/11/20 بقوله: "نحن جميعًا ضحايا في المنطقة الشمالية، وبيروت لا تهتم لذلك.. ولا أحد يحاول معالجة محنة المسلمين". وكأن "شادي المولوي" بتصريحه هذا يفعل كل ما يقوم به لاعبون آخرون في مثل هذه اللعبة الخاصة بحماية كل طرف لأنصاره والجماعات المنتمية إليه.

وليس من الواضح إلى أي مدى تعمل الحكومة اللبنانية على الحد من إمكانية حدوث تلك الهجمات الإرهابية في الوقت الراهن.. وفي حين من السهل الشعور بوجود الجيش اللبناني في جميع أنحاء

لبنان، لكن تبقى مهمته الأساسية والجوهرية هي الحفاظ على سلام و استقرار الدولة اللبنانية دون التورط في الحرب الأهلية السورية.

ومع ذلك، ورغم دور الجيش في حماية أمن واستقرار عموم لبنان، فإن حزب الله من خلال تورطه في الحرب السورية ارتكب الكثير من أعمال العنف ضد جماعات سُنية في سوريا، وهو ما ينال من حياد الجيش اللبناني حيال صراع قد يقود أكثر زعماء السُنة اعتدالاً في لبنان إلى التطرف، لاسيما وأن الحافز لديهم على معالجة هذا الصراع قد يضعفه وجود بعض الخوف من تآكل قاعدة دعمهم الشعبية.

وما سبق يعني أنه إذا فشلت الحكومة في التدخل ومعالجة الاتجاه المتزايد للتطرف في شمال لبنان، فإنه من المرجح أن يكون حزب الله، من الأهداف الأكثر تعرضًا للهجوم، وسيضطر للدفاع عن نفسه، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر سيكون له تأثير كبير على استقرار لبنان؛ إذ من المحتمل أن يؤدي الهجوم الأخير إلى تشجيع حزب الله على تكريس الدعم له، كما أن أي هجوم آخر من جانب الجماعات السُنية المسلحة سيؤدي إلى تعزيز قوته وتبرير ادعاءاته بشأن خطورة هذه الجماعات وتهديدها للبنان.

وإذا كان احتمال تورط حزب الله في صراع داخلي في لبنان هو احتمال ضعيف، خاصة وأن هناك مطالب داخلية وخارجية تطالب بعدم التورط في الصراع السوري حفاظًا على حيادية لبنان وجيشها.. فإن التفجيرات الأخيرة التي استهدفت السفارة الإيرانية ومعاقله بجنوب بيروت ربما تزيده تصميمًا على مساعدة النظام في سوريا.. وهو ما يعني المزيد من توريط لبنان في الصراع، والتأثير بالسلب على استقراره السياسي.. وبالتالي عودة شبح الحرب الأهلية ليخيم على هذا البلد من جديد.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/11/30

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

الدورة الـ129 لمجلس وزراء خارجية مجلس التعاون..

الظروف والنتائج

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

الدورة الـ129 لمجلس وزراء خارجية مجلس التعاون..

الظروف والنتائج

شهدت العاصمة الكويتية يومي 27–2013/11/28 انعقاد الدورة الـــ 129 لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي يمهد للقمة الخليجية الـــ34 المقرر عقدها أيضًا في الكويت يومي 10–2013/12/11، ورغم أن هذا الاجتماع قد ينظر إليه البعض باعتباره اجتماعًا تحضيريًّا تقليديًّا كغيره من اجتماعات وزراء الخارجية التي تسبق القمم الخليجية، فإن هذا الاجتماع والقمة التي ستليه يحظيان في واقع الأمر بأهمية خاصة من منطلق ارتباطهما بعدد من الظروف والتطورات السياسية التي تمر بها المنطقة، **ومن بينها ما يلي:**

أولاً– التطور الخاص بالاتفاق الذي وقعته مجموعة (5+1) مع إيران، والذي من خلاله تمت تسوية أزمة الملف النووي الإيراني (بإقرار تخفيض تخصيب اليورانيوم إلى مستوى20%، والسماح للمفتشين الدوليين بدخول إيران، مقابل رفع العقوبات عن طهران لمدة 6 أشهر، والإفراج عن 7 مليارات دولار من أرصدة إيران المجمدة)، فرغم أن هذا الاتفاق خطوة جيدة لتقليل حدة التوتر في المنطقة؛ فإن ما قد يترتب عليه من تحسن في العلاقات الغربية – الإيرانية، والأمريكية منها تحديدًا، يعني إمكانية تبدل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة في غير مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، مع التمهيد لترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية لصالح الجار الإيراني على حساب هذه الدول، وهو أمر يجب أن تتحسب كثيرًا حتى لا تكون هي الخاسر من وراء هذا الاتفاق.

ثانيًا– تهيئة الأجواء لعقد مؤتمر "جنيف2" الخاص بوضع حل للأزمة السورية، وهو المؤتمر المقرر عقده في أواخر يناير 2014، ومن المتوقع أن تحضره دول مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في تحديد مستقبل سوريا، لاسيما وأنها في مقدمة الدول المعنية بالأوضاع في هذا البلد، والذي تؤثر تطورات الصراع به على الأمن القومي لها، وأيضًا على الأمن القومي العربي عمومًا. وربما يزيد من أهمية المشاركة الخليجية في هذا المؤتمر أن إيران المساند الأهم لنظام "بشار" ستكون مشاركة فيه.

ثالثًا– حالة التعثر التي تمر بها مفاوضات التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، ومحاولة إسرائيل اتخاذ هذه المفاوضات كستار لشرعنة وتمرير مشروعاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس

المحتلة، وهو ما يعني استمرار الدولة العبرية في سياسة قضم الأراضي الفلسطينية وتفريغ عملية التفاوض من مضمونها، الأمر الذي يستلزم من دول مجلس التعاون الخليجي اتخاذ موقف مساند للجانب الفلسطيني في مواجهة المؤامرة الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

رابعًا– حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها العديد من دول المحيط الإقليمي بدءًا من أفغانستان مرورًا بالعراق وانتهاء ببعض الدول التي شهدت ما يسمى بـــ"الربيع العربي"، وهو ما ينعكس أيضًا بالسلب على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، وبما يتطلب من هذه الدول التحوط لهذه التطورات بمساعدة هذه الدول على استعادة استقرارها السياسي والأمني، وكذا بتحصين جبهتها الداخلية في مواجهة تداعيات هذه التطورات.

خامسًا– تعثر عملية الحوار والمصالحة في اليمن، مع تهديد القوى السياسية التي تمثل ما يسمى بـــ"الحراك الجنوبي" باستمرار بالانسحاب من الحوار، وما يعنيه ذلك من تعقد المشهد على الساحة اليمنية واحتمال تفاقم الأوضاع في حال انهيار هذا الحوار، الأمر الذي يعني أن مبادرة دول مجلس التعاون لتسوية الأزمة (المبادرة الخليجية) باتت تواجه مأزقًا حقيقيًّا، وسيحمل سقوطها الكثير من التداعيات الأمنية على هذه الدول (في ظل نشاط تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية) وبما يتطلب منها التدخل لمنع انهيار الحوار وجهود المصالحة في هذا البلد المهم لها أمنيًّا واستراتيجيًّا.

سادسًا– تعرض بعض دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدًا السعودية ومملكة البحرين لحملات غربية مقصودة بزعم انتهاك حقوق الإنسان والحريات، وكان آخر هذه الحملات التقرير الذي صدر عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم البريطاني يوم 2013/11/22، والذي يحقق في العلاقة التي تربط بريطانيا بكل من السعودية والبحرين واحتوى الكثير من المغالطات والتهديدات؛ لأنه اتهم السعودية والبحرين بأنهما لا تحترمان وتنتهكان حقوق الإنسان، وهو ما يظهر أن التقرير لم يكن مُلمًا بطبيعة الأحداث والتطورات التي شهدتها البحرين تحديدًا، فبدا مبتعدًا عن الحيادية والموضوعية؛ حيث يعتمد في معلوماته عن البحرين على طرف واحد فقط هو المعارضة، وهو ما يستلزم من دول مجلس التعاون التحرك لمواجهة هذه الحملات، لاسيما وأن خطورة تقرير كتقرير اللجنة البريطانية تنبع من كونه صادر عن لجنة برلمانية بدولة عضو في مجلس الأمن ولها دور فاعل في المجموعة الأوروبية.

سابعًا– اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل توجهها نحو خلق نوع جديد من الشراكة الإقليمية، وخاصة مع شقيقاتها من الدول العربية، وهو التوجه الذي تجسد في حضور كل من اليمن والأردن والمغرب لهذا الاجتماع ومشاركتها في فعالياته لبحث أشكال التعاون بين مجلس التعاون وهذه الدول في مختلف المجالات.

والمتابع لما أسفر عنه اجتماع الدورة الـ129 لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أنه تعامل تقريبًا في بيانه الختامي مع كافة التطورات السابقة، وهو أمر يمكن أن نلمسه بوضوح على **النحو التالي:**

(1) الأزمة السورية، أكد على ضرورة تدخل المجتمع الدولي لحل "الأزمة السورية"، من خلال حث النظام السوري على عدم استخدام أسلحة محرمة دوليًّا ضد المدنيين والإسراع في إجراءات انعقاد مؤتمر "جنيف 2".

كما جدد إدانته للجرائم التي يرتكبها نظام "بشار الأسد" ضد شعبه، وما ترتب عليها من قتل عشرات الآلاف من المواطنين الأبرياء، ما يحتم على المجتمع الدولي سرعة التدخل الفعال وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة والرادعة لحماية المواطنين العزل والحفاظ على حياتهم، إضافة إلى تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى محكمة الجنايات الدولية، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية للشعب السوري في الأماكن المحاصرة.

(2) الاضطرابات فيما يسمى بدول الربيع العربي، جدد دعمه لأمن واستقرار مصر، وأعلن الوقوف بجانبها ومساعدتها حتى تتخطى هذه المرحلة بسلام ووئام.

(3) القضية الفلسطينية، أكد أن دول مجلس التعاون تضع من ضمن أولويات سياستها الخارجية كل ما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني، باعتبارها القضية المركزية الأولى للأمة العربية، موضحين الموقف الثابت من عدالة مطالب الشعب الفلسطيني وحقه الكامل في أن يهنأ بالعيش في أمن وحرية، بما في ذلك استعادة أراضيه المحتلة، وإنهاء كافة مظاهر الاستيطان والقمع الذي تمارسه سلطة الاحتلال الإسرائيلية.

(4) أزمة الملف النووي الإيراني، وهنا رحبت دول مجلس التعاون بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في "جنيف" بين مجموعة الـ (5+1) وإيران، وطالبت بوجوب التزام الأخيرة بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقًا لمبادئ القانون الدولي وتطبيق المعايير الخاصة بالسلامة في "منشآتها النووية"، والانضمام الفوري إلى اتفاقية "السلامة النووية".. ورأت دول المجلس أن أهمية الاتفاق تبدو في أنه قد يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل في هذا الملف لتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وارتباطًا بالجانب الإيراني أعلنت الدول الخليجية تطلعها لأن تشكل الانتخابات الإيرانية الأخيرة مرحلة جديدة في العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ومراعاة مبدأ حسن الجوار.

5- الملف اليمني، أكد الاجتماع على بذل دول مجلس التعاون جهودًا حثيثة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، ومطالبتها المجتمع الدولي دائمًا بتقديم كافة وسائل الدعم الكفيلة بإنجاح مبادرات "الحوار الوطني اليمني"، وتحقيق طموحات وتطلعات شعبه.

وقد عبر "عبداللطيف الزياني" الأمين العام لمجلس التعاون عن أمل دول المجلس في أن تتغلب الحكومة اليمنية على أية صعوبات تعترض مسار تنفيذ المبادرة الخليجية لإصلاح الأوضاع السياسية في اليمن، خاصة أن هذه المبادرة شهدت تحقيق العديد من الإنجازات في تطبيق بنودها.

6- الشراكة مع الدول العربية، وهنا أكدت دول الخليج حرصها الدائم على تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها مع الأردن والمغرب، في مجالات (البيئة، الطاقة المتجددة، الموارد الطبيعية، التعليم العام والعالي، البحث العلمي، الشباب والتنمية الاجتماعية، التعاون الاقتصادي والقانوني والقضائي والثقافي والإعلامي، الأمن الغذائي).

وفي هذا الصدد تبذل دول الخليج العربي جهودًا لافتة لمساندة الأردن، كان في مقدمتها المنحة المقدمة بقيمة (5) مليارات دولار لتمويل المشاريع التنموية على مدى (5) سنوات. كما أن الأردن بدوره يبدي استعداده التام للتعاون مع دول الخليج العربي، بما يسهم في دعم مسيرة التعاون والتكامل المشترك بينهما في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى الأهداف المنشودة في إقامة شراكة تكاملية استراتيجية أمام التحديات التي يواجهها الجميع.

وأيضًا تبذل المغرب جهودًا كبيرة لاستكمال الخطوات التي قطعتها الشراكة الاستراتيجية بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات المحتملة لكل منهما.

بعد الاستعراض السابق لأهم القضايا التي تعرض لها وزراء خارجية دول مجلس التعاون في اجتماعهم الـــ 129 والتي جاءت في مجملها لتتعامل مع الظروف والتطورات السابق الإشارة إليها يمكن القول إن القمة القادمة مطالبة بعدة مواقف **مهمة:**

أولاً– تحديد الموقف من قضية الوحدة الخليجية (أو الاتحاد الخليجي) خاصة أن الظروف الراهنة في ظل التحول في العلاقات الغربية الإيرانية يتطلب من دول الخليج أن تكون أكثر وحدة من مواجهة أية ترتيبات سياسية أو أمنية في المنطقة يمكن أن تأتي على حساب مصالحها.

ثانيًا – أخذ موقف حاسم أكبر من الإدانة حيال التطورات الجارية على الأرض في سوريا في ضوء استمرار المجازر التي يرتكبها نظام "بشار الأسد" ضد الشعب السوري، فرغم الاستعدادات الجارية لانعقاد مؤتمر جنيف (2) فإن الأرقام تشير إلى سقوط ما يقرب من 600 قتيل خلال شهر نوفمبر الماضي فقط.

ثالثًا – القمة الخليجية مطالبة بالإسراع بإنقاذ المبادرة الخليجية الخاصة بتسوية الأزمة اليمنية من الفشل، وذلك بالعمل على إعطاء دفعة للحوار الوطني ومحاولة التوفيق بين الفرقاء اليمنيين حتى لا تنهار جهود المصالحة ويعود اليمن من جديد إلى المربع صفر.

رابعًا – القمة الخليجية مطالبة بتبني استراتيجية خليجية فعالة لمواجهة الحملات الغربية التي توجه إلى دول الخليج بدعوى انتهاك حقوق الإنسان، بحيث تكون هذه الاستراتيجية ذات بعدين الأول دبلوماسي من خلال تواصل سفارات دول الخليج مع الجهات المعنية في الدول الأجنبية لشرح حقيقة الأوضاع، ولاسيما على مستوى حقوق الإنسان بدول الخليج.. والثاني إعلامي بإنشاء منابر إعلامية (إذاعات موجهة أو فضائيات) تخاطب المجتمعات الغربية بلغاتها بحيث تقدم ما يعكس ما حققته هذه الدول من منجزات سياسية أو اقتصادية أو حقوقية.

خامسًا – الشراكة الخليجية يجب ألا تقتصر على اليمن والأردن والمغرب، ولكن يجب أن تمتد للدول العربية الأخرى والتي يمكن أن تمثل ذخرًا سياسيًّا وأمنيًّا واستراتيجيًّا واقتصاديًّا لدول

الخليج.. وهنا ينبغي التركيز على دول مثل مصر والسودان والتي تقع في النطاق الحيوي للأمن القومي الخليجي.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/2

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

اجتماع وزراء داخلية مجلس التعاون الخليجي الـ32 بالمنامة..

الفعاليات والتوصيات

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

اجتماع وزراء داخلية مجلس التعاون الخليجي الـ 32 بالمنامة..

الفعاليات والتوصيات

وسط أجواء خيّم عليها الاتفاق المبدئي بين مجموعة (5+1) وإيران حول الملف النووي للأخيرة، فضلاً عن تحديات أخرى تفرزها تطورات الأحداث بالمنطقة (في سوريا واليمن وفلسطين ومصر) انعقد الاجتماع الثاني والثلاثون لوزراء داخلية دول مجلس التعاون، والذي بدأت فعالياته يوم 2013/11/28 بالمنامة.

هذه الأجواء كان من الطبيعي أن تلقي بظلالها على الاجتماع، وفي الوقت ذاته تكسبه أهمية خاصة، وهي الأهمية التي تتجلى من خلال استعراض بعض تفاصيل هذه التحديات، **فأولاً**: تواجه دول الخليج نشاطًا استخباراتيًّا تجسسيًّا من الجارة إيران، ودليل ذلك ما كشفته اعترافات جواسيسها وعملائها في السعودية والكويت والبحرين من مخططات تحاك ضد دول مجلس التعاون لإثارة الفوضى ونشر الذعر فيها؛ **ففي البحرين** تم رصد طائرة بدون طيار إيرانية تتجسس عليها في 2013/5/22، كما أعلن وزير الداخلية يوم 2013/2/16 الكشف عن "خلية إرهابية" كان الغرض منها أن تكون نواة لتأسيس ما سمي بـــ"جيش الإمام" في البحرين، وكانت تستهدف مواقع حساسة مدنية وعسكرية وشخصيات عامة، ومن قبل أعلنت وزارة الداخلية يوم 2011/11/12، أن نظيرتها القطرية ضبطت خلية إرهابية كانت تقوم بالتنسيق مع الحرس الثوري الإيراني لتنفيذ عمليات إرهابية ضد منشآت حيوية وأشخاص في البحرين.. **وفي الكويت** تم الكشف كذلك عن شبكة تجسس تعمل لحساب الحرس الثوري قامت بتصوير المنشآت العسكرية الكويتية والأمريكية وسلمتها إلى الأجهزة العسكرية والأمنية الإيرانية.. **وفي السعودية** أعلنت وزارة الداخلية يوم 2013/3/19 إلقاء القبض على ١٨ متورطًا في أعمال تجسسية لصالح إيران، وهذا غير الكشف عن خليتين إرهابيتين على علاقة بإيران في الرياض يوم 2012/8/26 لتنفيذ عمليات إرهابية تهدد المصالح السعودية، وهذا يعني أن دول المجلس تواجه تهديدًا حقيقيًّا يستهدف أمنها واستقرارها.

ويفاقم مما سبق التطور الخاص بالاتفاق الذي وقعته مجموعة (5+1) مع إيران، والذي قد يقود إلى تبدل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة في غير مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر يجب أن تتحسب له حتى لا تكون هي الخاسر من وراء هذا الاتفاق.

فبانتهاء الخلاف ما بين الولايات المتحدة وإيران بصلح، وبعيدًا عن مدى اعتبار هذا الاتفاق انتصار لإيران أم هو خسارة لها، فإنه سيكون له أثره الواضح على دول مجلس التعاون، وهو ما ظهر جليًّا في مقال وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" الذي دعا فيه إلى تكوين منظومة إقليمية تضم دول مجلس التعاون الست مع إيران والعراق، ولا يخفى هنا محاولته إبعاد دول المجلس عن عمقها العربي، كما أنه في ظل سيطرة إيران على العراق فإن المنظومة التي يدعو إليها ستظل تسيطر عليها طهران، مما يعني تمكينها بعد نصرها على الغرب، بنصر إقليمي جديد.

وثانيًا: تواجه دول المجلس خطرًا قادمًا من الجنوب وتحديدًا من اليمن في ظل تصاعد أنشطة تنظيم "القاعدة" هناك مستفيدًا من ضعف الوضع السياسي والأمني في البلاد، وإذا لم تكتو دول الخليج بناره بصورة مباشرة، فإن مواطنيها الذين ينتمون للتنظيم يعودون إلى بلادهم إلى مجتمعاتهم لتُبتلى بهم وبأفكارهم المتطرفة.

وثالثًا: هناك خطر القرصنة البحرية؛ حيث تعد الصومال، كدولة فاشلة تقع على الساحل الإفريقي المقابل للجزيرة العربية، ملاذًا للقراصنة ومنطلقًا لهم لمهاجمة طرق السفن التي تؤمن تجارة الخليجيين مع العالم.

رابعًا: أنه يأتي بالتزامن مع الاستعداد لعقد القمة الرابعة والثلاثين لدول مجلس التعاون الخليجي بالكويت في 2013/12/10.

وكما ذكرنا من قبل فقد انعكست هذه الأجواء على فعاليات الاجتماع وعلى نتائجه؛ **فعلى مستوى الفعاليات،** بيّن وزير الداخلية البحريني ورئيس الاجتماع "راشد بن عبدالله آل خليفة" أن الأحداث الأمنية التي تشهدها المنطقة تتطلب مزيدًا من العمل الدءوب والتعاون بين دول المجلس لتعزيز التنسيق الأمني المشترك، مؤكدًا أن أهمية الاجتماع تأتي في ظل ما تشهده المنطقة من تطورات سياسية، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات على الأوضاع الأمنية فيها، موضحًا أهمية الاتفاق المبدئي بين جمهورية إيران والدول الكبـــرى حول ملفها النووي، غير أنه أشار أنه الضروري ألا يكون هذا الاتفاق على حساب أمن أي دولة من دول المجلس.

ومن جانبه أكد وزير الداخلية السعودي الأمير "محمد بن نايف بن عبدالعزيز" أهمية التنسيق الأمني والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة الجريمة وأشكالها المتعددة، وفي مقدمتها جريمة الإرهاب التي تتطلب من الأجهزة الأمنية الدفع إلى المزيد من التخطيط الاستراتيجي الأمني، والجهد

الاستباقي، والمواجهة الحازمة للفعل الإجرامي، وكذلك أكد وزير الداخلية الكويتي "محمد بن خالد الصباح" أن أمن واستقرار دول مجلس التعاون كل لا يتجزأ، وأن التعاون مطلوب مع تزايد حدة الصراعات والخلافات وتواجع الأمن في العديد من دول المنطقة، مشددًا على ضرورة إيجاد السبل لمكافحة جميع أشكال الإرهاب وقضايا التهريب والاتجار وتعاطي وإدمان المخدرات والحد من الجريمة المنظمة والجرائم الإلكترونية والاقتصادية وغيرها من الظواهر السلوكية الدخيلة على المجتمع الخليجي.

وعلى مستوى النتائج اتخذ الاجتماع مزيدًا من الإجراءات لإرساء استراتيجية أمنية تبدأ بتفعيل التكامل الأمني، وتعزيز التنسيق لمواجهة ما تفرضه تطورات الأوضاع في المنطقة التي تشهد كمًّا من التحديات يهدد استقرارها وسلامة مواطنيه ا؛ إذ اتخذ إجراءات جديدة ضد مصالح "حزب الله" اللبناني في دول المجلس وضد المتعاونين معه وإن لم يدرجه على قوائم دول المجلس للمنظمات الإرهابية، وهو ما يعني أن هذه الدول ما زالت تدرس وضع الأسس والآليات الصحيحة لتطبيق القرارات المتعلقة بأنشطة الحزب.

كما تمت الموافقة على إنشاء جهاز شرطي لدول مجلس التعاون الخليجي "إنتربول خليجي"، وهو ما يمثل خطوة نوعية في رفع مستوى التنسيق الأمني بين بلدانه وتبادل المعلومات والتركيز على أنواع الجرائم التي تهدد المنطقة سواء المنظمة أو العابرة للحدود، إلى جانب تكليف فريق عمل من وزارات الداخلية الخليجية لتدارس الجوانب التنظيمية والمالية والإدارية لـــ"الإنتربول الخليجي"، وكذلك التوقيع على اتفاقية إنشاء مركز الطوارئ لدول مجلس التعاون بالكويت، وذلك بهدف إدارة حالات الطوارئ والحوادث والأزمات وزيادة مجالات التنسيق والتعاون بين دول المجلس في هذا الخصوص، ورصد ودراسة أية مخاطر قد تتعرض لها، إضافة إلى مطالبة الاجتماع بضمانات حول الاتفاق الإيراني الغربي بحيث يتم التأكيد على أنه لن يكون على حساب دول المجلس.

والخلاصة هي أن المجتمعين باتت لديهم قناعة بأنهأمام كل هذه التحديات الكبرى لا تستطيع دول الخليج منفردة أن تواجهها، بل عليها التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة،وهو ما أكده الاهتمام الذي حظيت به فكرة إنشاء إنتربول خليجي في سياق توجه أعمّ من قبل بلدان مجلس التعاون نحو مزيد إحكام تعاونها في مختلف المجالات،وهو ما كان مطلبًا ضروريًّا في مواجهة العديد من الجرائم والظواهر السلبية المشتركة التي تتعرض لها مجتمعات دول الخليج، ومن أبرزها قضايا الإرهاب وتهريب والاتجار في المخدرات، والحد من الجريمة المنظّمة والجرائم الإلكترونية.

وفي الأخير لا يبقى سوى التنويه أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتلك كل المقوّمات المادية والموضوعية لبناء منظومة أمنية مشتركة ومتكاملة وحديثة وقائمة على أسس علمية وموضوعية، وتعتمد على أحدث الأجهزة والتقنيات الأمنية الحديثة، ولعل ما يحدث في المنطقة المحيطة وفي العالم كله لخير حافز على بناء هذه المنظومة الأمنية الخليجية، وهو ما يلقي بدوره مزيدًا من المسؤولية على القمة الخليجية المقبلة لتحدث نقلة جديدة تقارب الاتحاد وتستجيب لرغبة المجتمعين والتحديات الشاخصة أمام هذه المنظومة وشعوبها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/4

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

جولة "جواد ظريف" الخليجية..

ما بين المخاوف والتطمينات

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

جولة "جواد ظريف" الخليجية..

ما بين المخاوف والتطمينات

في محاولة يزعم أنها جاءت لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين طهران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وسط حالة من الشك والقلق التي تساور بعض الأطراف الخليجية تجاه تحركاتها وتجاه اتفاقها مع القوى الست بجنيف بخصوص برنامجها النووي، قام وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" بزيارة الكويت وعمان وقطر والإمارات على التوالي، وهي الزيارة التي وصفها في ختام جولته بأنها "إيجابية وقيمة".

وقد بدأ "ظريف" جولته بزيارة الكويت يوم 2013/12/1، وشارك في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، كما اجتمع مع نظيره الكويتي وعدد من كبار المسؤولين، وجاءت عمان في محطته الثانية يوم 12/2؛ حيث أعرب فيها للسلطان "قابوس" عن تقديره للدور الذي لعبته عمان باستضافتها خلال الأشهر الماضية مفاوضات سرية بين طهران وواشنطن أدت إلى اتفاق جنيف.. وفي الدوحة التقى "ظريف" أمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" ووزير الخارجية "خالد العطية" يوم 12/2 أيضًا؛ حيث أكد خلال مؤتمر صحفي عقده هناك أنه لا توجد أي عقبات أمام تطوير علاقات إيران بجيرانها الخليجيين.. وأخيرًا زار الإمارات التي رحبت بحذر بالاتفاق النووي، والتي كانت قد سحبت سفيرها من إيران العام الماضي، بعدما زار الرئيس السابق محمود "أحمدي نجاد" جزيرة أبو موسى وهي واحدة من الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران في مضيق هرمز منذ العام 1971 وعملت على إلغاء وشطب كل ما هو عربي هناك.

ورغم الطابع البروتوكولي للزيارة، فإنه يبدو حسبما هو واضح أن إيران تتحرك منذ انتخاب "حسن روحاني" رئيسًا للبلاد على عدة محاور دوليًّا وإقليميًّا لإظهار أنها تنتهج سياسة معتدلة ، وتريد أن تنفتح على العالم، وترغب في بناء علاقات جديدة قائمة على أساس التفاهم المشترك والحوار.

والسؤال هنا هو: إذا كانت إيران قد نجحت حتى الآن في إقناع الغرب بخطابها المعتدل الجديد من خلال دبلوماسيتها المرنة، أو "الدبلوماسية الشجاعة" على حد قول المرشد الأعلى "خامنئ ي"، وتوجت مساعيها بالتوصل إلى اتفاق مرحلي مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي. . فهل تستطيع تحقيق نفس القدر من النجاح في علاقاتها مع جاراتها من دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى؟

وفق معطيات البيئة الإقليمية تواجه إيران ملفات شائكة ومتشابكة عديدة أهمها الملف السوري وملفات خليجية أخرى، وما تراه دول الخليج تدخلاً إيرانيًّا في شؤونها الداخلية، هذا إلى جانب برنامجها النووي المثير للقلق وتداعياته، والذي تعتبره هذه الدول خطرًا على أمنها وسلامتها.

في إطار هذه الرؤية يمكن القول إن جولة وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" لدول الخليج الأربعة حاولت إظهار أن إيران تتبنى خطابًجديدًا تجاه دول الخليج، استبقتها ببعض التصريحات التي توحي بإمكانية إجراء تغييرات في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المنطقة، والتي تؤكد في مجملها أن الاتفاق يجب ألا يثير قلق دول الخليج المجاورة، وأن تسوية هذا الملف يصب في صالح الجميع ويخدم أمن المنطقة واستقرارها.. ورغم أن الجولة لم تشمل السعودية والبحرين فإن تصريحات الوزير الإيراني اشتملت على رسائل عديدة للسعودية، وفيها أكد على الأهمية البالغة للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ودعا الرياض إلى العمل مع بلاده من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، كما جاء في معرض حديثه استعداده لزيارتها في أقرب فرصة ممكنة.. وهو ما يشي بأن السعودية لم تكن مستعدة لاستقبال الوزير الإيراني في الوقت الحالي.

وانطلاقًا من النقطة الأخيرة يمكن القول إن الرياض ما زالت تشعر بالقلق من التوجهات الخارجية الإيرانية، وهو ما يفرضه الواقع الذي يؤكد أنها محاطة بعملاء إيرانيين من جهة، ومن الآثار "غير النووية" للتقارب الأمريكي الإيراني من جهة أخرى؛ حيث إن الاتفاق ربما يساعد إيران على كسب امتيازات من الولايات المتحدة والغرب بشأن ملفات أخرى منها الملف السوري ، خصوصًا وأنه قد أفاد الكثير من المحللين في دول الخليج أن الاتفاق النووي بين إيران والغرب قد يؤدي إلى اتفاق حول كيفية تقسيم نفوذهما في منطقة الخليج، وكانت هناك شائعات تتناول رغبة الرئيس "باراك أوباما" لزيارة طهران تؤكد مثل هذه الشكوك، ولكن تصريحاته في مركز سابان التابع لمعهد بروكينجز يوم 12/7 والتي أكد فيها أن جميع الخيارات على الطاولة في التعامل مع إيران، وأن لا صفقة نهائية أفضل من صفقة سيئة، واصفًا تصرفات إيران في المنطقة بالمخربة تدعو إلى إعادة النظر في هذه الشائعات.

وبعيدًا عن هذه المسألة الجدلية، فإن أن دول الخليج باتت تدرك أهمية اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة من التداعيات التي ستترتب على الاتفاق النووي بين الغرب وإيران، فلكل منهما مشروعه في المنطقة ومخططاته، كما تسعى كلتهما إلى اتباع السياسات اللازمة من وجهة نظريهما في المنطقة لمجابهة التحديات التي تواجههما؛ حيث تعاني الولايات المتحدة من صعوبات كثيرة،

وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية المتتالية، وكذلك تعاني إيران من صعوبات كثيرة في داخلها وخارجها، وعلى رأسها الاختناق الاقتصادي الذي يعاني منه شعبها وعزلتها الدولية.

هذه المخاوف الخليجية قابلتها عثرات سياسية في جولة "ظريف" لا توحي بأن حل المشاكل العالقة بين إيران ودول الخليج بات قريبًا؛ ففي خطوة غير مساعدة لم تلب إيران دعوة وجهت لوزير خارجيتها من نظيره البحريني لحضور منتدى حوار المنامة، لكنها أكدت أن مستشارًا في الخارجية الإيرانية سيحضر الاجتماع بدلاً من وزير الخارجية.

وفيما يخص السعودية، التي تعد بمثابة الرقم الأصعب في المعادلة الخليجية، لا يعرف بعد متى سيتم فتح باب الحوار معها، إلا أن الناطقة باسم الخارجية الإيرانية "مرضية أفخم" أشارت إلى أن هناك زيارة مرتقبة لآية الله "هاشمي رفسنجاني" إلى السعودية، لكن موعدها لم يحدد بعد ، موضحة أن هذه الزيارة ستتم بهدف تمهيد أرضية تطوير العلاقات بين طهران والرياض، مؤكدة أن زيارة وزير الخارجية إلى السعودية سيعلن عنها لاحقًا.

وحتى الإمارات فمن المتوقع أن تستمر علاقاتها مع إيران رغم الفتور الذي يشوبها بسبب جزرها الثلاث التي تحتلها إيران، ويتجسد ذلك في تصريحات "ظريف" خلال زيارته الكويت حينما أكد أن أي سوء تفاهم حول جزيرة أبو موسى يمكن حله عبر أسلوب الحوار، وهو ما يعني أن احتلال إيران للجزر مجرد سوء تفاهم، كما أنه حصر المشكلة في جزيرة أبو موسى فقط، وتناسى الجزيرتين الأخريين.

كل ما سبق يقود إلى أن الخطوة الأهم في إصلاح العلاقات الإيرانية ــ الخليجية تتطلب تقديم براهين على "حسن النوايا"، فالرئيس الإيراني "حسن روحاني" يعرف هذه الحقيقة ؛ حيث كان طرفًا في المصالحة السعودية ــ الإيرانية منذ التسعينيات، ومعه تم التوقيع على اتفاق مهم حمل اسم (روحاني ــ نايف) نسبة لوزير الداخلية السعودي الراحل الأمير "نايف بن عبدالعزيز" ، ومعنى ذلك أنه لابد من تأكيد حسن نوايا طهران في (البحرين، اليمن، العراق، سوريا، السعودية، الكويت، لبنان)، وربما يحتاج الإيرانيون بعد ذلك للجلوس مع الأطراف العربية وخاصة (مصر والسعودية)، من أجل النظر في طبيعة العلاقات الاستراتيجية بينهما التي تقوم على ال مصالح المتبادلة، وليس مجرد تبادل النوايا الحسنة أو التصريحات التطمينية. . بمعنى آخر نريد من إيران أن تقرن الأقوال بالأفعال.

وخلاصة القول: إذا أرادت إيران بناء جسور الثقة مع الدول الخليجية فعليها التدليل على ذلك من خلال التأكيد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وخاصة البحرين، وسحب "حزب الله" اللبناني والمليشيات الشيعية من الأراضي السورية وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية واليمنية، وقبول طلب الإمارات باللجوء للتحكيم الدولي لحسم الخلاف بينهما على الجزر الإماراتية المحتلة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، والتأكيد على سلمية برنامجها النووي من خلال شفافية برنامجها حتى تطمئن هذه الدول وتبعد عنها المخاوف والتوجس.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/10

`

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

المعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن يصدر تقريرًا عن

الأمن الغذائي في الخليج

العناوين الفرعية:

ـــ دول الخليج، في وقت ما، ستكون غير قادرة على تأمين ما يكفي من إمدادات الغذاء بأي ثمن.

ـــ يمكن إدارة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي في الخليج من خلال المخزونات الاستراتيجية، والاستثمار في مجال البنية التحتية.

ـــ شبكة إقليمية من الموانى على سواحل البحر الأحمر والسواحل العمانية والإماراتية ستوفر مزيدًا من الخيارات للنقل ولتقليل مخاطر نقاط الاختناق البحري التي قد يتم تعطيلها.

المعهد الملكي للدراسات الدولية بلندن يصدر تقريرًا عن

الأمن الغذائي في الخليج

يعتمد الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليج ي بشكل كلي تقريبًا على التجارة الدولية؛ حيث تشكل الواردات ما بين 80 و90% من الاستهلاك الغذائي، ورغم أن دول المجلس ليست هي الوحيدة التي تعتمد على التجارة الدولية في هذا الشأن، فإن للأمن الغذائي أهمية سياسية كبيرة في منطقة الخليج لعدة أسباب؛ حيث تعتبر طرق الاستيراد عرضة للتعطيل أو الإغلاق حال تفاقم حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب افتقاد دول المجلس إلى التنويع الاقتصادي، مما يعني أن الواردات الغذائية يتم تمويلها من خلال صادرات الطاقة، وهو ما يجعل الدول عرضة للتقلبات التي تشهدها تجارة الغذاء والنفط، فضلاً عن نضوب احتياطيات تلك الدول من الطاقة.

ومما زاد من هذه المخاوف الأحداث التي وقعت مؤخرًا ــ مثل ثورات ما يسمى بالربيع العربي عام 2011، وحالة عدم الاستقرار المستمرة في مصر وسوريا، وتهديدات إيران بغلق مضيق هرمز، والارتفاعات المتكررة في سعر الغذاء العالمي.. ومن غير المثير للدهشة هنا أن تقوم حكومات دول الخليج بإعادة تقييم الاستراتيجيات القائمة على التجارة، وتوظف العديد من الإجراءات لدعم الأمن الغذائي.

وفي هذا لإطار أصدر المعهد الملكي للشؤون الدولية ببريطانيا (تشاتام هاوس) تقريرًا يبحث فيه حالة الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي.. وفي البداية أكد التقرير أن دول المجلس لا تحظى بميزة إنتاج المحاصيل الزراعية بسبب درجات الحرارة المرتفعة التي تحد من إنتاج الكثير من المحاصيل، وكذلك تعد كمية الأمطار أقل من الكمية المطلوبة لإنتاج الحبوب التي تحتاج إلى الأمطار، كما تعتبر الموارد المائية المتجددة فيها من بين الأقل في العالم، إلى جانب أن التربة

الزراعية ضعيفة وأكثر من 95% منها عرضة للتصحر، ويفاقم من هذا احتمالية أن يزيد التغير المناخي من هذه القيود.

كل هذا يجعل دول المجلس تعتمد على التجارة وتتعرض لخطرين رئيسيين، الأول: خطر الإمداد، الذي يتعلق بمدى توافر الواردات الغذائية، و الثاني: خطر تقلب الأسعار، الذي يتعلق بقابلية تحمل أسعار الواردات الغذائية.

فوفقًا للتقرير، تتحد السياسات والعوامل الجغرافية لتجعل مخاطر الإمداد محل قلق خاص بالنسبة لحكومات دول مجلس التعاون؛ حيث إن التهديد الأمريكي في السبعينيات من القرن الماضي بفرض حظر غذائي ضد دول أوبك ردًّا على أول صدمة في أسعار النفط نتيجة منع دول "أوبك" تصدير النفط إلى الدول التي تساند إسرائيل إبان حرب أكتوبر 1973، واستخدام المجتمع الدولي مؤخرًا العقوبات التجارية ضد عدد من الدول المجاورة في المنطقة مثل سوريا وليبيا وإيران يذكر باستمرار دول المجلس بمدى إمكانية تقويض أمنها الغذائي من خلال الأجندات الجيو سياسية.
ومع ذلك، فإنه من الأكثر احتمالاً أن تأتي اليوم التهديدات ذات الدوافع السياسية للأمن الغذائي لدول المجلس من دول أقرب؛ حيث إن تحركات إيران لإغلاق مضيق هرمز س يكون لها عواقب وخيمة على صادرات النفط والغاز لدول المجلس، وذلك بالنظر إلى أن 88% من إجمالي النفط الذي تصدره منطقة الخليج يمر من خلال هذا المضيق في طريقه إلى الأسواق في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

كما زادت حالة عدم الاستقرار في مصر مؤخرًا مما أدى إلى زيادة مخاطر الإمداد بالنسبة للواردات التي تمر عبر قناة السويس. علاوة على ذلك، تتعرض الملاحة في المياه المحيطة بباب المندب لخطر القرصنة والأحداث في اليمن. ومن ناحية أخرى، فإن الطقس السيئ قد يعمل أيضًا على تعطيل سلاسل الإمداد وطرق التجارة، كما أن السياسات الداخلية في الدول المصدرة تتسبب أيضًا في مخاطر الإمداد؛ حيث ربما تؤدي القيود على التصدير إلى إرغام دول المجلس المستوردة على إيجاد مصادر بديلة للإمداد، وهذا ما حدث مع الأرز خلال أزمة أسعار الغذاء

عام 2007 ــ 2008، وذلك عندما أدت كثرة القيود إلى مضاعفة الأسعار خلال أشهر قليلة، وانخفضت السيولة لدرجة أن قطر كانت غير قادرة على تأمين إمداداتها.

أما مخاطر تقلب الأسعار، فمن المرجح أن تظل مصدر قلق لبلدان مجلس التعاون ؛ حيث يتوقع التقرير أن تظل الأسواق الدولية على مستوى من القوة والضعف، لاسيما في ظل أن نمو الإنتاج هو وحده من يحدد حجم الطلب والمخزون المحتمل، وبالتالي يبقى المعروض العالمي عرضة للتأثر بالظواهر الجوية المقلقة مثل الجفاف أو الموجات الحارة في المناطق الرئيسية المنتجة. ولا شك أن قابلية تغير الأسعار رهن المتطلبات التي يفرضها الوقود الحيوي، وهذا من شأنه أن يحد من حجم الصادرات من السلع الغذائية، وإلى حالة من الطلب غير المرن وخفض مستوى الاستخدام من المخزون الإنتاجي.

وبالإضافة إلى التقلبات قصيرة الأجل، أوضح التقرير أن واضعي السياسات بدول مجلس التعاون الخليجي يشعرون بالقلق إزاء خطر حدوث أي تدهور للتوازن التجاري في حال صعود أسعار المواد الغذائية بصورة تتجاوز معها أسعار النفط على المدى الطويل. ومع ذلك، هناك مؤشرات توضح أنه على مدى العقد المقبل، سترتفع أسعار السلع الزراعية بارتفاع بطئ عن أسعار النفط.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الإيرادات التي تحققها الموارد الطبيعية تجعل حكومات دول مجلس التعاون تتمتع بقدرات مالية أكبر من الدول الإقليمية المجاورة والتي هي أكثر فقرًا، ولعل هذه الميزة تسمح بعزل مواطني دول المجلس عن مسألة ارتفاع الأسعار من خلال اهتمامها بالإنفاق الاجتماعي. ومع ذلك يشير التقرير إلى أنه ليس كل سكان دول المجلس في نفس مستوى الغنى والثراء؛ فهناك من ينفق 10% أو ربما ما بين 30–50% من إجمالي دخله على الغذاء – وهو المعدل الأكثر نموذجية في الدول النامية، وتشير التقارير إلى أن حوالي 20% من سكان السعودية يعيشون على أقل من 12.000 دولار سنويًا، ومن ثم تشكل مخاطر ارتفاع الأسعار تهديدًا رئيسيًا للأمن الغذائي لهذه الأسر، والتي يرجح أنها تتألف أساسًا من العمالة الفقيرة الوافدة من جنوب آسيا والتي تعتمد على الأرز كغذاء أساسي لها.

ولإدارة هذه المخاطر الخاصة بالعرض وقيمة الأسعار، والرقابة على الأسعار والإعانات الاستهلاكية، تستخدم حكومات دول المجلس مجموعة من التدابير والسياسات، ومن بينها وفقًا للتقرير:

ـ **الرقابة على الأسعار:** ففي بعض الحالات، تقوم الحكومات بتعويض الشركات عن بعض أو كل التدابير، وقد يكون التعويض عبارة عن إنفاق مالي ، وهناك إعانات صريحة أخرى من بينها تحويلات نقدية مشروطة لمساعدة المستهلكين على شراء المواد الغذائية، أو تدابير أخرى عبارة عن توفير إعانات لمجال الاستيراد أثناء ارتفاع الأسعار الدولية.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات وتقديرات تشير إلى أن حجم دعم المواد الغذائية لدى دول التعاون أقل مما هي عليه في البلدان الأخرى بالمنطقة؛ فإنه تبقى على الوجه الآخر، أسعار المواد الغذائية العامل الرئيسي الذي يقود إلى التضخم داخل هذه الدول، وبالتالي أقدمت الحكومات على تقديم مجموعة من النفقات الاجتماعية واسعة النطاق والتي لا ترتبط بشكل واضح بالغذاء ، ففي أعقاب أزمة ارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي 2007–2008، قامت بزيادة أجور العمال العاملين بالقطاع العام بالإضافة إلى تنفيذ سياسة الرقابة على أسعار السلع الغذائية الرئيسية ، واتخذت إجراءات مماثلة في عامي 2011 و 2012، جنبًا إلى جنب مع مبادرات أخرى مثل سياسات الحد الأدنى للأجور وبدل البطالة، والضوابط المتعلقة بالقيمة الإيجارية ومزيد من التوسع في المشروعات السكنية للمواطنين.

ونتيجة هذه الضغوط المالية إضافة إلى ارتفاع النفقات الحكومية – مدفوعة بفواتير أجور القطاع العام والإنفاق الاجتماعي – بنسبة 20% عام 2011 مع اندلاع الاضطرابات السياسية عبر منطقة الشرق الأوسط، ارتفع سعر التعادل المالي للنفط (وهي الإيرادات النفطية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية الضرورية) بشكل حاد من 37 دولارًا للبرميل في عام 2008 إلى 84.5 دولارًا في عام 2013 بالسعودية، بينما من المتوقع أن يتخطى سعر التعادل المالي للنفط في البحرين وسلطنة عمان 100 دولار للبرميل بحلول عام 2014. ولعل تراجع أسعار النفط عن مستوياتها الحالية يمكن أن يقود دول مجلس التعاون إلى حالة من عجز في الحساب الجاري

بميزان المدفوعات.. ولذلك يجب النظر في مخاطر ارتفاع الأسعار ومسألة دعم المواد الغذائية في سياق التضخم العام وتقلص الحيز المالي.

ـ **تنويع التجارة:** فللحفاظ على تنويع نظام الواردات في منطقة الخليج يتيح لحكوماتها أن تدير الإمداد والأسعار عن طريق زيادة المصادر البديلة للعرض. فعلى مدار العقد الماضي، قامت الحكومات الخليجية بتطوير علاقات تجارية ثنائية جديدة، بيد أن بعض الشركاء التجاريين وقت الأزمات قد يفرضون حظرًا على تصدير إنتاجهم، كما فعلت الهند وباكستان إبان أزمة الغذاء العالمية حين فرضتا حظرًا على واردات الأرز، رغم زيادة اعتماد دول المجلس عليهما، وهو ما تجسد في زيادة واردات الأرز من الهند وباكستان بشكل كبير في الفترة ما بين 2000 إلى 2010 من 490 مليون دولار إلى 2.4 مليار في العام الواحد.

ـ **التخزين الاستراتيجي:** يوفر المخزون الاستراتيجي لحكومات الدول الخليجية درجة من التأمين ضد مخاطر الأسعار والعرض، ويمكن أن يتراكم المخزون بطريقة حكيمة أو إما أن يتم عرضه للبيع من أجل التخفيف من مخاطر عدم استقرار الأسعار المحلية، غير أن الحكومات غالبًا ما يكون لديها سجل متابعة ضعيف المستوى عند القيام بهذه العمليات. علاوة على ذلك، يعزز المخزون الاستراتيجي أيضًا من القوة الشرائية، وذلك عن طريق إخطار الباعة أن الدول تملك مصادر بديلة للإمدادات، وذلك لمنعهم من التلاعب بالأسعار. والأهم من ذلك، يمكن للمخزون الاحتياطي الاستراتيجي أن يحمي من حدوث السيناريو الأسو أ من مخاطر العرض؛ حيث قد يحدث تأخير في الواردات ولا يتم توفير الغذاء الكافي داخليًّا.

ـ **الاستثمار بالداخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي:** قد لا تكون قيمة المخزون الاستراتيجي بالدول الخليجية رخيصة الثمن، ولكن ذلك يعتبر أقل تكلفة من زراعة المحاصيل والحبوب بالصحراء ؛ حيث تعتبر تكاليف المخزون السنوي للقمح في العام الواحد بالسعودية والتي تبلغ 70 مليون دولار ضئيلة، وذلك مقارنة بالتكلفة الهائلة لعائدات إنتاج القمح، والتي تشير التقديرات بأنها تجاوزت 5 مليارات دولار في العام الواحد ما بين عامي 1984 و2000.

وفي هذا الشأن أكد التقرير أن دول الخليج تتجه للتركيز على المنتجات البستانية، ومنتجات الألبان، والمنتجات الحيوانية، غير أنه لفت إلى أنه في الوقت الذي تفيد فيه هذه المحاصيل في تقليل من الطماطم والخيار، والتمر، والباذنجان، والفلفل، على سبيل المثال، فإنها لم تعالج القضية الأساسية المتمثلة في تأمين الإمداد بالسلع الاستراتيجية، ومشيرًا أن منتجات اللحوم والألبان تزيد في الحقيقة من استيراد السلع الاستراتيجية مثل الذرة والشعير من أجل استخدامهما كعلف للحيوان، كما أن المنتجات البستانية تستهلك مياهً ا أكثر مقارنة بالحبوب والمحاصيل الحقلية الأخرى، وأيضًا تستمر قطاعات الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان في فرض ضغوط كبيرة على الموارد المائية.

وكذلك أيضًا أشار التقرير إلى أنها تقدم دعمًا زراعيًّا للقطاع الخاص من أجل تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، فمملكة البحرين قدمت المبادرة الوطنية للتنمية الزراعية من أجل تشجيع إنتاج القطاع الخاص من الفواكه، والخضروات، والدواجن من خلال منح قروض ميسرة، ودعم عملية إدخال تكنولوجيا الزراعة المائية، في حين قدمت الكويت إعانات زراعية مباشرة تقدر فيما بين 80- 100 مليون دينار كويتي (حوالي 350 مليون دولار أمريكي) في 2011- 2012، إلى جانب الدعم غير المباشر من خلال خفض أسعار الأعلاف التي يتم شرا ؤها لمزارع الأسماك، والكهرباء والمياه المدعومين، وإعفاء المزارعين من الضرائب على المنتجات. . أما عمان فاستثمرت 361 مليون دولار عام 2010-2011 في مصائد الأسماك، وأنظمة الري الحديثة والإنتاج الزراعي وتقنيات تربية الثروة الحيوانية.

كما أقامت قطر برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، مع تنفيذ استثمار حكومي قيمته 5.1 مليار دولار، كجزء من خطة مدتها 10 سنوات لتعزيز الاكتفاء الذاتي ، أما السعودية فقد استثم رت 800 مليون دولار على الشركات المتخصصة في الزراعة والإنتاج الحيواني من خلال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، والتي تم إنشاؤها في عام 2009، وأيضًا قدمت الدعم غير المباشر إلى هذا القطاع من خلال تخصيص 12.3 مليار دولار لتنمية البنية التحتية في عام 2010، ووضعت سعر شراء محددً ا والمطاحن الزراعية مثل الري، والكهرباء والنقل

للقمح المنتج محليًّا حتى عام 2016، وقدمت الهيئات الوطنية في الإمارات مثل جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية، دعمًا للمزارعين يصل إلى 100.000 درهم (27.000 دولار) سنويًّا ، إلى جانب الدعم المباشر لشركات الأغذية، وإقامة "مناطق حرة" مثل منطقة خليفة الصناعية في أبوظبي، ومجمع دبي للاستثمار، مع الإعفاءات الضريبية، وفوائد تكلفة منخفضة.

وفي أعقاب أزمة الغذاء التي اندلعت في عامي 2007–2008، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن العديد من المبادرات للاستثمار في الإنتاج الزراعي بالخارج، كاستراتيجية لـــ"الحفاظ" على إمداداتها من الغذاء؛ حيث إنها تفاوضت بشأن الاتفاقيات الإطارية مع الدول المضيفة (لهذه الاستثمارات)، كما أنها ضمنت المشتريات وقدمت قروضاً ائتمانية مدعمة.

ولكن نتيجة لارتفاع المخاطر في بعض الدول الإفريقية التي اتجهت إليها الاستثمارات الخليجية مثل تنزانيا والسودان وجنوب السودان ومالي وموريتانيا، وذلك بسبب حالة الضعف التي تعاني منها هذه الدول والنمو السكاني السريع فيها والقابلية للتأثر بتغير المناخ، ومعدلات الفقر المرتفعة وضعف البنية التحتية وضعف الإدارة ــ بدأت تعيد دول المجلس رسم خريطتها الاستثمارية لتشمل أوروبا الشرقية ومنطقة البحر الأسود وأستراليا وأمريكا الجنوبية.

وفي الأخير يمكن القول: تكمن المخاطر الأساسية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون في مخاطر الإمدادات؛ حيث ستكون دول الخليج، في فترة ما، غير قادرة على تأمين ما يكفي من إمدادات الغذاء بأي ثمن. ويتجسد السيناريو الأسوأ في الإغلاق المستمر لقنوات الاستيراد المتعددة بسبب انعدام الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وقد تنطوي السيناريوهات الأخرى على حدوث عاصفة قوية تسفر عن الإغلاق المؤقت للموانئ أو تعطيل عمليات الاستيراد، وإغلاق مضيق هرمز بشكل مؤقت.

ويمكن إدارة هذه المخاطر من خلال المخزونات الاستراتيجية، كما يتيح الاستثمار في مجال البنية التحتية فرصاً أخرى لإدارة المخاطرة المتعلقة بالإمدادات. وعلى وجه الخصوص، ستوفر شبكة إقليمية من الموانئ في المياه العميقة الواقعة على سواحل البحر الأحمر والسواحل العمانية

والإماراتية للحكومات المزيد من الخيارات الأخرى للنقل ولتقليل مخاطر نقاط الاختناق البحري التي قد تم تعطيلها أو إغلاقها ، ولاقتناص هذه الفرصة لابد من تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون، مع ضرورة تقديم إعانات مؤقتة لاستيراد بعض المواد الغذائية الحيوية، والتوسع في مجال الاستثمار الزراعي المشترك ، وإنشاء المؤسسات الصناعية في مجال الإنتاج الزراعي وتسويقه، بما يسهم في تفعيل السوق الخليجية المشتركة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/12

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

القمة الخليجية الـ34..

قراءة في مضمون البيان الختامي

القمة الخليجية الـ34..

قراءة في مضمون البيان الختامي

شهدت العاصمة الكويتية يوم 2013/12/11 ختام القمة الخليجية الـــ34 وسط ظروف وتحديات سياسية تمر بها المنطقة، ما أكسب هذه القمة أهمية خاصة، **ومن أهم هذه التحديات:**

ـــ الاتفاق الذي وقعته مجموعة (5+1) مع إيران حول برنامجها النووي؛ فرغم أن هذا الاتفاق يخفف حدة التوتر في المنطقة؛ فإن ما قد يترتب عليه من تحسن في العلاقات الإيرانية ـــ الأمريكية يعني إمكانية تبدل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية لجهة التمهيد لترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية لصالح إيران على حساب دول مجلس التعاون، وهو أمر تتحسب له حتى لا تكون الخاسرة من وراء هذا الاتفاق.

ـــ اقتراب موعد عقد مؤتمر "جنيف2" الخاص بوضع حل للأزمة السورية، والذي من المقرر عقده في أواخر يناير 2014، ومن المتوقع أن تحضره دول المجلس للمشاركة في تحديد مستقبل سوريا، والذي تؤثر تطورات الصراع فيه على الأمن في الخليج.

ـــ حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها العديد من دول المنطقة بدءًا من أفغانستان مرورًا بالعراق وانتهاء ببعض الدول التي شهدت ما يسمى بـــ"الربيع العربي"، وهو ما ينعكس أيضًا بالسلب على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي.

ـــ تعثر الحوار والمصالحة في اليمن، مع تهديد ما يسمى بـــ"الحراك الجنوبي" بالانسحاب من الحوار، وما يعنيه ذلك من احتمال تفاقم الأوضاع في حال انهيار هذا الحوار، الأمر الذي ستترتب عليه العديد من التداعيات الأمنية التي ستطالها في ظل تصاعد نشاط تنظيم "القاعدة" في اليمن، وتدخلات إيران فيه.

والمتابع لما أسفر عنه اجتماع القمة يلحظ أنه تعامل في بيانه الختامي مع كافة التحديات السابقة؛ حيث تضمن مجموعة من القرارات والتوصيات؛ فعلى مستوى القرارات قرر إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك إنشاء أكاديمية خليجية للدراسات الاستراتيجية والأمنية، وإنشاء جهاز للشرطة الخليجية لدول المجلس "الإنتربول الخليجي"، كما

رحب بالاتفاق التمهيدي الذي وقعته مجموعة (5+1) مع إيران، باعتباره خطوة قد تقود إلى اتفاق شامل ودائم بشأن "البرنامج النووي الإيراني" لإنهاء القلق الدولي والإقليمي حول هذا البرنامج ، إلى جانب تجديد الموقف الرافض لاستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)، وإدانة استمرار نظام "الأسد" في عملية إبادة الشعب السوري، ودعا إلى ضرورة انسحاب كل القوات الأجنبية من سوريا، بما في ذلك ميليشيات "حزب الله" اللبناني، إلى جانب دعم الجهود الدولية الهادفة للتوصل إلى اتفاق داخل "مجلس الأمن"، لإصدار قرار تحت الفصل السابع لتأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين من الشعب السوري، وعدم السماح لنظام "الأسد" بتسييس الأزمة الإنسانية بالمزيد من المماطلة والتسويف.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد البيان الختامي أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية"، أما في الجانب الاقتصادي، فقد اعتمد البيان عددًا من القواعد الموحدة في مجال تكامل الأسواق المالية بالدول الأعضاء، و**أبرزها:** الاطلاع على تقارير متابعة الربط المائي والكهربائي في دول الخليج، وسير العمل في الاتحاد النقدي، والخطوات التي اتخذتها دول المجلس لتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

وعلى مستوى التوصيات، **فكان أهمها:** ضرورة توثيق علاقات التعاون بين دول المجلس وإيران على أسس ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة دول المنطقة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، إلى جانب ضرورة تذليل العقبات في طريق السوق الخليجية المشتركة، واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، سعيًا لزيادة التبادل التجاري واستكمال خطوات الاتحاد النقدي، وصولاً إلى العملة الخليجية الموحدة.

وبعيدًا عن القرارات والتوصيات التي خرجت بها القمة والتي تضمنها بيانها الختامي، من المهم هنا تقديم قراءة موضوعية في هذا البيان فيما يتعلق بقضيتين أساسيتين تشغلان المواطن الخليجي:

القضية الأولى: وهي الترحيب الحذر باتفاق إيران مع مجموعة (5+1)؛ وهو ما يبرز في طياته قبول دول مجلس التعاون وضع إيران الجديد في المنطقة؛ ولعل ذلك يعود في جزء منه إلى ابتعاد القمة الخليجية عن القضايا الاستراتيجية الهامة المرتبطة بهذا الملف؛ لأنها تمثل موضوعات خلافية بين دول المجلس ؛ حيث لم تتطرق القمة إلى طلب عدد من دول التعاون بضم دول المجلس إلى محادثات (5 + 1) مع إيران بشأن "ملفها النووي"، ومع هذا فإن هذه الخطوة تعبر

عن قراءة جيدة لقادة دول مجلس التعاون الخليجي لتطورات هذا الملف من أكثر من جهة؛ حيث تعاملوا مع معطيات ووقائع قد حدثت بالفعل على أرض الواقع وليس بالإمكان تغييرها لاعتبارات كثيرة، كما أن هذا الترحيب حمل في طياته تشكيكًا في التزام إيران بالاتفاق الذي توصلت إليه مع القوى الغربية، وهو ما حمل رسالة إلى إيران والقوى الغربية بأن دول المجلس في انتظار خطوات فعلية على الأرض تزيل مخاوفها بشأن هذا الاتفاق.

القضية الثانية: عدم تطرق البيان الختامي إلى مسألة الانتقال بمجلس التعاون من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، كما لم يشر إلى أي موقف واضح ومحدد للقادة من هذه القضية من حيث المبدأ وبغض النظر عن التفاصيل، رغم رفض عمان العلني المستغرب وغير المتوقع لمثل هذه الخطوة على لسان وزير خارجيتها، وبدلاً من ذلك أشار البيان الختامي إلى توجيه المجلس الوزاري باستمرار المشاورات في هذا الشأن واستكمال دراسة الموضوع، وهو ما يعني أن دول المجلس ما زالت في حاجة إلى مزيد من الوقت لاتخاذ مثل هذه الخطوة من دون تعجل قد يتسبب في فشلها قبل أن تولد.

وهنا يمكن القول إنه رغم ربط بعض المراقبين إعلان وزير الخارجية العماني انسحاب سلطنة عمان من مشروع "التكامل" بوجود اتفاقات خاصة مع إيران، فإنه يمكن اعتبار رفض مسقط له، وتأكيدها أنها لن تكون جزءًا منه ينبع من عدة دوافع؛ **فأولاً**، قد يكون رفضها لكونها لا تريد أن تكون قراراتها السياسية والخارجية مرتبطة بدول أخرى، خاصة أنها تريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الدول الخليجية من جانب وإيران من جانب آخر، فضلاً عن انفرادها بمواقف سياسية تجاه العديد من قضايا المنطقة التي لا تهتم من خلالها بمراعاة مواقف دول الخليج الأخرى منها.

وثانيًا، يبدو أن عمان غير مستعدة حتى هذه اللحظة لتتحدث عن التكامل في قطاعات اقتصادية مختلفة؛ فقد سبق لها وأن انسحبت من مشروع العملة الخليجية الموحدة، كما رفضت تحقيق مزيد من التنسيق العسكري بين القوات المسلحة لدول المجلس، لاعتقادها أن هذا التنسيق يمكن أن يكون له دور في استفزاز إيران وبالتالي يزيد من التوترات في المنطقة.

وأيًّا كانت الدوافع العمانية فإن الدعوة السعودية للانتقال إلى الاتحاد يمكن أن تتحقق من خلال اشتراك من يرغب في أن ينتقل من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، ولذلك فإن اعتذار أية دولة عن الانضمام إليه لن يؤثر على مشروع التكامل، وإنما الذي سيؤثر حقًّا هو القفز من مرحلة إلى أخرى دفعة واحدة، في الوقت الذي لا تزال فيه اتفاقية التعريفة الجمركية والسوق الخليجية

المشتركة بين دول المجلس موضع خلاف، ولم تحظ بالتطبيق حتى الآن رغم التوصل إليها قبل سنوات، وهو الأمر الذي ينطبق أيضًا على مشروع العملة الخليجية الموحدة والتي كانت وما زالت محور خلاف بين دول المجلس، فهناك دولتان ترفضان الالتزام بها وهما (الإمارات وعمان).

ورغم هذا، فإنه من الضروري توضيح أنه في ظل التقارب الإيراني الغربي كان من المتصور أن تزداد أواصر التماسك الخليجي لمواجهة الواقع الإقليمي الجديد، خاصة أن الاتفاق النووي الإيراني سيفتح الباب أمام الحضور الإقليمي لطهران ويثير الشكوك حول صفقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ربما تكون في جانب منها على حساب دول المجلس.. وعلى هذا من المهم بحث الخيارات المتاحة بشأن مشروع التكامل، فهل سيظل المشروع قائمًا بالتصورات المقترحة؟ أم سيتم تغيير شكله ليتلاءم مع الظروف الراهنة والعقبات التي تواجهه؟

ووفق مقتضيات الواقع يمكن القول إنه أمام دول مجلس التعاون عددًا من الخيارات، يتمثل أهمها: في إعلان مشروع التكامل الخليجي بمشاركة الأطراف المؤيدة مع فتح المجال للدول الأخرى للانضمام إليه في أي وقت، وهي فكرة مشابهة لموقف إمارة رأس الخيمة من اتحاد الإمارات الذي أعلن في 2 ديسمبر 1971، وانضمت إليه فيما بعد في 10 فبراير 1972، وهو خيار يساهم في الاستفادة من معيار الزمن لرأب التباينات في المواقف والخلافات في المصالح، والمساعدة في ظهور الاتحاد المطلوب، أو الحفاظ على كيان مجلس التعاون الخليجي الحالي.

ومعلوم أن دول مجلس التعاون تملك المقومات التي تساعدها على إنجاز هذا الهدف أكثر من أي تكتلات عالمية أخرى، فليس بين شعوب دول المجلس أي فوارق لغوية أو دينية، كما أنها تتشارك في العادات والتقاليد والروابط الأسرية، وكانت تاريخيًّا ضمن وحدة جغرافية متكاملة، وبالتالي فإن الدعوة إلى الاتحاد ليست سوى دعوة للعودة إلى الأصل، وهو لا شك ما تفرضه الضرورات الأمنية والاقتصادية والسياسية، والتي تتطلب استجماعًا لشروط التوحد، ومواطنة شاملة ومتساوية، وقيم تسامح واعتدال وشفافية ومساءلة، كما لابد من الاستمرار في تعميق التنسيق والتعاون بين دول المجلس، وتفعيل المشروعات المشتركة، والابتعاد عن كل ما يعرقل ذلك.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/15

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

مشكلة الهجرة في بريطانيا..

هل تؤدي لانسحابها من الاتحاد الأوروبي؟

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

العناوين الفرعية:

ــ تشير الأرقام أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا تشكل عبئًا ماديًّا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة تبلغ قيمته 3.67 مليار جنيه إسترليني سنويًّا.

ــ السبب وراء التحركات المناهضة للهجرة هو خوف حكومة كاميرون من تنامي التأييد وسط الناخبين لحزب "استقلال المملكة المتحدة" المعارض لبقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي.

ــ صحيفة التايمز: اقتراح وزيرة الداخلية بقانون جديد للهجرة مثير للسخرية، وعبارة عن لعبة تهدف لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

مشكلة الهجرة في بريطانيا..

هل تؤدي لانسحابها من الاتحاد الأوروبي؟

باتت القيود المفروضة على الهجرة في المملكة المتحدة سياسة تنتهجها الحكومة الائتلافية والتي تضم حزب المحافظين والحزب الديمقراطي الليبرالي عقب الانتخابات العامة في مايو 2010، وذلك بعد أن ارتفع صافي الهجرة الذي يشكِّل الفرق بين الوافدين إلى المملكة المتحدة والأشخاص الذين يعيشون فيها إلى 200 ألف شخص في السنة، في عهد حكومة حزب العمال السابقة، ولذا هدفت الحكومة الائتلافية إلى تقليص هذا العدد إلى "عشرات الآلاف" مع حلول الانتخابات العامة المقبلة في شهر مايو 2015، إلى جانب فرض قيود صارمة على المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يدخلون في نطاق هذا العدد.

وكان "كاميرون" قد شدد أكثر من مرة على قراره بتشديد إجراءات الدخول للمهاجرين المحتملين عمومًا، وفرض شروط جديدة على أولئك القادمين من دول الاتحاد الأوروبي الذين ينتمون إلى أوروبا الشرقية، وخاصة دولها المنضمة حديثًا إلى الاتحاد ، ومن ضمن هذه الإجراءات أ نه سيضع ستة أشهر حدًا أقصى لتلقي الوافدين الجدد (بمن فيهم مواطنو الاتحاد الأوروبي) إعانات الدولة بعد دخولهم البلاد ، وه ي فترة بحسبه معقولة وكافية لأن يجد الوافد عملاً يدعم به نفسه، ويدفع منه ضرائبه للدولة، أو تُقطع عنه تلك الإعانات، كما أصدرت وزارة الداخلية قانون الهجرة الذي نُشر في 10 من أكتوبر والمأمول أن يتم إقراره بحلول أبريل 2014؛ حيث تضمن وفقًا لما أعلنته وزيرة الداخلية "تيريزا ماي" سياسات هجرة صارمة، من ضمنها إجبار مالكي العقارات على التحقق من مواقف الهجرة الخاصة بمستأجري عقاراتهم، كما يمنع المقيمين بصورة غير شرعية من فتح حسابات مصرفية، كما لا يستثني المهاجرين المقيمين بشكل شرعي مؤقتًا، كالطلاب مثلاً؛ حيث يفرض عليهم دفع مبالغ معينة لنظام التأمين الصحي لمنع ما أصبح يطلق عليها "العناية الطبية" التي يحصل بموجبها المهاجرون غير الشرعيين على العناية الطبية في المستشفيات البريطانية دون أن يكونوا قد أسهموا في الإنفاق على نظام التأمين من خلال الضرائب.

وفي أكتوبر قام مجلس العموم بقراءة هذا المشروع مرتين؛ حيث وافق النوّاب على المشروع بـــ303 أصوات مقابل معارضة 18، فيما سينتقل المشروع إلى اللجان بحيث سيخضع لدراسة إضافية من النوّاب، وعلى الرغم من أنه من المتوقَّع أن يمرّ المشروع في مجلس العموم، فقد

يواجه معارضة أكبر في مجلس اللوردات، إلا أنه في حالة مصادقة البرلمان البريطاني عل يه ، فسيكون "كاميرون" قد حقق ما وعد به.

وبشكل عام تأتي هذه التحركات الواسعة المناهضة للهجرة للحد منها؛ إذ تشير الأرقام الصادرة أخيرًا عن "لندن سكوول أوف إيكونوميكس" أن عدد المهاجرين غير الشرعيين يناهز 863 ألف مهاجر في المملكة المتحدة، وهم يشكلون عبئًا ماديًّا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة تبلغ قيمته 3.67 مليار جنيه إسترليني سنويًّا، وكان استطلاع للرأي نشرته صحيفة أوبزرفر في يناير 2013 قد أظهر أن الهجرة تمثل أكبر مشكلة تواجه المجتمع البريطاني، وأنها السبب الرئيسي للانقسام بين الأشخاص المولودين في المملكة المتحدة وبين المهاجرين. ووجد الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة "إبسوس" أن30% من البريطانيين حمّلوا قضية الهجرة السبب الرئيسي لأجواء التوتر التي يواجهها المجتمع البريطاني بأسره، في حين اعتبر 19% منهم أنها أكبر مسبب للانقسام في مناطقهم، كما أشار التقرير إلى أن 50% من البريطانيين متشائمون بشأن انتعاش اقتصادهم، و46% يعتقدون بأن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ، فيما يرى ثلاثة من كل أربعة منهم أن بريطانيا تواجه أزمة سكن بسبب المهاجرين.

ومعلوم أن الضغوط على الهجرة ارتفعت بشكل كبير في نهاية عام 2013 لدرجة أصبحت معها الحكومة مجبرة بموجب قوانين الاتحاد الأوربي على رفع القيود على حق الرومانيين والبلغاريين بالعمل في المملكة المتحدة؛ فقد انضمت كل من رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوربي قبل ست سنوات؛ إلا أنه تمَّ فرض قيود على عدد من مواطنيهما القادمـــــين للعمل في بريطانيا بهدف حماية سوق العمل البريطاني، وقد يعطي رفع القيود الحق لـــ29 مليون شخص من بلغاريا ورومانيا بالتنقُّل بحرية في أي من دول الاتحاد الأوربي، وهو ما يمثل لب المشكلة فوفقًا لجاكوب ريس في مقاله "الهجرة والأجور والنواب: المشكلة هي الإرادة السياسية" بصحيفة الديلي تليجراف يوم 2013/12/12، تعد قضية الهجرة هي الأكثر أهمية وإلحاحًا؛ حيث إن الحدود باتت مفتوحة أمام بلغاريا ورومانيا، موضحًا أن الخبرة السابقة تظهر أن المملكة المتحدة هي وجهة جذابة للأوروبيين الشرقيين، وهو ما يمثل مشكلة لكلا الجانبين؛ ففي بريطانيا هناك ضغط على الخدمات العامة والإسكان وحالة عدم اليقين التي تم إنشاؤها في المجتمعات المتضررة مباشرة.

ورغم المزاعم التي تفيد بأن هذه التحركات سيتم تنفيذها من أجل ضمان الاستقرار لنظام الرعاية البريطاني على المدى البعيد والتأكد من أن الشعب البريطاني لن يخسر فرص العمل ذات الأجور المنخفضة لمجرد موجة جديدة من المهاجرين القادمين من شرق أوروبا، فإن البعض يعتبرها مغازلة من حزب المحافظين الحاكم للناخبين اليمينيين لكسبهم إلى جانبه قبل الانتخابات العامة

المقبلة، إذ إن حزب الاستقلال البريطاني المعارض يتهم الحكومة بالتساهل مع المهاجرين غير الشرعيين.

أي إن السبب وراء كل هذا يأتي مشوبًا بالاعتبارات السياسية الواضحة ، فليس سرًّا أن هذه الإجراءات تأتي أيضًا بسبب خوف حكومة ديفيد كاميرون من تنامي التأييد وسط الناخبين لحزب "الاستقلال" المعارض لبقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي وللهجرة والمهاجرين، حيث إن الحزب بدأ يشتد عوده في السنوات الأخيرة، وصار شوكة في جنب الأحزاب الرئيسة التقليدية ــ "المحافظون" و"العمال" و"الليبرالي الديمقراطي"ــ بفضل سياسته الرامية إلى تخليص البلاد من قضية المهاجرين.

وقد كان "ديفيد كاميرون" قد وعد بإثارة قضية الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2017 إذا أعيد انتخابه وفاز في الانتخابات المقبلة التي من الممكن أن يتم استخدام مثل هذا الوعد من خلالها للقيام بحملة لإعادة انتخابه واستعادة الأصوات اليمينية التي من المحتمل أن تذهب إلى الأحزاب المناهضة للهجرة ومنها حزب الاستقلال البريطاني.

وبدوره سعى حزب العمال البريطاني إلى تقديم موعد الاستفتاء الذي أعلن عنه "كاميرون "، إذ يحاول الحزب الذي يتزعمه "إد ميليباند" التصويت على المشروع بحلول الخريف المقبل في محاولة منه لإنهاء مسألة بقاء المملكة المتحدة في الاتحاد قبل انتخابات العام 2015، إلا أن حزب المحافظين يريد إجراء الاستفتاء بعد أربع سنوات من الآن كي لا تؤثر عليه نتيجته في الانتخابات القادمة.

ونظرًا إلى أن قضية الهجرة من دول الاتحاد الأوروبي بحسب المناهضين لفكرة البقاء ضمن ه، من أهم القضايا التي شغلت مساحة كبيرة في خطاب المناهضين للبقاء فيه؛ إذ يؤكد هؤلاء أن من شأن ذلك أن يكلف خزينة الدولة المليارات لأعداد لا يمكن تحملها خصوصًا من شرق أوروبا، كما أن عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد توجب عليها المساهمة في ميزانيته التي تذهب غالبًا لدول متضررة اقتصاديًّا كاليونان.

ومن ثم، فإذا نجح حزب استقلال المملكة المتحدة في الإطاحة بـ"كاميرون" وحزبه فإن إجراء الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيجري عقب الانتخابات العامة مباشرة وستكون النتيجة المنطقية للاستفتاء هي التصويت بـــنعم لخروج بريطانيا من الاتحاد؛ لأن الناخب الذي سيعطي صوته لحزب الاستقلال المؤسس أصلاً بهدف الانسحاب من الاتحاد سيكون بالضرورة مؤيدًا لأهداف الحزب المناهضة للاتحاد الأوروبي.

ورغم أن مجلس العموم قد أنهى الخلاف بعد موافقته على مشروع قانون لإجراء استفتاء في عام 2017 على بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، فقد أظهر استطلاع جديد للرأي في بداية شهر ديسمبر2013، أن نصف البريطانيين يريدون انسحاب بلادهم من الاتحاد، كما وجد الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة "لانسون وكامبري" ونشرت نتائجه صحيفة "ديلي ستار"، أن واحدًا من كل اثنين من البريطانيين أكد أنه سيصوّت لصالح الانسحاب من الاتحاد إذا ما جرت الدعوة للاستفتاء حول عضويتها فيه بأي وقت.

وأضاف أن 22% فقط من الناخبين يعتقدون أن الخروج من الاتحاد سيضعف اقتصاد بلادهم ، فيما وصف40% منهم أنفسهم بأنهم أوروبيون، واعتبر واحد من كل 3 بريطانيين، الولايات المتحدة وأستراليا بأنهما حليفان أكثر قربًا لبلادهم من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأكد الاستطلاع أن 25% من الناخبين البريطانيين حمّلوا الهجرة المسؤولية عن ذلك.

وبالرغم من التأييد الواسع للقوانين المنظمة للهجرة والانسحاب من الاتحاد، فإنها واجهت انتقادات واسعة؛ حيث زعمت صحفية "الإندبندنت"، في افتتاحيتها "الحكومة تتحفظ على التقرير الذي يتناول مسألة الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي نظرًا لأنه كان إيجابيًّا للغاية" يوم 2013/12/10، أنه تم إرجاء نشر تقرير حكومي بسبب "مخاوف الحكومة من أن يكون له نتائج إيجابية"، فضلاً عن أنه يتعارض مع الادعاءات الخاصة بوزيرة الداخلية، وأضافت الصحيفة أنه وسط المخاوف من الإيجابية الواسعة النطاق التي اتسمت بها الكثير من الأدلة التي قدمت بشأن القواعد الحالية المنظمة لحرية التنقل، تعتقد وزيرة الداخلية أن الدراسة قللت من شأن مشكلة الأشخاص الذين يهاجرون إلى بريطانيا بغية الاستفادة من الضمان الاجتماعي، وتعد هذه النقطة المحورية في خطاب الحكومة حول تضييق الخناق على المهاجرين.

وبالنسبة للكثيرين في بريطانيا، فإن العديد من المهاجرين الجدد يحملون مخاطر ثقافية أيضًا، فقد أشار "كينان مالك" في مقاله "الهجرة ليست المشكلة" بصحيفة الجارديان يوم 2013/12/12، بأن الطبقات العاملة في المجتمع البريطاني تتسبب في حدوث تآكل في الوظائف، والهوية وأيضًا المجتمع البريطاني، مما تسبب في فقدان الطبقة العاملة وظائفها، وترتب على ذلك تولد شعور بالعداء إزاء تيار المهاجرين الجدد باعتبارهم كبش فداء للتغيير، وغالبًا ما يتسببون في تدهور أسلوب الحياة في المجتمع، ومن ثم ترتب على هذه المخاوف، والتي أثارتها خطط وزيرة الداخلية البريطانية المناهضة للمهاجرين كمصدر لشكاوى الدولة، وجود شعور دائم بالخوف من المهاجرين، والذين ينظر إليهم على أنهم أقل في المستوى الاجتماعي، وأنهم أشخاص متشردون.

ورغم أن مثل هذه الخطط تجعل من المهاجرين ضحايا وتتسبب في ضياع الكثير من الأسر وتعمل على زيادة أعداد المشردين واتساع نطاق التمييز ضد هم ومن ثم تقليص التماسك الاجتماعي، فإنه من غير المرجح أن يمتنع السياسيون عن وضع هذه السياسات والخطط، والتي يحاولون إثبات أنها ملائمة ومواكبة لمقومات الشعب البريطاني الذين يعتمدون عليه في الأساس. ورغم أن تنفيذ مثل هذه الإجراءات بات وشيكًا، يقول العديد إن هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها طالما أن بريطانيا ما زالت عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وهنا تبرز المخاوف من أن يعمل الخطاب المناهض للهجرة على إذكاء الأفكار الهدامة؛ وذلك وفقًا لما نشرته صحيفة التايمز في افتتاحيتها "تقرير مُسرب من وزارة الداخلية يوصي بوضع سقف للهجرة داخل الاتحاد الأوروبي عند 75.000 شخص" يوم 2013/12/15؛ حيث نقلت الصحيفة زعم المفوض الأوروبي "أندور"؛ بأنه ينبغي تجنب إضفاء الشرعية على ردود الفعل المعادية للأجانب التي تعمل على إضعاف الروح الأوروبية، موضحًا أن بريطانيا باتت مهددة بأن تصبح دولة "سيئة"، في حال قيدت من المميزات التي يستفيد منها مواطنو الاتحاد الأوروبي.

وهو ما أكده أحد النواب في حزب المحافظين وفقًا لصحيفة التايمز في افتتاحيتها "سقف الهجرة من شأنه أن يجبر بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي" في 2013/12/16، بأن اقتراح وزيرة الداخلية مثير للسخرية، مؤكدًا أنها لعبة تهدف لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، موضحًا أن هناك 30 نائبًا في حزب المحافظين بمجلس العموم يؤيدون حملة "الأفضل لنا الخروج من الاتحاد"، ولكن هناك ما لا يقل عن 50 نائبًا مصرين على البقاء بالاتحاد، وهو ما وجدته الصحيفة يدل على مدى حساسية هذه القضية"، وأفادت التقارير بأن هذا السقف ما هو إلا تحرك سياسي من جانب وزيرة الداخلية، ولاسيما في ظل عدم وجود أدلة كافية تدعم ادعاءاتها والتي تفيد فيها بأن مثل هذا التدفق من المهاجرين سيكون له تأثير سلبي للغاية على البلاد.

ومن جانبه شنّ الاتحاد الأوروبي هجومًا عنيفًا على حكومة "ديفيد كاميرون " عندما وصف إجراءاتها الأخيرة لتضييق المنافذ أمام المهاجرين بأنها "خوف مَرَضي من الأجانب"، مضيفًا أن حديثها عمّا تسميه "سياحة إعانات الدولة"، أي الوافدون للعيش عالة على أموال دافع الضرائب البريطاني "يفتقر إلى الذكاء"، ولاشك أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد ليس من شأنه فقط أن يؤثر على الاتحاد، بل سيكون له تأثير كبير على بريطانيا نفسها، فعلى سبيل المثال، سيواجه منتجو السيارات وغيرها من الصناعات في حال قررت بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي الكثير من المشكلات؛ لأن الكثير من الاستثمارات الأجنبية تعتمد على افتراض أن بريطانيا جزء من السوق الأوروبية الموحدة، كما أن هجرة العمال والطلبة من خارج الاتحاد الأوروبي لبريطانيا

أمر مفيد لاقتصاد المملكة المتحدة، لاسيما وأنها تحتاج لأيدي عاملة ماهرة، كما يشكل الطلاب الأجانب عنصرًا رئيسيًّا في الاقتصاد البريطاني؛ إذ تحقق بريطانيا حوالي 10 مليارات إسترليني سنويًّا حصيلة الرسوم التي يدفعها الطلبة.

وهكذا، وعلى مدى السنة ونصف السنة ومع اقتراب الانتخابات العامة في مايو 2015، ستظل النقاشات والخلافات حول الهجرة والانسحاب من الاتحاد محتدمة ودائرة، وفي كل الأحوال سيكون تأثيرها واحد وهو رفع الضغوط عن المهاجرين ومزيد من الصعوبات من أجل الحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة المتحدة.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/21

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية..

بين الترتيبات الأمريكية والموافقة العربية

عناوين فرعية

ــ المقترحات الأمريكية الجديدة مجرد مشروع "خريطة طريق" جديدة لاتفاق أمني انتقالي جديد يرقى إلى كونه اتفاق "أوسلو – 2" يستبدل اسم "السلطة الفلسطينية" باسم دولة فلسطين.

ــ "واشنطن بوست": التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن جميع القضايا الجوهرية ما زال يمثل مشهدًا بعيد المنال.

ــ تلميحات "كيري" بتمديد السقف الزمني للمفاوضات وتصريحات "عريقات" تنذر بموافقة مبدئية على مقترحات "كيري".

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية..

بين الترتيبات الأمريكية والموافقة العربية

رفضت جامعة الدول العربية يوم 2013/12/21 مقترحات أمريكية تسمى بـــ"الخطة الأمنية" تسمح بتمركز جنود إسرائيليين على الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية التي ستقام مستقبلاً ، كما حمّلت الجامعة في ختام اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب بناء على طلب من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية "محمود عباس" إسرائيل "مسؤولية إعاقة السلام من خلال استمرار عمليات "قتل الفلسطينيين" و"التمادي في الاستيطان"؛ إذ أوضحت أن الاقتراحات الأمريكية "تحقق المطالب الأمنية الإسرائيلية التوسعية وتضمن استمرار سيطرتها على منطقة الأغوار بحجة الأمن"، واصفة هذه المقترحات بأنها "تراجع أمريكي عن مواقف سابقة للتوصل إلى حل نهائي وشامل دون تجزئة"؛ حيث يربط الجانبان الأمريكي والإسرائيلي التقدم بمقترحات للحل السياسي بالموافقة الفلسطينية المسبقة على الحل الأمريكي الأمني.

كما تقترح الخطة أيضًا إدارة مشتركة على الحدود مع الأردن، وبخاصة على المعابر مع إمكانية تواجد أمريكي، وفي هذا الإطار ذكرت الجامعة أن تقييم التواجد العسكري الإسرائيلي مرتبط خلال الفترة الانتقالية بمدى قدرات الجانب الأمني الفلسطيني ، وهو ما يفتح الطريق أمام وجود إسرائيلي دائم عن طريق المراوغة الإسرائيلية المعهودة. كما أكد وزراء الخارجية العرب التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقًا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 252 الصادر في عام 1968، ومبدأ الأرض مقابل السلام، مع رفض جميع الإجراءات والخطط والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

وهكذا جاء بيان الجامعةــ رغم أنه لم يتضمن قرارات حاسمةــ ليعلن وبعد انقضاء أربعة أشهر من التسعة أشهر المحددة للمفاوضات، وكما كان متوقعًا، عن وصول المفاوضات الفلسطينية

الإسرائيلية إلى طريق مسدود بفعل شروط حكومة "نتنياهو ــ ليبرمان" التعجيزية وتصعيدها غير المسبوق لإجراءات المصادرة والاستيطان والتهويد، إلى جانب ما تقدمت به إدارة "أوباما" من مقترحات لا تستجيب لمطالب أمنية إسرائيلية ضرورية فقط، بل تتبنى كامل المطالب الإسرائيلية، فما تسرب عن تفاصيل "الترتيبات" المقترحة يتحدث عن تجريد أي دولة فلسطينية مأمولة من السلاح والاكتفاء بوجود قوة شرطية – أمنية فيها تكون جزءًا من قوة إقليمية بقيادة أمر يكية لمكافحة الإرهاب وتنظيم "القاعدة"، وتوكيل الولايات المتحدة بمراقبة عدم تسلحها، وإبقاء حدودها البرية والجوية والبحرية تحت سيطرة دولة الاحتلال المباشرة أو بوكالة أمر يكية ودولية عنها، وإشراك دولة الاحتلال في السيطرة الفلسطينية على المعابر مع الأردن، والمحافظة على وجود عسكري لقوات الاحتلال على امتداد الضفة الغربية لنهر الأردن بعد إقامة دولة فلسطينية، وإبقاء محطات إنذار مبكر إسرائيلية لا سيطرة فلسطينية عليها على المنحدرات الشرقية لمرتفعات الضفة، وتسيير دوريات فلسطينية مشتركة مع قوات الاحتلال...إلخ.

وهكذا يمكن وصف هذه المقترحات بأنها مشروع "خريطة طريق" جديدة لاتفاق أمني انتقالي جديد يرقى إلى كونه اتفاق "أوسلو – 2" يستبدل اسم "السلطة الفلسطينية" باسم دولة فلسطين، ويعيد نشر قوات الاحتلال، ويرسم محددات جديدة لـــ"التنسيق الأمني" الفلسطيني معها، ويمنح الاحتلال مهلة زمنية جديدة للاستمرار في الاستيطان والتهويد وتشريد الفلسطينيين واعتقالهم وقتلهم بغطاء تفاوضي جديد يضفي عليه شرعية الموافقة الفلسطينية بمظلة "عربية".

وفي هذا الإطار تساءل "عدنان الضميري"، المتحدث باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، في مقاله بصحيفة وول ستريت جورنال الذي جاء تحت عنوان "تحول المشهد الحالي يشكل محادثات الشرق الأوسط" والذي نشر يوم 2013/12/11: إنه إذا لم تكن هناك سيادة على حدود للدولة الفلسطينية فمتى ستكون؟

أما الأمير "تركي الفيصل"؛ الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي وسفير السعودية لدى الولايات المتحدة، فقد أكد في افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان: "الأمير السعودي ينتقد إدارة "أوباما" يوم 2013/12/16: "أنه من المؤسف، أن الدب الكبير (الولايات المتحدة الأمريكية)

لم يثبت خلال الفترة الأخيرة أنه حازم"، مضيفًا: "إنه لم يكن يتعين على الدب أن يكشر عن أنيابه فقط، بل إظهار مخالبه"، وذلك في إشارة إلى حالة الحسم اللازمة لضمان عدم اعتزام إسرائيل التصرف من تلقاء نفسها.

وعلى الجانب الإسرائيلي، كان غريبًا ــ رغم كل المميزات التي تمنحها الخطة لصالح إسرائيل ــ أن تنتقد "كارولين جليك" في مقالتها: "كيري يجبر إسرائيل على حتمية اتخاذ القرار " بصحيفة جيروزاليم بوست يوم 2013/12/17، خطط جون كيري، موضحة أنها قد تضطر المجتمع الإسرائيلي لتدمير تماسكه من خلال تقطيع أوصاله وتدمير المجتمعات اليهودية، ومثلما حدث قبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة قد يتطلب الأمر من الحكومة الإسرائيلية مشاهدة تدمير وتجريم ما يزيد على ثلاثة ملايين مواطن يعارضون فكرة الطرد الجماعي من المستعمرات التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، مشيرة أنه في حالة عدم وجود أية تواجد إسرائيلي في وادي الأردن، فإن الضفة الغربية ستصبح ملاذًا آمنًا للعناصر الإرهابية المعادي ة للصهيونية، وبالتالي ستكون إسرائيل عرضة للهجوم عليها بلا أدنى حماية، وبالنسبة للفلسطينيين، فإن تلك المعايير والشروط تضمن أن يتم سحق جميع العناصر المعتدلة في المجتمع الفلسطيني، وربما تصبح المنطقة التي قد تحصل عليها منظمة التحرير الفلسطينية في يهودا والسامرة والقدس، مثل دولة حماس في غزة، مرتعًا خصبًا للجهاديين العالميين. كما وجهت "جليك" حديثها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، مشيرة إلى أنه لم يعد من الممكن انتظار خروج "أوباما" من الرئاسة الأمريكية؛ إذ يجب أن يكون الهدف تخليص إسرائيل من فخ الدولتين ، فإما أن تدفع إسرائيل ثمنًا باهظًا الآن، أو القبول بتدميرها في غضون 5 إلى 15 عامًا.

ومن ناحية أخرى، ورغم فكرة أن أمن إسرائيل لا يمكن أن يكون مضمونًا إلا من خلال الضم الكامل للضفة الغربية قد قوبلت ببعض الانتقادات، خاصة أن تدفق العرب المسلمين من شأنه أن يغير التركيبة السكانية، ما يؤثر بدوره على الدولة الإسرائيلية، فإن "جليك" ترى عكس ذلك حيث تعتقد أن هذا لن يشكل تهديدًا حقيقيًّا انطلاقًا من أن منظمة التحرير الفلسطينية تضخم البيانات

الإحصائية لديها للدلالة على أن هناك "قنبلة ديموغرافية موقوتة"، موضحة أنه في الحقيقة، تعتبر الديموغرافيا واحدة من أقوى مزايا الجانب الإسرائيلي، وليس تهديدًا وجوديًّا له.

والجدير بالذكر ــ بحسب الخطة ــ أن إسرائيل ستقوم باستيعاب السكان الفلسطينيين من كل من غزة ويهودا والسامرة مستقبلاً، بما قد يؤدي إلى انخفاض الأغلبية الإسرائيلية من 78% إلى أكثر من 50% فقط.

وفي السياق نفسه أشارت "أوري سادوت" في مقالها الذي جاء بعنوان: "إسرائيل الديموغرافية قنبلة موقوتة فهل تنفجر؟" والذي نشرته مجلة الفورين بوليسي يوم 2013/12/18، إلى ما حذر إليه وزير الخارجية جون كيري يوم 2013/12/7 من أن الديناميات الديموغرافية في إسرائيل تمثل "تهديدًا وجوديًّا ... ما يجعل من المستحيل على إسرائيل الحفاظ على مستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية"، مؤكدة أن الحجة تذهب باختصار إلى أن معدل المواليد بين العائلات العربية في إسرائيل وفلسطين هو أعلى مما هو عليه للعائلات اليهودية. لذلك، في مرحلة ما في المستقبل سيمثل العرب الأغلبية، وعندما يأتي ذلك اليوم، سوف يختار الإسرائيليون بين وجود دولة يهودية أو دولة ديمقراطية.

مضيفة أن أمل إسرائيل الوحيد للحفاظ على هويتها، ووفقًا لأنصار نظرية "العوامل الديموغرافية قنبلة"، يتحقق عن طريق إبرام اتفاق السلام الذي يمهد الطريق لقيام دولة فلسطينية مستقلة، ومع ذلك تؤكد "سادوت" أن هناك أسبابًا لا تعد ولا تحصى بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين للسعي من أجل السلام، ولكن الدافع لحل الصراع لا ينبغي أن ينبع من خطر قنابل موقوتة ديموغرافية ربما تكون مزيفة.

ورغم زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو"، بأنه يؤيد حل الدولتين، فإن الكثيرين يتشككون في مدى صدقه، كما أن مثل هذا الرأي قد لا يروق للكثيرين في إسرائيل؛ إذ تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" مؤخرًا بمواصلة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة على الرغم من الانتقادات الأمريكية مؤكدًا أنه "لن يتوقف ولو للحظة عن بناء دولته وتقويتها وتطوير

المشروع الاستيطاني"، وأنه "لا يوجد سلام بسبب استمرار معارضة وجود دولة يهودية قومية مهما كانت حدودها ونحن لدينا حق في دولة مماثلة مثل أي من الشعوب الأخرى".

وهكذا، تبرز الشكوك حول إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وهو ما أكد عليه "توماس فريدمان" في مقاله بصحيفة "نيويورك تايمز" يوم 2013/12/18، حيث قلل من فرص نجاح كيري في التوصل إلى هذا الاتفاق، ومع ذلك قال إنه يقدر لكيري مثابرته في مساعيه وعدم خشيته من الفشل، نظرًا إلى أن جهوده تجعل جميع الأطراف – والفلسطينيين وإسرائيل– غير قادرين على الاستمرار في التهرب من الخيارات الوجودية الكبيرة، التي يجب أن تكون ماثلة أمامهم بإلحاح وعلى الدوام.

من جهة أخرى، أوضحت صحيفة " واشنطن بوست" في افتتاحيتها "الفلسطينيون على استعداد لتوسيع نطاق المحادثات مع إسرائيل" يوم 2013/12/18، أن إعلان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أن الفلسطينيين مستعدون لتمديد محادثات السلام الحالية مع إسرائيل إلى ما بعد أبريل كموعد نهائي إذا كان إطار اتفاق مفصل يمكن التوصل إليه بحلول ذلك الوقت، تعد هي المرة الأولى التي يؤيد فيها المفاوضون الفلسطينيون فكرة الولايات المتحدة التي تسعى للحصول على اتفاق تمهيدي بدلاً من التوصل إلى اتفاق نهائي بحلول نهاية فترة التسعة أشهر من المفاوضات التي اتفق الجانبان عليها في البداية. مضيفة أن الفلسطينيين يريدون إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب عام 1967، ولكنهم على استعداد لمقايضة بعض الأراضي البسيطة لتمكين إسرائيل من الاحتفاظ ببعض من أكبر عشر مستعمرات يهودية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

لكنها أشارت أنه حتى التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن جميع القضايا الجوهرية ما زال يمثل مشهدًا بعيدًا؛ فوفقًا لها فإن إسرائيل والفلسطينيين لديهم اختلافات كبيرة عبر الحدود في المستقبل ووضع اللاجئين الفلسطينيين الذين يسعون إلى العودة إلى الممتلكات المفقودة على أرض إسرائيل والمطالبات المتضاربة بشأن القدس والمقدسات الحساسة.

وهنا أشار "ماهر أبو خاطر" في مقاله " المفاوض الفلسطيني: السلام الإطاري مع إسرائيل ممكن" بصحيفة لوس أنجلوس تايمز يوم 2013/12/18، أنه رغم زيارات وزير الخارجية جون كيري المتكررة إلى المنطقة ومحاولته دفع الطرفين نحو التوصل إلى اتفاق، فإن المحادثات ستكون معلقة نتيجة للقضايا التي تشمل إصرار إسرائيل على الحفاظ على وجود عسكري في جزء من الضفة الغربية؛ حيث تصر على إبقاء قواتها في وادي الأردن، غير أن الفلسطينيين يصرون على أنهم سوف يأخذون في اعتبارهم فقط قوات الطرف الثالث الخارجية في دولتهم المستقبلية، وليس القوات الإسرائيلية.

ومن جانبه أكد "جوشوا ميتنيك" على هذه الشكوك في مقاله "المفاوض الفلسطيني يضع طريقة عرض المحادثات إسرائيل" بصحيفة وول ستريت جورنال يوم 2013/12/19، بنقله تصريح "صائب عريقات"، بأنه على الرغم من أنه يعتقد أن السلام لا يزال من الممكن، إلا أن السياسة الإسرائيلية الحالية إلى توسيع المستعمرات تدمر تلك الآفاق، في حين يزعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه ليست المستعمرات هي التي تقف عقبة في طريق السلام، وإنما الرفض الفلسطيني للاعتراف بإسرائيل كوطن تاريخي للشعب اليهودي.

وكما هي الحال في الغالب مع فشل المفاوضات، فإن النتيجة الحتمية التي لا فرار منها أعطت شرعية جديدة لدى التيار اليميني، وذلك في ظل اعتقاد المعلقين الإسرائيليين أنه يجب أن يتم ضم منطقة الضفة الغربية بشكل كامل كجزء غير منفصل عن إسرائيل. ورغم أن إسرائيل قادرة على الاستمرار في التفاوض بشأن الحل النهائي ــ ولاسيما أن خيار الضم الكامل للضفة الغربية لن يكون حلاً عمليًّا بالمرة، فإن السلطة الفلسطينية من جانبها لن تضع أي خطة طارئة لإقامة الدولة الفلسطينية في حال فشل المفاوضات سوى القيام بعمل أحادي الجانب من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة، وهو التحرك الذي أصرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة على تجنبه.

وبما أن الضغط بشأن تقديم تنازلات أصبح عنصرًا يوميًّا في حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة؛ حيث إن التحركات والإمدادات والسلطة والأمن جميعها في يد الدولة الإسرائيلية، يتعين على المجتمع الدولي عمل المزيد من أجل تحقيق توازن القوى، إذا كان يسعى

للتوصل إلى حل الدولتين ــ الذي يعد حلاً عادًلا؛ حيث يبدو أن مقترحات كيري تتبنى المطالب الإسرائيلية بحذافيرها تقريبًا، وتقلب الأولويات التي كان قد وعد الرئاسة الفلسطينية بها، وتغير مرجعية المفاوضات المتفق عليها معه، وتتراجع عن التوصل إلى "حل نهائي" كهدف للمفاوضات سبق له أن التزم به، فالرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يتحدث الآن عن "إطار عمل" ل ــ"عملية انتقالية" لن تشمل قطاع غزة في البداية، كهدف بديل لأن الفلسطينيين لا يمكنهم أن يحصلوا "على كل ما يريدونه في اليوم الأول" لأي اتفاق، ويتحدث كيري نفسه عن هدف بديل للمفاوضات أيضًا يتمثل في "إطار عمل أساسي" أو "إرشادات توجيهية" لــ"مفاوضات لاحقة" تقود إلى "معاهدة سلام كاملة"، ولهذا الغرض فإن الشهور التسعة المتفق عليها كسقف زمني للمفاوضات المستأنفة لم تعد ملزمة.

وكهذا، فإن تلميحات "كيري" بتمديد السقف الزمني للمفاوضات المستأنفة وتصريحات "صائب عريقات" عن مفاوضات "تستمر سنة" للتوصل إلى "حل نهائي" في حال التوصل إلى "اتفاق إطار" في نهاية الشهور التسعة مع منح وزراء الخارجية العرب المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي مهلة إضافية، إنما هي تلميحات وتصريحات تنذر بموافقة مبدئية من مفاوض السلطة الفلسطينية على مقترحات "كيري".

وعلى هذا فإن عام 2014 سيكون عامًا إضافياً في المفاوضات ستتستغله إسرائيل في مزيد من بناء المستعمرات وتهويد القدس وحصار قطاع غزة ونهب الأرض وتشريد الشعب الفلسطيني.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/23

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

Gulf Centre for Strategic Studies

www.gcss-eg.org

العبودية الحديثة..

هل تصبح أزمة العقود القادمة؟

London

Head Office *: Suite 106, Davina House,137-149 Goswell Road, London EC1V 7ET*
Tel.: 0044207 490 7101 Fax:0044207 490 7102

Email: gcss@btconnect.com

Bahrain

Villa No. 411, Road 3207, Area No. 332, Sugeya, Bahrain.

Tel: +00973 17741485.Fax: +00973 17741465.

Email: gcssbnr @batelco.com.bh

Cairo

العبودية الحديثة..

هل تصبح أزمة العقود القادمة؟

عادت قضية الرق التي جرمتها بريطانيا منذ أكثر من 200 عام إلى الساحة السياسية البريطانية مرة أخرى؛ إذ يحاول البريطانيون أن يستوعبوا كيف أمكن احتجاز ثلاث نساء في ظروف عبودية لأكثر من ثلاثين سنة في منزل بجنوب لندن، وسط قلق يعم البلاد إزاء تزايد هذا النوع من القضايا؛ فليست قضية النساء الثلاث إلا الحلقة الأخيرة من سلسلة حالات مشابهة تكشف في بريطانيا؛ ففي 23 أكتوبر 2013، حكم على رجل وزوجته بالسجن 13 عامًا و5 أعوام على التوالي بتهمة استغلال شابة باكستانية صماء وبكماء لأكثر من 10 سنوات كانت تعيش في بؤس وذل يفوقان التصور، وكانت منظمة غير حكومية قد أفادت الشهر الماضي بأن ما بين 4200 إلى 4600 شخص هم ضحايا أنواع العبودية الحديثة في بريطانيا، من زواج قسري وعمليات اتجار بالبشر وعمل بالإكراه.

وردًّا على هذه الجريمة، سعت الحكومة البريطانية إلى تشديد العقوبة ضد مرتكبيها، فمن جهتها عبرت "تيريزا ماي" وزيرة الداخلية في بيان لها بأن الرق في العصر الحديث جريمة شنعاء لا تعرف أي حدود ولا تفرق على أساس الجنس أو السن أو العقيدة أو الثقافة أو العرق، مشددة على أن هذا غير مقبول في بريطانيا.

ويبدو أن الصدمة التي شُعر بها البريطانيون لها علاقة ليس فقط بخطورة الجريمة نفسها، ولكن أيضًا بحقيقة أن مثل هذه الأعمال ترتكب في دولة تتفاخر بدورها في القضاء على تجارة العبيد الدولية، علاوة على أنها أُرتكبت خلال مدة طويلة في عاصمة دولة تعتقد أنها قائمة على أساس المساواة والأخلاق، وهو ما دفع وزيرة الداخلية إلى طرح مشروع قانون يضمن توقيع عقوبات أشد على المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات أو الجرائم.

فوفقًا لما أشارت إليه صحيفة الإندبندنت في افتتاحيتها "مشروع قانون للرق الحديث: المتاجرون بالبشر يتلقون عقوبة السجن مدى الحياة" يوم 2013/12/16، فإن ما لا يقل عن 10.000

شخص يعيشون عبيدًا في بريطانيا و يعملون في تجارة الجنس، وفي مجال الزراعة والتصنيع الغذائي، وبموجب مشروع رق العصر الحديث، سيتم ضم جميع التشريعات القائمة معًا في تشريع واحد، ويتضمن هذا التشريع أحكامًا بالسجن مدى الحياة للمجرمين الذين أدينوا بالفعل بارتكاب جرائم جنسية أو عنيفة أو خطيرة، كما أنه يقيد نشاط وحركة التجار المدانين ومنعهم من ارتكاب المزيد من الجرائم، وسيتم تعيين مفوض لمكافحة الرق الجديد.

وبحسب "ماي" فإن نيتها من وراء هذا التشريع هي زيادة قدرة الحكومة على محاكمة المسؤولين عن إجبار الناس على العمل بالإكراه، وضمان تعزيز القدرات على التعامل مع محركي العبيد، ومن ثم الحد من إمكانية سقوط ضحايا في المستقبل، وذلك رغم أن هناك مشكلة فيما يتعلق بالعدد الصغير من المحاكمات التي أُجريت على جرائم الاتجار أو العبودية، وهو ما أشارت إليه صحيفة "الديلي تليجراف" في افتتاحيتها يوم 2013/11/22.

ومع ذلك، حظي مشروع القانون الذي طرحته "ماي" بتأييد محدود، ووجه الكثيرون النقد اللاذع له؛ إذ ذكر مصدر من جمعية خيرية رائدة في مجال مكافحة الاتجار في البشر في افتتاحية نفس الصحيفة، أنه ليست هناك إجراءات لحماية الضحايا على الإطلاق، وفي تقييمه أن "تريزا ماي" لم تظهر اهتمامًا بالعبودية، كما أنها لم تضع إجراءات لحماية الضحايا.. وأيضًا لم تتركز معظم الانتقادات الموجهة لمشروع القانون على تأكيد "ماي" بصورة انفرادية على زيادة مدد السجن بالنسبة للمسؤولين عن تلك الجريمة، وهو ما أشارت إليه افتتاحية التايمز في 2013/11/23، بفشلها في عمل ما هو كاف لدعم الضحايا وتحريرهم من القيود النفسية التي من المعتقد أنها تميز العبودية الحديثة.

وتزعم التقارير أن "ماي" كانت حريصة بشدة على نشر مسودة القانون لدرجة الإسراع من إجراء المشاورات المناسبة، والاكتفاء بإجراء مناقشة محدودة فقط مع المحامين، كما أن نشر مسودة القانون جاء في نفس يوم نشر المراجعة التي ترأسها العضو البرلماني عن حزب العمال "فرانك فيلد"، مما يزيد من عدم احتمالية أن تتضمن المسودة أيًّا من توصيات تلك المراجعة، ومن جانبه عبر أيضًا "أنتوني ستين"، المبعوث الخاص لوزيرة الداخلية لشؤون الاتجار في البشر، عن

بعض التحفظات، في نفس الافتتاحية السابقة، حيث إن مشروع القانون في حد ذاته لن يزيد من المحاكمات.. ولا يتضمن بنودًا خاصة بتقديم الرعاية للضحايا على الإطلاق، فبعد 45 يومًا يتم إطلاقهم في الشارع، وذلك رغم ثقته في أن مثل هذه القضايا من الممكن التطرق إليها مع تمرير مسودة القانون من خلال البرلمان؛ حيث إنها فرصة لن تتكرر كثيرًا، قائلاً: "إننا نريد أن نكون قادة العالم، ولن نكون كذلك إلا إذا شجعنا هذا القانون".

وتشمل العبودية في العصر الحديث الاتجار بالبشر والعمل القسري والزواج القسري والاستغلال الجنسي والعبودية الأسرية، وكانت الأمم المتحدة قد ندّدت، يوم 2013/12/2، بـــ "العبودية الحديثة" كانتهاك "قاس" لحقوق الإنسان، يعاني منه 21 مليون شخص حول العالم، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء الرق والعبودية؛ حيث أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، أنه من الضروري إنهاء العبودية الحديثة التي تؤثر على الفقراء والمهاجرين والسيدات والأقليات والسكان الأصليين، مطالبًالدول الأعضاء التي لم توقع على الاتفاق الإضافي حول إلغاء العبودية والاتجار في العبيد بضرورة إبرامه.

من ناحية أخرى، أظهر مؤشر العبودية العالمي لعام 2013، والذي أطلق لأول مرة في 2013/10/17، أن قرابة ثلاثين مليون شخص في أنحاء العالم يعيشون في عبودية، وأن حوالي نصف هذا العدد يوجد في الهند ؛ إذ يوجد في الهند 14 مليون شخص يعيشون في ظروف العبيد، وهو أعلى رقم على مستوى العالم، ويوجد في موريتانيا أعلى انتشار في هذا الصدد، حيث 4.2% من سكانها مستعبدون، بحسب التقرير.

وأضاف التقرير الذي يصنف 162 دولة أنه ما زال بعض الأفراد يولدون اليوم في عبودية موروثة، وهو واقع قاس، لاسيما في أجزاء من غرب إفريقيا وجنوب آسيا، موضحًا أن هناك ضحايا يتعرضون للأسر أو الخطف ثم بيعهم أو الإبقاء عليهم لاستغلالهم سواء كان ذلك عبر الزواج أو العمل بدون أجر على زوارق الصيد، أو للعمل في المنازل، فيما يتم خداع آخرين أو إغوائهم بمواقف لا يمكنهم الفكاك منها، بالعهود الكاذبة بوظيفة أو تعليم جيد.

ووفقًا للتقرير هناك عشر دول يعيش بها 76% من أسرى العبودية في العالم، ولدى الصين ثاني أكبر عدد، حوالي 2.9 مليون عبد، تليها باكستان بـــ2.1 مليون، ثم نيجيريا (701 ألف)، وإثيوبيا (651 ألفًا) وروسيا (516 ألفًا) وتايلاند (473 ألفًا) والكونغو (462 ألفًا) وميانمار (384 ألفًا) وبنجلاديش (343 ألفًا).

كما تقدر الدراسة التي أجرتها مؤسسة "ووك فري" ــ وهي جماعة حقوقية مقرها أستراليا وتعتمد في إعداد مؤشر انتشار العبودية الحديثة على معايير عدد السكان، وزواج الأطفال وبيانات الاتجار بالبشر داخل وخارج البلد ــ وجود 29.8 مليون عبد في جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؛ فيشير التقرير الأول للمؤشر إلى أن المنطقة تضم 2.54% من هذا العدد، لافتًا إلى أن عدد المستعبدين في منطقة الشرق الأوسط ليس الأعلى على مستوى العالم، ولكن المخاطر التي تحيط بالأفراد عالية نسبيًّا داخل المنطقة مع اختلافات قليلة من دولة لأخرى، ويضيف التقرير أن المنطقة تعاني من أعلى مستوى من التمييز ضد المرأة، متمثلاً في زواج الأطفال القسري، بالإضافة إلى انتشار إجبار النساء على ممارسة الدعارة، وعلى العمل، وأنه في ظل التغييرات السياسية السريعة بعد ثورات الربيع العربي، يطرح تساؤلاً حول مدى الالتزام السياسي لهذه الدول بتطبيق سياسات مكافحة العبودية.

وأشار إلى أن عددًا من دول المنطقة يستقبل نسبة كبيرة من العمال المهاجرين؛ حيث يمثل متوسط العمالة الأجنبية ما بين 40 إلى 90% من السكان، ورغم الإقرار بأنه ليست كل العمالة مستعبدة، فإن بعضهم يجد نفسه في مواقف تجعله عرضة للاستعباد.

وأفاد المؤشر أنه على الرغم من سفر معظم العمال المهاجرين إلى منطقة الشرق الأوسط طوعًا لأجل العمل، فإن بعضهم يخضع فيما بعد للعبودية كالحالات التي تشمل حجب الرواتب، واحتجاز جوازات السفر، وعدم القدرة على المغادرة. ومن المجالات التي أبرزها التقرير صناعة البناء والتشييد باعتبارها قطاعًا يشهد حالات للعبودية الحديثة، كما ركز التقرير على خدم المنازل باعتبارهم ضحايا محتملين للاستعباد في منازل النخبة الثرية.

وأمام هذه المؤشرات السابقة، يبدو أنه باتت هناك أسباب عدّة تدفع المرء اليوم إلى أن يولي تاريخ العبودية اهتمامًا، فنحن الآن في مواجهة عودة ما يُسمّى "العبودية الجديدة" إلى الحياة اليومية وإلى الحياة المهنية، وقد ارتفعت بالفعل في العقود الأخيرة، في كل من الوسطين الديني والسياسي، أصوات لا حصر لها تدين هذه الممارسة التي تحدث بالفعل أمام أعيننا، ولا نحرك ساكنًا لمناهضتها.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2013/12/26